الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التأمين الفلاحي كإستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالبة:

بوراس فاطمة

إشراف الدكتور:

أ.د. محفوظ مراد

السنة الجامعية: 2021- 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التأمين الفلاحي كإستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

إعداد الطالبة:

بوراس فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

بيشاري كريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
محفوظ مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	مشرفا مقررا
بوشامة مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضو مناقشا
حاوشين ابتسام	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضو مناقشا
زايد حزية	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء	عضو مناقشا
زواوي زكية	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجزائر 03	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 2021- 2022

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بأطروحتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما

نورا لدربي

إلى كل من يحب العلم ويقدس الأخلاق ويستعيذ بالشيطان ليملئ قلبه بالإيمان وبحب الله ومن والاه.

وكل أفراد العائلة وكل الأصدقاء و الزميلات.

إلى كل من جمعني بهم القدر في لحظة خير.

إلى كل من كان هدفه العلم ومبدأه الجد وسلاحه التوكل.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهدي ثمرة جهدي.

شكر وتقدير

الحمد لله هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فالحمد لله و الشكر أولا وأخيرا على فضله وكرمه وبركته الذي أنعم علي بالتوفيق بإنجاز هذه الدراسة.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل الذين لم يبخلوا علي بمساعدة أو إرشاد أو توجيه وأخص بالذكر الأستاذ المشرف " **محفوظ مراد** " على الجهد الذي بذله معي وعلى نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج هذه الدراسة في شكلها النهائي إلى النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبولهم مناقشة الدراسة وإثراء هذا العمل بخبرتهم وعلمهم.

كل الشكر للجنة التكوين في الدكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاد التأمينات ومسؤول التكوين الأستاذ : **بيشاري كريم** ، والأستاذ: **بوشامة مصطفى** ولكل الأساتذة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل.

ولكل هؤلاء أقول شكرا جزيلا.

الملخص:

إنّ مختلف مجالات النشاط الاقتصادي معرضة للمخاطر، ولا يستثنى منه القطاع الفلاحي الذي هو عرضة للعديد من المخاطر، نتيجة خضوعه للكثير من المتغيرات الطبيعية والمناخية المتقلبة والتي يستحيل التحكم فيها في بعض الأحيان، مما يجعل التوجه نحو الاعتماد على التأمين الفلاحي لما لهذا الأخير من دور إيجابي سواء على القطاع الفلاحي أو الاقتصاد ككل، من حيث توفير الاستقرار والدعم اللازم للفلاح وكذا إعطائه حافز لمواصلة نشاطه الفلاحي، مما ينتج عنه زيادة في الإنتاج وهذا سيؤدي حتما إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق تطور ونمو القطاع الفلاحي .

وقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى دور وأهمية التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، ومن أجل هذا تم استخدام الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج Eviews 9 ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو وجود علاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية، بالرغم من نقص الطلب على منتجات وخدمات التأمين الفلاحي في سوق التأمين الجزائري مقارنة ببقية خدمات الفروع الأخرى، فالتأمين الفلاحي يساهم في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، الأخطار الفلاحية، التنمية الفلاحية، القطاع الفلاحي، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	21-33
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول التنمية الفلاحية	
تمهيد	35
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الفلاحة	36
المطلب الأول: مفهوم التنمية	36
المطلب الثاني: عموميات حول الفلاحة	42
المطلب الثالث: أنواع الفلاحة وأهميتها	53
المبحث الثاني :مدخل إلى التنمية الفلاحية	57
المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية	57
المطلب الثاني: مقومات التنمية الفلاحية وشروطها	63
المطلب الثالث: المناخ الملائم للتنمية الفلاحية ومتطلباتها	69
المبحث الثالث: الأخطار الفلاحية	73
المطلب الأول: ماهية الأخطار الفلاحية	73
المطلب الثاني: شروط قابلية الأخطار الفلاحية للتأمين	80
المطلب الثالث: إدارة المخاطر الفلاحية	86
خلاصة الفصل	92
الفصل الثاني: أساسيات حول التأمين الفلاحي	
تمهيد	94
المبحث الأول: عموميات حول التأمين الفلاحي	96

المطلب الأول: مفهوم التأمين الفلاحي	96
المطلب الثاني: عقد التأمين الفلاحي	104
المطلب الثالث: أنواع التأمين الفلاحي ومتطلبات نجاحه	109
المطلب الرابع : العوامل المحفزة للطلب على التأمين الفلاحي ومجالاته	112
المبحث الثاني: منتجات التأمين الفلاحي	114
المطلب الأول: التأمين على الإنتاج الفلاحي	114
المطلب الثاني: التأمين على الإنتاج الحيواني	125
المطلب الثالث: التأمين على العتاد الفلاحي	133
المبحث الثالث: دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي و تحقيق التنمية الفلاحية	137
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتأمين الفلاحي	137
المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للتأمين الفلاحي	142
المطلب الثالث: بعض الأدوار الأخرى للتأمين الفلاحي	148
المطلب الرابع: تحديات التأمين الفلاحي	151
خلاصة الفصل	156
الفصل الثالث: الواقع الفلاحي والتنمية الفلاحية في الجزائر	
تمهيد	158
المبحث الأول : الواقع الفلاحي بالجزائر	159
المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بالجزائر	159
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة لاقتصاد الوطني	171
المطلب الثالث:المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر	175
المبحث الثاني: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر بعد سنة 2000	177
المطلب الأول: السياسات الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	177
المطلب الثاني: التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر	187
المطلب الثالث: برنامج التنمية الفلاحية للمخطط الخماسي (2016-2020)	199
المطلب الرابع: تقييم برامج وسياسات التنمية الفلاحية والريفية	203
المبحث الثالث: تشخيص الواقع الفلاحي بالجزائر	206
المطلب الأول: تطور رقم أعمال القطاع الفلاحي في الجزائر	206
المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005	213

إلى 2020	
المطلب الثالث: تطور الإنتاج الحيواني من 2005 إلى 2020 في الجزائر	221
خلاصة الفصل	228
الفصل الرابع: واقع التأمين الفلاحي في الجزائر	
تمهيد	230
المبحث الأول:التطور التاريخي لسوق التأمين بالجزائر	231
المطلب الأول : مراحل تطور قطاع التأمين بالجزائر	231
المطلب الثاني : الإطار الهيكلي لقطاع التأمين بالجزائر	246
المطلب الثالث: دراسة تشخيصية لواقع التأمين في الجزائر	259
المبحث الثاني: تجربة الجزائرية في صناعة التأمين الفلاحي	279
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن التأمين الفلاحيّ بالجزائر	279
المطلب الثاني: هيكل سوق التأمين الفلاحيّ الجزائري	282
المطلب الثالث: تحليل نشاط سوق التأمين الفلاحي بالجزائر	299
المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	303
المطلب الأول : لمحة عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	303
المطلب الثاني: تقييم النشاط التأميني على مستوى الصندوق خلال الفترة من 2005 إلى 2020	311
المطلب الثالث: تقييم حجم التعويضات المقدمة على مستوى الصندوق خلال الفترة مابين 2005 إلى 2020	315
خلاصة الفصل	319
الفصل الخامس: الآليات المساهمة في تطوير قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر – دراسة تحليلية قياسية–	
تمهيد	321
المبحث الأول: تجارب بعض الدول في صناعة التأمين الفلاحي	322
المطلب الأول: التجربة التونسية في مجال التأمين الفلاحي	322
المطلب الثاني: التجربة الإسبانية في مجال التأمين الفلاحي	331
المطلب الثالث: تقييم أداء قطاع التأمين الفلاحي الجزائري مقارنة مع تونس وإسبانيا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020	343
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لتقدير العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية	350

الفلاحية	
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي	350
المطلب الثاني : تحديد النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة	368
المطلب الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	369
المطلب الرابع: دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات	371
المبحث الثالث:اقتراحات لتخطي عقبة وتحديات صناعة التأمين الفلاحي بالجزائر	379
المطلب الأول: العمل على تطوير البنية التحتية	379
المطلب الثاني: مقترحات تتعلق بالجانب التسويقي	387
المطلب الثالث: مقترحات لتخطي صعوبات الثقافة التأمينية	389
المطلب الرابع: التأمين الفلاحي المصغر	393
خلاصة الفصل	397
الخاتمة	399
قائمة المراجع	408
الملاحق	438
الملخص باللغة الأجنبية	454

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي بالجزائر(1963 إلى 1966)	164
02	نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني للموسم الفلاحي 2019/2018	170
03	تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر(2010- 2020)	171
04	مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل	173
05	مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة (2010-2014)	197
06	تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة 2009-2011	204
07	تطور رقم أعمال القطاع الفلاحي	207
08	رقم أعمال القطاع الفلاحي والتأمين عليه	210
09	تطور الحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020	213
10	تطور إنتاج الباقوليات خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020	216
11	تطور الإنتاج الخضر والفواكه بالجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى2020	218
12	تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020	221
13	تطور الثروة السمكية بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020	225
14	تطور قطاع التأمين بالجزائر من سنة 2007 إلى 2020	260
15	تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر من 2005 إلى 2020	264
16	تطور حجم الإنتاج لبعض الشركات التأمينية الناشطة بالجزائر	266
17	تطور حجم إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع التأمينية من 2005إلى2020	270
18	تطور حجم التعويضات في شركات التأمين الناشطة بالجزائر	274
19	تطور حجم التعويضات المقدمة حسب الفروع التأمينية من 2005 إلى 2020	276
20	تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحيّ بالجزائر	282
21	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي بين التأمينات على الأضرار	286
22	تطور نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في الناتج المحلي الخام	290
23	الكثافة التأمينية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2020	293
24	تطور رقم أعمال فروع منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر من 2007 إلى 2020	294
25	نسبة التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر من 2007 -2020	296
26	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب الشركات الناشطة بالجزائر	299

27	تطور حجم تعويضات قطاع التأمين الفلاحي مابين 2005-2020	301
28	تطور حجم إنتاج الصندوق من سنة 2005 إلى 2020	312
29	حجم إنتاج فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من سنة 2007 إلى غاية 2020	314
30	تطور حجم التعويضات مقدمة على مستوى الصندوق من 2005 إلى 2020	316
31	تطور حجم التعويضات في كل فرع من فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من سنة 2007 إلى 2020.	317
32	تطور النشاط التأميني بتونس من سنة 2005 إلى سنة 2020	326
33	تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020	329
34	تطور النشاط التأميني بإسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020	338
35	تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في إسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020	341
36	تطور إجمالي أقساط التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من2005 إلى 2020	343
37	تطور إجمالي تعويضات التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020	345
38	مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020	347
39	اختبار رتبة مصفوفة التكامل المشترك (جوهانسن)	367
40	نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرات الخاصة بالنموذج	370
41	نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج	372
42	نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بنموذج التأمين الفلاحي	373
43	استقرارية نموذج vcem	374
44	استقرارية نموذج VAR	377
45	نتائج اختبار LM TEST	378
46	نتائج اختبار jarque-bera	378

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد التنمية	39
02	شروط تحقيق التنمية الفلاحية	67
03	متطلبات التنمية الفلاحية	70
04	الشروط العامة لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين	81
05	الشروط الفنية لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين	83
06	الشروط القانونية لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين	85
07	إستراتيجيات إدارة المخاطر	91
08	أهمية التأمين الفلاحي	104
09	عناصر عقد التأمين الفلاحي	106
10	خصائص التأمين الفلاحي	108
11	أنواع التأمين الفلاحي	110
12	الأدوار الاقتصادية للتأمين الفلاحي	142
13	الدور الاجتماعي للتأمين الفلاحي	148
14	تحديات التأمين الفلاحي	151
15	يوضح الأراضي المغتصبة وعدد المستغلين لها	161
16	هيكل تمويل القطاع الفلاحي قبل 1964	163
17	يوضح برامج ومخططات تنموية قصيرة المدى	164
18	تطور نسبة حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي بالجزائر من 1963 إلى 1966	165
19	برنامج التجديد الفلاحي	191
20	برامج التجديد الريفي	193
21	برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية	194
22	يمثل تطور نسبة نمو القطاع الفلاحي بالجزائر من 2005 إلى 2020	208
23	علاقة التأمين بالتنمية الفلاحية	212
24	تطورالحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020	215
25	تطور إنتاج الباقوليات خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020	217
26	تطور الإنتاج الخضر والفواكه بالجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى	220

	2020	
27	يوضح تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020	223
28	تطور حجم الثروة السمكية في الجزائر من 2005 إلى 2020	226
29	يوضح الإجراءات الرقابية التي تمارسها هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر	254
30	يمثل تطور رقم قطاع التأمين في الجزائر من 2007 إلى 2020	262
31	تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر من 2005 إلى 2020	265
32	تطور حجم الإنتاج في بعض الشركات التأمينية الناشطة على مستوى السوق التأمين الجزائري	268
33	تطور حجم إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع التأمينية من 2005 إلى 2020	272
34	تطور نسبة التعويضات المقدمة حسب الفروع التأمينية بالجزائر من 2005 إلى 2020	278
35	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020	284
36	تطور نسبة نمو قطاع التأمين الفلاحيّ بين تأمينات الأضرار في الجزائر (2007-2020)	288
37	تحليل حجم إنتاج قطاع التأمين الفلاحي من منظور مؤشر الاختراق	291
38	تطور رقم أعمال فروع منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر من 2007 إلى 2020	295
39	التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر من 2007 -2020	297
40	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب الشركات الناشطة بالجزائر	300
41	تطور حجم تعويضات قطاع التأمين الفلاحي مابين 2005-2020	302
42	تطور حجم إنتاج الصندوق من سنة 2005 إلى 2020	312
43	تطور النشاط التأميني في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020	327
44	تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020	330
45	تطور النشاط التأميني بإسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020	339
46	تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي بإسبانيا من 2005 إلى 2020	341
47	تطور مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020	348
48	استراتيجية اختبار جذر الأحادي	361

49	يوضح استقرارية نموذج vcem	374
50	استقرارية نموذج VAR	377

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	438
02	نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرات الخاصة بالنموذج	439
03	نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج	451
04	نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بنموذج التأمين الفلاحي	451
05	استقرارية نموذج vcem	451
06	تقدير نموذج التأمين الفلاحي وفق طريقة اشعة الانحدار الذاتي VAR	452
07	استقرارية نموذج VAR	452
08	نتائج اختبار LM TEST	453
09	نتائج اختبار jarque-bera	453

مقدمة

أصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء المخاطر، فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالتأمين وحده هو الوسيلة المثلى لحماية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وضمانا لحماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي يتعرضون لها.

إنّ لقطاع التأمين أهمية تبرز من خلال خدماته الحيوية حيث تستفيد منها القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمته في التنمية الفلاحية والاجتماعية، كما يساهم أيضا في تمويل الاستثمارات المختلفة، كما أن شركات التأمين والتي هي مؤسسات مالية تمارس دوراً مزدوجاً فهي مؤسسة تقدم خدمات تأمينية لمن يطلبها، كما أنها مؤسسات مالية تحصل على الأموال من المؤمن لهم لتعيد استثمارها في مقابل الحصول على عوائد، وبذلك هي تلعب دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ليس هذا وفقط بل أيضا تقدم مؤسسات التأمين عقود مختلفة في عدة نشاطات خدماتية، صناعية وفلاحية، حيث أن هذه الأخيرة هي محل دراستنا وسنتطرق من خلالها إلى العلاقة التي تربط قطاع التأمين بالقطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي من أهم الدعامات الحيوية والأساسية في اقتصاد أي بلد وهو يعد أيضا من القطاعات الإنتاجية المهمة في الحياة الاقتصادية ومصدر أساسي للمواد الأولية ومحقق للأمن للغذائي، فالجزائر كغيرها من الدول تعمل دائما على إصلاح القطاع الفلاحي والنهوض به من خلال إعطائها اهتماما كبيرا بالتنمية الفلاحية التي أصبحت ضرورة حتمية في ظل الأزمات الاقتصادية فبرزت في شكل مخططات وسياسات.

إنّ النشاط الفلاحي عرضة للكثير من المخاطر كتقلب الظروف الجوية، الأمطار والجفاف، انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها .....كما هو عرضة أيضا لمخاطر إدارية تتسبب في فقدان كبير للإنتاج الفلاحي مما يجعل الفلاحين يتكبدون خسائر فادحة مما يترتب عنها عدم الاستقرار، وهذا يعيق التنمية

الاقتصادية والفلاحية والأمن الغذائي، ويؤدي هذا إلى البحث عن حلول للتقليل من هذه المخاطر وتبني طرق وآليات فاعلة في تسيير هذه المخاطر التي تعترض النشاط الفلاحي .

لقد أضحى التأمين الفلاحي من أهم الآليات والوسائل الناجعة لتعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاحين، إضافة إلى الدور الفعال لهذا الأخير في مسايرة مجهودات التنمية في القطاع الفلاحي وذلك اعتبارا لما يوفره من تعويضات مالية عند وقوع الضرر، ويمكن من التخفيف من حدّة الخسائر بما يساهم في تثبيت دخل الفلاح، وضمان استمرارية نشاطه الفلاحي والإقبال على الاستثمار في الجانب الفلاحي، كون أنه سيكون سند للأنشطة الفلاحية الممارسة من جهة، كما تستفيد الدولة من خلال إعفائها من التعويضات عند وقوع الكارثة الفلاحية من جهة وبالتالي تأكيد على أهمية التأمين الفلاحي في تعزيز التنمية الفلاحية .

الإشكالية:

نظراً لأهمية التأمين الفلاحي في تخفيف المخاطر التي تعترض الفلاحين وتوفير الأمن والاستقرار للعاملين في القطاع الفلاحي بصفة عامة وتعزيز التنمية الفلاحية، ليس هذا وفقط بل له أيضا دور فعال فهو يساهم في تنمية القطاع الفلاحي، لذا سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى دور التأمين في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر وفي هذا السياق نطرح التساؤل الجوهري الذي يمثل إشكالية موضوع الدراسة:

إلى أي مدى يساهم التأمين الفلاحي في تطوير وتحقيق التنمية الفلاحية بالجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

وعلى ضوء ما سبق وللإلمام أكثر حول الدراسة وانطلاق من إشكالية البحث الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير التأمين في مواجهة الأخطار الفلاحية ؟

2. كيف تؤثر المخاطر الفلاحية على النشاط الفلاحي ؟

3. ما هي أهم مقومات الأساسية التي تتوفر عليها الجزائر وتشكل الدعامة الأساسية للنهوض بالقطاع الفلاحي؟

4. ما هي نسبة مساهمة نشاط التأمين الفلاحي في إجمالي قطاع التأمين في الجزائر؟

5. ما مدى تأثير التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية بالجزائر ؟

الفرضيات:

سعيا منا للإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1. للتأمين تأثير مباشر في مواجهة الأخطار الفلاحية من خلال التعويض عن الخسائر التي قد تلحق بالفلاحين مهما كان نوعها.

2. تؤثر المخاطر الفلاحية على النشاط الفلاحي بشكل سلبي في ظل غياب التأمين الفلاحي .

3. هناك العديد من مقومات التي تتوفر عليها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي، ولكن السؤال الذي يبقى مطروح هو ما هي الطريقة المثلى لاستغلال هذه المقومات ؟

4. تعد مساهمة نشاط التأمين الفلاحي في قطاع التأمين في الجزائر جد ضعيفة.

5.للتأمين الفلاحي تأثير على التنمية الفلاحية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه نشاط التأمين الفلاحي في اقتصاديات الدول المتقدمة، دون أن ننسى أنه يعد عنصر أساسيا في القطاع الفلاحي حيث يؤدي وجوده إلى استمرارية واستقرار الفلاحين في أنشطتهم الفلاحية رغم المخاطر التي يتعرضون لها، بالإضافة إلى أنه يساهم في تطوير المناطق الريفية والفلاحية.

إنّ التأمين الفلاحي هو أحد إستراتيجيات إدارة المخاطر المهمة والضرورية لدرء المخاطر الفلاحية، فهو أيضا يساهم في دفع عجلة التنمية الفلاحية.

كما تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تعالج موضوع يرتبط بقطاع استراتيجي حيث أن الاهتمام بنشاط التأمين الفلاحي يساهم في تطوير قطاع تأمين والاقتصاد الوطني ككل، ويحفز المستثمرين في مختلف المجالات خاصة الفلاحي.

فالجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى تقف أمام تحدي لنهوض وتطوير نشاط التأمين بصفة عامة و نشاط التأمين الفلاحي بصفة خاصة، والعمل على جعله يتأقلم مع التطورات العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- ✓ إبراز المفاهيم الأساسية حول التأمين الفلاحي والمخاطر الفلاحية ؛
- ✓ تقييم قطاع التأمين الفلاحي الجزائري باستخدام المؤشرات الأدائية للقطاع ؛
- ✓ التعرف على أهم منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر ؛
- ✓ إبراز موقع نشاط التأمين الفلاحي من إجمالي سوق التأمين ؛
- ✓ كشف العراقيل والصعوبات التي تقف أمام تطور قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر؛
- ✓ تقديم حلول وتوصيات تساهم في نشر الوعي حول التأمين على الأخطار الفلاحية خصوصا لدى الفلاحين وفي المناطق الريفية النائية ؛
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين التأمين الفلاحي والقطاع الفلاحي ؛
- ✓ تقديم دراسة علمية يستفاد منها في مجال تطوير نشاط التأمين الفلاحي في الجزائر .

صعوبات الدراسة:

مثلنا مثل أي باحث فقد واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل لاسيما تلك المتعلقة بقلة المراجع التي تتناول التأمين الفلاحي وإن وجدت فهي تتناول موضوع التأمين بصفة عامة .

قلة المساعدات الإدارية من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكذا وزارة الفلاحة، أو بما يعرف بثقافة التحفظ على المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائري بشكل عام وخصوصا المعلومات المتعلقة بالأمور المالية.

صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الخاصة بقطاع التأمين الفلاحي في دولة إسبانيا من المصادر الأصلية.

إلا أننا لا نريد أن تؤخذ هذه الصعوبات والعراقيل كنقطة ضعف في دراستنا حيث حاولنا جاهدين تخطي كل العقبات آملين في تحقيق وإنجاز عمل يرقى إلى مستوى البحوث العلمية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع منها:

الرغبة الشخصية في تناول هذا الموضوع بالإضافة كون أن التأمين الفلاحي نوع جديد دخل قطاع الفلاحة بعد ما حكرا على القطاعات الأخرى، جعلتنا نهتم أكثر بهذا الموضوع، بالإضافة إلى قلة الدراسات في هذا المجال فإننا نود من خلال هذه الدراسة المساهمة في إثراء الدراسات حول هذا الموضوع والأهمية البالغة للتأمين خاصة في الجانب الفلاحي .

محاولة لفت الانتباه من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بنشاط التأمين الفلاحي وتطويره وخاصة أن العالم أصبح يعطي للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة، ويبحث عن كيفية حمايته من مختلف المخاطر التي يتعرض لها لضمان تحقيق النمو والتطور .

إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية ومدى أهمية هذا الموضوع بالنسبة للفلاحين، دون أن ننسى قلة المراجع والمصادر التي تتعلق بالتأمين الفلاحي.

تحليل أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها التأمين الفلاحي في الجزائر ومحاولة الخروج بأهم الاقتراحات والتوصيات.

حدود الدراسة:

1.الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وكذا الشركات التأمين العامة والخاصة الناشطة بسوق التأمين الجزائري، وكانت هذه الدراسة على مستوى الجزائر باعتبارها بلد فلاحي .

2.الحدود الزمانية: تم الحصول على المعطيات الإحصائية المتعلقة سواء بالتأمين الفلاحي أو القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2020، وفيما يخص تقييم قطاع التأمين الفلاحي الجزائري مقارنة مع دولة تونس وكذا إسبانيا اعتمدنا الفترة الممتدة كذلك من سنة 2005 إلى 2020، في حين أن الدراسة القياسية كانت فيها اسلاسل الزمنية ممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2020.

أدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على العديد من المراجع والمصادر المتنوعة منها الكتب باللغة العربية والأجنبية، و الأطروحات والرسائل، المقالات، الورقات البحثية، وكذا المعلومات الإحصائية التي تم الحصول عليها عن طريق البحث في شبكة الإنترنت، تقارير الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس الوطني للتأمينات (cna)، الهيئة العامة للتأمين(CGA) تونس، وكان هذا فيما يتعلق الجانب النظري، في حين أن الجانب التطبيقي اعتمدنا لتحليل البيانات والإحصائيات على برنامج التحليل القياسي

والإحصائي Eviews9 .

منهج الدراسة:

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية وإثبات مدى صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى فهم واستيعاب معالم الموضوع وإعطاء فكرة واقعية عن التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

بالإضافة إلى المنهج القياسي الذي يقيس العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية اعتماداً على الأدوات الإحصائية وأدوات القياس الاقتصادي " برنامج Eviews9" .

الدراسات السابقة:

لقد تطرقت بعض الدراسات إلى موضوع التأمين الفلاحي من جوانب مختلفة، ومن أهم هذه الدراسات التي تشترك مع موضوع دراستنا ما يلي:

1. محمد طه محمد أحمد، إدارة الأخطار الفلاحية في جمهورية مصر العربية ، دكتواره في التأمين، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، سنة 1993.

من أهم النتائج المتوصل إليها من قبل الباحث في هذه الدراسة :

- ✓ إن العمل الزراعي يتضمن أخطار متعددة ومتنوعة ؛
- ✓ محدودية قدرة الفلاح تجعله غير قادر على تحمل الخسائر المترتبة على وقوع الخطر الزراعي؛
- ✓ بالرغم من أهمية التأمين الزراعي في مصر إلا أن هناك العديد من الصعوبات تعترض تطبيقه.

غير أنّ هذه الدراسة لم تركز على الدور الفعال للتأمين الفلاحي في مواجهة مخاطر والأضرار التي تصيب القطاع الفلاحي، ولا للعلاقة مابين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية .

2. نوال سيد أحمد زين العابدين، دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، جامعة الخرطوم ، السودان، 2004.

تمحورت إشكالية الباحثة حول :

كيف يساهم التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي :

- ✓ إن تجربة التأمين على محصول القطن وجدت أن التأمين قد أضاف كثير من الضمانات لتقليل مخاطر التعرض للإصابات بالآفات أو التأخير في مواعيد الزراعة أو التعرض للعطش وذلك بسب المتابعة المستمرة من قبل الشركة المؤمنة ؛
- ✓ التأمين يقلل من مخاطر نقص العائد في الإنتاج .

في هذه الدراسة كان التركيز فقط على تأمين منتوج القطن ضمن الإنتاج النباتي في حين لم يتم التطرق إلى تأمين الثروة الحيوانية، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا أننا تطرقنا إلى مساهمة التأمين الفلاحي في تحقيق الاستقرار في القطاع الفلاحي ككل سواء من الجانب الحيواني أو النباتي .

3.هاجر محمد نور أحمد محمد، إدارة الأخطار الفلاحية ودورها في استقرار المجتمع الريفي، ماجستير في العلوم الزراعة، كلية الزراعة، قسم الإرشاد الزراعي، جامعة الخرطوم، السودان، سنة 2009.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول :

كيف تساهم إدارة الأخطار الفلاحية في استقرار المجتمع الريفي ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من قبل الباحثة ما يلي:

- ✓ إدارة الأخطار الفلاحية تعمل على استقرار دخل الفلاحين وزيادة عائد الإنتاج ؛
- ✓ هناك علاقة بين إدارة الأخطار الفلاحية والتنمية الريفية .

في هذه الدراسة كان تركيز الباحثة حول أهمية التأمين الفلاحي فقط في الوسط الريفي، في حين دراستنا ترتكز حول دور التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية .

4. مليزي محمد الأمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، الجزائر، 2015/2014.

طرح الباحث إشكالية حول :

ما هو دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي؟ وما هي الآليات المعتمدة في ذلك ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها من قبل الباحث في هذه الدراسة ما يلي:

- ✓ يؤثر التأمين المصغر بشكل إيجابي على عملية تنمية القطاع الزراعي؛
- ✓ يسعى الفلاحون من خلال قراراتهم على ضرورة التأمين إلى التوجه إلى الاستثمار على أساس أن التأمين يضمن لهم على الأقل عدم الخسارة.

في هذه الدراسة قام الباحث باقتراح فكرة من خلال دراسة فرضية قدرة التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي ولم يتطرق إلى دراسة أثر التأمين المصغر على تنمية القطاع الفلاحي .

5.عماري زهير، عامر أسامة، دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية –دراسة حالة الجزائر 2000–2012–، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي– حالة الجزائر–، جامعة سطيف، 2014.

كانت إشكالية الباحثان تمحور حول :

ما مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الفلاحية في الجزائر ؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الورقة البحثية التي أجريت على إنتاج الحبوب والحليب في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ما يلي :

- ✓ تواجه خدمات التأمين الفلاحية في الجزائر عدة معوقات أهمها عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية وهذا راجع لعدم تحسيس وتوعية بأهميته؛
- ✓ عدم مساهمة التأمين الزراعي بصورة كافية في التنمية الفلاحية ؛
- ✓ غياب الوعي الثقافي بالتأمين الفلاحي لدى الفلاحين الجزائرين واقتصارهم فقط على التأمينات الإجبارية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من خلال تركيز على أهمية التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية وقد تم التركيز من قبل الباحثين على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي ، عكس دراستنا التي أولت أهمية للجانب التطبيقي .

الدراسات الأجنبية:

1.Boulahia latifa, Contribution des assurances Agricoles au developpement Rural Durable en Algerie, Cas de : La Caisse Regionale de Mutualité Agricole (CRMA) de La Wilaya de Constantine, These de Magister, Universite Mentouri-constantine, Alge, 2008.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول :

هل يساهم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

- ✓ يلعب الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي دوراً مهما كمؤسسة مالية في تنمية القطاع الريفي؛
- ✓ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يحوز على الجزء الأكبر من التأمينات الفلاحية مقارنة بباقي الشركات الأخرى.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا بتطرق إلى الأخطار الفلاحية والتأمين عليها بالإضافة إلى دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وقد تطرقت هذه الدراسة إلى مساهمة التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الريفية في الجزائر فقط ، في حين دراستنا اهتمت بعلاقة التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية .

2.Julie Dany, Management Des Risques Des Agriculteurs, Thése de Magister, Paris.

كانت إشكالية هذه الدراسة حول :

كيف يتم إدارة المخاطر الفلاحية؟

ومن أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ تعد إدارة المخاطر الفلاحية العامل الأساسي لتطور والرقي بالمجال الفلاحي ؛
- ✓ إن إدارة المخاطر الفلاحية تساهم في الحد من الأخطار الفلاحية سواء بالنسبة للفلاح في حد ذاته أو المجتمع الريفي .

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التطرق إلى أنواع الأخطار الفلاحية واختلفت من خلال تركيزنا على مساهمة التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر .

3.étienne lafrance, La Gestion Des Risques La Perception Des Risques Des Agriculteurs Québécoés, Université Laval, Québécoés, Canada, 2015.

كانت إشكالية هذه الدراسة حول:

كيف يتم تسيير المخاطر الفلاحية ؟

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي :

- ✓ إن القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية الهامة في الاقتصاد الوطني ؛
- ✓ إن القطاع الفلاحي مصدر الأساسي لدخل الفلاحين و إنتاج الغذاء في كل المجتمعات ؛
- ✓ إن القطاع الفلاحي من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل التغيرات المناخية والبيئية .

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا إلى ضرورة التأمين على الأخطار الفلاحية في ظل التطور الاقتصادي الحاصل.

بالمقارنة مع الدراسات السابقة مع موضوع دراستنا الذي يحمل عنوان: التأمين الفلاحي كإستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية بالجزائر 2005-2020 ، نجد أن أغلب الدراسات تطرقت إلى الأخطار الفلاحية في حين دراستنا تطرقت إلى تقييم قطاع الفلاحي ونشاط التأمين الفلاحي في الجزائر بالإضافة إلى تحليل إنتاج فروع التأمين الفلاحي ومساهمة هذا الأخير في النشاط الاقتصادي .

هيكل البحث:

لمعالجة الموضوع سنحاول المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان لذلك قمنا بتقسيم موضوعنا إلى خمسة فصول.

تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لتنمية الفلاحية من خلال تقديم ماهية الفلاحة والتنمية الفلاحية وكذا ماهية الأخطار الفلاحية من الجهة التأمينية.

في حين كان الفصل الثاني حول أساسيات حول التأمين الفلاحي من خلال التطرق إلى مفهوم التأمين الفلاحي ومنتجات التأمين الفلاحي ودور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية.

أمّا الفصل الثالث فقد تناولنا فيه الواقع الفلاحي والتنمية الفلاحية في الجزائر، بدراسة واقع الفلاحة بالجزائر والإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر بعد سنة 2000، وكذا تشخيص الواقع الفلاحي بالجزائر.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة واقع نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020، وهذا من خلال دراسة التطور التاريخي لسوق التأمين في الجزائر، ثم تجربة

الجزائر في صناعة التأمين الفلاحي، وتطرقنا أيضا خلال هذا الفصل إلى دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي باعتباره رائداً في مجال التأمين الفلاحي.

ليكون الفصل الخامس مخصص لدراسة تجارب بعض الدول في مجال التأمين الفلاحي وكذلك دراسة أثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي بالجزائر، وكذا تقديم بعض آليات لنهوض بسوق التأمين الفلاحي بالجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول التنمية الفلاحية

تمهيد

إنّ الفلاحة تعد بمثابة القلب النابض لاقتصاديات الدول خصوصا الدول المتقدمة، فهي المصدر الرئيسي والوحيد للغذاء، كما أنّها تشكل مجالا واسعا لتشغيل وتوفير مناصب عمل وامتصاص البطالة في المناطق الفلاحية، بالإضافة لما توفره من مواد أولية فلاحية من قطن وصوف ..... إلخ وبالتالي فهي تسعى لتوفير وتحقيق الرفاهية للأفراد.

وإلى جانب أهمّية القطاع الفلاحي لتطوير الاقتصاد الوطني إلا أنّ التنمية الفلاحية تعد شرطاً أساسيا في تنمية الاقتصاد الوطني و تطوره، لذا تسعى الدول النامية إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيها إصلاحات وسياسات فلاحية من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وبالرغم من التطور والتقدم التكنولوجي إلا أنّ الفلاحة بقيت ولا زالت لها أهمّية كبيرة لذا فإنّ التنمية الفلاحية تعدّ أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره الفلاحة من غذاء و غيره، ولمعرفة أهمية التنمية الفلاحية في إحداث التطور والتقدم الاقتصادي لابد من تحديد مفهوم الفلاحة وأهميتها بالإضافة إلى شروط إحداث تنمية فلاحية وماهية الأخطار الفلاحية التي يواجهها القطاع الفلاحي.

وفي هذا الفصل سوف نقوم بالتعرف على ماهية الفلاحة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لمفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية في حين المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى ماهية الأخطار الفلاحية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الفلاحة

إنّ للفلاحة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة، فالفلاحة هي تلك الأنشطة والعمليات التي تعمل على زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، لذا لابّد قبل التطرق للحديث عن التنمية الفلاحية كإستراتيجية تنموية لابدّ من التطرق إلى مفهوم التنمية ومن ثم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالفلاحة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية

لقد ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي تهتم بدراسة أوضاع التخلف والتنمية بكل جوانبها، ومن الطبيعي أن يكون هناك اختلافات مابين الاقتصاديين حول مفهوم التنمية فكل كاتب أو اقتصادي ينظر إليها من زاويته الخاصة ومنه فمفهوم التنمية تطور مع الزمن.

الفرع الأول: تعريف التنمية

تعرف التنمية على أنّها عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو شامل باستمرار تتفاوت بأشكالها وتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[1].

كما أنّ التنمية هي عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع للحد الأقصى[2].

---

[1] http://mawdoo3.com تاريخ الإطلاع 2020/05/01 الساعة 23:00

[2] مدحت محمد أبو النصر، **إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 189.

وعرفت التنمية أيضاً على أنّها هي تنمية القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني إلى أقصى حد مستطاع أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين في المعيشة وتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار[1].

وحسب هيئة الأمم المتحدة تعرف التنمية على أنها تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية،ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[2].

كما أنّ التنمية هي توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإنّ هذه التنمية ليس مجرد زيادة الدخل الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي أيضاً، ويبيّن ذلك أن حاجات الانسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضاً على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة [3].

مما سبق يمكن أنّ نستنتج أن التنمية هي عملية يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ويرافق ذلك العديد من التغيرات في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي بمعنى أنّ التنمية هي

---

[1] محمد محمود الجوهري، **علم إجتماع التنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 140.

[2] محمد شفيق، **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 13.

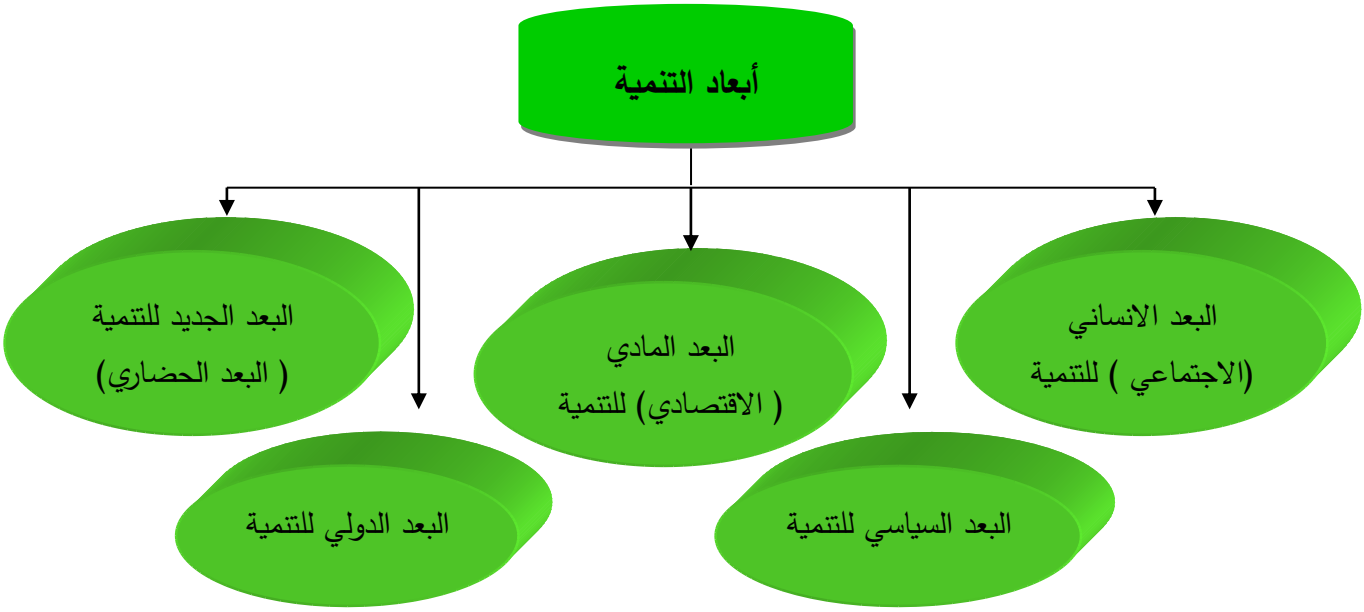
[3] خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 19.

عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها وتحدث تغيرات كمية وكيفية و تحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، كما أنّ التنمية تتضمن أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل[1]:

- **البعد المادي (الاقتصادي) للتنمية:** ويستند هذا البعد على حقيقة أنّ التنمية هي نقيض للتخلف وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.
- **البعد الانساني (الاجتماعي) للتنمية:** ويتضمن اجتثاث الفقر واتساع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل.
- **البعد السياسي للتنمية:** حيث يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي.
- **البعد الدولي للتنمية:** ويتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الاقليمي.
- **البعد الجديد للتنمية (البعد الحضاري):** حيث ينظر إلى التنمية عموماً وخصوصاً التنمية الاقتصادية على أنها مشروع للنهضة الحضارية.

[1] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999، ص54.

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب تنمية المجتمعات المحلية لأحمد مصطفى خاطر، مرجع سبق ذكره، ص54.

الفرع الثاني: أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى تحقيق جملة من أهداف تتمثل فيما يلي[1]:

- إحداث تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ويرتكز على ما يلي:
  - ✓ تحقيق الاستغلال الأفضل للموارد المناسبة للمجتمع؛
  - ✓ تحقيق التوازن الرشيد بين الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي؛
  - ✓ إيجاد نوع من الترابط والتنسيق الفعال بين القطاعات الاقتصادية؛
- زيادة فرص العمل بالمجتمع باستمرار للقضاء على مشكل البطالة تدريجياً؛
- محاولة خفض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وخفض الواردات؛

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية" مفهومها ،نظرياتها وسياساتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص70.

- تنمية الإنتاجية في الميادين الحالية للإنتاج الزراعي بإدخال الوسائل والآلات الحديثة؛
- رفع المستوى المعيشي باستمرار وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية الاقتصادية لرفع متوسط الدخل الفردي، اقرار الثبات والاستقرار في الاقتصاديات الوطنية؛
- بذل الجهد لرفع مستوى الانتاجية عن طريق تحسين الصحة العامة وإصلاح النظام الضريبي وتنظيم المواصلات وإحداث بعض التغيرات في الإطار الاجتماعي للسكان وهذا يمكن دمجه تحت بند التنمية الأساسية للإنسان؛
- توجيه القوى العمالية وموارد الثروة القومية في البلاد إلى الميادين الإنتاجية الحديثة إمّا بتوزيع إنتاج المواد الخام أو بإدخال صناعات جديدة؛
- زيادة الدخل الوطني بصفة عامة وبنسبة تفوق نسبة الزيادة في السكان وبالتالي تتحقق الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي.

من كل هذا يمكن حصر أهداف التنمية بالذات في الدول المتخلفة فيما يلي :

- تحقيق السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي؛
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، التنويع في الصادرات؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية، التصنيع.

الفرع الثالث: عناصر التنمية ومتطلباتها

إنّ للتنمية عناصر ترتكز عليها ولنجاحها تقتضي توفر متطلبات عديدة.

أولا: عناصر التنمية: تتمثل عناصر التنمية فيما يلي[1]:

1. الشمولية: التنمية لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية بل تمتد للجوانب الأخرى الاجتماعية والثقافية و

[1] عمرو محي الدين، **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص 212.

السياسية والأخلاقية كما أنها تتضمن التحديث.

2. الاستمرارية: التنمية لابدّ أن تكون لفترة طويلة لأن الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي لا تتأثر بالدورات الاقتصادية ولا تكون نتيجة لها، وتستمر لمدة طويلة عن طريق التفاعل بين الطلب على السلع والخدمات والعرض الخاص بها قصد إرساء قواعد التوازن الاقتصادي.

3. العدالة: وهذا بإحداث تحسين في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع والتخفيف من ظاهرة الفقر وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد بحيث تضمن لهم حد أدنى من الدخل الحقيقي في صورة عينية كدعم الغذاء الأساسي وتحسين العناية الصحية ودعم التعليم.

4. تغيير هيكل الإنتاج: وهذا لضمان توسيع الطاقات الإنتاجية بطريقة تراكمية لأنّ عدد كبير من البلدان النامية تتخصص في إنتاج المواد الأولية كالمنتجات الزراعية وإهمال القطاع الصناعي مما يدفعها إلى استيراد احتياجاتها الصناعية من الخارج وهذا يعني التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ثانيا: متطلبات التنمية

هناك العديد من المتطلبات العلمية والعملية التي يجب توفرها لإرساء تنمية ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، و نشر الوعي التنموي بين المواطنين.

المطلب الثاني: عموميات حول الفلاحة

لقد وجدت الفلاحة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض، ومن الحقائق الواضحة أنّ الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه، حيث كانت معرفة الإنسان للفلاحة خطوة واسعة نحو الرقي والاستقرار وسبيلا للوصول إلى ممارسة الفلاحة بصورتها الحالية.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن نشأة الفلاحة وتطورها

لقد عرفت الفلاحة كحرفة منذ آلاف السنين، نظراً لاعتماد الحضارات القديمة على الزراعة، فقد أولوها اهتماماً كبيرا وساهموا في تطويرها وتحقيق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لهم لتنميتها، وقد اختلفت الآراء وتعددت في تحديد الوطن الأول للفلاحة، بالإضافة إلى أن كان لظروف الطبيعية التي تختلف من منطقة لأخرى دور في تطور الفلاحة، فقد أصبح انتشار أو تربية حيوان مقصوراً على المنطقة التي تتناسب ظروفها البيئية مع احتياجات النمو اللازمة لهذا المحصول بحيث يعطي أحسن وأكبر إنتاج، وقد مر تطور الفلاحة بمراحل عدة، يمكن حصرها فيما يلي[1]:

المرحلة الأولى: منذ القديم كان الإنسان يعتمد في سد حاجياته الغذائية على جميع الثمار والحبوب، وممارسة الصيد، وبعد تزايد عدد السكان أصبحت الحاجة ماسة للغذاء وبدأ الإنسان في الاتجاه إلى زراعة البذور لإنتاج محاصيل الحبوب على ضفاف الأنهار للخصوبة العالية في التربة ولتوفر المياه ضم بعدد ذلك استغلال باقي الأراضي المجاورة لها.

المرحلة الثانية: نظام الرعاة الرحل حيث مارس هذا النظام في المناطق التي تتوفر فيها المراعي الطبيعية فيكون الرعاة في حالة ترحال بحثا عن الماء والكلأ، وتقوم الأسرة بتقسيم العمل بحيث جزء من الأسرة مع

[1] http://faculty.ksu.edu.sa/shenaifil/Documents.20:30 تاريخ الإطلاع 2020/06/12 على الساعة

الحيوانات بحثا عن المرعى والجزء الآخر يمكث خلال فترة هطول الأمطار لزراعة بعض المحاصيل، وعند نهاية موسم الأمطار ترجع المجموعات المتنقلة مع الحيوانات إلى ما يسمى بمناطق المصيف وأهم شيء فيها أن يتوفر الماء وفي بعض الأحيان يقوم الرعاة في أوقات استقرارهم قرب مصادر المياه بعمل مزرعة منزلية وتزرع بها المحاصيل سريعة النضج كالبقوليات، ويرتبط نشاط البدو الاقتصادي بالزراعة لكنه يقوم على الرعي في الدرجة الأولى وعلى الفلاحة والصيد في الدرجة الثانية، وكانوا قديما ينظرون إلى الفلاحة نظرة دونية، لأنها تربط صاحبها بالأرض وتحد من حريته في التجوال والترحال، بل كانت بعض القبائل يتركون زراعة أراضيهم لجماعة يعتبرونهم أقل شأنا منهم يسمونهم الحراثين، هذه كانت صورة تقليدية إلا أنها أخذت تتغير بفعل عوامل عديدة أثرت في أنماط تفكير أهل البدو وغيرت من سلوكهم اتجاه الأرض والزراعة.

المرحلة الثالثة: هي الزراعة غير المستقرة التي كانت تمارس لعدة قرون ولا زالت تمارس في كثير من الدول النامية والأقل نمواً وهي زراعة قطعة من الأرض بمحصول واحد أو محصولين ولمدة تتراوح مابين ثلاث إلى أربع سنوات بدون توقف ثم تترك الأرض بعد ذلك وينتقل الفلاح إلى قطعة أرض جديدة لم تزرع من قبل ويمارس فيها النشاط الفلاحي السابق وعندما يلاحظ أن التربة قد فقدت خصوبتها، وذلك لقلة الناتج من المحصول، بعد يرجع الفلاح إلى القطعة التي تركها، وبذلك تكون التربة قد استعادت جزء كبير من خصوبتها خلال فترة الراحة، وتمارس هذه الطريقة في بعض الدول الأقل نموا و الفقيرة حيث لا يكون بمقدور الفلاح التقليدي استعمال مدخلات الإنتاج اللازمة أي ليست هناك بذور محسنة أو أسمدة أو مكافحة بالمبيدات الكيميائية للحشائش والحشرات.

المرحلة الرابعة: وهي نظام الفلاحة المستقرة التي بدأت في القرون الوسطى بأوربا وكان التركيز في هذا النظام على فلاحة محاصيل الحبوب كالقمح وكان الإنتاج يقسم إلى ثلاثة أجزاء: جزء لغذاء الإنسان، وجزء يوفر للعام التالي، وجزء لغذاء الحيوانات، ثم تطورت هذه الفلاحة واستخدم فيها المحاريث التي

تجرها الخيول وعندما قامت الثورة الصناعية تم تصنيع الجرارات والمحاريث والآليات الأخرى مما مكن من زراعة مساحات شاسعة، أيضا تم إدخال الأسمدة لزيادة خصوبة التربة وكذلك استخدام المبيدات لمكافحة الآفات.

المرحلة الخامسة: هي نظام الزراعة المختلطة الذي ابتكر ليشمل إنتاج المحاصيل الحلقية وتربية الحيوانات في قطعة الأرض نفسها وذلك كنظام متكامل يجمع بين المحصول والحيوان، في هذا النظام يستفاد من مخلفات المحصول بعد الحصاد في تغذية حيوانات المزرعة، كما أن رعي الأبقار في المزرعة يترك مواد عضوية وعند جفافها وتحللها تعمل على تخصيب التربة وتحسين قوامها الطبيعي وبذلك يتم التكامل بين الشق النباتي والحيواني في المزرعة.

المرحلة السادسة: هي الزراعة الصناعية وهي نوع متخصص من الزراعة في محصول واحد أو محصولين لتوفير الخامات للتصنيع، مثل القطن لتصنيع النسيج، وأهم الخصائص في هذا النظام هو إدخال الحزم التقنية في الفلاحة، وهي مجموعة توصلت إليها البحوث مثل طريقة الزراعة والري ومكافحة الحشائش الضارة ومقاومة الأمراض والحشرات والحصاد والتخزين .

المرحلة السابعة: الفلاحة ذات التقنيات الحديثة هي نوع من الفلاحة أدخلت فيه تقنيات حديثة ومدخلات إنتاج كثيرة وذلك لتعديل بيئة النبات في ظروف النمو غير الطبيعية في الحقل لتماثل بيئة النبات المثالي، مثل زراعة المحاصيل البستانية في البيوت المحمية والزراعة بدون تربة والزراعة في محاليل غذائية.

هذا وقد شهدت الزراعة تحولا كبيراً في القرن العشرين خاصة خلال النصف الثاني منه، حيث تم اكتشاف الكيمياء الزراعية بما تتضمنه من تطبيقات الأسمدة الكيميائية، المبيدات الحشرية الكيميائية، المبيدات الفطرية الكيميائية، التركيب الكيميائي للتربة، تحليل المنتجات الزراعية، الاحتياجات الغذائية لحيوانات المزرعة، بداية من العالم الغربي وما يعرف بالثروة الخضراء في أوربا والتي قامت بنشر الكثير من هذه التغييرات إلى المزارع حول العالم وينسب نجاح مختلفة، كما ظهرت من التغيرات الحديثة في

الزراعة ما يعرف بالزراعة دون تربة والتهجين، وإدارة مغذيات التربة، ومكافحة الحشائش بطرق محسنة وما أنتجته من محاصيل لها سمات تفوق النباتات الأصلية كالحاصلات الأكبر في الحجم والمقاومة للأمراض، والبذور المعدلة وراثيا لتنبت بشكل أسرع وإنتاج نباتات مقاومة لمبيدات الحشائش، بالإضافة ما تم من تطوير في خطط ونظم الري والصرف والصيانة لما لها من أهمية كبيرة في المناطق الجافة، بخلاف النهضة الكبيرة في مجال التعبئة للمنتجات الفلاحية، وفي تسويقها وهي أنشطة مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالعلم، كما أن طرق التجميد السريع والتجفيف قامت بتوسيع السوق للمنتجات الفلاحية.

وتنشر الفلاحة حاليا في جميع أرجاء العالم من الجهات الاستراتيجية وإلى الجهات الباردة غير أنّ الانتفاع من الفلاحة ليس بنفس الوتيرة في كل البيئات و الأرقام حيث بعض الأقاليم هي جد متطورة من حيث إعداد الأرض وتجهيزها ومن حيث الانتاج وتنوع المحاصيل وزيادة قيمتها والبعض الآخر هي جد متأخرة من حيث الانتاج والأساليب المتدنية.

الفرع الثاني: مفهوم الفلاحة ووظائفها

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: مفهوم الفلاحة

إن كلمة الفلاحة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة وكلمة Culture أي العناية والرعاية [1] .

كما أنّ الفلاحة هي عبارة عن علم وفن و صناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها فن أو مهنة[2] .

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1978، ص 59.

[2] رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ، ص 25.

كما يقصد بالفلاحة بأنها مجموعة من العمليات والممارسات العلمية المدروسة التي يتم فيها تطويع الأرض لإنتاج قدر وافر من المحاصيل النباتية والثروة الحيوانية، ولا يقتصر دور هذه العمليات عند هذا الحدّ بل يهدف في ذات الوقت إلى حماية الأرض من التدهور والاستخدام غير المسؤول[1].

إنّ المفهوم الواسع للفلاحة لا يقتصر فقط على العناية بالأرض فقط، بل تعدتها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتجديد نشاط الفلاح، فأصبحت تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحين للنهوض بعملية الإنتاج وتحسين عمليات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان[2] .

وقد عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي الفلاحة بأنها هي كل عمل الغرض منه السيطرة على القوى الطبيعية والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية [3].

بصفة عامة ومما سبق يمكننا القول أن الفلاحة تضم جميع الأنشطة الخاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله، وبالتالي يمكن القول بأن الفلاحة هي نشاط اقتصادي بالأساس وهذا النشاط يستهدف النباتات والحيوانات و في حال عده نشاطاً اقتصاديا فهذا يعني أن الكثير من القطاعات الأخرى ستحصل على القيم المضافة الناتجة عن هذا النشاط، لاسيما قطاع العمل، قطاع التصنيع، قطاع التجارة....إلخ، الأمر الذي يبرز أهمية الفلاحة والفلاحين في المجتمعات عبر العصور.

---

[1] www.infoplease.com تاريخ الإطلاع 15/06/2020 على الساعة 09:00

[2] الزعبي عاكف، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص41.

[3] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 43-44.

ويضم النشاط الفلاحي العمليات التالية[1]:

- ✓ زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل نباتية سواء الحقلية منها أو بستانية.
- ✓ إنتاج الحيوان الزراعي لإنتاج الألبان، اللحوم و الصوف و الجلود، تربية النحل والدواجن.
- ✓ أي عمل يجري بالمزرعة أو متصل بالعمليات الفلاحية المختلفة كإعداد المحصول إلى السوق و تسليمه للمخازن والعملاء أو إلى شركات النقل لتصديره إلى الخارج .

ثانيا: وظائف الفلاحة

تلعب الفلاحة دوراً مرموقاً في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة فقد استطاعت هذه الأنشطة الفلاحية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة، خدمات أخرى، إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدراً أساسياً لتوفير الموارد الغذائية الضرورية لسكان، وفيما يلي سنتناول أهم هذه الوظائف:

- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية.
- الفلاحة مصدرا للعملة الصعبة، وسيلة لتمويل التنمية.
- الفلاحة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية، وهي قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل و التشغيل.
- الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الفلاحي الموسع.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.

الفرع الثالث: خصائص الفلاحة

تتميز الفلاحة بصفات وخصائص تميزها عن غيرها من المهن الأخرى، ويمكن القول أنّ الفلاحة هي المهنة الوحيدة التي لها مجموعة من الخصائص التي لا يمكن لأي مهنة أخرى أن تتميز بها لأن الفلاحة تعد أكبر صناعة في القطاعات الاقتصادية ولها ميزات خاصة بها.

[1] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 84.

أولا: ضخامة التكاليف الثابتة بالنسبة للتكاليف المتغيرة في الزراعة: تختلف الفلاحة عن غيرها من الفعاليات الاقتصادية من حيث أن الجزء الأكبر من التكاليف الكلية فيها لا يتغير مع تغير إنتاجها ويسمى هذا الجزء من التكاليف بالتكاليف الثابتة أما التكاليف الأخرى التي تتغير بتغير الإنتاج تسمى بالتكاليف المتغيرة والتصنيف التالي يوضح طبيعة ومحتويات كل نوع من هذه التكاليف[1] .

1. **التكاليف الثابتة:** وتشمل ما يلي:

- ريع الأرض وإيجار العقار، التأمين على المباني و المكائن والحيوانات.
- الفائدة على الأموال المستثمرة في المعدات والآلات الزراعية والحيوانات.
- الاستهلاك أو الاندثار بالنسبة للمباني والآلات.
- الضرائب على الأرض والملكية الشخصية.

2. **التكاليف المتغيرة:** تشمل التجهيزات الجارية مثل البذور والأسمدة وأجور العمال من غير أفراد عائلة اللفلاح، أجور الخدمات الأخرى والترميمات في المباني والإصلاحات على الآلات التي تتغير مع استعمال هذه المباني والآلات، وتصنيف التكاليف على هذا النوع يوضح لنا طبيعة ووظيفة كل من هذه الأنواع من التكاليف، ولكنه لا يبين لنا أهمية النسبية لكل نوع من العملية الإنتاجية والمعروف عن الزراعة أن التكاليف الثابتة كتكاليف المباني والآلات والعمل الذي يؤديه أفراد العائلة هي أكبر بكثير من التكاليف المتغيرة لدرجة أن نسبتها قد تصل إلى 70 % أو أكثر من مجموع التكاليف.

ثانيا: ارتباط العمل والمعيشة الريفية: من الأمور الشائعة في الفلاحة هي اندماج منزل الفلاح بحقله فالمنزل غالبا ما يكون داخل المزرعة أو متصل بها وسبب ذلك يعود إلى أن بيت الفلاح يعتبر بمثابة المركز الذي يدير منه الفلاح مزرعته ويشرف على عملياته الفلاحية، وهكذا نجد أن العمل الفلاحي يتغلغل في صميم حياة ومعيشة من يباشره فهناك صلة وثيقة بين العائلة والمزرعة أو بين معيشة الفلاح

[1] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

ومهنته ويترتب على هذه الصلة الوثيقة أن يصبح من الصعب معرفة ما يصرف من دخل المزرعة على الأمور الاستهلاكية كمعيشة العائلة وبين ما يصرف لشراء عوامل الإنتاج اللازمة للإنتاج الفلاحي وبسبب هذا الارتباط المباشر بين البيت والمزرعة، لا تعتبر الفلاحة مهنة فحسب بل هي أيضا طريقة من طرق الحياة، وتوفر الزراعة للفرد المشتغل فيها ولعائلته نوعا من الضمان والتأمين الكافيين فتزوده بمسكن يعيش فيه ودخل عيني مستقر يتوفر فيه الطعام والوقود والملبس، فهو بذلك يستطيع حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية من تدبير أمور معيشته بسهولة بالإضافة إلى استمتاعه بثمرة جهوده ماديا ونفسيا[1].

ثالثا: اندماج الإدارة والحيازة في الزراعة: إن طبيعة العمل الفلاحي تجعل من الضروري قيام الفلاح بوظيفتي الإدارة والحيازة في آن واحد وهذا ما لا تجده في المنشأت الصناعية والتجارية الحديثة، حيث أن الإدارة تكون منفصلة عن الملكية في التجارة والصناعة وغالبا ما يعمد المالكون بالإدارة إلى جهة أخرى ولكن هذا الإجراء قد يتم في المزارع الكبرى وإلا لن يكون له آثار الاقتصادية في الزراعة [2].

رابعا: عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها: إن توحيد النمط أي تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الفلاحية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية، فاستعمال الطرق والعمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية، أما في الفلاحة فإننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى ومن مزرعة لمزرعة أخرى مما يجعل التجانس في الصفات معدوما في مجموع المحصول الواحد[3].

---

[1] Mohamed behnassi ,SHabir A , **Sustainable A gricultural Development**, Springer, EDP Sciences, 2011, p 65.

[2] جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[3] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

خامسا: ضعف مرونة عرض المنتجات والطلب عليها: من الصفات الملازمة للفلاحة التي تنتج عنها بعض المشاكل المهمة وهي ضعف مرونة الطلب والعرض في منتجاتها بدرجة كافية، ويقصد الطلب والعرض درجة التغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الفلاحية أو في عرضها في حالة تغير أسعارها، ويعتبر الطلب والعرض مرنا إذا أدى تغير قليل في ثمن إحدى السلع إلى تغير كبير في الكمية المطلوبة منها أو الكمية المعروضة للبيع، ويقال عندئذ أن الطلب على هذه السلعة مرنا أو أن لهذه السلعة عرضا مرنا، أمّا إذا كان التغير في كمية السلعة المطلوبة أو المعروضة للبيع أقل من كمية التغير في ثمنها قيل لتلك السلعة طلبا وعرضا غير مرنا، والمرونة يمكن قياسها عن طريق إيجاد ما يسمى بمعامل المرونة وهو العلاقة بين معدل التغير في الكمية المطلوبة أو المعروضة من السلعة، وبين معدل التغير في سعرها وبصورة عامة يمكن القول أن الطلب على السلع الصناعية يكون مرنا، بينما يكون الطلب على معظم المحاصيل الفلاحية غير مرنا كون المحاصيل الفلاحية من ضروريات الحياة وليست كمالية[1].

سادسا: زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الفلاحي: تتميز الفلاحة بارتفاع معدلات الخطورة إذا ما قورنت بغيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى ويرجع السبب في ذلك إلى جملة من العوامل كالجفاف، الأمطار والبرد الشديد، الفيضانات، الحشرات والأوبئة والأمراض النباتية و الحيوانية، وينعكس ذلك على ارتفاع نسبة عنصر المخاطرة في الانتاج الفلاحي الأمر الذي يجعل المشاريع الفلاحية مقارنة بالمشاريع غير الفلاحية معدومة، من خدمات التمويل وبسبب اللايقين الذي تتصف به المشاريع الفلاحية وعزوف كثير من شركات التأمين على المشاريع الفلاحية[2].

---

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2] مطانيوس الحبيب، **المسألة الزراعة في سوريا –واقعها و أفاق تطويرها–**، مجلة جامعة دمشق، العدد 14،سوريا، 1998، ص 34.

سابعا: صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الفلاحة:من الصفات العامة المتأصلة في الإنتاج الفلاحي هي تقلب كمية الإنتاج، من سنة لأخرى أومن موسم لأخر بسبب تأثير العوامل الحيوية والطبيعية ولذلك يعتبر من الصعوبة التنبؤ بالمحصول السنوي.

ثامنا: تناقص الغلة الفلاحية: يخضع الإنتاج الفلاحي إلى قانون تناقص الغلة وهذا يعني أن الإنتاجية الفلاحية تتجه إلى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للاستغلال، وذلك بعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال، في العمليات الإنتاجية ولذلك يقال إنّ الصناعة تخضع لقانون تزايد الغلة وإن تأثير قانون تناقص الغلة فيها ضعيف جدا ولا يظهر مفعوله بنفس السرعة التي يظهر فيها في الفلاحة[1].

تاسعا: التقدم العملي بطيء الأثر في الفلاحة: الفلاحة فرع مهم من فروع الإنتاج العملي وتحتاج التجارب الفلاحية إلى وقت طويل لمعرفتها بسبب التغيرات الطبيعية، ولذلك بقي الجهل مخيما على الفلاحة أطول مما هو مخيم على الصناعة [2].

عاشرا: موسمية الإنتاج الفلاحي: تعود موسمية النشاط الفلاحي إلى كون هذا النشاط يمارس على الكائنات الحية الحيوان أو النبات، فقد وصف أحد الاقتصاديين الزراعيين قائلا الفلاحة هي جهد الانسان الذي يمارسه على الكائن الحي من أجل تحويل المادة الجامدة إلى مادة حية قابلة لإشباع حاجات الانسان، بواسطة إدخال الأرض في سلسلة التحويلات، وهكذا فإنتاج السلع الفلاحية يتضمن مراحل فلاحية وأخرى صناعية غير أن المراحل الصناعية تابعة للمراحل الفلاحية، فإذا فرضنا أن التخزين والتبريد عمل صناعي يمكن ممارسته في أي وقت فإنه تابع لوجود المنتج الفلاحي المطلوب تخزينه، ولا يمكن إيجاد هذا المنتج إلا ضمن شروط معينة وهذه الشروط منها ما هو بيولوجي متعلق بالكائن الحي

---

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 90.

ومنها ما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي وكلا النوعين يجعل حرية الإنسان محدودة في اختيار الكائن الحي الذي يمارس عليه نشاطه أو في اختيار الوقت الذي يمارس فيه النشاط[1].

حادي عشر: المنافسة التامة: تتصف أسواق المنافسة التامة بعدد المنتجين عارضي السلعة وتعدد المستهلكين طالبيها بحيث يكون دخول أو خروج أي منتج أو مستهلك غير مؤثر في الكميات المنتجة أو المطلوبة وبالتالي ليس له أي تأثير في السعر السائد في السوق وهذه الشروط متوفرة في النشاط الفلاحي، بحيث يقوم بممارسة هذا النشاط عدد كبير من الفلاحين في مزارع عادة ما تكون مساحتها صغيرة ومنتشرة على مساحات بعيدة بعضها عن البعض، ويشمل إنتاج كل مزارع جزءاً ضئيلا من إجمالي الإنتاج الفلاحي، وهذا ينطبق على كل نوع من أنواع المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية ومن الصعب تحت هذه الظروف أن يتم الاتفاق بين الفلاحين على سياسة معينة في الإنتاج أو التسويق كذلك بالنسبة للكمية التي ينتجها المنتج، أمّا إذا أراد أحد الفلاحين أن يغير منها فإن تأثير ذلك في حجم الإنتاج الفلاحي الكلي يكون ضئيلا لدرجة أن الكمية المعروضة من المنتج الفلاحي في الأسواق لن تتأثر وبالتالي السعر السائد في السوق[2].

[1] سالم النجفي التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، الطبعة الثانية، جامعة الموصل العراق، الأردن، 2007، ص 35.

[2] مطانيوس الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثالث: أنواع الفلاحة وأهميتها

إنّ طبيعة النشاط الفلاحي تختلف حسب البيئة التي يمارس فيها، وكذلك حسب الامكانيات المتوفرة لمزاولة هذا النشاط .

الفرع الأول: أنواع الفلاحة

تختلف الفلاحة من دولة لأخرى نتيجة لوفرة أو ندرة، بالإضافة إلى اختلاف وتباين السياسات الفلاحية[1].

أولا: من حيث المساحة: تختلف طرق الفلاحة من منطقة لأخرى تبعا لمدى وفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة إلى الأيدي العاملة ويمكن أن نميز نوعين:

1.الفلاحة الكثيفة: تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويختلف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها مجالات لتحسين محصوليتها[2].

2.الفلاحة الواسعة: تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية مع قلة السكان ومع توفر الآلات، تزرع تلك الأراضي الواسعة حيث الآلات تعوض عن قلة السكان غير أن إنتاجية هذه الأراضي أقل منها في المناطق الزراعية الكثيفة[3].

ثانيا: من حيث الاستقرار: نجد في هذا النوع الزراعة الثابتة والزراعة المستقلة.

1. الفلاحة المستقلة: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة والمستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أراضي جديدة غيرها.

---

[1] مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980، ص ص 129 -133.

[2] مهدي أحمد رشيد، **الجغرافيا الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015، ص 64.

[3] مهدي أحمد رشيد، المرجع السابق، ص 65.

2. الفلاحة الثابتة: الأصل أن تستمر رقعة الأرض في الإنتاج الفلاحي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بالفلاحة وزراعة المحاصيل المناسبة، ويستخدم الطرق العلمية من دورة الزراعة لأخرى وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة والاستقرار وتصبح علاقة الفلاح بأرضه قوية حيث يقيم عليها مسكنه ويأوي فيها حيواناته.

ثالثا: من حيث السياسات الزراعية: تختلف السياسات الزراعية من دولة لأخرى، ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الزراعة.

1.الفلاحة المتنوعة: في هذا النوع من الزراعة ينتج الفلاح عدة محاصيل بعضها يحتاج إليها وبعض الآخر موجه للسوق، فهو يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها:

- المحافظة على خصوبة التربة، توزيع العمل على فصول السنة.
- إمكانية إنتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح وعائلته، تجنب الخسارة الحتمية.
- الجمع بين عدّة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج أحد المشاريع.
- يصبح دخل الفلاح موزع على مدار السنة.

2.الفلاحة المتخصصة: هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي، البطاطا، البن وغيرها ومن أهم فوائد التخصص ما يلي:

- يسهل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري.
- يسهل عملية تصنيف الحاصل.
- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات ويسهل عملية التسويق، يزيد من مهارات الفلاح.

3.المزارع المختلطة: وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية ويتم التصنيف بينهما بواسطة خطة مزرعية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بين المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، كما أن

هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة[1].

الفرع الثاني: أهمية الفلاحة

للفلاحة أهمية كبيرة فهي مصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء والمواد الأولية كما أصبحت الفلاحة لا تنتج المحاصيل للاستهلاك المباشر فقط بل تنتج للبيع في الأسواق واستبدالها بما تنتجه المصانع فأصبح الفلاح يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق بالتبادل التجاري.

كما أن من الحقائق الواضحة أن الفلاحة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب رزقه وامتهنها الأفراد قبل أن يمتهنوا الصناعة أو أي مهنة أخرى،حيث لا يمكن لأي شعب من الشعوب أي يحيا من دونها رغم ما تقدمه الصناعة من وسائل الراحة والكمال حيث أنّ الفلاحة كانت ومازالت من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم، وهي أيضا من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرار بقاء البشر ولولا الفلاحة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض[2] .

تظهر أهمية الفلاحة من الناحية الاجتماعية في تغلغل عمل الفلاحي في حياة الفلاح فللفلاحة تأثير مباشر على سلوك الزراعة وعلى عادات الفلاحين وميولهم وتقاليدهم، وأما من الناحية الاقتصادية فإنها تعتبر المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساد وسكن كما تغذي كثيرا من الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لاستمرار عملها، وكذلك تتجلى الأهمية الاقتصادية للفلاحة من خلال توفير فرص عمل كثيرة وتعد الفلاحة سوقاً واسعا لكثير من المنتجات الصناعية[3].

---

[1] مهدي أحمد رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

[3] رحمن حسن لموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 41 .

إذ يعد دور الفلاحة في التنمية الاقتصادية مركزيا لأن معظم الناس في دول الفقيرة، يحصلون على معيشتهم من الأرض أو من ناحية أخرى فإن التقدم في القطاع الفلاحي هو مطلب مسبق وأساسي لتحفيز النمو في القطاع الحديث، كما أن فائض المنتجات الفلاحية من القطاع الريفي مطلوبا لإطعام سكان المدن، الذين يتزايدون باستمرار وكذلك لاستدامة النمو في القطاع الصناعي، كما أن النمو في الإنتاجية الفلاحية يطلق العمال في الريف للانتقال من الريف إلى المناطق الحضرية بوصفهم عمالا في القطاع الصناعي وعندما تبدأ عملية التنمية الاقتصادية فإن الفلاحة تميل إلى أن تنموا ببطئ أكثر من نمو قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات.

لذلك تعد تنمية القطاع الفلاحي أمراً حيوياً لزيادة دخل الناس الذين بقوا في الريف وتحسين نوعية حياتهم لأن الصادرات الفلاحية يمكن أن تساعد البلد النامي أن يحصل على عملة أجنبية ثمينة وهذا يسهل على البلد استيراد السلع الرأسمالية الضرورية لتطوير رأسمال البلد ويمكن أن تلعب الفلاحة دوراً مهماً في توسيع حجم السوق المحلي الضروري لتطوير قطاعات أخرى في الاقتصاد الدولي وخاصة القطاع الصناعي[1].

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات**–، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 122.

المبحث الثاني: مدخل إلى التنمية الفلاحية

إنّ التنمية الفلاحية تعد بمثابة حجر أساس للتنمية الاقتصادية، لما لها من دور رئيسي ومهم في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات مختلفة، لذا لتنمية الفلاحية أهمية كبيرة في تنمية قدرات الدول النامية الدول النامية والمتخلفة للخروج من هذه الوضعية، كما أنّ التنمية الفلاحية اعتبرت العجلة التي تحرك القطاع الفلاحي حتى يقوم بدوره في مجال التنمية الاقتصادية، فالبرغم من ارتباط مفهوم هذه الأخيرة بالنشاط الصناعي في بداية الثروة الصناعية في أوروبا، إلا أن حدوث الأزمات الاقتصادية أدى إلى اتجاه الآراء نحو مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية يتعلق بمفهوم التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية

إنّ التنمية الفلاحية هي إحدى إستراتيجيات التنمية الاقتصادية و أهم مكوناتها، باعتبارها تخدم القطاع الفلاحي وتلبي حاجات باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا تكتسي التنمية الفلاحية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الذي تعمل فيه، ذلك القطاع الذي يعد المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي وتحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم حول التنمية الفلاحية و يمكن رصد أهم هذه التعاريف فيما يلي:

عرفت التنمية الفلاحية على أنّها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد

المجتمع[1] .

كما يقصد بالتنمية الفلاحية بأنها تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معاً [2].

وتعرف التنمية الفلاحية على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق أقصى إنتاج فلاحي ممكن وإعادة ربط الموارد الاقتصادية حيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن[3].

تعبر التنمية الفلاحية عن الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي والذي يحقق ارتفاعا في دخول العاملين في الحقل وخاصة أبناء الريف، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية فهي بذلك تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الفلاحي وهذا كون معظم البرامج التنموية تهتم بالمؤشرات الفلاحية (زيادة إجمالي الناتج الفلاحي، رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الفلاحي، توسيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الفلاحي ومنه تكوين مناصب شغل وكذا إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الفلاحي).

كما عرفت التنمية الفلاحية على أنها إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية المؤسساتية مما يضمن تحقيق و إشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة[4].

---

[1] عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002** "، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول" استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، يومي23-24 نوفمبر 2014، ص06.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية–نظريات وسياسات وموضوعات**–، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 122.

[3] سالم النجفي التوفيق، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[4] منصور حمدي أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 310.

إنّ التنمية الفلاحية هي الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة، ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو[1].

كما عرفت أيضا على أنها عملية إدارة معدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إمّا من خلال قيام الجهات الحكومية بالتنمية الفلاحية الأفقية من خلال استصلاح الأراضي وزيادتها وتزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها أو من خلال التنمية الفلاحية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في عمليات الزراعة بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد الاستغلال للمياه وزيادة الإنتاجية[2].

ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الفلاحية لسنة 2005، فإن التنمية الفلاحية هي استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الفلاحي[3].

مما سبق وبالمختصر يمكن القول أن التنمية الفلاحية هي إحدى جوانب التنمية الاقتصادية وتهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين هما:

- ✓ حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منها؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

---

[1] عبد الوهاب مطر الطاهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي،العراق، 1999، ص 381.

[2] غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، الجزائر3، الجزائر ، 2012/2011، ص 8.

[3] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الفلاحية

إن منظمة الزراعة الأغذية FAO وضعت مجموعة من الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها لبلوغ تنمية القطاع الفلاحي، ومن أوليات هذه المنظمة القضاء على الفقر من خلال زيادة الدخل وإعادة توزيع الثروة وضمان حق صغار المزارعين في الأرض، ومساعدة سكان الأرياف من أجل المساهمة في عملية التنمية انطلاقا من هذا يمكننا تقسيم الأهداف إلى ثلاث محاور رئيسية وهي الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية والأهداف البيئية.

أولا: الأهداف الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية فيما يلي[1]:

- تحقيق الفائض في الإنتاج الفلاحي والغذائي ويقصد بالفائض قيمة الفرق الإيجابي بين حجم الإنتاج الحقيقي وحجم الطلب الاستهلاكي ويتم الاستفادة من قيمة هذا الفائض بعد تصديره في دعم باقي النشاطات الاقتصادية؛
- تطوير طرق وأساليب العمل والإنتاج لرفع القدرة التنافسية من جهة الوصول إلى الإنتاجية المطلوبة كما ونوعا من أجل القدرة على الانفتاح على الأسواق الخارجية من جهة أخرى؛
- المحافظة على نسق المستديم للنمو الذي شهده القطاع الفلاحي؛
- تقوية الاستثمارات الداعمة لتنمية القطاع الفلاحي أو ما يسمى بالاستثمارات الفلاحية؛
- عدالة توزيع عوائد التنمية بين الفلاحة وباقي القطاعات وداخل القطاع الفلاحي؛
- المساهمة في تأمين العملة الأجنبية حيث أنّ الارتفاع في إنتاج القطاع الفلاحي قد يؤدي إلى تحقيق فائض حيث يتم توجيه هذا الفائض نحو الأسواق العالمية وبالتالي تحقيق إيرادات إضافية

---

[1] زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016/2015 ، ص ص 23-24.

بالعملة الأجنبية؛

- المساهمة في محاربة البطالة ويعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات قدرة على اجتذاب القوة العاملة خصوصاً في البلدان النامية؛
- تطوير الصناعات الغذائية إن مثل هذه النشاطات تجعل للقطاع الفلاحي علاقة بباقي القطاعات حيث يؤدي إلى تنمية هذا القطاع إلى التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية؛
- تخفيض الخلل الموجود في الميزان التجاري وكذلك العمل على توفير العملة الصعبة وإحداث تراكم رأسمالي في قطاع الفلاحة؛
- تحسين تنافسية المنتجات سعرياً ونوعياً لتمكينها من المنافسة في السوق المحلي والأسواق التصديرية.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية: من بين أهم أهداف الاجتماعية ما يلي[1]:

- تنمية الأرياف وتحسين ظروف المعيشية من خلال الرفع من معدلات الرفاهية داخل هذه المناطق ولا يمكن أن تحقق هذا إلا بعد تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية و الخدماتية لسكان الأرياف؛
- رفع دخل الفلاحين من أجل استدامة النشاط الفلاحي وتثبت الأسر الفلاحية في الأرياف للحد من ظاهرة الهجرة اتجاه المناطق الحضرية؛
- دعم فكرة البحث والتكوين في المجال الفلاحي مع فتح فروع جديدة للتعليم العالي في الفلاحة من أجل تقوية المؤهلات الفكرية وإدخال مفهوم الاحترافية داخل النشاط الفلاحي؛

[1] عوفي طعيمة، **الاسترتيجية الوطنية كمظلية للتنمية الزراعية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، أكتوبر، 2003، ص 27.

- محاربة الفقر والجوع من خلال المساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يرمي إلى تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون الجوع؛
- توفير مناصب شغل خاصة لسكان المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة؛
- تأهيل الفلاحين العاملين في الفلاحة فنياً واجتماعياً لتطوير استعدادهم المعرفي و قدراتهم على المنافسة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة.

ثالثا: الأهداف البيئية: أمّا الأهداف البيئية تمثلت فيما يلي[1]:

- المحافظة على استدامة التنمية في ظروف ستشهد مزيداً من الضغوط على الموارد الطبيعية من أراضي وغابات ومصادر للمياه وثروة سمكية والتي تمثل أحد أهم العناصر الأساسية للتنمية؛
- تشجيع ودعم مشاريع التشجير الغابي من أجل حماية الأراضي من ظاهرة التصحر والتعرية والانجراف وبناء ثروة غابية ذات عوائد اقتصادية وبيئية متعددة؛
- استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي بهدف الرفع من حجم المساحة المزروعة والأراضي المروية وحمايتها من التقلبات المناخية؛
- الحفاظ على الثروة الحيوانية حيث يعتبر الانتاج الحيواني جزءاً مهماً من الإنتاج الفلاحي سواء من حيث مساهمته في الانتاج المحلي الفلاحي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للأفراد من المنتجات الحيوانية " اللحوم، الحليب ، البيض ، العسل "؛
- الحفاظ على الموارد المائية من خلال استحداث طرق الري، بناء السدود، الاهتمام بفكرة تحلية مياه البحار، حماية مياه الجو واعتبارها من ثروات المستقبلية؛

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 344.

- تحسين إمكانية وقدرات قطاع الفلاحة الفنية والإدارية على تدارك التداعيات البيئية المحتملة واستيعاب نواتجها.

المطلب الثاني: مقومات التنمية الفلاحية وشروطها

إنّ تحقيق التنمية الفلاحية يتطلب توفر عناصر الإنتاج الفلاحي من أرض وعمل ورأس مال، تخطيط وتنظيم، من أجل الوصول لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الوطني لأي دولة، وللوصول إلى برامج تنموية ذات كفاءة عالية في القطاع الفلاحي لابد من توفر شروط يمكن من خلالها أن تستغل عناصر الإنتاج الفلاحي لتحقيق أهداف وخطط التنمية وتتمثل هذه الشروط في متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مقومات التنمية الفلاحية

تحتاج التنمية الفلاحية إلى مقومات سواء كانت طبيعية كالأراضي، الموارد المائية وظروف مناخية أو مقومات حيوية كالثروة حيوانية ونباتية.

أولا: الموارد الطبيعية

الموارد الطبيعية هي تلك الهبات التي منحها الله للإنسان موجودة في طبيعة من مياه، أراضي..إلخ بغية تلبية حاجاته، وهي تعد نقطة بداية لعملية التنمية الفلاحية، وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1.الأراضي الزراعية: تعد الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على الإنتاج الفلاحي، فهي ثروة لابد من السعي لحمايتها من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية وتنميتها بالوسائل المتاحة واستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والتصحر وهذا ما ينتج عن

ممارسة النشاط الفلاحي عليها بهدف زيادة الإنتاج والنمو الإنتاجي عن طريق ثلاثة محاور وهي[1]:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكيف المحصولي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

غير إن استعمال هذه المحاور يختلف من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة تعتمد وترتكز على استخدام التكثيف المحصولي والتوسع الرأسي وذلك لاعتمادها التقدم التقني في زيادة الإنتاجية أمّا الدول النامية فتعتمد على التوسع الأفقي مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة ليس لاستصلاح الأراضي بل لتوفير البنية التحتية، لذا وجب على الدول النامية أن تحذو حذوى الدول المتقدمة باعتمادها على التكثيف المحصولي والتوسع الرأسمالي الذي يتيح لها أكبر إنتاجية و أحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الفلاحية بأقل تكلفة.

2. الموارد المائية: تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، خاصة في الدول النامية التي تعاني من سوء استخدام هذه الموارد نتيجة لوجود ضغوطات والمتمثلة فيما يلي[2]:

- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- انخفاض معدلات نمو السكان، و غياب ثقافة ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها؛
- التطور الحضاري وغير المسبوق بسبب تحسين المستوى المعيشي لغالبية سكان العالم؛
- الأنماط الفلاحية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت إلى استنزاف الموارد المائية؛

---

[1] نمري خلف بن سليمان، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000 ، ص 100.

[2] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية.

هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول ضرورة كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الفلاحي بشكل خاص من خلال القيام بما يلي:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري بإتباع النظم الحديثة في الري؛
- اتباع طرق إنتاجية المحصول التي تقتصد من مياه الري وتخفيض التكاليف؛
- تغيير الصورة المتداولة على أن الفلاحة تهدر المياه؛
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار وضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام؛
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروة المائية.

ثانيا: الموارد البشرية

يعد العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة وتحقيق التنمية الفلاحية على مستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان[1].

ثالثا: الموارد النباتية والحيوانية

يعد توفير الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الفلاحية لأنّ الهدف الأساسي لأي نظام اقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية والاستقرار والأمن الغذائي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس تسعى الكثير من الدول على تنمية الإنتاج الحيواني والنباتي من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات

[1] عزاوي أعمر، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2005.

الضرورية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني[1]، وبالتالي تحقيق إحدى أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي.

1. الإنتاج النباتي: يعتبر الإنتاج النباتي أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الفلاحي كما يوفر العملة الصعبة من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية.

2. الإنتاج الحيواني: يعد الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الفلاحية من حيث توفير العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير العملة الصعبة التي يمكن استعمالها في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة كما نجد النظام التقليدي الذي يتلائم مع الخيارات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفر فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة وتجعل النشاط الفلاحي أكثر انتظاماً وأقل موسمية.

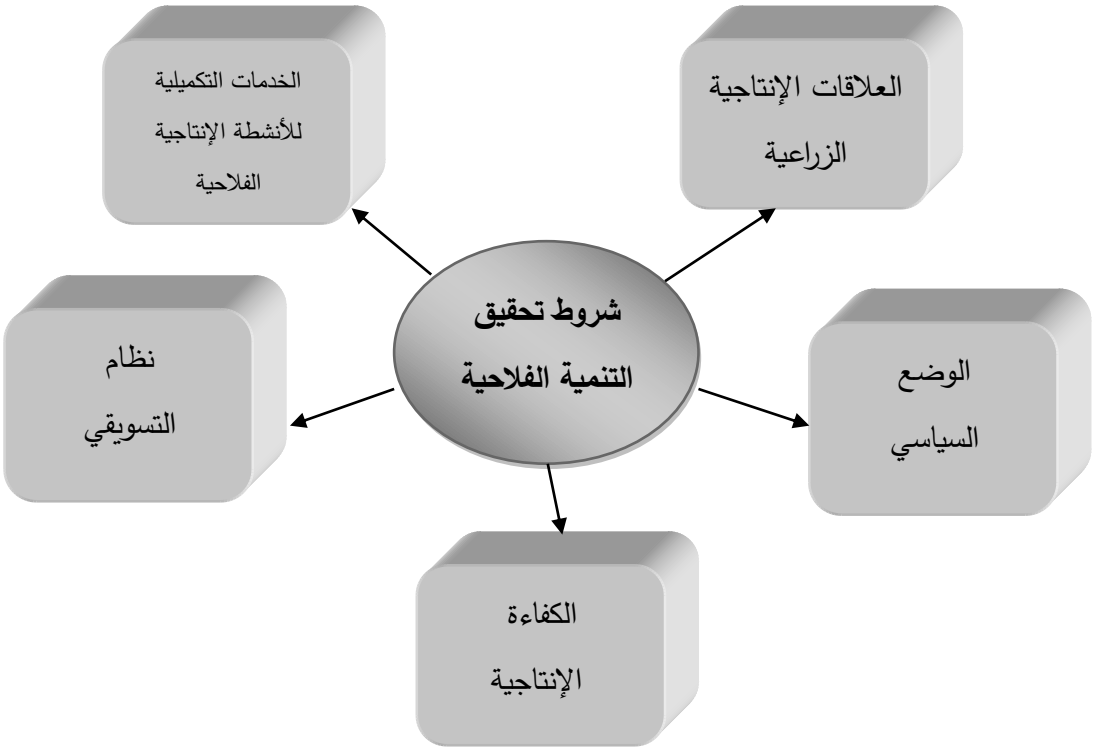
الفرع الثاني: شروط تحقيق التنمية الفلاحية

إنّ توفر عناصر الإنتاج الفلاحي من أرض ورأسمال والعمل وتنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الفلاحية بل لابد من توفر شروط أخرى يمكن من خلالها استغلال عناصر الإنتاج الفلاحي لتحقيق أهداف وخطط التنمية هذه الخطط تشمل متغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية، إن أهم هذه الشروط هي تلك التي تشترك مع عناصر التنمية الاقتصادية

[1] غردي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 17 .

الضرورية لإنجاز برامج تنموية ذات كفاءة في القطاع الفلاحي ما يلي [1]:

الشكل رقم (02): شروط تحقيق التنمية الفلاحية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص ص346-347.

أولا: العلاقات الإنتاجية الزراعية

يجب الابتعاد عن صفة النفوذ الاقطاعي في أي نشاط فلاحي حيث أن هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فلاحي مرغوب، حيث أنّ أجور القوى العاملة في الفلاحة هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الاقطاعي، كما أنّ هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقية في المجتمع، على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم إلا أنّ غالبية الدول في وقتنا الحال تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية.

[1] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 346-347 .

ثانيا: الوضع السياسي

التغيرات السريعة تؤدي إلى عدم تحقيق التنمية الفلاحية مطلوبة حيث أنّ هذه التغيرات غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الفلاحية، هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستوى التنمية الفلاحية في معظمها لذا فإن الاستقرار السياسي شرطا رئيسياً لحدوث تنمية فلاحية.

ثالثا: الكفاءة الإنتاجية

وتعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج فلاحي ممكن مقارنة كمية عناصر الانتاج المستغلة في العملية الانتاجية.

رابعا: نظام التسويقي

وتعني توفر نظام تسويقي مثالي لتوزيع المنتجات الفلاحية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من تسهيلات.

خامسا: الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية

ونعني بها وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية مثل توفر مؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف الخدمات التكميلية.

المطلب الثالث: المناخ الملائم للتنمية الفلاحية ومتطلباتها

إن الفلاحة المتخلفة في دول عالم الثالث هي انعكاس للاقتصاد المتخلف لذلك لا يمكن أن نتصور وجود قطاع فلاح ضمن اقتصاد يعاني من التخلف وانخفاض الإنتاجية في قطاعاته المختلفة ولذلك فإن ظروف الملائمة للتنمية الفلاحية تعتمد أساساً على توفير مناخ مناسب وملائم للتنمية الشاملة للاقتصاد.

الفرع الأول: المناخ الملائم للتنمية الفلاحية

إنّ للفلاحة أهمية كبيرة أكثر مما تظهره الأرقام سواء بالنسبة لدول المتقدمة أو المتخلفة، لذا لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من توفر الظروف الملائمة للتنمية الفلاحية، كما أن توفر المناخ الملائم يستدعي توفر ما يلي[1]:

أولا: إزالة معوقات التنمية

لا يمكن إزالة جميع معوقات التنمية في المراحل الأولى، إذ تتم معالجة تلك مراحل تدريجيا كلما حققت التنمية خطوة في طريق تحقيق أهدافها كالقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة في الزراعة وسوء مستويات التغذية وانخفاض متوسط الدخل الفردي، ولكن هناك معوقات أخرى تزول اعتباراً من المراحل الأولى للتنمية من خلال إزالة مظاهر الاقتصاد المزدوج والحد من التزايد السكاني وتغير الأنماط السلوكية ذات الأثر السلبي على الاقتصاد والمجتمع وتهيئة البيئة السياسية الصالحة عن طريق توفير الاستقرار السياسي وشعور المسؤولين بواجباتهم تجاه تحقيق الرفاهية والتقدم لأبناء الشعب.

ثانيا: إنشاء الهياكل الأساسية للاقتصاد

تستدعي التنمية الفلاحية إنشاء الهياكل الأساسية أو مشروعات الرأسمال الاجتماعي والتي تتمثل بوجود الخدمات والتسهيلات والأجهزة التي تعتبر شرطاً جوهرياً لنجاح المشروعات المختلفة في تطوير

[1] عزيز شاهو اسماعيل، **سياسة التنمية الفلاحية**، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981، ص ص 100-101.

إنتاجها لأن إنشاء الهياكل الأساسية يرفع بعملية التنمية سريعاً إلى الأمام إذ يترتب على إنشاءها وفرات خارجية تنتفع بها المشروعات القائمة في مجال تخفيض متوسط الكلفة الإنتاجية ويحفز على القيام بإنشاء مشاريع جديدة للاستفادة من تلك الوفرات الخارجية.

ثالثا: تغير البيئة الاقتصادية للدولة

إنّ البيئة الاقتصادية لأي دولة نعني بها طبيعة العلاقة بين الأنشطة الاقتصادية والأهمية النسبية للقطاعات المختلفة، إن التغيير في البنيان الاقتصادي للدولة يحدث تلقائياً مع الخطوات التنموية، لكن بأسلوب تدريجي وبطيء لذلك على المعنيين بشؤون التنمية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإحداث التغير السريع لتلك البنية وبالاتجاه المطلوب بهدف تهيئة الإطار الملائم للتنمية الفلاحية.

الفرع الثاني: متطلبات التنمية الفلاحة

لتحقيق أهداف التنمية الفلاحية ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين في القطاع الفلاحي، لابّد من توفر مجموعة من متطلبات.

الشكل رقم (03): متطلبات التنمية الفلاحية .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب الاقتصاد الزراعي لرحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

أولا: وجود هيئة عامة أو السلطة

بالإمكان تطبيق برامج السياسة الفلاحية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية وشبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العلمي، الذي تشرف على تطبيقه بوضع المنهاج العلمي واختيار الوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق الأهداف المطلوبة والإشراف على التنفيذ، كما أن نجاح أية خطة أو منهاج يعتمد على كفاءة أعضاء الهيئة من ناحية اختصاصهم وسعة إطلاعهم وعلاقة اختصاصهم بالعمل الذي يشرف عليه[1].

ثانيا: الهدف أو الغاية

وهو عبارة عن الغايات التي توجه إليها الجهود لانجاز وتحقيق الأهدف، ويجب أن يكون الهدف واضح ومبني على أساس الموقف الحقيقي لمعرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، كما يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة لدى القائمين بها لأنه كثيرا ما يحصل تعارض بين الأهداف ويحل هدف محل آخر بطريقة التفاضل لأنه كثيرا ما يحدث أن هدف من الأهداف الاقتصادية لا يمكن إلا على حساب هدف غير اقتصادي حتى يمكن تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع ولكي يتوفر نوع من الرفاهية يجب اتباع الآتي[2]:

- الحصول على إنتاج بأقل التكاليف عن طريق استخدام عوامل الإنتاج المتوفرة بأفضل الطرق؛
- عدالة التوزيع وذلك عن طريق إيجاد فرص جديدة أمام المواطنين لإختيار ما يناسب أذواقهم

[1] رحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

[2] منير اسماعيل أبو شاور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 238.

وقابليتهم للحصول على متطلبات العيش من غذاء ومسكن وملبس.

ثالثا: الوسائل

هي الطرق والإجراءات التي يتضمنها المنهاج العلمي والتي يجب إتباعها لأجل تحقيق هدف معين، ويتوقف نجاح السياسة أو فشلها على المهارة في اختيار الوسائل أكثر صلاحية و الأفضل ملائمة للظروف، ويمكن القول أنه كلما زاد فهم المسؤولين للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كلما كان اختيارهم للوسائل أفضل وأشد فعالية، وعند اختيار الوسائل يجب ملاحظة ما يلي[1]:

- علاقة الوسيلة بالهدف ودرجة تأثيرها في تحقيقه؛
- مرونتها وملائمتها للأحوال والظروف المحيطة بها؛
- تأثيرها على منهج السياسات الأخرى؛
- مقارنة تكاليفها، العوائد المنتظر الحصول عليها؛
- سهولة إدارتها والسيطرة عليها.

ويمكن القول أن أي سياسة عامة هو ضمان استمرار التطور وتحقيق الرفاهية العامة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة.

رابعا: الظروف

هي المؤثرات الفنية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تحيط بالمنهاج العلمي وتؤثر في تنفيذه، لذلك يقتضي على واضعي اليساسة الفلاحية أن يضعوا نصب أعينهم أفضل الوسائل التي لا تتعارض مع الظروف والأحوال التي تحيط بالمنهاج[2].

---

[1] منير اسماعيل أبو شاور وآخرون، المرجع السابق، ص 239.

[2] سالم توفيق النجفي، **إشكالية الزراعة العربية – رؤية اقتصادية معاصرة**– ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص88.

المبحث الثالث: الأخطار الفلاحية

إنّ المحاصيل الفلاحية معرضة للعديد من مخاطر المتنوعة وهي لا تتعلق فقط بالمخاطر المناخية كالأمطار والفيضانات والجفاف، الرياح، الصقيع، بل تتعدى لتشمل أيضا أمراض النباتات وجميع الأسباب التي تنجم عنها الخسارة خارجة عن إرادة الفلاح، ومن هنا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الخطر والجوانب المحيطة بالمخاطر الفلاحية.

المطلب الأول: ماهية الأخطار الفلاحية

لا يسلم أي نشاط من الخطر والنشاط الفلاحي كغيره من النشاطات عرضة لمختلف أنواع المخاطر التي تحول دون تميزه رغم أهميته ومكانته بالنسبة للفلاح والاقتصاد ككل.

الفرع الأول: مفهوم الخطر الفلاحي

قبل التطرق إلى مفهوم الخطر الفلاحي لابّد من الإشارة والتطرق إلى مفهوم الخطر حيث اختلف العلماء في وضع مفهوم محدد للخطر مما أدى إلى تعدده.

أولا : تعريف الخطر

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالخطر فمنها:

من يعرف الخطر على أنه هو ذلك الاختلاف النسبي للخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة[1].

كما عرف الخطر على أنه إمكانية أن يطرأ حادث يؤدي إلى آثار سلبية، ويقف عائق في تنفيذ الأهداف [2].

ويعرف الخطر على أنّه مجموعة الحوادث تؤدي في حالة وقوعها إلى اضطراب في تحقيق أهداف

[1] Catherine véret et Richard mekouar ,**Fonction Risk Manager**, d'undo, paris, 2005,p15.
[2] Cécile Kharoubi et Philippe Thomas , **Analyse du Risque de Crédit Banque et Marchés. R .B** , Paris,2013, p17.

المؤسسة وتهدد بقائها واستقلاليتها[1]، ومنه فالخطر هو النتيجة المحتملة لتهديد يستغل نقطة ضعف شيء ما .

أمّا من الجانب التأميني يعرف الخطر على أنّه حادث محتمل الوقوع في المستقبل ولا يتوقف حدوثه عند إرادة المؤمن أو المؤمن له[2].

أمّا بالنسبة لشركات التأمين فتنظر إلى الخطر على أنه يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة والتي تم على أساسها حساب قسط التأمين الصافي، والخسائر الفعلية والتي تلتزم شركة التأمين بتعويضها لحملة وثائق التأمين الذين لحقتهم حوادث الأخطار المؤمن ضدها[3].

مما سبق يمكن القول أنّ الخطر هو حادث مستقبلي محتمل الوقوع ويكون مشروعا مستقل عن إرادة الأطراف وينتج عن وقوعه خسارة مادية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المساعدة لوقوع الخسارة .

ثانيا: تعريف الخطر الفلاحي

إنّ الهدف والغاية من إبرام الفلاح لعقد التأمين هو تأمين من خطر يهدده، كما أن القطاع الفلاحي هو أيضا عرضة لمخاطر مختلفة ومتعددة تؤثر على استقرار وأمان الفلاح لذا وجب التخفيف من حدة هذه المخاطر باللجوء إلى التأمين عليها بما يضمن استقرار القطاع الفلاحي، وعليه فالخطر الفلاحي هو مختلف ما يصيب الفلاح من أضرار في ممتلكاته و منتجاته الفلاحية وقد تكون هذه المخاطر مخاطر طبيعية كالبرد والعواصف، الأمطار الغزيرة .....إلخ، كما قد تكون أمراض قد تلحق

---

[1] Adrien Bénard et Anne-lise Fontaine , **La Gestion des Risque dans L'entreprise**, 1eme edition, Edition Eyrolles, Paris,1994, p16.

[2] جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003 ، ص 40.

[3] أسامة عزمي سلام، موسى شقيري نوري، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 22.

بالحيوانات أو النباتات[1] .

وعرف الخطر الفلاحي أيضا على أنّه تلك المخاطر التي يتعرض القطاع الفلاحي من تقلبات ظواهر جوية وكذلك الأمراض والأوبئة التي تضر بالمواشي وتفسد الحقول وتلحق تغيرات كبيرة الإنتاج الفلاحي، مما يؤدي إلى تكبيد هذا القطاع خسائر تؤثر في الإنتاجية، و قيامه بالدور المطلوب منه على أفضل وجه [2].

ويعرف الخطر الفلاحي أيضا على أنّه مختلف ما يلحق بالفلاح والمستثمرات الزراعية سواء كانت طبيعية كالأمطار، الرياح ....إلخ، واقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية والميكروبيولوجية [3].

بصفة عامة يمكن القول أن الخطر الفلاحي هو كل ظروف المخاطرة والأضرار التي تواجه الفلاح أثناء ممارسته لنشاطه طبيعية كانت أواقتصادية والتي تؤدي إلى تكبيده خسائر معتبرة تؤثر على انتاجيته واستمرارية نشاطه أي الخسائر المادية والمحتملة في الثروة أو دخل الفلاح نتيجة لوقوع حادث معين.

الفرع الثاني: أنواع الأخطار الفلاحية

إنّ للأخطار الفلاحية أشكال متعددة ومختلفة تختلف باختلاف وجهات النظر ونوع ومجال الدراسة فمثلا بناءا على منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يمكن التمييز بين المخاطر العامة التي يشترك فيها القطاع الفلاحي مع غيره من القطاعات ، والمخاطر المتعلقة بالنشاط الفلاحي بشكل خاص مخاطر الإنتاج (الظروف المناخية، الأمراض، الآفات الاجتماعية .....)، المخاطر الإيكولوجية (تسيير الموارد الطبيعية مثل المياه .....) وهناك من يصنف المخاطر الفلاحية انطلاق من معايير أخرى.

---

[1] Robert G .Aumell et autres. G**ide de gestion des risque agricoles; conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole ,** Ottauna , 2005 , P8.

[2] أحمد أبوبكر عيد، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن ،2009، ص 85.

[3] Mutualite agricole aujourd'hui et demain ,janvier ,1998,p 10.

أولا: حسب المصدر (حسب مصدر الخطر)

يمكن التمييز بين عدة أنواع للأخطار من حيث مصدرها .

1. مخاطر الإنتاج: هي تلك الأخطار التي تتعلق بالعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم في مصدرها لكن بالإمكان التقليل من آثارها وهي في الغالب مرتبطة بالإنتاج الفلاحي سواء كان نباتي أو حيواني، وتقسم هذه الأخطار إلى قسمين هما : المخاطر المناخية ، المخاطر الصحية (الأمراض الفلاحية)[1].

أ. **المخاطر المناخية:** تختلف المخاطر المناخية باختلاف الفترات الإنتاجية والفصول المناخية ونوع الأقاليم الفلاحية ويمكن حصر هذه المخاطر المناخية في [2]:

- **الجفاف:** هو من أكبر المخاطر قد يتسبب بمتوسط خسارة قد تصل من 20 %إلى 50% من الإنتاج.
- **الفيضانات:** تعتبر من الأسباب الرئيسية في فقدان دخل المستثمر الفلاحي ، إضافة إلى أنها ستكلفه تكاليف إضافية للنهوض بمستثمراته الفلاحية ، كتكاليف إعادة الزرع ، إعادة التسميد ....إلخ، فمثلا في الجزائر سنة 2020 قدرت قيمة الخسائر المادية جراء الكوارث الطبيعية أكثر من30 مليار دج[3].
- بالإضافة إلى مخاطر أخرى تتمثل في البرد، الصقيع، الجليد، العواصف، الرياح القوية، الحرارة المرتفعة، ثقل الثلوج والسيول الجارفة وغيرها من العوامل المناخية الأخرى.

حيث يعتبر بالنسبة للإنتاج النباتي البرد والصقيع من أكثر المخاطر حدوثاً، فالجليد يؤثر بشكل خاص على زراعة الكروم والأشجار المثمرة، الزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية)، حيث يمكنه أن يدمر الإنتاج على نطاق واسع، أما البرد فإنه يتسبب في إحداث أضرار تمس المناطق أو زراعات واسعة

---

[1] يوسف حجيم الطائي ، سنان كاظم الموسوي،**إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2016، ص 20.

[2] علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3] https://www.akhersaa-dz.com تاريخ. 15:30 الإطلاع 17/08/2020 على الساعة

كالحبوب أو الزراعات الصناعية، الأشجار .....إلخ.

ب. المخاطر الصحية(الأمراض الفلاحية): تتمثل في مختلف الأمراض التي تهدد صحة النباتات والحيوانات حيث يمكن أن تكون هذه المخاطر عادية أو معروفة أو أمراض تصرح بها الدولة بنص قانوني على أنها مرض فلاحي أو استثنائي حيث أن الإنتاج النباتي معرض لأمراض مختلفة فقد تكون في شكل أمراض تسمى العفونة الفطرية ، وهي في الغالب تمس إنتاج البطاطا بالإضافة إلى أمراض تختلف حسب نوع الإنتاج (فطرية، فيروسية ....) وكتهديد جديد بالنسبة لدول الساحلية وخاصة شمال إفريقيا هو اجتياح أسراب الجراد وما يخلفه من آثار جد سلبية على المحاصيل الزراعية، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإنه يمكن تمييز العديد من الأمراض تختلف حسب طبيعة ونوع التربية الحيوانية، كما أن هناك علاقة بين الأمراض الفلاحية والمخاطر المناخية حيث يمكن أن يكون لارتفاع درجة الحرارة المفرط سببا في إحداث اختلالات فيزيولوجية للحيوانات مثل : القلق زيادة درجة قابليتها للإصابة بالأمراض أو تسريع في انتشار الأمراض وعليه فالأخطار المناخية والأمراض الصحية تؤدي إلى خسائر إما كمية الإنتاج النباتي أو الحيواني، وهو ما ينتج عنه خسائر في نوعية المنتوج الفلاحي ونتيجة لهذا يباع المنتوج الفلاحي بأثمان أقل من المنتوج السليم، وهنا تقدر الخسارة بالفرق بين سعر المنتوج الرديء بسبب تعرضه للأخطار وسعر المنتوج السليم [1].

2. مخاطر السوق: وتعرف أيضا بمخاطر السعر أي المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار وهي أهم مصادر مخاطر السوق في مجال الفلاحة ، فالأسعار الفلاحية متقلبة للغاية كما أن تقلب أسعار المنتجات ينبع عادة من صدمات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء، فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي في حين تتأثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، وفي بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في الأسواق المحلية ففي

[1] Robert G .Aumell et autres, Op-Cit, p10.

حالة زيادة الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإنتاج .

وهناك أنواع من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف إلى السوق في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر ، كما أن عدم وجود البنية التحتية والأسواق المتطورة يعد أيضا مصدر للخطر[1].

3. مخاطر مؤسساتية: قد تنتج عن السياسات أو القوانين التي تخص الفلاحة هذا النوع من المخاطر والذي يترجم من خلال قيود انتاجية صحية أو بيئية والتي لا يمكن للفلاح أن يتوقع حدوثها مسبقا (تقييد استعمال المبيدات) ونظرا لتزايدها المستمر أصبحت المخاطر المؤسساتية تشكل انشغالا أساسيا للفلاحين فالتعديلات المختلفة لسياسات وتطور المعايير البيئية والصحية في السنوات الأخيرة قد تؤدي إلى تغير كبير في المداخيل الفلاحية فمثلا فرض معايير بيئية جديدة يقلص من عدد التقنيات الإنتاجية المستعملة وتفرض اللجوء إلى استثمارات قد تكون تكلفتها معتبرة كما أن مخالفة هذه المعايير قد تؤدي إلى غرامات كبيرة تؤثر مباشرة على دخل الفلاح [2].

4. مخاطر بشرية: وتتمثل في مرض أو إصابة أو وفاة المستثمر الفلاحي أو موظفيه، فالمرض الطويل لأحد أفراد المهنين في المزرعة قد يؤدي إلى خسائر هامة في الإنتاج أو زيادة كبيرة في التكاليف، كذلك الإهمال من قبل الفلاح في معالجة الحيوانات أو استعمال الآلات مثلا قد يؤدب إلى خسائر كبيرة، كما قد تؤدي إلى سرقة أو احتراق التجهيزات ومعدات الإنتاج[3].

---

[1] محمد الأمين مليزي ، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي** ، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف01، 2014-2015، ص ص 60-61.

[2] فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 372.

[3] فاطمة الزهراء طاهري، **العقود المستقبيلية كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 160.

5. مخاطر طبيعية: الأخطار الطبيعية هي التي تنشأ عن ظواهر طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وليس بوسعه تجنبها[1]، ومنه يمكن تقسيم المخاطر الطبيعية التي يتعرض لها القطاع الفلاحي إلى:

- **أخطار تقلبات الطقس:** يتأثر القطاع الفلاحي بالعوامل الطقس أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر وهذا التأثير يلمس المحاصيل الفلاحية والثروة الحيوانية.
- **أخطار خاصة بالمحاصيل الفلاحية:** يتسم الطقس بطبيعة متقلبة وهذا ما يعكس ما تتطلبه عمليات إنبات المحاصيل الفلاحية، ويمكن حصر الأخطار والعوامل المناخية التي تؤثر على حياة النبات في البرد والصقيع، حيث أن البرد عبارة عن كرات صغيرة من الجليد تصيب النبات بتمزق أوراقه وتلف الثمار، كما أن الصقيع أيضا يتسبب بهلاك النبات تماماً، هناك خضر تتأثر تأثيرا كبيراً بالبرد والصقيع مثل الطماطم و البطاطا و البقوليات [2].
- **أخطار خاصة بالثروة الحيوانية:** قد تتأثر مرافق الثروة الحيوانية للهلاك بسبب الفيضانات والجفاف، حيث أن الجفاف يؤثر على أعلاف الماشية مما يؤدي إلى عدم وجود مخزونات كافية، كما أن من الأخطار المناخية الأكثر تأثيراً على الثروة الحيوانية هو ضربة الشمس، وهي الارتفاع القوي والمستمر لدرجة الحرارة التي تسبب اختناق للحيوانات[3] .

ثانيا: حسب خصائص الخطر

كما يمكن التمييز بين عدة أنواع من المخاطر الفلاحية حسب خصائصها[4]:

---

[1] يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] هشام عثمان، **التأمين على المحاصيل الزراعية في مصر**، مجلة مصر للتأمين، تصدرها إدارة البحوث والإحصاء بشركة مصر للتأمين، العدد 48، مصر، سبتمبر 1992، ص 23.

[3] محمد طه محمد أحمد، **إدارة اخطار المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية**، دراسة تحليلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتورا في التأمين، جامعة أسيوط، مصر، 1993، ص ص 13-14.

[4] P.Hazell and others,**the Potential for scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods**, Internationl Fund for Agricultural Development and World food Programme, Rome, 2010,p13

1. التباين: ويقصد به درجة الارتباط بين الأسر في نفس المجتمع ، أي أن المخاطر تتراوح بين عناصر مستقلة (بمعنى تؤثر على شخص واحد فقط) ومخاطر عالية التباين (أي تؤثر على الجميع في نفس الوقت).

2. التردد: أي اعتماداً على الفترة الزمنية لحدوث الخطر.

3. نوع وشدة الخسائر: سواء كانت الخسائر نقص في الإنتاج أو الدخل الموسمي، أو درجة الضرر التي تمس الأصول.

المطلب الثاني: شروط قابلية الأخطار الفلاحية للتأمين

لابد للخطر الفلاحي أن يشمل عدة عناصر وشروط حتى يكون قابلاً للتأمين، وهذه الشروط قد ترتبط بحد ذاته أو بالجانب القانوني منه، ومن خلال التعاريف السابقة المتعلقة بالخطر يمكن تقسيم شروط قابلية الخطر إلى شروط عامة وأخرى فنية بالإضافة إلى الشروط القانونية .

الفرع الأول: الشروط العامة

تشمل الشروط العامة للمخاطر القابلة للتأمين الفلاحي ما يلي [1]:

1. أن تكون المخاطر عرضية وغير متعمدة: حيث تقوم وجهات التأمين الفلاحي بتحليل أسباب المخاطر والخسائر الناجمة عنه إذ لا تقوم بتأمين المخاطر المتعمدة، وأن لا يكون وقوعها بإرادة الفلاح أو بتواطؤ منه، إذ أن هذا النوع من الشروط يعمل على الحد من المخاطر الأخلاقية التي يكون نتيجة لعدم الاهتمام.

2. أن تكون المخاطر مستقبلية: يعني أن يكون الشيء المراد التأمين عليه سليماً عند توقيع عقد التأمين حتى يستطيع التأمين عليه من مخاطر مستقبلية، أي باحتمال مستقبلي لوقوعها وتأثيرها على موضوع

[1] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد ، **إدارة الخطر والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2003، ص ص 265-271.

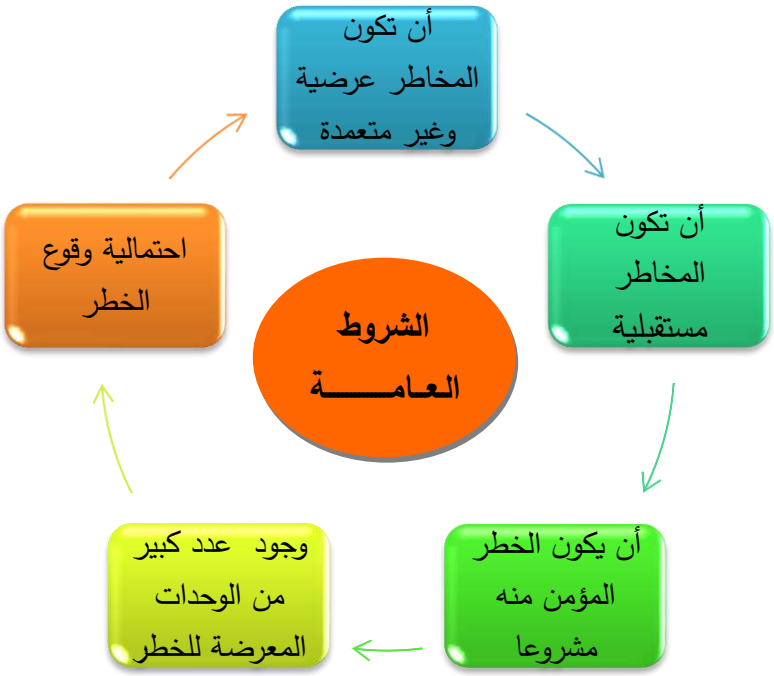
التأمين.

3. احتمالية وقوع الخطر: أن يكون الحادث المؤدي إلى تحقق الخسارة أمراً احتمالياً أي أن يكون الخطر المؤمن ضده محتمل الحدوث غير مؤكد ولا مستحيل الوقوع فالأخطار الفلاحية قابلة للتأمين هي أخطار محتمل تحققها.

4. أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعا: لكي يكون الخطر الفلاحي قابلاً للتأمين يجب أن يكون مطابقاً للقانون والنظام والآداب العامة مثلا: لا يتم التأمين على بضاعة فلاحية مسروقة.

5. وجود عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر: فالغرض من ذلك هو إمكانية التنبأ باحتمال وحجم الخسارة المادية المتضمنة بالاعتماد على قانون الأعداد الكبيرة " الذي ينص على أنه كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر كلما اقتربت النتائج الفعلية من النتائج المتوقعة " فضلا عن امكانية توزيع تكلفة الخسائر المحققة على عدد كبير من الفلاحين طالبي الاكتتاب.

الشكل رقم (04) : الشروط العامة لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب إدارة الخطر والتأمين لممدوح حمزة أحمد و ناهد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 265-271 .

الفرع الثاني: الشروط الفنية

وتتمثل في ما يلي[1] :

1. أن لا تكون الخسارة كارثية: على الرغم من وجود عدد كبير من الوحدات الممكن أن تتعرض للخطر وبالتالي قدرة التأمين الفلاحي على تغطية الخاسئر الناجمة عنها، بمعنى أنه لا يمكن قبول التأمين على أخطار فلاحية مركزة لأن تحققها سيؤدي إلى كارثة مالية ومن ثم قد يؤدي إلى إفلاس المؤمن.

2. إمكانية تحديد وقياس الخسارة : وذلك من حيث القيمة ومن حيث وقت تحقق الخطر الفلاحي ومكان تحققه وذلك بغرض تحديد مقدار القسط الواجب دفعه من قبل الفلاح عند إبرام عقد التأمين الفلاحي

وكذلك تحديد قيمة التعويض الواجب دفعها للفلاحين عند وقوع الخطر.

3. أن يكون قسط التأمين مجدياً اقتصادياً: ونعني به أن يكون مقدار قسط التأمين الفلاحي الواجب دفعه من قبل الفلاح مناسب له ولي جهة التأمين (المؤمن) وذلك بقدرته على الوفاء والالتزام بتسديد أقساط التأمين في مواعيدها، وفي الوقت نفسه قدرة شركة التأمين(المؤمن) يجب أن يكون قادراً من ناحية المالية على تعويض الخسائر التي تصيب الفلاحين .

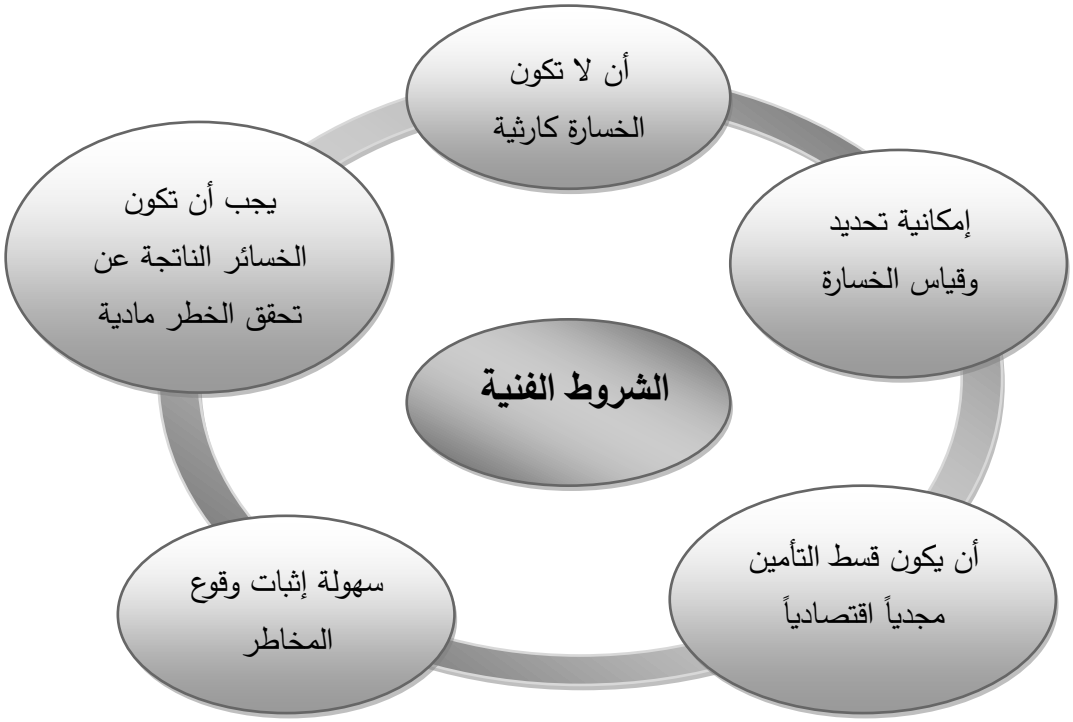
4. يجب أن تكون الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر مادية: تقوم شركة التأمين بتحديد مجال التعويض للفلاحين فقط في الأضرار المادية وليس الأضرار المعنوية والنفسية وذلك لصعوبة تقدير الخسارة المعنوية أو النفسية للفلاحين إضافة إلى أن هذه الخسائر تختلف باختلاف الأفراد وباختلاف حالات الخسارة.

---

[1] سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر** – سلسلة مذكرات خارجية-، معهد التخطيط القومي، مصر، 2006، ص 12.

5. سهولة إثبات وقوع المخاطر: توجد بعض المخاطر من الصعب في بعض الأحيان إثبات وقوعها أو قد يصعب التنبؤ بها و بآثارها، فمن المعروف أن ثبوت وقوع المخاطر وتغطيتها في زمن معين ومكان معين هب من أهم أركان عقد التأمين الفلاحي، لهذا يعد هذا الشرط ضروري لتجنب الخداع .

الشكل رقم (05) : الشروط الفنية لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر لسمير عبد الحميد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفرع الثالث: الشروط القانونية

وهي تمثل أهم الشروط والمبادئ التي يتم الاعتماد عليها عند التعامل مع المخاطر الفلاحية القابلة للتأمين وهي تتمثل فيما يلي[1]:

1. شرط المصلحة التأمينية: فالمصلحة التأمينية نعني بها توفر المنفعة المادية للمستفيد من عملية

[1] علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص ص 46-49.

التأمين الفلاحي في بقاء الشيء موضوع التأمين سليماً بعيداً عن الخطر، أما إذا كان الفلاح غير مهتم أصلا بسلامة الشيء المؤمن عليه فلا يوجد في هذه الحالة مصلحة تأمينية للمؤمن له وبالتالي لا وجود لمنفعة مادية له في بقاء هذا الشيء بعيداً عن الخطر، ما يعني عدم توفر أحد الأركان المهمة فيعملية التأمين أي أن موضوع التأمين غير قابل للتأمين.

2. شرط التعويض: هذا الشرط لا يطبق على تأمينات الحياة والحوادث الشخصية ويشمل فقط أنواع تأمينات الخسائر، ووفقا لهذا الشرط يجب أن لا يزيد مبلغ التعويض الذي يتم دفعه للفلاح عن القيمة الفعلية للخسائر.

3. شرط السبب القريب: ونعني به أن التعويض عن الخسائر الناجمة عن المخاطر ما يكون للسبب الفعلي المؤمن ضده، أي المخاطرة الأساسية المؤمن ضدها التي تسبب في حدوث الخسائر وليس للمخاطرة البعيدة عند تحقق الخسائر.

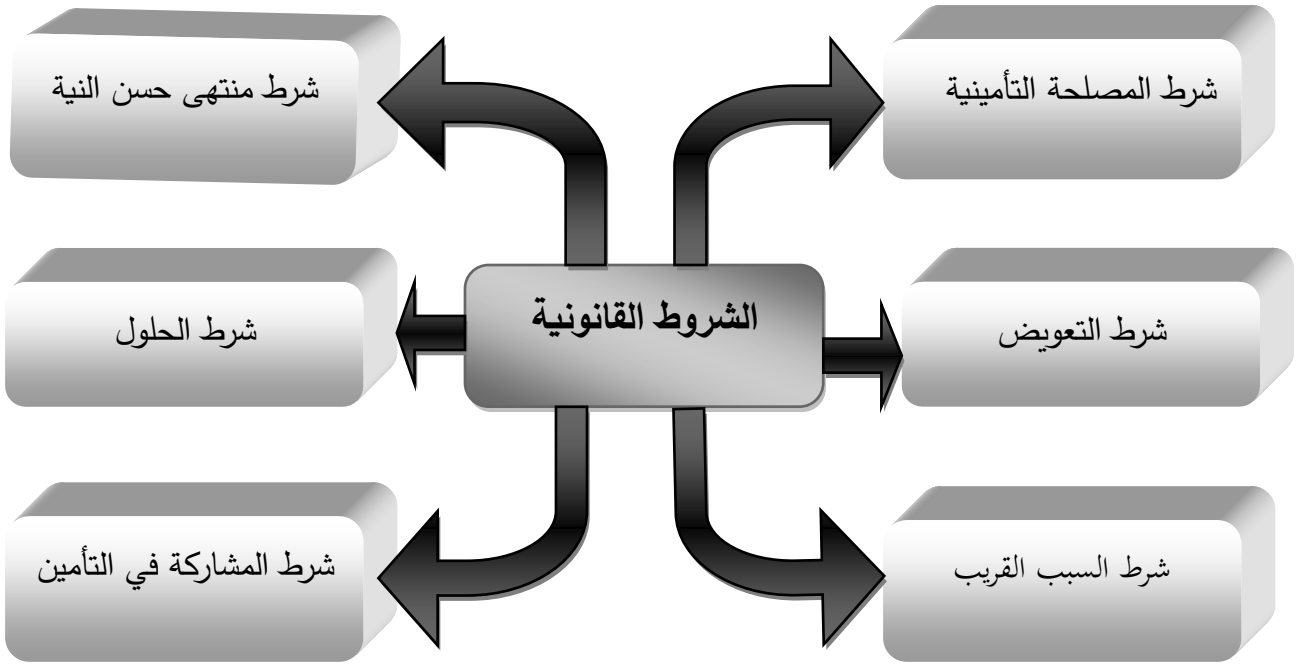
4. شرط منتهى حسن النية: هو وجوب توفر حسن النية بين أطراف عقد التأمين الفلاحي وذلك من خلال توفير كل المعلومات الصحيحة والواقعية من طرف الفلاح والبيانات وكذا توفر الظروف المساعدة على إنجاز عملية التأمين بكل مصداقية من طرف شركة التأمين.

5. شرط الحلول: هذا الشرط يطبق على تأمينات الخسائر فقط وينص على إمكانية حلول جهة التأمين (شركة التأمين) محل (المؤمن له) الفلاح في تحمل المسؤولية اتجاه جميع الحقوق و الواجبات وخاصة فيما يتعلق بمطالبة الغير بالتعويض عن الخسائر التي لحقت به على أن لا يكون هذا الإحلال ضمن حدود قيمة مبلغ التعويض الذي ستدفعه جهة التأمين للمؤمن له.

6. شرط المشاركة في التأمين: حسب هذا الشرط يقوم الفلاح بإبرام عقد التأمين أو عدة عقود تأمين تخص موضوع تأمين واحد وفي نفس الفترة لدى عدة شركات التأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن منه في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقاً لنسبة تأمينية أو بما يعادل القسط

المتحصل عليه(لكل مشترك).

الشكل رقم (06): الشروط القانونية لقابلية الأخطار الفلاحية للتأمين



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب التأمين الزراعي، علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-49..

وعلى ضوء هاته المقاييس هناك بعض الأخطار تستثنيها شركات التأمين التي تكون الحوادث متعلقة بها عالية الاحتمال أو الخسائر الناتجة عنها هي من الخسائر المنتشرة ومنها ما يلي:

- ✓ لا يمكن تأمين الحيوانات التي تتواجد داخل مناطق تنتشر فيها الأمراض والأوبئة[1] ؛
- ✓ المؤمن لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي[2] ؛

[1] المادة 50 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995 ، ص 11.

[2] المادة 44 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995 ، ص10.

- ✓ التفجيرات النووية والإشعاع النووي والتلوث الشعاعي وغيرها من الحوادث التي تدخل في التعامل مع الطاقة النووية [1].

من خلال ما سبق نجد أن المشرع الجزائري حصر عمليات التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 95-338 مؤرخ في 30 أكتوبر 1995، ما يوضح أنه ليس جميع أنواع الخطر والخطر الفلاحي قابلة للتأمين فيجب توفر جملة من الشروط في الخطر حتى يكون قابلا للتأمين.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر الفلاحية

يتعرض القطاع الفلاحي لمجموعة من المخاطر الأمر الذي يتطلب إدارة المخاطر في الفلاحة والتي تتراوح من آليات رسمية مثل تجنب المحاصيل المحفوفة بالمخاطر وتنوع المحاصيل وآليات رسمية مثل التأمين الفلاحي.

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر الفلاحية

اختلفت التعاريف المتعلقة بالإدارة المخاطر الفلاحية فالبعض يعرفها على أنها هي تلك العمليات المتصلة بتحديد المخاطر المحتملة وقياس الخسائر التي قد تنتج عنها احتمالات حدوثها ويواجه الفلاحين أو المنظمات على اختلاف أشكالها أنواعاً مختلفة من المخاطر حيث هناك عدة طرق لتجنبها أو الحد منها والتي عادة ما تستخدم من قبل الفلاح أو من قبل الهيئات المنظمة للفلاحين أو من الحكومات [2].

كما تعرف إدارة المخاطر الفلاحية على أنها هي عملية تحديد وتقسيم وفهم المخاطر التي تسمح لنا بتحقيق أهداف أعمالنا ، وتكمن فعالية تطبيق إدارة المخاطر في توقع الصعوبات المحتملة ووضع خطط

---

[1] المادة 102 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995 ، ص 16.

[2] Djebarra Djamel, **guide de gestion des assurances agricole**, sociéte national d'assurance «saa»,2009 ,pp11-12.

للحد من تأثيرها[1].

عرفت إدارة المخاطر أيضاً على أنها عملية تحديد وتقويم المخاطر واختيار إدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها[2].

مما سبق يمكننا القول أن إدارة المخاطر تعني البحث والتعرف على الأخطار التي يتعرض لها المستثمر الفلاحي كما تتضمن السياسات أو الأدوات التي يمكن إتباعها لتخفيض الخطر.

الفرع الثاني: إستراتيجيات إدارة المخاطر

إن من بين أهم الإستراتيجيات المستخدمة من قبل الأسر المعيشية الفلاحية لمواجهة المخاطر التي تؤثر على الدخل ما يلي:

أولا: تحويل الأخطار الفلاحية إلى مؤسسات التأمين

إنّ لشركات التأمين دور مهم وفعال في حماية الفلاح من أخطار الإنتاج من خلال عملية التأمين حيث أن الأخطار الخاصة التي لا يؤدي تحققها إلى التأثير على كل المنطقة مثل نفوق المواشي الذي يهدد مربي المواشي لكن كل واحد على حدا، حيث لا توجد علاقة بين نفوق ماشية عند فلاح معين ونفوق مواشي باقي الفلاحين ، إذ تشكل الأخطار الخاصة مجال نشاط شركات التأمين التي تقوم بعملية تجميع الأخطار المتجانسة أو بعبارة أخرى تجميع عدد أكبر من الأفراد المعرضين لنفس الخطر من أجل توزيع الخسارة التي قد تحصل لبعضهم البعض على إجمالي عدد الفئة المعرضة لنفس الخطر، و تتولى شركة التأمين هذه العملية بالاعتماد على الأسلوب الإكتواري والإحصائي في التنبؤ بالخسائر و تقييمها

---

[1] محمد الأمين مليزي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،كلية العلوم الاقتصدية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص 3.

وتقوم بتقسيمها على كل الفئة المعرضة للخطر مقابل مبلغ من المال هو القسط المؤمن له لشركات التأمين، ويدخل هذا ضمن مبدأ تفويض عملية تسيير المخاطر للغير أي شركات التأمين[1] .

ثانيا: تدخل الدولة في إدارة الأخطار الفلاحية

إنّ تحقيق الأمن الغذائي هو من أولويات الحكومة من خلال المحافظة على الإنتاج الفلاحي واليد العاملة لذا تعمل دائماً من خلال سياساتها على المحافظة على شباك الضمان لمواجهة الكوارث الطبيعية و الاختلالات الكبرى في السوق (الطلب ، العرض) من أجل ملئ فراغ الذي تركته شركات التأمين في تغطيتها للأخطار الفلاحية نظراً لعجزها ولأن الكوارث والخسارة المحققة تفوق قدرتها المالية، إضافة إلى صعوبة الحصول على معيد التأمين في مجال الفلاحي ومنه فإن أهم الاستراتيجيات التي يمكن للدولة أن تتدخل من خلالها في إدارة النشاط الفلاحي هي التأمين وشباك الضمان والدعم المباشر للفلاحين .

وبناءاً على دراسة للبنك الدولي حول تدخل الحكومة في التأمين الفلاحي أجريت على عدد من الدول تم تحديد أهم الآليات الأكثر شيوعاً لإشراك القطاع العام في أسواق التأمين الفلاحي وهي [2]:

- الاستثمار الحكومي في البحث وتطوير منتجات تأمينية فلاحية جديدة ، إضافة إلى التكوين وهي من أهم الآليات معتمدة من قبل حكومات لدعم التأمين الفلاحي.
- دعم أقساط التأمين الفلاحي : حيث أكدت الدراسة أن هذه الآلية هي من الأكثر شيوعاً حيث نجد نسبة 63 % من الدول تستخدم هذه الآلية لدعم التأمين على المحاصيل و 35 % لدعم التأمين على الماشية .
- التشريعات الخاصة بالتأمين الفلاحي : أكدت الدراسة أن تحديث وتطوير القوانين والتشريعات

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2015، ص 58.

[2] Ramiro Iturrioz, **Assurance Agricole**, Rodolfe Wehrham Washington bank , mondiale, février,2009 , p19.

يوفر المناخ المناسب لنشاط التأمين الفلاحي حيث نجد أن 51% من الدول تستعمل هذه الآلية في التدخل .

- إعادة التأمين بواسطة القطاع العمومي: حيث أن نسبة 32 % من الدول تقوم ببرامج لإعادة تأمين المحاصيل و 26 % لإعادة تأمين الماشية.
- دعم المصاريف الإدارية: ويعد تدخل الدولة لدعم المصاريف الإدارية الخاصة بالتأمين الفلاحي وتعد هذه الآلية أقل أدوات الدعم اشتراكا بين الدول إذ لا تتعدى 16 % بالنسبة للتأمين على المحاصيل و 11 % بالنسبة للتأمين على الماشية .

ثالثا: تقنيات إدارة الأخطار الفلاحية المحتفظ بها

عمل الفلاحون على تطوير العديد من أدوات إدارة المخاطر الفلاحية التي مازالت إلى يومنا هذا فعالة كالتنويع في المنتوجات و الادخار وهي من أقدم الطرق، بالإضافة إلى التعاونيات بين الفلاحين .

1. التنويع: إن من أهم الاستراتيجيات للحد من الأخطار الفلاحية التنويع، وذلك عن طريق إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الفلاحية والتي لكل منها خطر يختلف عن آخر، والنتيجة من ذلك استقرار الدخل بسبب تعدد مصادره[1] .

إلا أن الفلاحة الحديثة لا تعتمد على التنويع بل تعتمد على التركيز والتخصص في إنتاج فلاحي معين بفضل استخدام التكنولوجيا الحديثة، وهذا بهدف رفع الإنتاجية و زيادة تحسين الأداء وتخفيض التكاليف، وبالتالي يمكن اعتبار تقنية التنويع تشكل عائقاً أمام تطور النشاط الفلاحي.

2. الادخار: إن الادخار يعمل على تخفيف حدة الخطر وليس الوقاية منه وهو من أسهل الطرق المستعملة في إدارة المخاطر الفلاحية، حيث نجد أن حكومات بعض الدول الأوروبية بالتعاون مع المنتجين الفلاحين بإنشاء حساب لضبط الدخل ، إذ يقوم الفلاحون اختيارياً بالمساهمة فيه كل سنة بنسبة

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين** ، مرجع سبق ذكره،2015، ص 43.

لا تتعدى 3 % من عائداتهم على أن تلتزم بتقديم فائدة لهم تفوق تلك التي تقدمها البنوك، وهذا لتحفيزهم على الادخار غير أن هذه الطريقة تبقى غير فعالة لدى الكثير من الفلاحين لأنهم يفضلون استثمار مدخراتهم في الفلاحة بدل ادخارها [1].

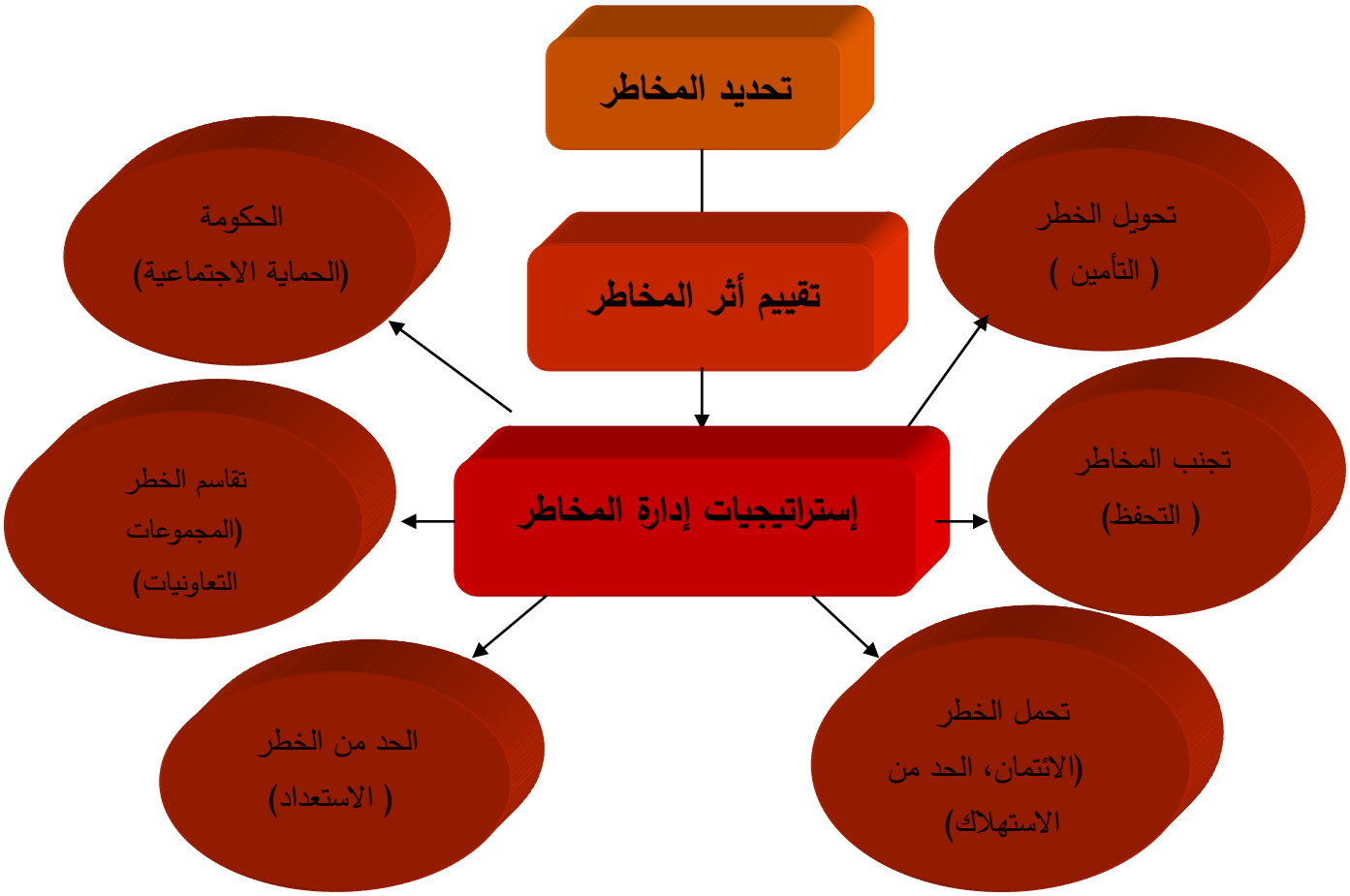
3. التعاونيات الفلاحية: إن تشكل الفلاحين في شكل تعاونيات يساعدهم على تخطي الكثير من الأخطار التي تهددهم وتكمن أهمية هذه التعاونيات فيما يلي[2] :

- تكتل الفلاحين في شكل تعاونيات يزيد من قوتهم التفاوضية في حالة بيع المنتجات أو عند قيامهم بشراء المدخلات الفلاحية .
- يمكنهم من الاستفادة من خبرات بعضهم البعض في مجال تسيير الأخطار الفلاحية.
- عادة ما يؤدي تكتل الفلاحين في شكل تعاونيات إلى تحقيق التكامل العمودي ، حيث نجد داخل التعاونية مربي الأبقار ومنتج العلف وجامع الحليب مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة وسعر البيع لبعض المنتوجات والخدمات لفائدة أعضائها وعن طريق مجهودهم المشترك.
- تمكن التعاونيات الفلاحية المساهمين من تجميع رؤوس أموالهم الاستثمار في نشاطات أخرى كصناعة مشتقات الحليب مثلا وهو ما يضمن تنوع مصادر الدخل.

[1] Olivier Harmignie ,et autre, gestion des risque, perspectives pour l'agriculture wallonne, louvain la-neuve,2004, p41.

[2] مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013، ص29.

الشكل رقم(07): إستراتيجيات إدارة المخاطر



Source : Michael J. McCord, Microinsurance Product Développement For Microfinance Providers, IFAD ,2012, p24.

خلاصة الفصل

تهدف التنمية الفلاحية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وتحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية، بحكم العلاقة الوثيقة بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى بالإضافة إلى أهمية قطاع الفلاحي في ترقية الصادرات والحد من الواردات.

لذا فإن التنمية الفلاحية تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي، وذلك لأن القطاع الفلاحي مرتبط ارتباط وثيق بمختلف الأنشطة الاقتصادية فيتأثر ويؤثر فيها، و على الرغم من اختلاف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الفلاحية إلا أن لها أهمية في إحداث التنمية الاقتصادية .

فالتنمية الفلاحية هي أحد استراتيجيات التنمية الاقتصادية لنا لها من أهمية في إحداث التطور والتقدم القطاع الفلاحي، ومنه فإن لكل دولة سياسة فلاحية تتبعها و تتلاءم مع ظروفها وتهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي :

- ✓ تنمية القطاع الفلاحي؛
- ✓ تحقيق العدالة في توفير مناصب العمل والدخل؛
- ✓ تحقيق الآمن الغذائي؛
- ✓ تحقيق العدالة في توزيع الثرورات الفلاحية.

الفصل الثاني

أساسيات حول التأمين الفلاحي

تمهيد

إنّ القطاع الفلاحي هو من أهم الدعامات الأساسية والحيوية في اقتصاد أي دولة ما وهو أيضاً من القطاعات الإنتاجية المهمة في الحياة الاقتصادية ومصدر أساسي للمواد الأولية ومحقق للأمن الغذائي، لذا تعمل الدول المتقدمة دائما على إصلاح القطاع الفلاحي والنهوض به من خلال اهتمامها بالتنمية الفلاحية التي أصبحت ضرورة حتمية في ظل الأزمات الاقتصادية فبرزت في شكل سياسات مخططات .

لذا فالنشاط الفلاحي عرضة لمخاطر مختلفة كغيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى ينتج عنها خسائر مادية ومعنوية وجسمية سواء على المدى الطويل أو القصير، والتي تؤثر على الإنتاج الفلاحي وكذلك الدخل الفلاحي واستقراره والتي قد تؤدي أحيانا إلى توقف النشاط وبالتالي الضرر يصيب الفلاحين أو أصحاب المستثمرات الفلاحية بالدرجة الأولى نظراً للتكاليف المرتفعة عند وقوع أضرار كبيرة لذلك يعتبر التأمين الفلاحي الخيار الوحيد للفلاحين لتعويض عن الخسائر المتوقعة.

ولقد أضحى التأمين الفلاحي من أهم الآليات والوسائل الناجعة لتعويض الفلاح عن أضرار التي تلحق بهم، ويتم اللجوء إليها لمواجهة آثار الأخطار التي تواجهه، وهذا ماساهم في تشجيع الفلاحين على الإقبال على الاستثمار في الجانب الفلاحي كون أنه سيكون سند للأنشطة الفلاحية الممارسة من جهة كما تستفيد الدولة منه من خلال إعفائها من التعويضات عند وقوع الكارثة الفلاحية من جهة وبالتالي تأكيد على أهمّية ودور التأمين الفلاحي في تعزيز التنمية الفلاحية.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمّية التأمين الفلاحي في تحقيق استقرار الفلاحين في عملهم وحمايتهم من مخاطر التي هم عرضة لها، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول التأمين الفلاحي.

المبحث الثاني: منتجات التأمين الفلاحي.

المبحث الثالث: دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية.

المبحث الأول: عموميات حول التأمين الفلاحي

إنّ للقطاع الفلاحي خصوصية تميزه عن غيره من القطاعات لذا فهو عرضة لمخاطر وخسائر عديدة، وللتقليل من هذه الخسائر التي يتعرض لها هذا القطاع ظهر التأمين الفلاحي كأداة لتحقيق التضامن وحماية ثروة الفلاحين من خلال التعويضات التي يقدمها عند وقوع الخسائر.

المطلب الأول: مفهوم التأمين الفلاحي

إنّ التأمين الفلاحي هو أحد استراتيجيات إدارة المخاطر الفلاحية، حيث يلعب دوراً هاماً في حماية الفلاحين من خلال ما يقدمه من تعويضات عند وقوع الأخطار المؤمن ضدها.

الفرع الأول: نشأة التأمين الفلاحي

لم يستطع الباحثون والعلماء التوصل إلى معرفة مكان وزمان بداية ظهور التأمين لكن أجمعوا على أنّ أقدم أنواع التأمين وأولها التأمين البحري[1]، بعد حريق لندن سنة 1660 ظهر التأمين ضد الحريق وبعدها في القرن الثامن العشر ظهرت أنواع أخرى للتأمين، وهذا بسبب اختلاف حاجات ورغبات الأفراد منها التأمين على حوادث العمل التأمين على المسؤولية المدنية[2]، وتعود فكرة التأمين الفلاحي للفرنسي بنجامين فرانكلين سنة 1788، إثر تعرض مجموعة من الفلاحين الفرنسيين لكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها، غير أنّ التأمين الفلاحي لم يحظى بالاهتمام الكافي إلا مع أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، حيث كان لمنظمة الفاو الفضل في إنشاء أوّل معهد للأبحاث الفلاحية سنة 1920، لمواجهة التحديات والمعوقات الإنتاج

[1] بديع أحمد السيفي، **التأمين علما وعملا**، الطبعة الأولى، مطبعة الزهراء، بغداد، العراق، 1972، ص01.

[2] عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص07.

الفلاحي[1]، ويعتبر الإتحاد السوفياتي السابق من الدول الرائدة في ممارسة أعمال التأمين الفلاحي إذ تم تطويره سنة 1923 وجعله إجبارياً على كافة المزارعين والجمعيات الفلاحية، أمّا الولايات المتحدة الأمريكية فقد مارست بعض شركات التأمينية الخاصة عملية التأمين ضد المخاطر الفلاحية المتعددة سنة 1898، كما حاولت بعض شركات التأمين على بعض المحاصيل الرئيسية فقط إلا أنّها فشلت بسبب عدم توفر المعلومات الضرورية، انخفاض أقساط التأمين ووجود مخاطر كبيرة من الصعب تغطيتها وبسبب تزايد عدد السكان في معظم دول العالم زاد الاهتمام بالإنتاج الفلاحي، ففي سنة 1938 صدر قانون تأمين محاصيل الفلاحين الخاص بتأمين محصول القمح في الولايات المتحدة الأمريكية ثم من بعد ذلك اليابان سنة 1939 مما أدى إلى تشجيع الكثير من الدول لتتبع نهجهما[2].

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بإنشاء جمعية تأمين المحاصيل الفلاحية، والتي كانت نتائجه في السنوات الأولى غير مرضية ثم تحسن بعد ذلك بعد اكتساب الخبرة وتعديل الأسعار والقوانين المعمول بها، وقد كان النظام اختياريا وكانت العقود سنوية محددة التاريخ عكس اليابان التي كان بها التأمين إجبارياً منذ البداية، كما تتحمل الحكومة الجانب الأكبر في قسط التأمين بالنسبة للمحاصيل الرئيسية وقد أدى هذا الأسلوب إلى مضاعفة الإنتاج الفلاحي[3]، أمّا أوروبا فقد تبنت بعض الدول كبريطانيا، فرنسا وألمانيا أنظمة مختلفة من التأمين الفلاحي بل واعتبرها من أهم ضروريات التأمين الاجتماعي لمواطنيها، أمّا في قارة آسيا نجد كل من الباكستان والفلبين تعد من أوائل الدول التي تعاملت مع التأمين الفلاحي بالإضافة إلى اليابان أمّا في قارة إفريقيا فقد بادرت جنوب إفريقيا إلى تطبيق برامج

---

[1] علي حسين خليفة الحاج، **المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الإنتاج الزراعي**، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإنمائية، الخرطوم، السودان، سبتمبر 2008، ص09.

[2] عثمان الهادي إبراهيم، **التأمين الزراعي**، مجلة الرائد العربي، العدد 91، دمشق، سوريا، 2006، ص 93.

[3] علي بدوي، **قراءات في التأمينات الزراعية**، مجلة الإدارة العامة للعلاقات العامة بشركة الشرق للتأمين، السنة الخامسة، العدد 15، القاهرة، مصر، 1993، ص 22.

التأمين الفلاحي وقامت كينيا بتطبيق برامج التأمين الفلاحي في سبعينات القرن الماضي، تبعتها نيجيريا في الثمانينات أمّا أمريكا الجنوبية فقد طبقت البرازيل والمكسيك برامج تأمينية فلاحية مختلفة.

أمّا في الدول العربية فقد بادرت مصر سنة 1959 إلى إنشاء صندوق التأمين على الماشية حيث يقدم الصندوق التعويض إلى المشتركين فيه، كما يستفيد أصحاب الماشية المؤمن عليها في حالة حدوث وباء أو كارثة عامة، أمّا تونس فقد قامت في شهر أفريل 1961 بإنشاء مؤسسة للتأمين الفلاحي و أطلق عليها اسم الصندوق التونسي للتأمين الفلاحي، وتقوم بممارسة هذه العملية بقصد تقديم أحسن خدمة تأمينية للأعضاء بأقل تكلفة[1] .

أمّا في الجزائر فجاء هذا النوع من التأمين لتغطية الأخطار الفلاحية التي تلحق بالفلاح والأنشطة الفلاحيّة سواء كانت طبيعية كالعواصف والبرد أو اقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة ولقد كان أول ظهور لهذا النوع من التأمين سنة 1996 على شكل صناديق تعاونية فلاحية التي تهدف إلى التعاون الفلاحي[2].

الفرع الثاني: تعريف التأمين الفلاحي

قبل التطرق إلى مفهوم التأمين الفلاحي لابدّ من التطرق إلى مفهوم التأمين فالتأمين لغتا مشتق من كلمة الأمن والطمأنينة وزال الخوف فالتأمين هو نشاط اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إعطاء الأمان بهدف حماية الأفراد والمؤسسات من بعض ما يخافونه من مخاطر مقابل عوض مالي[3].

هنالك عدّة تعاريف أعطيت للتأمين الفلاحي منها أنّ التأمين الفلاحي هو وسادة لامتصاص الصدّمات التي يتعرض لها الفلاح ومربّو الأنعام من جراء الكوارث التي فوق طاقتهم ويوفر بذلك شبكة

---

[1] محمد طه محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] منشورات من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية تيارت .

[3] عز الدين فلاح، مرجع سبق ذكره، ص06.

آمان لدى وقوع المخاطر ويعتبر الهدف الأساسي للتأمين الفلاحي مساعدة على استقرار تأمين احتياجات المجتمع الفلاحي بتقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاح لنفسه وأسرته[1].

كما يعرف التأمين الفلاحي بأنه تحويل عادل لخطر خسارة الفلاحين لوحداتهم الفلاحية وأنشطتهم لشركة التأمين مقابل دفع قسط معين مع وجود خسارة قابلة للقياس[2].

كما أنّ التأمين الفلاحي هو أحد أساليب التي تمكن الفلاحين من الاستقرار في الدخل الفلاحي والاستثمار والاحتراس من التأثير الكارثي الناجم عن الكوارث الطبيعية أو انخفاض أسعار السوق[3].

كما عرف التأمين الفلاحي على أنّه أداة مالية لنقل أو تقاسم المخاطر التي تلحق بالنشاط الفلاحي بين الفلاحين أنفسهم وبين مناطق الإنتاج المشمولة في البرامج مع الطرف ثان هو شركة التأمين مقابل دفع مبلغ بسيط هو قسط التأمين، ومن جهة الفلاح فينظر إليه بأنه استبدال خسارة كبيرة محتملة بتكلفة قليلة معلومة والهدف منه هو إعطاء نوع من الحماية والدعم المالي للفلاحين عند تعرضهم للفشل في عملية الانتاج الفلاحي لأسباب معينة منها الكوارث الطبيعية والأمراض والآفات[4].

التأمين الفلاحي هو أحد الأدوات المالية المستخدمة لإدارة المخاطر المختلفة التي قد تصيب الإنتاج الفلاحي، وهي تعمل على عن طريق نقل المخاطر المرتبطة بالفلاحة إلى طرف ثالث عن طريق دفع قسط التأمين الذي يعكس التكلفة الحقيقية طويلة الأجل للمؤمن الذي يتحمل تلك المخاطرة[5].

أمّا قانونيا فالتأمين الفلاحي هو اتفاق أو عقد لمدة معينة بين الفلاح وشركة التأمين يتم بموجبه

---

[1] http//: www.Sudaress.com/a lsahafa/49712.تاريخ 21:00 على الساعة 12/09/2020 الإطلاع

[2] Ramiro Iturrioz , Op-Cit, p04.

[3] Ramesh Chand and S.S Raju**, Agricultural insurance in india problems and prospects** , Indian, 2008, p01.

[4] عبد الحميد موسى البرغوثي، **التأمين الزراعي في فلسطين "الواقع الراهن وآفاق المستقبل"**، معهد أبحاث السياسات القدس، رام الله، 2009، ص 11.

[5] Myong Goo KANG, **Innovative agricultural insurance products and schemes**, Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper,N°12,FOOD and Agriculture Organization of the United Nations, Roma, 2007, P01.

دفع التعويض المناسب من قبل جهة شركة التأمين عن الخسائر التي يتعرض لها الفلاح، بسبب تحقق الأخطار الفلاحية المنصوص عليها في العقد، وهذا مقابل قسط يدفعه الفلاح لشركة التأمين[1].

أمّا القانون الجزائري فقد عرف التأمين الفلاحي في المادة رقم 02 من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات حسب مفهوم المادة 619 من القانون المدني الجزائري كما يلي" التأمين هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحة مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أي دفوع مالية أخرى "[2].

مما سبق يمكن القول أنّ التأمين الفلاحي هو عقد بين طرفين هما الفلاح وشركة التأمين حيث يلتزم الفلاح بدفع قسط على أن يحصل على تعويض مادي من شركة التأمين وهذا في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده وهو بذلك أداة من أدوات تسيير الخطر بمختلف أنواعه والتخفيف من آثاره من خلال مبدأ التعويض المتبع في شركة التأمين.

الفرع الثالث: أهمية التأمين الفلاحي

لتأمين الفلاحي أهمية سواء بالنسبة للفلاح أو الاقتصاد الوطني.

أولا: أهمية التأمين الفلاحي بالنسبة للاقتصاد الوطني: يمكن حصرها فيما يلي:

- تعزيز قيام الصناعات الريفية نتيجة الاستقرار في المداخيل مما يعود على قوة العمل المحلية المتوفرة بفائدة متزايدة؛
- تقليل تكلفة تمويل العمليات الفلاحية في غياب الأخطار التي تتحملها شركة التأمين الأمر الذي

[1] علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] المادة 02، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 8 مارس 1995، ص04.

يحفز المؤسسات التمويلية من منح قروض بأسعار أو هوامش ربحية أقل؛

- يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية الموجهة لدرء الكوارث؛
- يهدف التأمين الفلاحي إلى الرسملة في القطاع الفلاحي وتشجيع الفلاحين على تعزيز قدراتهم على تحمل المخاطرة وبالتالي زيادة الاستثمار في القطاع الفلاحي بما في ذلك تقنيات وتكنولوجيا الإنتاج الأكثر تقدما إن التأمين الفلاحي يحقق الاستقرار للقطاع الفلاحي؛
- تسهيل تنفيذ سياسة زراعية متماسكة على الصعيد الوطني بكامله في إطار خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كالتركيز على أنواع معينة من المحاصيل والمتطلبات الزراعية خاصة في مناطق جغرافية محدّدة[1]؛
- ينتفع الاقتصاد الوطني انتفاعا كبيراً من التأمين الفلاحي وذلك من خلال إعادة استثمار الأموال المتجمعة من أقساط التأمين في المشروعات المثمرة، وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية لزيادة الاستثمار في القطاع [2]؛
- يساهم التأمين الفلاحي في زيادة الإنتاج الفلاحي والأمن الغذائي واستقرار وتطور العوائد المتأتية من النشاط الفلاحي والمساهمة في تطوير الفلاحة، ويعمل على مكافحة الآفات الاجتماعية كالبطالة وقلة فرص العمل وتقليل الهجرة إلى المدن عن طريق زيادة الاستثمار في الريف[3] ؛
- دفع عجلة التنمية الفلاحية والاجتماعية لتحقيق زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتبار أنّ التأمين الفلاحي الشامل أحد مصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الفلاحية[4].

---

[1] عبد اللطيف عبود، **التأمين الزراعي**، مجلة الرائد العدد 28، دمشق، سوريا، جوان 1990، ص 19.

[2] محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، وزارة الزراعة، العراق ،2009، ص 5.

[3] عبد الحميد موسى البرغوثي، مرجع سبق ذكره، ص18.

[4] محمد الأمين مليزي ، مرجع سبق ذكره، ص67.

ثانيا: أهمية التأمين الفلاحي بالنسبة للفلاح: تكمن أهمّية التأمين الفلاحي بالنسبة للفلاح فيما يلي:

- يعمل التأمين الفلاحي على تقاسم المخاطر والخسائر بين الفلاحين صغيرها و كبيرها وفي مناطق مختلفة وبالتالي التأمين الفلاحي يهدف بشكل عام إلى أبعد من مواجهة الخسائر المترتبة على المخاطر والصعاب، وإلى توزيع مناسب للثروة وتثبيت دخل للمزرعة فهدفه البعيد هو استمرار النشاط الفلاحي؛
- يوفر الحماية الحقيقية لاستثمارات الفلاحين وبالتالي منحهم الثقة في تطوير وسائل الانتاج؛
- توفير عنصر الطمأنينة الذي يعطي للفلاح شعورا بالثقة، كما يمنحه إحساس بأنه يقف على أرض صلبة مما يجعله قادرا على تحقيق خطوات إيجابية في نواحي كثيرة، كتشجيعه على تطوير إنتاجه الفلاحي بشكل متزايد وذلك باستخدام بعض الأساليب الفلاحية المكثفة التي تؤدي بدورها إلى زيادة إنتاجية الفلاح والأرض[1]؛
- يمتص الصدّمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛
- تحسين وضع المنتج الفلاحي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الفلاحية وبالتالي استمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج[2]؛
- يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر والتقليل من الخسائر، وأيضا نقل وتوظيف التقنيات العالمية أو تقديم حلول مفضلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج[3]؛
- تحسين موقف الفلاح في ما يتعلق بالديون الفردية ويساعد المؤسسات التمويلية التعاونية في تقديم

---

[1] محمد عبد الكريم منهل، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] ابتسام حاوشين، نعيمة حميدي، **واقع التأمين الفلاحي في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 09.

[3] عامر أسامة، مرجع سبق ذكره ، ص 09 .

العون للفلاح؛

- تأمين احتياجات المجتمع الفلاحي عن طريق تقديم مجموعة من التغطيات لمحاصيل وممتلكات الفلاح وأسرته ومسؤوليته[1]؛
- زيادة الثقة لدى الفلاحين وبالتالي تأدية كل خدمات الانتاج والتسويق في مواعيدها محددة دون تأخير؛
- مساندة جميع الفلاحين والوقوف إلى جانبهم عند تعرض منتجاتهم إلى أي مصدر من مصادر المخاطر الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها أو تجنبها من جانب المنتجين الفلاحين؛
- يساهم التأمين الفلاحي في تخفيف حدّة الفقر لدى الفلاحين الذين نشاطهم الأساسي الفلاحة خاصة في الريف وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي لشرائح كبيرة من المجتمع[2].
- التأمين الفلاحي يحفظ كرامة الفلاح عند وقوع الخسائر ولايقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح [3].

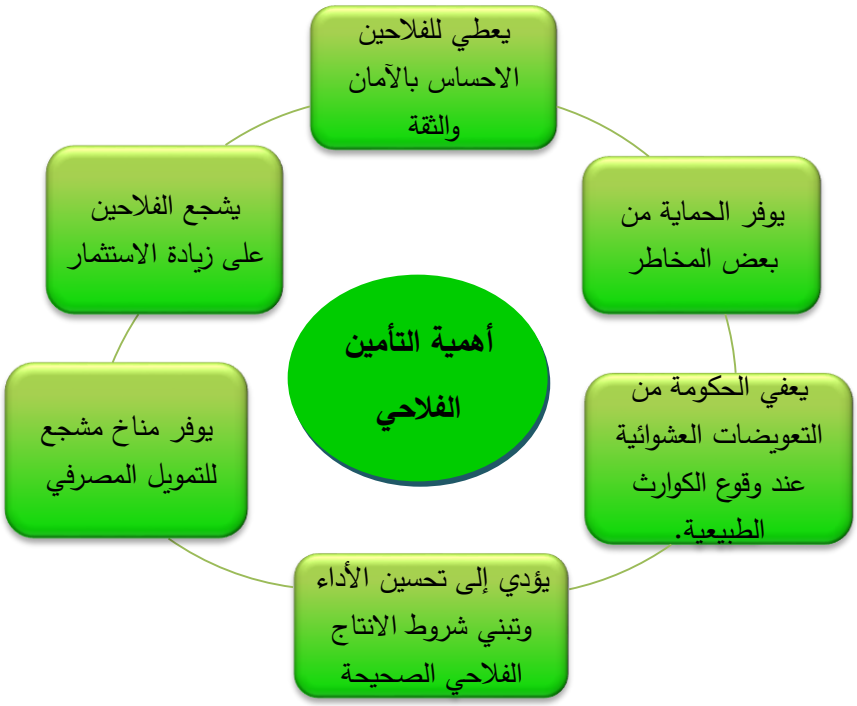
---

[1] نوال سيد أحمد زين العابدين، **دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شيكان للتأمين**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، 2004، ص 12.

[2] نوال سيد أحمد زين العابدين، المرجع السابق، ص13.

[3] قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد10، الجزء01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص 275.

الشكل رقم (08): أهمية التأمين الفلاحي



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ماجستير دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي لمليزي محمد الأمين، مرجع سبق ذكره، ص67.

المطلب الثاني: عقد التأمين الفلاحي

إنّ عقود التأمين بصفة عامة تقوم على مجموعة من العناصر وتتميز بمجموعة من الخصائص وكذلك هو الحال بالنسبة لعقود التأمين الفلاحي فهي أيضا تقوم على عناصر مهمة والتي بتحديدها تكون العملية التأمينية في إطارها الصحيح كما له خصائص يختص بها عن غيره من عقود التأمين الأخرى.

الفرع الأول: عناصر عقد التأمين الفلاحي

قبل التطرق إلى عناصر عقد التأمين الفلاحي لابدّ من إعطاء مفهوم وجيز عن عقد التأمين الفلاحي.

أولا: تعريف عقد التأمين الفلاحي

عقد التأمين الفلاحي هو عقد يتم فيه اتفاق بين طرفين الفلاح وشركة التأمين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى المؤمن " شركة التأمين " بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه، وهو مبلغ لا يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين مقابل أن يقوم الطرف الثاني وهو المؤمن له " الفلاح " والذي يريد أن يحول الخطر عن عاتقه بدفع مبلغ معين أو عدّة مبالغ بصفة منتظمة ولا يستحق التعويض إلا عند وقوع الخطر[1].

ثانيا: العناصر الأساسية لعقد التأمين الفلاحي

يمكن إيجاز أهم العناصر الأساسية لعقد التأمين الفلاحي فيما يلي:

1. عقد أو وثيقة التأمين الفلاحي: تصدر هذه الوثيقة لإثبات عقد التأمين بين الأطراف " الفلاح وشركة التأمين "وعملية التراضي بينهما ويكون العقد كتابيا يضم كل الشروط اللازمة لعملية التأمين الفلاحي ومدة سريان عقد التأمين الفلاحي، وقد تضم مجالاً أو عدّة مجالات تأمينية[2].

2. الخطر الفلاحي: اختلفت وتعددت التعاريف حول الخطر الفلاحي ويمكن تعريفه على أنه حادث احتمالي الذي لا يرجع تحقيقه لمحض إرادة أحد الطرفين الفلاح أو شركة التأمين وخصوصا الفلاح[3] .

3. المستفيد أو المؤمن له(الفلاح): وهو الشخص المعرض للخطر سواء في شخصه أو ممتلكاته أو ذمته مالية، وهو طالب التأمين وهو من يتلقى التعويض المناسب " مبلغ التأمين الفلاحي " من قبل المؤمن عن الخسارة الناتجة عن تحقق المخاطر التي سببت هذه الخسائر وذلك مقابل أقساط تؤدى دورياً

---

[1] Alain Tossait , Tomas Bechar , Michal Fomenteur ,**Stéphane Menart Assurance (comptabilité réglementation , actuariat**), Economica, ferenc ,2000, p 13.

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر(النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2016، ص 78.

[3] هواري معراج ، جهاد بوعزوز، أحمد مجدل، **تسويق خدمات التأمين (واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل)**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 101.

لشركة التأمين[1].

4. المؤمن " شركة التأمين ": هي الجهة التي تتسلم أقساط التأمين وتلتزم بالمقابل بدفع قيمة التعويض للفلاح المتضرر عند وقوع الخطر المؤمن ضده، وجهات التأمين في المجال الفلاحي غالبا ما تكون جهات حكومية أو صناديق متخصصة[2].

5. قسط التأمين: وهو المبلغ المترتب على الفلاح اتجاه المؤمن في مقابل تكلفه بالنتائج المترتبة على الخطر الفلاحي، يدفعه الفلاح دورياً، شهرياً، سنوياً ويحدد على أساس الاتفاق وهو يشمل جزئين القسط الصافي الناتج عن المعطيات الاحصائية والثاني المصاريف العامة التي تتحملها شركة التأمين[3].

6. التعويض أو مبلغ التأمين الفلاحي: وهو المبلغ الذي تلتزم به شركة التأمين أو من يتحمل عبء الخسارة عند وقوع الخطر الفلاحي بدفعه للفلاح.

الشكل رقم (09): عناصر عقد التأمين الفلاحي



[1] سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2013، ص 26.

[2] عبد الرزاق أحمد السنهوري، **عقود الغرر وعقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة وعقد التأمين**، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2011، ص 167.

[3] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 09 أوت 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 14.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب إدارة الخطر والتأمين لسلمان زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

الفرع الثاني: خصائص عقد التأمين الفلاحي

يتميز عقد التأمين الفلاحي مثله مثل باقي العقود بخصائص متعددة نذكر منها ما يلي:

أولا: عقد التأمين الفلاحي عقد احتمالي: إنّ صفة الاحتمال ميزة يتميز بها عقد التأمين الفلاحي ومن دونها يبطل هذا العقد، حيث أنّ كل المتعاقدين لا يستطيعان معرفة مقدار ما يقدمان أو يأخذان، فبالنسبة للفلاح بإمكانه معرفة أقساط التأمين التي سوف يدفعها للمؤمن، هذا الأخير بدوره لا يعرف ميعاد ومقدار مبلغ التأمين فيبقى ذلك متوقعا على وقوع الضرر والذي على أساسه يقدم مبلغ التعويض[1].

ثانيا: عقد التأمين الفلاحي ملزم للجانبين: وفيه يلتزم كل متقاعد تجاه الطرف الآخر بأدوات معينة تحدد بمقتضى العقد فنرى أن الفلاح يلتزم بدفع أقساط، أما جهة التأمين فتلتزم بتغطية الخطر المؤمن منه ودفع مبلغ التأمين عند تحقق هذا الخطر فهذا الالتزام مطلق بالنسبة للفلاح ومعلق على شرط تحقق الخطر بالنسبة للمؤمن[2].

ثالثا: عقد التأمين الفلاحي عقد مستمر " زمني ": هو عقد مستمر أو ممتد لأنّ تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه تمتد في الزمان، فالمؤمن " شركة التأمين" يلتزم طول مدة سريان عقد التأمين بضمان تغطية الخطر المؤمن عليه بصفة مستمرة، وبالنسبة للفلاح يلتزم بأداء الأقساط حتى وقوع الخطر أو انقضاء مدة التأمين[3].

---

[1] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، **عقد التأمين دراسة حقيقته ومشروعيته" دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 249.

[2] جديدي معراج، مرجع سبق ذكره، ص 35

[3] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 151.

رابعا: عقد التأمين الفلاحي عقد شرطي: يفي المؤمن بالتزاماته اتجاه الفلاح بالتعويض في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، أي أنّ الالتزام مشروط بتحقق الخطر.

خامسا: عقد التأمين الفلاحي عقد معاوضة: يعني أنّ كل المتعاقدين يأخذان مقابل ما يقدمان فيدفع الفلاح أقساط التأمين مقابل حصوله على مبلغ التعويض وهذا في حالة تحقق الخطر، وحتى إذا لم يتحقق الخطر فهو يأخذ مقابل دفعه الأقساط الحماية والاستقرار[1].

سادسا: عقد التأمين الفلاحي عقد إذعان: عقد إذعان هو ذلك العقد الذي يقبل فيه أحد الأطراف بالشروط التي يعرضها على الطرف الآخر (الطرف القوي) دون إمكانية مناقشتها، وفي عقد الإذعان المؤمن هو الطرف القوي وهو الذي يملي شروطه مسبقا وغالبا ما تكون مطبوعة ومعروضة للجميع في شكل استمارات، وما على الفلاح إلا القبول أو الخضوع لهذه الشروط أو رفضها[2].

الشكل رقم (10) : خصائص التأمين الفلاحي



[1] سليم علي الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الإلكترونية، مكتبة التأمين العراقي، منشورات مصباح كمال، العراق، 2016، ص 96.

[2] فايز أحمد عبد الرحمن، **التأمين في الإسلام**، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية، مصر، 2006، ص14.

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد، على كتاب التأمين وإدارة الخطر لكمال محمود جبرا مرجع سبق ذكره، ص 151.

المطلب الثالث: أنواع التأمين الفلاحي ومتطلبات نجاحه

هناك العديد من نماذج التأمين في القطاع الفلاحي، وتختلف من دولة لأخرى و تختلف كذلك حتى داخل الدولة الواحدة وهذا راجع لعدى أسباب منها طبيعة النشاط الفلاحي وطبيعة المخاطر المتوقعة وطبيعة المنطقة وطبيعة الفئة المستهدفة وتكاليف الإنتاج وبالتالي فإنّ للتأمين الفلاحي عدّة أنواع.

الفرع الأول: أنواع التأمين الفلاحي

لتأمين الفلاحي أنواع عديدة وتتمثل فيما يلي[1]:

أولا : تأمين الناتج: ويتوفر في العادة للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الإنتاج حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب أو ببطء شديد مثل تربية الماشية " اللحوم"، ولأنّه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج النباتي، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل: تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج المساحي (كمية الإنتاج) أو على قيمة الإنتاج، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الانتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

ثانيا: تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توفر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات ولتجنب أي مشكلة يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق حاليا أو الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق المستقبلية وأيضا بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود

[1] فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مرجع سبق ذكره، ص 376.

التأمين على الأسعار كأحد أنواع التأمين الفلاحي.

ثالثا: تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من التأمينات الأخرى حيث أنّه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أنّ هذا النوع يواجه مشكلة باعتبار أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أنّ الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات .....إلخ) وهذا ما يعيق شركة التأمين في تجديد الأقساط المناسبة.

رابعا: تأمين العائد: و هو خليط من التأمين على الناتج وتأمين الأسعار وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدة، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار مرتفعة والعكس صحيح.

الشكل رقم (11): أنواع التأمين الفلاحي



المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على تسير المخاطر الزراعية لفاطمة الزهراء طاهري، مرجع سبق ذكره، ص 376.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح التأمين الفلاحي

يقوم التأمين الفلاحي على إستراتيجيات تهدف إلى تأمين الفلاح من المخاطر التي قد يواجهها أثناء ممارسة عمله، ومنحه الطمأنينة للاستمرار و القيام بعملية الإنتاج الفلاحي، ولنجاح أي عملية تأمينية في المجال الفلاحي لابدّ من شروط رئيسية لذلك و هي كالتالي[1]:

- أن يكون التأمين الفلاحي متاحا للجميع ويجب أن يكون الانخراط في هذه البرامج بصفة طوعية وبرغبة الفلاح؛
- أن يراعي المستويات المختلفة لعمل الإنتاج الفلاحي عند تقدير الأقساط المطلوبة، ويجب أن تحدد الأقساط التأمينية التي يدفعها الفلاح بناءاً على بيانات سليمة وصحيحة وفق أسس منطقية وعلمية وبعد دراسات وافية ودقيقة؛
- أن يكون قابلا للتبني من قبل المؤسسات الخاصة بدعم الحكومي محدود أو حتى بدون دعم حكومي؛
- أن يكون قابلا للتطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار توفر بيانات سابقة محدودة عن الإنتاج الفلاحي أو عدم توفرها أحيانا؛
- أن يتجنب المخاطر الأخلاقية والتي كثيرا ما تؤدي إلى فشل برامج التأمين الفلاحي، ويتم ذلك بوضع الأسس والمعايير اللازمة لتفادي أو التقليل ما أمكن من المخاطر الأخلاقية عند تصميم البرامج التأمينية للقطاع الفلاحي؛
- يجب أن تغطي برامج التأمين الفلاحي المخاطر القابلة للتأمين، وليست تلك التي تحدث بسبب سوء الإدارة، مع إعادة النظر هذه البرامج حسب الحاجة وبما يتلائم مع أية مستجدات، وتعديل الأقساط التأمين بناءاً على ذلك؛

---

[1] علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

- أن يتجنب ظاهرة الانتقاء العكسي وتعني هذه الأخيرة الإقبال الشديد من ذوي المخاطر العالية للانضمام لبرامج التأمين وعدم رغبة ذوي المخاطر القليلة بذلك، حيث لا ترتبط معدلات الأقساط بمقدار التعويضات التي سيتلقاها الفلاح؛
- تشجيع الفلاح على تحمل المسؤولية المالية اتجاه أعمالهم وتشجيع انخراطهم في برامج التأمين الفلاحي؛
- يجب اتباع المعايير سليمة وواضحة لتقدير حجم الخسائر، وأن لا يتم تقدير بناء على معدل الإنتاج بل على الفرق بين الإنتاج المتوقع والإنتاج الذي لم يتعرض للمخاطرة وبقي سليماً؛
- اتخاذ الإجراءات السليمة والمناسبة للسيطرة على ارتفاع التكاليف الإدارية لبرامج التأمين الفلاحية.

المطلب الرابع: العوامل المحفزة للطلب على التأمين الفلاحي ومجالاته

إنّ لتأمين الفلاحي أهمية كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتظهر أهميته بصورة مختلفة ومميزة لحد ما لاختلاف وتميز المجال الذي يرتبط به التأمين، وهو الفلاحة التي هي من أهم و أقوى أسس التنمية في أي دول مهما كانت قوتها.

الفرع الأول: العوامل المحفزة لطلب على التأمين الفلاحي

على الرغم من أهمّية التأمين الفلاحي كأحد الأدوات التي تحقق الاستقرار للفلاحين، إلا أنّ ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية تشير إلى إمكانية حدوث نمو متزايد في الطلب على خدمات التأمين الفلاحي للأسباب التالية [1]:

- التغيرات المناخية وما يصاحبها من تعرض الكثير من المحاصيل للتلف أو الدمار؛
- اتجاه الفلاحة في الكثير من دول العالم بما فيها الدول النامية نحو نظم الإنتاج التجاري والتي

[1] المنظمة العربية للتنمية والزراعة، **ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**، مصر، 2009، ص ص 14-15.

تتسم بكثافة استخدام رأسمال، وفي هذا الإطار فإن المستثمرين والبنوك الممولة لهذه الأنشطة سوف تتجه نحو البحث عن أداة مالية لتحمل جزءاً من المخاطر المصاحبة للاستثمار، وتعد الفلاحة التعاقدية إحدى الأشكال المستخدمة حاليا للفلاحة التجارية، وفي هذا النوع من الفلاحة يتم تقديم الخدمات التأمينية إلى جانب المشورة الفنية ومستلزمات الإنتاج للفلاحين؛

- على الرغم من أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تحظر تقديم الدعم المباشر لقطاع الفلاحة إلا أنها تسمح بدعم التأمين، وفي هذا المجال فإن التأمين الفلاحي يعد أحد الأدوات أو الآليات التي يمكن استخدامها للتأثير بكفاءة المدفوعات التمويلية للقطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: مجالات التأمين الفلاحي

إنّ مجالات التي يغطيها التأمين الفلاحي في أي نشاط فلاحي هي كالتالي[1]:

- التأمين الفلاحي الشامل الذي يغطي جميع المخاطر العرضية والغير العرضية التي يمكن أن يتعرض لها النشاط الفلاحي، وهو أحد أنواع التأمين الذي تعتمده عادة الدول أي أنّه تأمين يختص به القطاع العام نظرا لارتفاع تكلفته.
- التأمين الفلاحي الذي يغطي بعض المخاطر العرضية التي لا يمكن السيطرة عليها كالفيضانات والسيول مثلا وليس جميع المخاطر، وتقوم به الشركات التأمينية الكبرى العامة أو الخاصة وقد تتدخل الدول لدعم الشركات العامة التي تقوم بهذا النوع من التأمين.
- التأمين الفلاحي ضد المخاطر التي يمكن السيطرة عليها أوتفاديها ما أمكن لتخفيف آثارها كالصقيع مثلا.
- التأمين الفلاحي ضد المخاطر المتكررة الحدوث أو التي يمكن التنبؤ بحدوثها أو بمقدار الخسائر الناجمة عنها.

[1] علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- التأمين الفلاحي المشترك مع أنواع أخرى من مجالات التأمين كالتأمين على الحياة الفلاح وعائلته والعاملين في المزرعة لفترة محدودة أو مدى الحياة.
- التأمين الفلاحي المشترك مع أنواع أخرى من التأمين غير الواردة سابقا من التأمين على بناء المزرعة مثلا والآلات والمعدات الفلاحية والأعلاف وغير ذلك من الموجودات وذلك ضد الحريق أو السرقة أو الحوادث .....إلخ.

المبحث الثاني: منتجات التأمين الفلاحي

يعد التأمين الفلاحي من بين أهم التأمينات الموجودة في السوق، لذا لابدّ من إقناع الفلاحين بالتأمين على منتوجاتهم تجنبا للخسائر الكبيرة التي قد تلحق بهم في حالة وقوع الأخطار، ومن هنا تعددت أنواع منتجات التأمين الفلاحي التي تغطي مختلف الأخطار التي تهدد النشاط الفلاحي فتم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي التأمين على الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني والتأمين على العتاد الفلاحي، حيث نجد الحيوانات وبسبب طبيعتها الحية هي عرضة للموت جراء الأمراض أو مخاطر أخرى وكذلك هو الحال بالنسبة للإنتاج النباتي الذي تسعى شركات التأمين إلى الاهتمام به بشكل متزايد من خلال توفير منتجات تأمينية لحمايته، أمّا العتاد الفلاحي فيضم المركبات الفلاحية والأدوات المساعدة في الإنتاج كالآلات وغيرها يتم التأمين عليها من خطر السرقة وغيرها من الأخطار.

المطلب الأول: التأمين على الإنتاج النباتي

المقصود بالإنتاج النباتي هو كامل العملية الفلاحية سواء ما تعلق منها بالمحاصيل وزراعة الخضروات أو بساتين الفاكهة أو الزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية، كما هو الحال فالإنتاج النياتي عرضة للمخاطر التي تلحق به خسائر كبيرة مما يدفع الفلاحين إلى محاولة التخفيف من هذه الخسائر

من خلال التأمين عليه، فالتأمين على الإنتاج النباتي عقد يبرمه صاحب المزروعات أو صاحب الأرض أو مستأجرها للتأمين على مزروعاته قبل نضجها أو أثناء النضج.

الفرع الأول: التأمين على المحاصيل الزراعية

إنّ المحاصيل الزراعية عرضة لمخاطر عديدة، عادة ما تنجم من عوامل طبيعية ليس بمقدور الإنسان الهروب منها مما يجعل الفلاح غير مطمئن على مزروعاته والخوف من تلفها جراء الكوارث الطبيعية التي تلحق أضرار كبيرة وكذلك كان التأمين هو الوسيلة الوحيدة للاستغاثة والمطالبة بتقديم العون للتخفيف من حدّة هذه الكوارث التي لا يد للإنسان فيها.

فالتأمين الفلاحي هو ضمانة للفلاحين لتعويض خسارتهم بضمان المستقبل المادي، يكون التأمين في إطار هذا العقد بضمان: أخطار البرد، الجليد، العاصفة، الثلوج والفيضانات[1].

أولا: خطر البرد: تؤمن الشركة الخسائر المادية فقط الناتجة عن الفعل الميكانيكي الناتج عن تصادم حبات البرد بالأشجار ومختلف المحاصيل، حيث يتم التأمين على الثمار فقط غير أنّ ضمان الشركة ممكن أن يشمل كذلك الخسائر التي تمس نوعيات المنتج الخاص بالمحاصيل المؤمنة شريطة الإسراع والالتزام بالدفع وفق الشروط الخاصة.

بصفة عامة هو عقد يغطي الخسائر الكمية الناتجة عن وقوع حبات البرد على المحصول أو على النبات(حبوب، خضر، علف، أشجار، نخيل، الكروم..إلخ) أو على البيوت البلاستيكية(البلاستيك، المحصول)[2].

1. كيفية إبرام العقد: يمكن إبرام عقد التأمين في أي وقت من السنة شرط أن لا يكون المحصول قد

---

[1] عبد الهادي السيد محمد تقي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] Abderrahmane Bourad, **Offre Nationale en Matière D'assurance Agricole**, Séminaire sur les Risques Agricoles- Assurance et Réassurance,10juin 2007,Alger , p 06.

تضرر بالبرد، ويبرم عقد التأمين وفقا لتصريحات الفلاح والذي يفترض به التصريح الدقيق بكل الأنواع المعرض لها.

ويستطيع الفلاح في كل فترة من السنة حتى ولو بعد المدة المحددة، أن يزيد المردود إلا فيما يخص القطع المتضررة ولذلك يمكن مراجعة مبلغ التأمين باتفاق مشترك عند انتهاء المدة لمحددة في العقد في الشروط الخاصة بالعقد يطلب المؤمن من الفلاح تأسيس ملحق زراعي يذكر فيه كل التغيرات الحاصلة في استغلاله طبقا للإجراءات المشار إليها في عقد التأمين، وأن يصرح على القطعة الأرضية التي يملكها، طبيعة المحصول، المساحة، المردود، سعر الوحدة وترفق هذه المعلومات عند أي تغيير يطرأ على قطعة الأرض، أمّا الفلاح الذي لم يصرح عن أي تغيرات في الزراعة قبل التاريخ المحدد يعتبر أنه قد أكد تصريحاته السابقة، ولابد في هذه الحالة أن يدفع مبلغا يساوي المبلغ السابق، وعند تفاقم الخطر يطلب من الفلاح زيادة في القسط[1].

2. مدة الضمانات الممنوحة: لا يمكن لوثيقة التأمين أن تغطي نفس الدورة الزراعية محصوليين متتابعين لقطعة من الأرض، إلا إذا كان لضمان هذه المحاصيل متتابع، ولا يمكن أن تكون محل تعويض إلا بدفع قسط لكل منها، فعلى الفلاح خلال فترة التأمين عدم المطالبة بالتعويضات في حادث عن جميع القطع الأرضية خاصة إذا كانت متواجدة في أماكن مختلفة وضمان الشركة يتوقف كل سنة ومهما كانت الفترة التي يبدأ فيها سريان العقد وبمجرد أن تتم عملية الحصاد أو الجني حسب خصوصيات المنطقة، ويتوقف عقد أي ضمان الشركة بعد مباشرة بعد جني المحاصيل[2]:

- من 01 إلى 15 سبتمبر بالنسبة للشعير والشوفان.
- من 31 أوت إلى 15 سبتمبر بالنسبة لباقي الحبوب .

[1] منشورات من الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت–

[2] Caisse National de Mutualité Agricole , **Condition Générales Multirisque Agricole** ,2012 p18.

- من 01 إلى 15 نوفمبر بالنسبة للكروم .

أمّا بالنسبة للمحاصيل الأخرى فالمدة محددة في وثيقة التأمين كما أنّ المحاصيل التي لم يتم حصادها خلال هذه المدة تعد ملغاة من الضمان، وهناك إمكانية لتمديد التأمين بشرط زيادة مساهمة الاشتراك في المحاصيل المجموعة في كومات البطيخ، في هذه الحالة تنتهي صلاحية عقد التأمين بعد شهر من التواريخ الموضحة سابقا.

3. الأخطار غير القابلة للتأمين (الأخطار المستثناة): إنّ شركة التأمين تستثني من ضماناتها الأضرار التي تلحق بالمحصول بسبب:

- الكوارث المتمثلة في الفيضانات، المد و الجز، الجليد، الثلج الكثيف، الجفاف وكذلك قوة الرياح.
- الأمراض الفطرية التي تصيب البذور، العلاج بالهرمون والحمضيات والأسمدة المعالجة التي لا يمكن أن يصاحبها سقوط البرد.
- الحيوانات والحشرات وبصفة عامة كل العوامل عدا البرد والتي من شأنها تخفيض مردودية الإنتاج.

ملاحظة " التعويض في إطار البرد يكون حق للفلاح، إذا تجاوزت نسبة الخسائر 10 % فإنه يحدد طبقا للشروط المتفق عليها في العقد، أمّا إذا كانت نسبة الخسائر أقل من 10 % فلا يكون هناك تعويض".

4. طرق مكافحة البرد: تعد الشبكة الوقائية من البرد وسيلة للمكافحة من أخطاره، غير أن سعرها مرتفع يحول دون استعمالها من طرف الفلاحين مما يجعل التأمين ضد البرد الوسيلة الوحيدة.

ثانيا: خطر الحريق

إنّ الحريق هو ذلك الاشتعال الفعلي الظاهر والمصحوب بحرارة أو لهب والذي تنشأ بصورة لا إرادية ويؤدي إلى حدوث خسائر[1].

---

[1] المادة 49، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص 11.

فعقد تأمين خطر الحريق هو عقد يبرم بين المؤمن " شركة التأمين" و المؤمن له " الفلاح" لمصلحة هذا الأخير يلتزم المؤمن بموجبه عند تحقق خطر الحريق المؤمن ضده بدفع التعويض للفلاح عن الأضرار التي لحقت به مقابل مبلغ محدد[1].

1. أسباب خطر الحريق: من بين الأسباب التي تؤدي عادة إلى حريق المحاصيل[2]:

- رمي بقايا السجائر في الحقل.
- احتكاك قطع الحاصدات بالحجارة و التركيب الخاطئ لبطاريات الحاصدات.
- العوامل التي تزيد من مساحة الحريق مثل الرياح، اتساع المزروعات، ترك التبن والأعلاف في مكان واحد، بعد المسافة بين الحقول ووحدات التدخل للحماية المدنية.

2. طرق مكافحة خطر الحريق: من أجل التقليل من أخطار الحريق التي تصيب المحاصيل الزراعية يجب اتخاذ بعض التدابير وهي كالتالي:

- نزع الأعشاب الضارة قبل نضج السنابل، البقول الجافة، الأعلاف خاصة المتواجدة على أطراف الحقل والقريبة من الطريق أو السكك الحديدية كي لا يمتد الحريق للمحاصيل.
- ضبط قطع غيار الحاصدات على ارتفاع من الحجارة.
- تجهيز كل آلة حصاد بجهاز إطفاء النيران ووضعه في مكان خاص وآمن.
- اشتراط وجود عمال مؤهلين يعملون على حماية الحقل وعدم التدخين واستعمال أي مصدر حراري على بعد 30 م من المحاصيل.
- وضع براميل للسائل المحترق المازوت على بعد 3 م على الأقل بعيدا عن آلات الحصاد.

---

[1] سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 28-29.

[2] كاظم الموسوي، حسين جميل البديري، هاشم فوزي العبادي، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 167-168.

- ملأ خزانات آلات الحصاد بمضخة وذلك بعد التوقف التام للمحركات وبعد أن تبرد.
- وضع أكوام التبن على بعد 15 م عن بعضها البعض على مساحات معروفة ونظيفة وبعيدة عن السكك الحديدية على الأقل 100م.
- شركات التأمين تؤمن على الخسائر الناتجة عن الحرائق على كل أنواع الحبوب بما فيها البقايا الموجهة للدرس والموجودة في المحاصيل المؤمنة، يؤمن كذلك على أكياس الحبوب.

3. الضمانات الممنوحة: تضمن شركة التأمين كل من الأضرار المادية والأضرار الغير المادية:

أ-الأضرار المادية: والمتمثلة فيما يلي[1]:

- البضائع و المؤونات الخاصة بحاجة الاستغلال مثل البذور والأسمدة التي كانت بالقرب من الحريق.
- تضمن كذلك ضياع أو اختفاء الممتلكات المؤمن عليها أثناء الحريق يجب على الفلاح أن يضمن الأشياء المؤمن عليها من كل ضياع أو فقدان أثناء الحريق.
- أكوام الحصاد التي كانت متواجدة بالقرب من الحريق باستثناء المواد الخطرة.
- القطيع المتكون من الحيوانات من جميع أنواع التربية المتواجدة قرب مكان الاستغلال.
- المحاصيل بمختلف أنواعها.
- المسؤولية الناشئة عن الحريق (طعون الجيران وغيرهم) تضم الخسائر المادية التي تلحق بالمحاصيل و الممتلكات العقارية والمنقولة بسبب الحريق الناتج حسب الشروط المتفق عليها في العقد.

ب-الأضرار غير المادية : وتتمثل فيما يلي[2] :

- ضياع القيمة النفعية وكذا إمكانية الاستعمال من طرف المالك أو المستأجر لكل المحلات أو جزء منها والتي يملك حق الانتفاع منها.

---

[1] Caisse National de Mutualité Agricole, Op Ocit, P 11 .

[2] المادة 44، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- فقدان قيمة الإيجار التي يخسرها المؤمن بعد الخطر المغطى.

4. الأخطار المستثناة من التأمين (غير قابلة للتأمين): لا تضمن شركة التأمين كل من:

- الأضرار التي يتسبب بها الفلاح عمداً أو بسبب تواطئه بالإضافة إلى الأضرار الناتجة عن شيء يسبب الحريق خاصة حوادث المدخنين أو رمي شيء قابل للاشتعال.
- كل الخسائر الناتجة عن الحوادث التالية [1]:
  - ✓ الحركات الشعبية وأعمال الشغب.
  - ✓ الحرب الأهلية وأعمال الإرهاب والتخريب.
- الأضرار التي يسببها الحريق وانفجار بالأشياء المؤمنة والناتجة عن عيب ذاتي[2].
- فقدان الأشياء المؤمنة أثناء الحريق عن طريق خطأ من الفلاح.
- عقد تأمين حريق على المحاصيل يكون على مدار السنة لمدة سنة كاملة مع إمكانية إضافة ملحق للعقد.

ثالثا: خطر الفيضانات: ويضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات والأشجار المثمرة كالنخيل، الكروم، البطاطا، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه الطوفانية.

1. الضمانات الممنوحة: يسري هذا الضمان فقط على الأشجار المثمرة، الخضر، البقول الجافة، ويضمن المؤمن الأشجار المثمرة التي تضررت بفعل الفيضانات وبالنسبة للأشجار الغير المثمرة يضمن المؤمن الشتلات، كما يضمن المؤمن جميع الخسائر التي تسببها الفيضانات للمحصول المؤمن عليه،

---

[1] المادة 103، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] المادة 38، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص09.

سواء كانت هذه الفيضانات ناجمة عن الأمطار أو السدود، الأودية، المحيطات.

2. الأخطار المستثناة (غير قابلة للتأمين): في حالة عدم وجود اتفاق مخالف يستثنى ما يلي:

- تسرب الماء من الألواح التي تنظم حركة المياه عند إبقائها مفتوحة.
- تسرب الماء من القنوات، الأنابيب، الحنفيات.
- الأضرار التي تصيب الممتلكات المؤمنة بعد مرور 48 سا من حدوث الفيضانات.

الفرع الثاني: التأمين على البيوت البلاستيكية

تسبب الكوارث الطبيعية والمناخية خاصة أضرار على البيوت البلاستيكية، ويتمثل هذا الضمان في تغطية الخسائر المباشرة التي تصيب البيوت البلاستيكية، الهياكل والمعدات المكونة للبيوت البلاستيكية و الزجاجية والزراعة داخل البيوت البلاستيكية (الزراعات المحمية).

أولا: الضمانات الممنوحة

الأضرار التي تصيب البيوت البلاستيكية وكذا المزروعات المحمية التي تسببها إحدى العوامل التالية : البرد، الحريق، الفيضانات، العواصف، الجليد و الانفجار، بالإضافة إلى التغطية بعد حدوث الضرر و التكاليف الناجمة عن [1]:

- إزالة، هدم، نزع وتبديل المعدات.
- نقل الأنقاض.

ثانيا: إبرام عقد التأمين

العناصر المكونة لعقد التأمين متعدد الأخطار البيوت البلاستيكية هي الشروط العامة والخاصة، كما أن هذا العقد مضبوط بالقانون 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، وعقد

[1] منشورات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

التأمين يبدأ من شهر نوفمبر في مناطق الهضاب العليل وينتهي شهر أفريل، وتكون مدة هذا العقد سنة أو أكثر ولا يبدأ العقد في سريان إلا في اليوم التالي من إمضاء العقد وهي تطبق على كل ملحق يخص العقد.

ثالثا: مدة الضمانات

فيما يخص المزروعات يبدأ الضمان أو تأمين المزروعات من تاريخ النقل وينتهي عند الجني النهائي للمحصول آخر أجل يكون مذكور في العقد، أما بالنسبة للبذور يبدأ عند تكوين الشجرة وفيما يخص البيت يكون ضمان لمدة سنة كاملة .

أما البيوت البلاستيكية لا تعوض في حالة تعرضها للأخطار الجوية أو المناخية إلا إذا تمت معاينتها من طرف خبير (يقوم الخبير بالمعاينة قبل الاكتتاب أيضا) يتم تعينه من قبل الهيئة المختصة في شؤون البناء وتهيئة البيوت البلاستيكية، ويجب أن يكون البناء مطابق للمواصفات من حيث مادة الصنع وكيفية تثبيته وضمان تأمينيه لذا وجب توفر ما يلي:

- اختيار مكان بناء البيت حيث يكون محمي من الرياح.
- استعمال مضادات الرياح.
- الأرضية التي يبنى عليها البيت جيدة دون رطوبة عالية.
- تغطية البيت حسب توصيات المعهد التقني.
- استعمال خيوط حديدية متصلة بجهاز الشد ويكون عددها من 28 إلى 32 خيط حديدي.

وتجدر الإشارة إلا أنه في حالة وقوع الخطر يجب على الفلاح إبلاغ المؤسسة في أجل أقصاه 04 أيام مع اتخاذ تدابير و الاحتياطات اللازمة المتاحة للتحقق من جسامة الحادث، وبعد إبلاغ الشركة بوقوع الخطر تقوم الشركة بإخراج الخبير للفلاح على شرط أن يكون الخبير معتمد من طرف شركة التأمين.

رابعا: الأخطار المستثناة (الأخطار غير قابلة للتأمين) .

لا يمكن تغطية الأضرار الناجمة عن الأخطار غير المؤمن عليها وهي:

- الأضرار الناجمة عن الحرائق والمظاهرات و أعمال الشغب.
- الأضرار الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن البراكين أو الزلازل.....إلخ.
- الأضرار الناجمة عن التلوث عن طريق الغازات أو الدخان وغير الصادرة من الأخطار غير المؤمن عليها.
- الأضرار التي تصيب الفلاح عندما يكون الهيكل قد استعمل فوق المدة المحددة له.
- الأضرار التي تصيب المزروع الناتجة عن الأمراض والحشرات والخسائر في النوعية.

الفرع الثالث: عقود التأمين على المنتجات النباتية الأخرى

هي عبارة عن عقد مركب أو شامل أو متعدد الأخطار وتختلف حسب نوع الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها وكذا هي مرتبطة بنوعية المنتج النباتي و أهم هذه العقود ما يلي:

أولا: تأمين متعدد الأخطار الطماطم الصناعية

يؤمن الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي الخسائر المتتابعة التي تتعرض لها الطماطم الصناعية والناتجة عن الأخطار المناخية التالية [1]:

- البرد، الجليد.
- الفيضانات، العواصف، الرياح الساخنة.
- الحرائق والأخطار اللاحقة بها على المباني الفلاحية (المستثمرات الفلاحية)، المباني السكنية .
- طعون الجيران وذوي الحقوق والمسؤولية المدنية على المستثمرة الفلاحية.

[1] Caisse National de Mutualité Agricole, Op Ocit, P 13 .

ثانيا: تأمين متعدد الأخطار لأشجار الزيتون

يمكن هذا التأمين الفلاح على الحصول على حماية ضد خسائر المحاصيل الناجمة عن: الجليد والبرد، الفيضانات، الرياح الساخنة، العواصف، وتكون مدة الاكتتاب في هذا النوع من العقود لا تتعدى تاريخ 31 جويلية، ويكون شرط الاكتتاب تقديم مخطط مفصل للقطعة الزراعية لشجرة الزيتون.

ثالثا: تأمين متعدد الأخطار النخيل

يضمن أخطار واحات النخيل والخسائر المنتجة للتمور قبل النضج، ويمنح التعويض للأضرار الناجمة عن المطر والبرد، العاصفة، الفيضانات، الحريق، وكذا تعويض تكاليف إزالة نقل واستبدال النخيل، نقل الأنقاض وتكون فترة الاكتتاب من 15 مارس إلى 31 أوت.

رابعا: تأمين متعدد الأخطار البطاطا

وهي تعد من أكثر المحاصيل أهمية بالنسبة للفلاح ولأهمية هذا المنتج فإن الدولة تولي اهتماماً لأصحاب المستثمرات بالحفاظ على هذا النوع من المنتج، وهذا التأمين يضمن الخسائر التي تصيب المنتج بفعل سقوط البرد، الجليد، الفيضانات، العواصف، الرياح الساخنة[1].

خامسا: تأمين المشاتل

عقد تأمين المشاتل في المساحات الواسعة يوفر الحماية من الأخطار المناخية، هذا التأمين يضمن الخسائر المباشرة التي تلحق بالمشاتل والتي تسببها: الجليد، البرد، الفيضانات، الإشعاع الشمسي، الانفجارات وسقوط الصاعقة، وكذا يضمن هذا العقد الخسائر المترتبة في حالة الأضرار المادية، المسؤولية المدنية عن المستثمرة الفلاحية.

[1] Caisse National de Mutualité Agricole, Op Ocit, P 15 .

المطلب الثاني: التأمين على الإنتاج الحيواني

كما هو الحال في قطاع الإنتاج النباتي فإن الثروة الحيوانية تمثل أهمّية كبيرة بالنسبة للقطاع الفلاحي بشكل عام وهو أيضا معرض لمخاطر تؤثر عليه كمخاطر الموت والأمراض والحوادث الأخرى الناجمة عن الظروف المناخية، تقلبات الأسعار وغيرها مما دفع إلى ظهور منتجات تأمينية لتغطية هذه المخاطر.

الفرع الأول: التأمين على المواشي

للمواشي و الأغنام دوراً هاماً في حياة البشرية منذ آلاف السنين وخاصة بالنسبة للقطاع الفلاحي بشكل عام، ولهذا فقد تطورت في السنوات الأخيرة وسائل الرعاية والعناية بالحيوان نظرا لما تدره من عوائد في حالة استثمارها ويتوقف هذا العائد على عدة عوامل منها: السوق، الإدارة بالإضافة إلى عوامل أخرى التي لا تخضع لتأثير الإدارة والتي منها تنشأ المخاطر التي ينبغي على المربي الاحتياط لوقوعها وأهم هذه المخاطر: الحوادث والأوبئة والأمراض لذا كان التأمين السبيل الوحيد.

أولا: موضوع عقد التأمين: إنّ المؤمن يضمن الخسارة المباشرة في حالة موت الحيوانات سواء كانت من البقر، الماعز، الخيول، الإبل ....إلخ، مدة الضمان لمدة سنة واحدة، من خلال هذا العقد يضمن المؤمن الأضرار الناجمة عن الأخطار المذكورة فيما يلي[1] :

- وفيات الماشية.
- أضرار المياه، الفيضانات، العاصفة.
- الحريق و الأخطار اللاحقة.
- المسؤولية المدنية.

[1] Craig Churchill , **Protecting the poor a microinsurance compendium**, Copyright International Labour organization, First published, Germany,2006 , P 256

ثانيا: الضمانات الواردة في العقد: تفرض شركة التأمين على الفلاح بعض التدابير والإجراءات للوقاية والتقليل من التعرض لهذه الأخطار وتتمثل فيما يلي[1] :

- القيام بترقيم الحيوانات ومراقبة سن تلك المعروضة من أجل التأمين.
- تقديم شهادة إثبات عدم إصابة حيوان بمرض السل والحمى المالطية.
- توفير وسائل نزع الفضلات ووفرة المياه والعلف.
- نظافة الإسطبل والعتاد والأماكن المجاورة.

1. خطر الموت: تقوم شركة التأمين بالتعويض على موت المواشي جراء مجموعة من المخاطر وقد يموت الحيوان بسبب[2]:

- **الموت الطبيعي** .
- **التسمم الغذائي:** الفلاح غير مسؤول عند إصابة الحيوانات جراء تسممات غذائية من جراء تناول بعض الحشائش الضارة و السامة أو بعض الأغذية الاصطناعية المسممة.
- **ذبح الحيوان:** يكون من طرف الطبيب البيطري لمرض معين للتقليص من الخسائر أو من طرف السلطات العامة لسبب وقائي ويكون بـ:
  - ✓ الذبح المبكر الاضطراري بعد إجراء عملية جراحية فاشلة من طرف طبيب مختص.
  - ✓ الذبح المبكر الاضطراري الذي يقرر من طرف طبيب بيطري مختص.
  - ✓ الذبح المبكر الاضطراري الذي تقرره شركة التأمين لأسباب وقائية.
- **المرض:** والمتمثل في الأمراض المعدية كالأمراض الطفيلية البكتيرية، الحمى المالطية والسل التي قد تؤدي بهلاك الماشية والموت الحتمي.

---

[1] Caisse National de Mutualité Agricole, Op Ocit, P20.

[2] المادة 49، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

- **حوادث التربية:** التي تصيب الحيوانات في أماكن الرعي شرط أن يكون حادث فجائي وغير منتظر.

2. خطر الحريق: تلتزم شركات التأمين بتعويض المربي عن الأضرار الناجمة عن احتراق منشأة التربية وما تحتويه من ماشية وأعلاف ...إلخ، يشمل الضمان[1]:

- الخسائر و الأضرار المادية اللاحقة بالأشياء المؤمن عليها من جراء الإسعافات وتدابير الإنقاذ في حالة حادث مضمون والتي تقع لأملاك المؤمن له أو أملاك الغير.
- الانفجارات مهما كان طبيعتها و تعطل الأجهزة البخارية باستثناء التشققات والتصدعات الناتجة خصوصا عن التلف والطلقات النارية.
- سقوط صاعقة على الأملاك المؤمن عليها والكهرباء الموصلة بالأنابيب.
- مصاريف نقل و إعادة العتاد والحيوانات والأشياء المنقولة إلى أماكنها.
- مصاريف الهدم والردم وإزالة ونقل الأنقاض عقب الحادث.

3. خطر الفيضانات و الأعاصير: حيث يغطي هذا التأمين الأضرار المادية الناتجة عن تسرب المياه المفاجئ أو الفيضانات أو تسربات من جراء الأمطار والثلوج من خلال أسقف مفتوحة وسطوح نوافذ، أو قنوات صرف مياه الأمطار والتفريغ.

أمّا بالنسبة للأعاصير فإنه يتم ضمان الأضرار والخسائر التي تسببها بمقدار 50 % من القيمة المؤمن عليها وتصيب [2]:

- الأدوات والعتاد والمنقولات الضرورية لنشاط تربية المواشي.
- المباني المؤمن عليها والمستعملة لحاجيات تربية المواشي.

---

[1] علي محمود بدوي، **التأمين، دراسة تطبيقية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 48.

[2] Caisse National de Mutualité Agricole, op cit, p 21.

- الحيوانات سواء تواجدت داخل المبنى أو في الضواحي القريبة منها.
- المنتجات اللازمة للسير الحسن لتربية المواشي وخصوصا الغذاء والمنتجات الصحية.

4. المسؤولية المدنية للمنشأة: وفيه تلتزم شركة التأمين بتعويض الأضرار المادة والجسمانية التي لحقت بالغير الناجمة عن تسيير المنشأة.

ثالثا: الأخطار المستثناة (غير قابلة لتأمين على المواشي): يستثنى من العملية التأمينية ما يلي :

- أي عملية جراحية ما لم تكن بواسطة الطبيب البيطري مختص وبشهادة منه بأنها كانت ضرورية بسبب حادث أو مرض وتم تنفيذها للمحافظة على الحيوان.
- ذبح الحيوان المقرر على أساس اقتصادي.
- في حالة وفاة ناتجة عن الإهمال.
- الخسارة الناجمة عن مرض كان يعلم بوجوده الفلاح قبل التأمين.
- الموت الناتج عن تغذية الحيوان بمواد صناعية مثل: الهرمونات و الفيتامينات ما لم يكن تعاطي هذه الأدوية و العقاقير بأمر من طبيب بيطري.
- الحيوانات غير المؤمنة: هناك حيوانات مستبعدة من التأمين وهذا فيما يخص العمر المحدد قانونيا وهي كالتالي:
  - ✓ 10 سنوات بالنسبة للبقر.
  - ✓ 15 سنة بالنسبة للخيول.
  - ✓ 08 سنوات بالنسبة للغنم.

وهذه الأعمار تحدد من طرف الخبير بعد المعاينة.

رابعا: آلية تسوية الأضرار في تأمين هلاك الماشية والمزايا المحققة: سنحاول التطرق إلى آلية تعويض الفلاح في حال وقوع حادث للحيوان مع إبراز أهم المزايا المحققة من هذا العقد.

1.آلية تسوية الأضرار: يتم تعويض الفلاح في حال وقوع حادث كما يلي:

أ-التصريح بالحادث

يقوم الفلاح أو المربي بإبلاغ المؤمن بكل المعلومات التي تخص موت الحيوان في مدة لا تتعدى 48 سا في حالة موت الحيوان ويقوم مسؤول مصلحة الحوادث بالتأكد من صحة المعلومات المقدمة.

ب- الوثائق المطلوبة

بعد التأكد من صحة المعلومات وفي حالة وفاة الحيوان يقدم الفلاح ما يلي:

- تصريح مكتوب من طرف الفلاح.
- شهادة الوفاة التي تثبت سبب الوفاة.
- حلقة ترقيم الخاصة بالحيوان المتوفى.

أما في حالة ذبح المأمور يقدم الفلاح ما يلي:

- شهادة توجيه للذبح مقدمة من طرف طبيب بيطري خاص أوالطبيب المعين من طرف الصندوق.
- شهادة المذبح المدرج فيها وزن وقيمة الوحدة.

أما في حالة الحريق يقدم الفلاح ما يلي:

- محضر الخبير البيطري.
- محضر الحماية المدنية أو الدرك الوطني، و صورة مثبتة للحادث.

ومدة التعويض تكون ما بين 30 يوم إلى 45 يوم من استلام ملف الحادث.

2. المزايا المحققة: من بين المزايا المحققة من هذا العقد ما يلي:

- المعالجة السريعة لمختلف الأمراض، ومساعدة الفلاح على استرجاع قدرته الإنتاجية.
- استعمال مختلف الوسائل للتخفيض من الخسائر المحققة للأخطار المؤمنة لتوفير الخبرة في مختلف شركات التأمين.

- استقرار دخل المؤمنين من خلال ضمان الحرية الفورية لأصحاب المستثمرات الفلاحية في حالة فقدان ماشيتهم عند وقوع الأخطار المؤمن منها.

الفرع الثاني: التأمين على الدواجن

لقد أولت الدولة أهمّية كبيرة لصناعة الدواجن من خلال وضع خطط وبرامج ومجموعة من الإجراءات لمربي ومختلف أنواع الدواجن، لذا كان على مكتتب في هذا النوع من العقود اتخاذ كافة الإجراءات و الاحتياطات في مثل هذا النوع من الصناعات .

أولا: شروط الاكتتاب: وتتمثل في مختلف الشروط التي تفرضها شركات التأمين على مربي الدواجن وهي كالتالي:

- التأكد من نوعية العمالة المستخدمة و مؤهلاتها وخبراتها والمتابعة الدورية وتعاون الطبيب البيطري المعاون مع العمالة المسؤولة عن المزرعة.
- الحصول على شهادة من طبيب بيطري متخصص عن حالة القطيع ومستوى الإدارة في المزرعة والجدول الزمني للمعاينات ووسائل المنع والوقاية التي تتبعها أصحاب المزرعة ونوعية السلالة والمناخ الصحي العام من حيث النظافة والإضاءة والتهوية وكميات وأنوع الأعلاف.
- وتعتمد التغطية التي يمكن تقديمها لمزارع الدواجن على طريقة الإنتاج وخاصة على مستوى الإدارة القائمة على المزرعة.

ثانيا: الأخطار المغطاة: في هذا النوع من التأمين يضمن المؤمن كل الخسائر الناتجة عن حالات موت الدجاج وتشمل[1]:

1. ضمان المرض: وذلك بأخذ جميع التطورات المرضية من أصل الالتهاب، الأمراض الطفيلية، فيلتزم المؤمن بهذا الضمان.

[1] Caisse National de Mutualité Agricole, op cit, p 14.

2. ضمان الذبح: في حالة ذبح الدجاج يجب أن يكون ذلك صادر عن طبيب بيطري أو من السلطات العمومية بسبب المرض، وفي حالة ذبح الدجاج من طرف المربي " الفلاح" فإن للمؤمن الحق في تشريح الدجاج ومعرفة إذا ما كان الذبح عادي أو نتيجة المرض.

3. ضمان التسمم الغذائي: يشترط أن لا يكون المربي مسؤولا عن هذا التسمم الحاصل للدجاج ويمكن أن يكون هذا التسمم ناتج عن الأغذية أو مسببات أخرى التي تجعل الدجاج يموت.

كما نجد أخطار مضمونة أخرى حسب طلب مربي الدجاج مثل حرائق البيانات وكل محتوياتها بالإضافة إلى متابعة الجيران ، الإنفجارات ، الصواعق.

كما أنّ هناك أخطار أخرى يمكن ضمانها وتتمثل فيما يلي:

- أضرار المياه وعطل الآلات.
- جميع الأخطار الناجمة عن نفوق الطيور.
- الحوادث الخاصة بالتربية.

ثالثا: الأخطار المستبعدة (غير قابلة للتأمين): لا تضمن شركات التأمين ما يلي:

- الحوادث الناتجة عن فعل متعمد من طرف الفلاح أو الحالة المتدهورة للمواقع ونقص الغذاء.
- الحادث المتعلق بتربية الدواجن الناتج عن خلل في أجهزة التدفئة أو التهوية عندما يكون سببه ظروف استغلال غير عادية، و استعمال الآلات الفاسدة.
- عدم احترام قواعد الاستغلال المقررة في دفتر الصيانة الذي يسلمه الصانع.
- الخسائر والأضرار التي تقع أثناء الشحن والتفريغ ونقل الدواجن.
- وفيات الدواجن بسبب الحرارة الشديدة أو عدم مراقبة أجهزة التدفئة أو انهيار المباني.
- وفيات الدواجن بسبب أمراض أو أخطار لا يضمنها هذا التأمين.
- ذبح الدواجن الذي يقرره المربي " الفلاح " لأسباب اقتصادية.

الفرع الثالث: التأمين على المزارع السمكية

يخصص هذا النوع من المزارع في تربية الكائنات المائية: مثل الطحالب المتنوعة، بلح البحر، القشريات بمختلف أنواعها، الأسماك المتنوعة.

أولا: الأخطار التي يمكن التأمين عليها: تتعرض الكائنات البحرية من أسماك وغيرها إلى العديد من الأخطار الطبيعية وكذلك الأخطار التي يسببها الإنسان ومن أهمها:

- التغيرات السريعة في درجة حرارة المياه.
- التغير في كمية المياه أو نوعيتها نتيجة التلوث أو انتشار الطحالب.
- تأثير المتغيرات الطبيعية كالعواصف والرياح والمد والجزر.
- عطل الآلات التغذية في أحواض الأسماك.
- العلف الفاسد أو غير الملائم أو التأخر في إمداد الأحواض بالعلف في الوقت المناسب.
- الأخطار البشرية التي تصيب الأسماك نتيجة لوجود الطفيليات أو فيروس.

ثانيا: الوثائق الواجب توافرها: يتطلب عقد التأمين على المزارع السمكية توفر الوثائق التالية[1]:

- أصناف الأسماك التي يتم إنتاجها، و مدى توفر المياه.
- الحد الأقصى للوزن وقيمة السماك.
- الحد الأقصى و الأدنى لدرجات الحرارة .
- عدد المديرين وعدد العاملين .
- أنظمة الإنذار والأمان.
- مصادر البيض أو الأسماك المتوسطة.

[1] منشورات مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

وتتراوح مدة وثيقة التأمين من 03 أشهر إى سنة طبقا لنوع الزريعة.

ويمكن إضافة تغطية أخطار الحريق والأخطار التكميلية وتستثنى أعمال الشغب، الموت الناتج عن التسمم و الإهمال والتصرفات الإدارية السيئة والخسائر الجزئية من أي نوع.

المطلب الثالث: التأمين على العتاد الفلاحي

يعد العتاد الفلاحي من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الفلاح في نشاطه الفلاحي، لما له من دور أساسي في عملية الإنتاج، كما له تأثير كبير على المردود والمحصول النهائي نظرا لما يوفره من وقت وجهد، وهذا ما جعل الفلاح يسعى جاهداً من أجل الحفاظ على العتاد الفلاحي، لذا يعتبر التأمين عليه أداة تجعل الفلاح مطمئناً ويغطي هذا النوع من التأمين كافة المركبات الفلاحية من خطر الحريق، السرقة، الانقلاب، الاصطدام والمسؤولية من كافة الأخطار وحسب الأسعار التعريفية[1].

الفرع الأول: عقد التأمين على العتاد الفلاحي

إنّ هذا النوع من التأمين تنطبق عليه نفس أحكام تأمين على السيارات باعتبار أنه في معظمه تأمين على المركبات برية ذات محرك، كما يضم العتاد الفلاحي جميع الآلات و الأدوات التي يمكن استخدامها في النشاط الفلاحي[2]، من جرارات، الحاصدات، كل آلة تكون مربوطة بالجرار أو الحاصدات كالصهريج، محراث، آلة الزرع.

عقد التأمين على العتاد الفلاحي كغيره من عقود التأمين يتضمن تغطية كافة المركبات الفلاحية من خطر الحريق، السرقة، الانقلاب، الاصطدام، والمسؤولية المدنية أي من كافة الأخطار.

أولا: أقسام عقد التأمين: إنّ هذا النوع من التأمين تنطبق عليه نفس أحكام تأمين على السيارات باعتبارها في معظمها مركبة برية ذات محرك، كما أن التأمين على العتاد الفلاحي يضم الأنواع التالية:

---

[1] سمير عبد الحميد عريقات ، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] علي جذوع الشرفات، **مبادء الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

- الآلات المستخدمة مباشرة في العمل الفلاحي كالجرار، محراث، آلات رش المبيدات، آلات التعزيل وآلات نقل المحاصيل على أنواعها، بالإضافة إلى مختلف الآلات المستخدمة في المزرعة.
- السيارات الخاصة بالمزرعة والمستأجرة لخدمة العاملين فيها.
- كل آلة تكون مرتبطة بالجرار أو الحاصدة (صهريج، محراث، آلة الزرع).

وعقد التأمين الفلاحي يقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية كل قسم يحتوي على ما يلي:

1. القسم الخاص بشركة التأمين: يضم البيانات التالية، اسم شركة التأمين، العنوان، رقم العقد، مدة العقد، تاريخ بداية ونهاية العقد، كيفية تسديد القسط.

2. القسم الخاص بالعتاد الفلاحي المؤمن: يضم كل من نوع العتاد، الصنف، الرقم التسلسلي، قوة الأحصنة، عدد المقاعد، اللون ....بصفة عامة كل ما يخص المركبة المؤمنة.

3. القسم الخاص بالضمانات الممنوحة وحساب الأقساط: نجد فيه كل من الضمانات الممنوحة والمطروحة من قبل شركة التأمين بالإضافة إلى حساب الأقساط وحدود الضمان ويذكر في عقد التأمين على العتاد الفلاحي إذا ما كان هذا العتاد للاستعمال الشخصي أو لصالح الغير فإذا كان لصالح الغير وجب ذكر مدة الأعمال مع تحديد تاريخ بداية ونهاية الأعمال.

ثانيا: الالتزامات المترتبة: باعتبار عقد التأمين يكون بين طرفين فإنه تنشأ التزامات بين شركة التأمين والفلاح.

1. التزامات المؤمن له " الفلاح ": ونجد فيها

- **دفع الأقساط:** حيث يتم تحديده وفق لطرفي العقد عند إبرامه وعادة ما يكون بصفة دورية يحدد بمقتضى وحدة زمنية معنية وغالبا ما تكون سنة ، ويتم تحديده وفقا للقواعد العامة[1] .

[1] جديدي معراج ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- **التصريح بالخطر في المدة القانونية:** حيث يكون على الفلاح تقديم التصريح بالحادث في الآجال المحددة في العقد ضمن الشروط العامة وأي تجاوز لهذه الآجال يحرم المؤمن له من التعويض.
- **التصريح:** يقوم الفلاح بتصريح بأي تغير يطرأ على الشيء المؤمن وذلك من خلال الإبلاغ عن مختلف التغيرات التي تطرأ على المركبة من استبدال أو تصليح لمختلف العتاد المؤمن[1] .

2. التزامات شركة التأمين: وتتمثل هذه الالتزامات غالبا فيما يلي[2] :

- الالتزام بدفع التعويضات إما على شكل رأسمال أو إيرادات دورية، وقد يكون تعويضاً عند تحقق الخطر المؤمن منه.
- دفع التعويضات في الآجال المحددة في العقد ضمن الشروط العامة أو التشريعات.
- دفع التعويض للفلاح بصفة مباشرة أو لذوي حقوقه.
- تعويض الخسائر اللاحقة بالفلاح الناتجة عن خطأ غير عمدي يسببه أشخاص واقعين تحت مسؤوليته، وكذا الأشياء والحيوانات الواقعة تحت حراسة المؤمن له.

الفرع الثاني: منتجات عقد التأمين على العتاد الفلاحي واستثناءاته

عقد التأمين على العتاد الفلاحي له نفس ضمانات عقد التأمين على السيارات والتي تتجلى في تأمينات إجبارية و أخرى اختيارية غير أن هناك أخطار مستثناة من عقد التأمين .

أولا: التأمينات الإجبارية: يضمن تعويض الأضرار المادية أو الجسمانية التي قد تلحق بالغير بسبب استعمال العتاد الفلاحي، كما أنّ هذا الضمان يعد إجباريا وذلك وفقا للأمر 74/15 الذي ينص أن " كل مالك مركبة ملزم بالاكتتاب في عقد التأمين يغطي الأضرار التي تسببها للغير وذلك قبل إطلاقها للسير

---

[1] منشورات الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي مهدية –تيارت–.

[2] جديدي معراج، مرجع سبق ذكره ، ص 74–75 .

وتشمل كلمة مركبة في هذا النص العديد من الآلات التي يمكن أن تحمل الأفراد أو الأشياء وهي السيارات، الشاحنات، الجرارات" كما لم يتم تحديد مجال السير في المادة القانونية وهذا ما ألزم التأمين على العتاد الفلاحي حتى وإن كان يستعمل داخل المزرعة .

ثانيا: التأمينات الاختيارية: وهي تأمينات التي لا يجبر الفلاح أو مالك العتاد الفلاحي بالتأمين عليها:

- **أضرار التصادم:** وهو الضمان الذي يغطي كل الأخطار الملحقة بالعتاد الفلاحي سواء كان جرار أو حاصدة أثناء اصطدامها بحيوان أو سيارة، ويتم التعويض في حدود المبلغ المحدد والمختار في الشرط الخاصة للعقد.
- **انكسار الزجاج:** تأمين يغطي انكسار الزجاج الأمامي أو الخلفي للعتاد الفلاحي نتيجة رمي بالحجارة إلى غير ذلك ويسري الضمان في حالة السير أو التوقف للعتاد المؤمن عليه.
- **السرقة:** تغطي الشركة وتدفع التعويضات في حالة سرقة العتاد الفلاحي المؤمن عليه.
- **الحريق والانفجار:** ضمان جميع الأضرار اللاحقة بالعتاد الفلاحي الناتجة عن الحريق، سقوط الصاعقة، الانفجارات .
- **الدفاع والمتابعة:** تضمن شركة التأمين جميع المصاريف المتعلقة بالمحامي والإجراءات القانونية أمام المحاكم في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة بالعقد.

ثالثا:الأخطار المستثناة (غير قابلة للتأمين): لا تضمن شركة التأمين تأمين على ما يلي:

1. **الاستثناءات المطلقة:** وتضم ما يلي:

- الأضرار الناجمة عن الفلاح بصورة عمدية.
- التخلص من العتاد الفلاحي دون إعلام شركة التأمين.
- الأضرار الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن الانفجارات أو الانبعاث الحراري أو الإشعاع النووي.

- الأضرار الناجمة عن الحروب الأهلية والأجنبية، الأعمال تخريبية وأعمال الارهاب.
- الغرامات المترتبة على الفلاح من جراء تهم أو جنح جنائية.

2. الاستثناءات النسبية المطلقة: يمكن للفلاح الاتفاق حولها مقابل قسط إضافي وهي :

- الأضرار الملحقة بالعتاد الفلاحي أثناء المسابقات والمنافسات.
- البضائع والمواد الأخرى التي يحملها العتاد الفلاحي .
- الأضرار المسجلة خلال عملية الشحن أو تفريغ العتاد الفلاحي المؤمن عليه .
- الأضرار الناجمة عن المواد القابلة للاستعمال كالتآكل والمتفجرات .
- الأضرار الناتجة عن العوامل الطبيعية، الزلازل، البراكين، الفيضانات.

المبحث الثالث: دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي و تحقيق التنمية الفلاحية

يؤدي التأمين الفلاحي دور كبير في تطوير وتحقيق التنمية الفلاحية، حيث يعد قطاع التأمين الفلاحي من القطاعات الحيوية والمهمة في المنظومة الاقتصادية بشكل عام والقطاع الفلاحي بشكل خاص، وهذا من خلال الدور الفعال والرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين الفلاحي.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للتأمين الفلاحي

يلعب التأمين الفلاحي دوراً هاماً وبارزاً في الحياة الاقتصادية لكافة الشعوب والمجتمعات، لأنه يجنب الضحايا الأضرار دون أن يكونوا عبئاً على المجتمع.

الفرع الأول: تكوين رؤوس الأموال

يعد التأمين الفلاحي عنصراً مهماً للتوازن الاقتصادي لأنّه يوفر الحماية للمؤمن لهم، وبالتالي الثقة في المستقبل فيكسب المؤمن له ضمانا ضد الأخطار التي تهدده شخصيا أو ممتلكاته ويحصل في حالة وقوع الضرر على التعويض بقيمة الخسارة التي لحقت به.

كما يلعب التأمين الفلاحي دوراً ديناميكياً في الاقتصاد الوطني بتقديم الضمانات اللازمة لرأسمال والعمل على استمراريته، بتوفير كفالة التعويض عما قد يتعرض له الفلاح من خسارة جزئية أو كلية، وهو يقوم على فكرة تعاونية أساسها توزيع الخسارة، فإنه يحقق بذلك نتائج اقتصادية بعيدة الأثر ترتبط بقانون تناقص المنفعة الحدية[1].

من أهم التأثيرات التي يمارسها التأمين الفلاحي على النشاط الاقتصادي فهو يعمل على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، حيث توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات..إلخ) وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع المنتجة والتي تعود بالمنفعة على التنمية الفلاحية والاقتصادية، وبالتالي يحقق التأمين تجميع رأسمال سواء للأفراد أو المجتمع[2].

1. بالنسبة للفرد: عند حلول الأجل أو تحقق الخطر المؤمن ضده يلتزم المؤمن بأن يدفع للمؤمن له مبلغ التأمين، بحيث يؤدى مبلغ التأمين من مجموع الأقساط التي قام المؤمن له بدفعها خلال فترة التأمين، وبذلك يعتبر التأمين نوعا من الإدخار ولكنه إدخار إجباري يلتزم فيه المؤمن له بأن يقتطع جزءا صغيراً وبصفة دورية من دخله، ومبلغ الإدخار هذا يعتبر رأس مال يملكه المؤمن له عند استحقاقه، ويمكن أن يستعمله فيما يشاء من مشروعات استثمارية فلاحية، وفي كل الحالات تمثل رؤوس الأموال المتجمعة

---

[1] إبراهيم زروقي، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر–**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول واقع قطاع التأمين و إعادة التأمين،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 07.

[2] فاطمة لعلمي ، **مدخل إلى التأمين وإدارة المخاطر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 100.

لدى شركات التأمين ضمانا للمؤمن لهم لاستيفاء حقوقهم قبلها[1].

2. بالنسبة للمجتمع: يقدم التأمين للاقتصاد القومي أفضل الخدمات المالية بل إن لشركات التأمين دوراً فعالاً في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة، فمن مجموع الأقساط المدفوعة يتكون لدى شركات التأمين رؤوس أموال ضخمة تجعل من شركات التأمين قوة مالية ضاربة، وتزود شركات التأمين الاقتصاد القومي برؤوس الأموال هذه التي تعتبر من عناصر الإنتاج، وذلك سواء باستثمارها في المشروعات العامة التي تخدم مجموع أفراد الشعب، أو إعطائها للدولة أو الأشخاص العامة في شكل قروض[2].

الفرع الثاني: التأمين الفلاحي مصدر للعملة الصعبة و وسيلة ائتمان

يعتبر التأمين الفلاحي مصدرا للعملة الصعبة وذلك بخلق قدرة للفلاح على تنمية منتجاته من خلال التأمين عليها، وبالتالي يساهم في تحسين وتوفير المنتجات الفلاحية وذلك يخلق مجال للمعاملات التجارية مع الخارج.

كما أنّ التأمين الفلاحي يراعي إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، بإعطاء الأفراد الطمأنينة فهو يقوي الاقتصاد الوطني وبالتالي يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى وبالتالي على المردودية الاقتصادية.

للتأمين الفلاحي مكانة واضحة في تسهيل منح القروض التي تعتمد عليها الصفقات الاقتصادية ويتجسد لنا ذلك من خلال الحماية التي يقدمها لعمليات التمويل بفضل الضمانات التي يقدمها للفلاحين، وبهذه الصفة فهو يشجع المشاريع الفلاحية خاصة و المشاريع الاقتصادية عامة[3].

---

[1] Guy Simonet, **La comptabilité des entreprises D'assurance,** 5ème édition, Paris, 1998, P19.

[2] منير إبراهيم هنيدي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 401.

[3] رمضان أبو السعود، **التأمينات الشخصية والعينية**، منشأة المعارف، الإسكنرية، مصر، 1995، ص 16.

الفرع الثالث: التأمين الفلاحي والتضخم

يلعب التأمين الفلاحي دوراً مهماً في الحد من خلق الضغوطات التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة من خلال:

- ✓ الاقبال على التأمين الفلاحي يؤدي حتماً إلى زيادة حجم الأموال التي كانت ستنفق.
- ✓ يعمل التأمين الفلاحي على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

كما أنّ التأمين الفلاحي هو عملية بيع للحماية لصالح المستفيد (الفلاح)، فأصبحت الحاجة للوقاية ضرورية في يومنا، أين بلغ الخطر أوجه مع تطور أساليب الحياة ودخول التكنولوجيا الحديثة، وبما أن التطور الفلاحي يساير تطور الأخطار الفلاحية باختلاف أنواعها فهو يسعى للحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى لا يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين الفلاحي تشمل في المحافظة على التزاماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة.

الفرع الرابع: ضمان استمرارية المشروعات الفلاحية وتحقيق التوازن الاقتصادي

تمثل الحماية التأمينية الفلاحية التي يقدمها عقد التأمين للفلاح والتي تتبلور في ضمان تعويضه عن الخسائر المحتملة التي تصيب الشيء موضوع التأمين نتيجة لتحقق خطر معين خير ضمان لاستمرار المشروع وعدم توقفه عن العمل بسبب ما يلحق به من خسارة، فالتأمين يقدم للأفراد والمشروعات الاقتصادية فور تحقق الخطر المؤمن ضده المبالغ الكافية لاستبدال الأصول التي لحقت الخسارة بها بأخرى جديدة وبالتالي يجنبها التوقف عن العمل فيما لو لم تكن تملك الأموال اللازمة لاستبدال هذه الأصول[1] .

[1] Bouzidi Abdelmadjid, **Comprendre la mutation de l'économie Algérienne**, Société National de comptabilité SNC, Alger, 1993, P 50

يساهم التأمين في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية، إذ يقوم بتوسيع نطاق التغطية الاقتصادية والاجتماعية الإلزامية من خلال التوسع في التأمينات الإجبارية في فترات الرواج الاقتصادي، والعمل على زيادة التعويضات للفلاحين أثناء المرض أو الإصابة في فترات الكساد، وهذا من شأنه الحفاظ على مشتريات هؤلاء حتى في فترات قعودهم عن العمل.

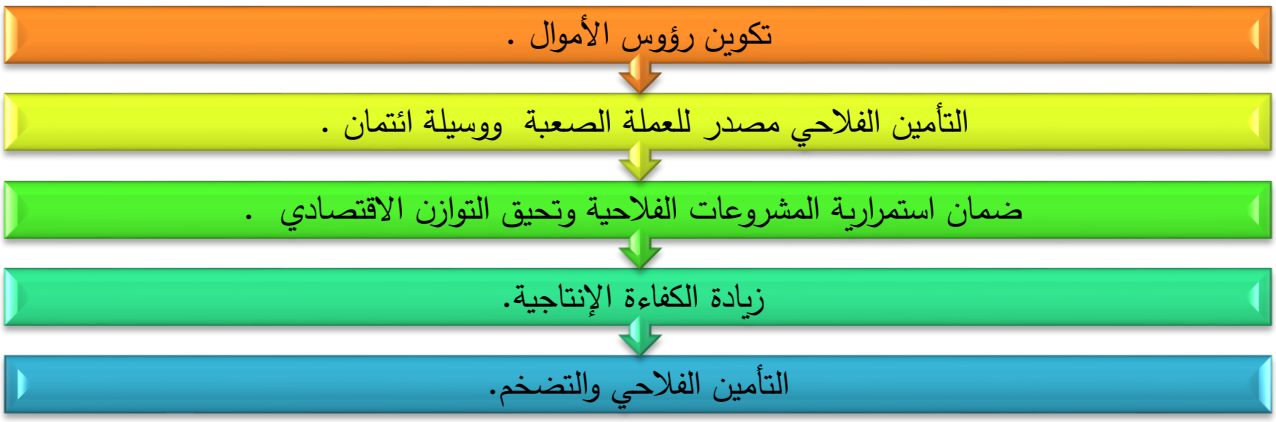
الفرع الخامس: زيادة الكفاءة الإنتاجية

يؤدي التأمين إلى رفع الكفاية الإنتاجية وذلك من خلال بث روح الأمان والطمأنينة في نفوس الأفراد بخصوص المستقبل و إزالة الخطر في حياتهم مما يمكنهم من تركيز طاقاتهم في ابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة بزيادة الإنتاج الفلاحي وتحسين مستواه، وينطبق ذلك على أصحاب الأعمال الفلاحين على السواء، فأصحاب الأعمال والقائمون على إدارتها وقد حولوا عبء الأخطار البحتة إلى هيئات التأمين لن يكونوا بحاجة إلى تجميد بعض أموال المشروع لمواجهة ما قد يحدث من خسائر نتيجة لتحقق هذه الأخطار مما يؤدي إلى زيادة استثماراتهم، ومن ناحية أخرى فإن قيام هيئة التأمين بتحمل الخسائر الناتجة عن تحقق الأخطار البحتة محولة إليها ليساعد أصحاب الأعمال والقائمين على إدارتها على تركيز تفكيرهم على كيفية النهوض بالمشروع والتفرغ الكامل لمباشرة نشاطهم العادي والتفوق فيه مما يعود بالنفع عليهم بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة نتيجة لانخفاض تكلفة الانتاج الناشئة عن زيادة الكفاية الإنتاجية.

أمّا بالنسبة للفلاحين فإن وجود برنامج تأميني يكفل تغطيتهم من الأخطار المختلفة التي يتعرضون لها سوف يعمل بدون شك على خلق وتنمية الشعور بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل من يعيلونهم وسوف ينعكس ذلك بالتأكيد على إنتاجيتهم[1].

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 115.

الشكل رقم (12) : الأدوار الاقتصادية للتأمين الفلاحي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للتأمين الفلاحي

لتأمين الفلاحي تأثير على الحياة الاجتماعية لسكان القرى والأرياف، كما لا يقتصر هذا التأثير على المناطق الفلاحية وحدها بل يمتد إلى كافة المدن والمناطق المأهولة ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية :

الفرع الأول: ضمان توفير الغذاء و تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدن

إن من أهم الأدوار الاجتماعية للتأمين الفلاحي هو توفير الغذاء للفلاحين والأفراد في الأرياف والمناطق الفلاحية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة .

1. ضمان توفير الغذاء: الحاجة إلى الغذاء أهم مطلب أساسي يسعى الإنسان إلى إشباعه ودون أن يتم إشباع هذه الحاجة الضرورية يبقى الإنسان عرضة للفناء، بسبب عدم قدرة على العيش الناتج عن فقدان الغذاء وعلى هذا الأساس يمكن القول أنّ التأمين الفلاحي يلعب دوراً أساسياً في ضمان توفير الغذاء لجميع السكان في المجتمع، وهذا يعني أن استمرار المجتمع وتطوره وازدهاره مرهوناً بما يتوفر لأفراده من الغذاء الكافي الذي لا يتحقق إلا من خلال الاهتمام بالتأمين الفلاحي.

2. تحقيق التوازن التنموي بين الأرياف والمدن: تتمتع المدن والمراكز الحضرية بالنصيب الأوفر من مشاريع التنمية في مختلف البلدان وخاصة البلدان المتخلفة والنامية وقد ينتج عن ذلك وجود تباين واضح بين مستويات التنمية في المدن والأرياف ومما لاشك فيه أن التأمين الفلاحي يساعد الفلاحين في تنفيذ المشاريع التنموية الفلاحية في المناطق الريفية مما يساهم في العمل على تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدن، وذلك بتوفيرالأمان والطمأنينة للفلاحين الذين يدفعهم نحو الاستقرار بقراهم وزيادة ارتباطهم بالأرض الفلاحية والعمل الفلاحي .

الفرع الثاني: بث الأمان والطمأنينة

يعتبر طلب الإنسان للآمان حاجة غريزية، ويساهم التأمين في تحقيق تلك الحاجة فكلمة التأمين مشتقة من كلمة أمان ، ويحقق التأمين الأمان سواء على مستوى الفردي أو على المستوى الجتمع.

1. على المستوى الفردي: يؤمن التأمين الفرد ضد الأخطار التي تهدده في نفسه أو في أمواله، ولقد أصبح التأمين ضرورياً لرجال الأعمال ضد أخطار الحياة المعاصرة كالحريق والسرقة والمسؤولية، ففي التأمين على الأشخاص يقدم التأمين وسيلة للمؤمن له يستطيع بها أن يواجه أعباء الحياة وذلك بأن يؤمن على حياته إلى أجل معين يقبض عند حلوله مبلغ التأمين، وقد يقوم الفرد بالتأمين على حياته لمصلحة أولاده أو أقاربه ليضمن لهم مورداً للرزق عند وفاته[1].

كذلك في التأمين من المسؤولية يستطيع الفرد بهذا النوع من التأمين أن يواجه مسؤولياته في الحياة، فلقد أدى التطور الصناعي إلى نشوء أسباب جديدة لانعقاد المسؤولية، وإزاء ذلك قد يحجم المرء عن ممارسة نشاطه طالما أن ذلك النشاط سيكون سببا لإصابة ذمته المالية بخسارة مالية عندما يلزم بالتعويض تجاه المضرور –الغير المتضرر–، ولكن التأمين من المسؤولية يبث في الفرد روح المبادرة

[1] François Ewald, Jean-Herné Lorenzi, **encyclopédie de l'assurance**, Economica, Paris, 1998, P 08.

والقيام بمشروعاته ذات النفع له وللمجتمع بالرغم من أنها قد تكون في حالات قليلة وفي حدود استثنائية سببا لإصابة الغير بالضرر.

وبصفة عامة يؤدي كل نوع من التأمين إلى بث الثقة في نفوس المؤمن لهم ويبعد عنهم التردد طالما أن مصدر رزقهم قد أمن عليه، وطالما أن روح الإنشاء والابتكار عندهم لن تؤدي إلى خسارة مالية فادحة تصاب بها ذمتهم نتيجة لانعقاد مسؤولياتهم تجاه الغير، فالتأمين إذن يحمي الفرد في نفسه وفي أمواله من خبايا الزمن فيقدم المنتج على العمل دون خوف أو تردد.

2. على المستوى الاجتماعي: للتأمين أدوار متعددة في هذا المجال نذكر منها ما يأتي[1] :

- ✓ يساعد التأمين الفلاحي نظرا للثقة في المستقبل التي يبثها في روح المؤمن لهم كما رأينا سابقاً، على ازدهار الاقتصاد وزيادة الإنتاج القوميين، ونظرا لأن الآمان أصبح ضرورة اجتماعية في عصر ليس للأخطار فيه حدود، فلقد مدت السلطات العامة رقابتها إلى شركات التأمين حتى يضمن المؤمن لهم حقوقهم قبل تلك الشركات، وخاصة أن التزامات تلك الشركات هي التزامات مؤجلة، ولذلك أيضا تلزم الدولة شركات التأمين بتكوين احتياطات تلجأ إليها للوفاء بالتزاماتها قبل الفلاحين.
- ✓ تتمثل الفائدة الاجتماعية للتأمين فيما يؤدي إليه من المحافظة على عناصر الإنتاج خاصة اليد العاملة و رؤوس الأموال، ففي التأمين على الأشخاص لا يصبح الفلاح عند تعطله أو مرضه عالة على المجتمع لأنه يجد في مبلغ التأمين الذي يؤدى إليه في شكل مرتب مدى الحياة موردا للرزق ، كما أنه يستطيع استثماره إذا قبضه دفعة واحدة ،وفي التأمين الفلاحي على الأشياء يؤدي التأمين إلى استبدال الأشياء الهالكة والتالفة بأشياء جديدة ذات قوة إنتاجية أعلى.
- ✓ يساعد التأمين على المحافظة على القوة الاقتصادية للبلد بأثره الوقائي، وذلك لأنّ من مصلحة

[1] Dennis Lambert, **économie des assurances**, Armand colin, Paris, 1994, P 369.

شركات التأمين أن تنشر الوعي الوقائي بين الفلاحين فقد يؤدي إهمالهم أو تصرفهم العمدي إلى وقوع الخطر المؤمن ضده، وتتخذ شركات التأمين الفلاحي من إجراءات الحيطة ما يؤدي إلى الوقاية من الحوادث ومن وسائل ذلك ما تقوم به شركات التأمين من تكوين جمعيات مشتركة بينها لتقوم باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع الأخطار كالحرائق وحوادث المرور .

- ✓ من جانب الفلاحين تحث شركات التأمين الفلاحين على اتخاذ أسباب الوقاية من تحقق الأخطار ومحاولة تخفيض نسبة وقوعها، ودور شركات التأمين في هذا المجال ضروري لمواجهة إهمال الفلاحين الذي قد يؤدي إلى تحقق الأخطار، فقد يتوانى الفلاح في اتخاذ الحيطة ويؤدي إهماله إلى و قوع الخطر وغالبا ما يعلل الفلاح نفسه بالقول بأنّ " التأمين سيدفع"و شركات التأمين تلجأ في دفع ذلك الإهمال إلى وسائل تبدأ من المكافأة و تنتهي بالعقاب الخاص، فهي تتعهد بإعفاء الفلاح الذي لا يتحقق بشأنه الخطر خلال مدة معينة من دفع القسط أو على الأقل تخفض من قيمته، وهذا يحث الفلاح على تحسين حالة الأشياء المؤمن عليها والتي قد تكون نافعة للمجتمع كوسائل النقل البحري والبري والعقارات .
- ✓ وقد تشترط شركة التأمين الفلاحي على الفلاح أن يشترك معها في تحمل آثار خطر، وذلك بأن يتحمل جانبا من الضرر، وبذلك يكون للفلاح مصلحة في عدم تحقق الخطر، وهذه المصلحة تحثه على العمل على الوقاية من تحقق الخطر. وتحمل له جانبا من المسؤولية قد يتخذ شكل نموذجي في وثيقة التأمين وهو شرط قد يفرضه القانون، كما هو الحال في فرنسا في حالة التأمين من المسؤولية .

الفرع الثالث: تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتخفيف من حدة البطالة

يسعى التأمين الفلاحي لتوفير مناصب الشغل للفلاحين وبالتالي التخفيف من نسب البطالة في المجتمعات الفلاحية، كما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية[1].

1. تحقيق الاستقرار الاجتماعي: يساهم التأمين الفلاحي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة.

كما أنّ التأمين الفلاحي يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة بالإضافة إلى أنّ هناك بعض وثائق التأمين على الحياة، يكون الغرض منها ضمان مبلغ يصرف للفلاح مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سنا معينة يكون فيها غير قادر على الكسب من العمل أو بما يضمن لأسرته بعد وفاته الإنفاق على أنفسهم لحين إتمام دراستهم مثلا .

2. التخفيف من حدة البطالة: لا شك في أنّ التأمين الفلاحي يساهم في تخفيف حدة البطالة من خلال ما يؤمنه من فرص عمل في شركاته وهيئاته ومؤسساته لكثير من العاملين والمستخدمين والمهندسين والخبراء والإداريين من جهة، ويساعد العاطلين وعائلاتهم في مرحلة البحث عن العمل من خلال تأمين البطالة كما هو الحال في الدول المتقدمة من جهة ثانية .

---

[1] محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة الثالثة، دار النفائس، الأردن، 1999، ص ص 101 – 102.

الفرع الرابع: تنمية الشعور بالمسؤولية

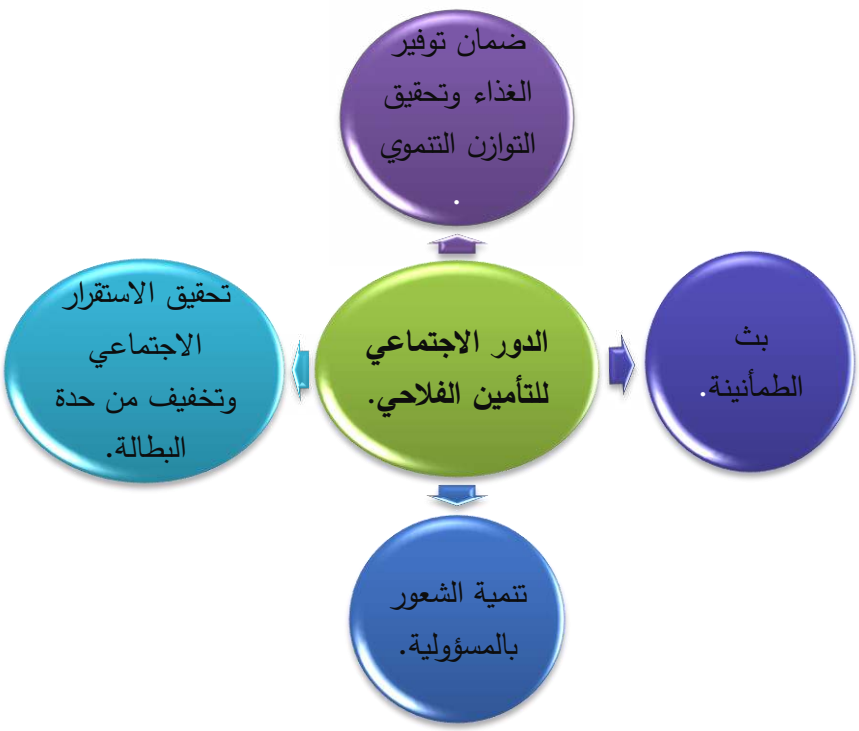
ينمي التأمين الفلاحي لدى الفلاحين في المناطق الفلاحية والريفية الشعور بالمسؤولية، كما يغرس لديهم روح التعاون والتضامن من خلال توزيع الخسارة على مجموعة من الفلاحين.

1. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين الفلاحي هو أنّ الفلاح لا يستحق التعويض إذا ما كانت هناك إدارة له في تحقيق الخطر المؤمن ضده، كما أنه في بعض حالات التأمين الفلاحي لا يستحق الفلاح تعويضا إلا إذا تجاوزت الخسارة حد معين، ووجود مثل هذه التحفظات ينمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الوقوع الخطر المؤمن ضده قدر الإمكان هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قيام الفلاح بشراء عقد تأمين حياة يؤمن لأسرته معاشا يشمن لها الحياة الكريمة بعد مماته، يعتبر تنمية للشعور المسؤولية تجاه أسرته.... وهكذا نجد أن التأمين ينمي الشعور بالمسؤولية لدى الفلاح تجاه نفسه وتجاه أسرته تجاه مجتمعه.

ومن الجانب الآخر نجد أن شركات التأمين الفلاحي تقوم بإعداد البحوث والدراسات لاكتشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدتها، وذلك تمهيداً للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار ومن ثم مدى انتشارها، وبالطبع يعود بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على أفراد المجتمع، فمثلا نجد أن شركات التأمين الفلاحي تقوم بدراسة أسباب حوادث السيارات وتعمل من جانبها على نشر التعليمات وإقامة الوسائل التي تقلل من تحقق مثل هذه الحوادث .

2. التعاون والتضامن: وهو جوهر التأمين الفلاحي والأساس الذي يقوم عليه، ويتمثل في توزيع أثر الخطر على الجميع، إذ أن الخسارة إذا حلت بشخص ما فقد تؤدي به إلى هلاك، ولكن إذا تم توزيعها على مجموعة من الفلاحين تكون الأعباء التي تصيب كلا منهم ضئيلة.

الشكل رقم (13) : الدور الاجتماعي للتأمين الفلاحي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي لـ: محمد عثمان شبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

المطلب الثالث: بعض الأدوار الأخرى للتأمين الفلاحي

وعلى غرار الدور الاقتصادي والاجتماعي للتأمين الفلاحي هناك أدوار أخرى وهي كالتالي[1]:

الفرع الأول: التأمين الفلاحي والائتمان الفلاحي

يمكن إجمال هذه الدور فيما يلي :

- تسهيل وصول الفلاحين إلى القروض حيث تشكل عدم قدرة الفلاح على الوصول إلى القروض أحد أهم المشاكل التي تجابه تطور واستمرار الزراعة في العالم وبالتالي قدرتها على المنافسة.

[1] أحلام فرج الله، **دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 04، جامعة ميلة،الجزائر، جانفي 2020، ص ص 232-233.

- يرى البعض أن نجاح التمويل الفلاحي من خلال ربط النظام المالي الرسمي أو الغير الرسمي، يتطلب ربط ذلك بنظام تأمين ضد مخاطر الطبيعية وكذلك ربطه بنظام تسويق متطور.
- تعزيز الإمكانيات الاقتصادية.
- زيادة فعالية وكفاءة صناديق التمويل الريفي والفلاحي وآليات التمويل في التجمعات السكانية في الريف.
- استدامة النشاط التمويلي وتعزيز وصول الفلاحين للتمويل والقروض وبالتالي وضعهم المالي.

الفرع الثاني: التأمين الفلاحي والإرشاد الفلاحي وإدارة المزرعة

يتمثل هذا الدور فيما يلي:

- تسهيل وتعزيز القدرة على الابتكار وتبني الابتكارات وما هو جديد أو غير معرووف ومرتبط بمخاطرة ما خاصة إذا ما ارتبط ذلك ببرنامج تأمين الفلاحي واعٍ ومدعوم قوميا بالمعلومات ومدعوم مالياً.
- تطوير هيكلية المزرعة بما يسمح بالاستغلال الأمثل أوالأفضل لموجوداتها وتطوير السلاسل الفلاحية لديها والقيمة المضافة لنشاطها الفلاحي.
- الاستقرار المالي للمزرعة وإن كان نسبيا يشكل رافدا رئيساً لتعزيز الأمن الاقتصادي للمناطق الفلاحية بشكل خاص (ومن ضمنها الأمن الغذائي المستدام) وعلى المستوى القطري بشكل عام.
- تحسين الأداء في مواجهة الكوارث الطبيعية وذلك على مستوى المزرعة وذلك من خلال توفير المعلومات وتوفير المساهمة المحلية وبالتالي تحفيز القوة الذاتية لمواجهة الأخطار والأزمات وربما تخفيف العبء على الخزينة حيث يشارك الفلاحون والقطاع الخاص في تقاسم الخسائر بما فيها الكارثية.
- كما أنّ القيمة المضافة في الفلاحة ستتأثر إيجابيا مع وجود برنامج للتأمين الفلاحي بما يؤمن وفرات

تفوق الخسائر لهذه الجهات مجتمعة أو يخفف العبء المالي عن بعضها في حالة عدم وجود البرنامج.

الفرع الثالث: التأمين الفلاحي والبحث العلمي وتسويق المنتجات الفلاحية

المعروف أنّ التأمين الفلاحي مرتبط بمعلومات والبيانات من المستويات مختلفة بما في ذلك المعلومات والبيانات المناخية وتلك الخاصة بالسوق المحلي والتصديري...إلخ، بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالنشاط الفلاحي على طول السلسة الفلاحية كون نجاعة وجدوى التأمين الفلاحي هي محصلة هذه الأنشطة في مواجهة مخاطر الطبيعية ومخاطر السوق.

هذا يعني أن التأمين الفلاحي يتطلب الجهود الوطنية والقومية لإنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات الفلاحية وتلك المرتبطة بالتأمين من بيانات مناخية وكذلك سلوك الفلاح والمستهلك....إلخ، إن سعة قواعد البيانات وشمولها للأبعاد المختلفة ودقة المعلومات التي توفرها هي شوط لتأمين مفيد للأطراف المختلفة ويلقي بالمهمة على عاتق مراكز البحوث الفلاحية ومراكز الإحصاء والأرصاد وكذلك على الجامعات كجزء من مهمتها في تطوير المعرفة الفلاحية وتوجيهها لدعم القرارات الفلاحية والتنموية التي يشكل التأمين الفلاحي أحد مكوناته والمظلة الرئيسية لاستدامة وتوازن التنمية.

يعتبر التأمين الفلاحي من الأدوات المهمة لمواجهة ارتفاع الأسعار (أي ارتفاع تكاليف وأسعار مستلزمات الإنتاج وخاصة العلف أو انخفاض عائدات المنتجات الفلاحية بسبب تدني القدرة الشرائية للفلاح وحدة المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية)، والمخاطر المرتبطة بالأسعار التي تؤدي إلى تذبذب الدخل .

المطلب الرابع: تحديات التأمين الفلاحي

هناك العديد من التحديات والعوائق التي تقف عائقاً أمام نمو وتطور صناعة التامين الفلاحي، ومنها ما هو مرتبط بالبيئة المحيطة وشركات التأمين الفلاحي والعض الآخر مرتبط بالعمليات التي يقوم بها هذه الشركات في حد ذاتها، وكل هذا له تأثير على تأخر هذا النوع من التأمينات.

الفرع الأول: التحديات التي يواجهها التأمين الفلاحي

إن من أهم التحديات التي يواجهها نشاط التأمين الفلاحي مالي[1] :

الشكل رقم (14): تحديات التأمين الفلاحي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مذكرة ماجستير: دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي، دراسة حالة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، لـ: محمد الأمين مليزي، مرجع سبق ذكر، ص ص 101-102 .

[1] محمد الأمين مليزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

أولا: الاتكال على الدولة

إنّ الحماية التي توفرها الدولة ولدت لدى الأفراد ثقافة عدم الاحتياط والاهتمام واللامبالاة بأهمية التأمين الفلاحي، وذلك لعلمهم بأنهم سيحصلون على التعويضات ودعم الدولة على الخسائر التي تلحق بهم عند وقوع الأخطار دون اللجوء إلى التأمين.

ثانيا: نقص الامكانيات المادية للفلاحين

إنّ أقساط التأمين ينظر إليها أنها تكاليف زائدة، فأغلبية الفلاحين ليس لديهم القدرة على تحمل تكلفة إضافية، خاصة لدى صغار الفلاحين يجعل من الصعب لديهم تجميع أقساط التأمين المطلوبة والالتزام بسدادها خاصة إذا كانت التغطيات تشمل الكوارث الطبيعية من الجفاف والبرد ....إلخ.

ثالثا: عدم إجبارية التأمين الفلاحي

بالنظر إلى مختلف أنواع التأمينات الأخرى نجد عدم إجباريته هي إحدى مشاكله .

رابعا: عدم الشفافية وتكافؤ المساعدات المجانية في حالة الكوارث

من أهم العوائق التي تواجه التأمين الفلاحي هو عدم استعداد الأسر الضعيفة لدفع تكاليف التأمين حين يمكنها توقع وانتظار إعانات وتعويضات الحكومية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تؤثر سلبا على محاصيلهم في حين أن هذه الاعانات ضرورية إلا أن طابعها غير شفاف وغير متكافئ يحدد الحوافز الخاطئة، حيث في بعض الحالات في حالة حدوث كارثة طبيعية يتم الموافقة على الإعانات لأغراض سياسية وليس بهدف تعويض خسائر فعلية التي لحقت بالفلاحين لذا يجب أن تكون المساعدات والإعانات واضحة وتمس كل الفلاحين دون تمييز، ففي حالة العكس أي تعويض للفلاحي الذين قرروا عدم التأمين سيتم وبكل بساطة في حين أن الفلاحين الذين قاموا بتأمين على محاصيلهم نظراً لحرصهم على محاصيلهم وحمايتها لا يحصلون على إعانات.

خامسا: التكاليف الإدارية الباهضة

من المعوقات الرئيسية التي تواجهه التأمين الفلاحي الموجه للأفراد أصحاب الدخل الضعيف التكاليف الإدارية العالية، وذلك لأن التأمين على المحاصيل يتطلب تقييم درجة الضرر من قبل خبير، ما ينتج عنه تكاليف مالية ووقت أكثر وأطول للتعامل مع إجراءات المطالبة، بالإضافة إلى مشاكل الاحتيال والنصب الموجودة بكثرة حيث يمكن للمؤمن أن يكون هو السبب في وقوع الخطر أو الكارثة .

سادسا: الافتقار إلى البيئة التحتية

من أجل تحديد وتقييم وتسعير المخاطر بشكل صحيح تحتاج شركات التأمين إلى بيانات تاريخية جيدة عن لإنتاج والمناخ وغيرها، والتي تعود على الأقل إلى عشرة أعوام، وهذا ما يعكس أن وضع منتجات تأمين الفلاحي للفلاحين الصغار هو تحدي خاصة في الدول النامية التي تكاد تنعدم فيها هذه المعلومات والبيانات على مدى العقود الماضية، كما أن عدم وجود بنية تحتية في المناطق الريفية يؤثر على المبيعات لأن قنوات التوزيع والترويج ليست في مكانها بالإضافة إلى غياب المعلومات اللازمة عن منتوجات التأمين الفلاحي لدى صغار الفلاحين من يصعب بيعها .

سابعا: عدم فعالية الإرشاد الفلاحي

وهو مرتبط أساساً بتوفير المرشدين الفلاحين الذين يتمتعون بالمؤهلات والمحفزات التي تدفعهم لإرشاد الفلاحين نحو التأمين الفلاحي، لكون أغلب الفلاحين يتصفون بالأمية مما يصعب إقناعهم بالتأمين[1] .

[1] باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص ص 113-114.

ثامنا: انخفاض مستوى النضج الثقافي والسياسي والاجتماعي وعدم وجود بيئة قانونية مناسبة لتطبيق برامج التأمين.

إنّ نجاح البرامج التأمينية يتطلب توفر قدر كافي من النضج السياسي والثقافي والقانوني من أجل فهم مبادئ ومتطلبات نجاح وأهمية التأمين وأهمها هو تسديد الالتزامات المطلوبة قبل الحصول على التعويضات، وأن يكون لدى الجميع الحس بالمسؤولية، والشعور بأن نجاح أي شركة تأمين هو متوقف على مدى تعاونهم ودعمهم لها وليس بما ما يحصلون عليه من تعويضات، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم انتشار ثقافة تأمينية:

- ✓ الجانب الديني و عدم الاهتمام بالتأمين التكافلي.
- ✓ عدم اهتمام شركات التأمينات بتطوير منتجات تأمينية جديدة.
- ✓ عدم تركيز على وسائل الإعلام لنشر ثقافة تأمينية.
- ✓ جهل الفلاحين بالقوانين والإجراءات التأمينية وبمدى أهمية التأمين.

الفرع الثاني: آفاق التأمين الفلاحي

من أجل النهوض بصناعة التأمين الفلاحي لابد من تظافر وتكافل الجهود، وقيام شركات التأمين بالمساهمة في تطوير هذا الفرع من التأمينات من خلال :

- عرض ضمانات تأمين فلاحية ملائمة من أجل تغطية كاملة لكل الأخطار الفلاحية المرتبطة بالنشاط الفلاحي؛
- التوسع في عقود التأمين الفلاحي وذلك من خلال إدراج أنواع أخرى من الضمانات؛
- منح الفلاحين خدمات ذات جودى عالية؛
- تجديد وتطوير منتجات التأمين الفلاحي و زيادة رأسمال مؤسسات التأمين الفلاحي؛

- فتح تخصصات في مجال التدريب على هذا النوع من التأمينات؛
- الاعتماد على طرق رياضية لتحديد تسعيرة التأمين من أجل مواجهة المنافسة قوية؛
- ضرورة إقامة علاقات حسنة مع الفلاحين؛
- العمل على تسهيل إجراءات تسوية المتضررين وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر من أجل كسب الثقة ووفاء للفلاح؛
- توسيع مجال التوعية والتحسيس بأهمّية التأمين الفلاحي في الحياة العصرية؛
- تذليل الصعوبات التي تقف عائقا أمام الفلاحين من بيروقراطية والعراقيل الإدارية.

خلاصة الفصل

نظرا لدور المهم للتأمين في اقتصاديات كل البلدان العالم ، اكتسب التأمين الفلاحي هذه الأهمية من خلال تغطيته لمختلف الأخطار التي تمس المستثمرات الفلاحية وما تحتويه من حيوانات ومحاصيل وعتاد وما تسببه من أضرار فادحة .

فالتأمين الفلاحي وسيلة يلجأ إليها الفلاحين لمواجهة ما يتعرضون له من مخاطر أثناء قيامهم بالعملية الفلاحية فهو بمثابة الدرع الحامي للفلاح فهو أداة وآلية فعالة تساهم في نقل الأخطار التي يواجهها الفلاحون ، وخصوصا لتعدد المخاطر وتنوعها في هذا القطاع ولأهمية الآثار المالية وغيرها الناتجة عن حدوثها ومن خلال ما تم التطرق إلية تبين أن جوهر التأمين الفلاحي هو مدى تأثيره على حماية وتنمية استثمارات المزارع على المدى البعيد.

الفصل الثالث

الواقع الفلاحي والتنمية الفلاحية في الجزائر

تمهيد

لقد كان لتدهور أسعار النفط في السنوات الأخيرة أثر كبير على اقتصاديات الدول التي تعتمد أساساً على العائدات البترولية، والجزائر إحدى هذه الدول التي عانت من هذا التدهور في الأسعار ممّا جعلها تهتم بالقطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات، وهذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وجعله خالياً من التبعية والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

تبنت الجزائر بعد الاستقلال العديد من السياسات التنموية من أجل محاولة بناء قطاع فلاحي كفء وجعله قاعدة متينة للاقتصاد الوطني، وهذا راجع لكون الفلاحة مصدر أساسي للغذاء وتوفير اليد العاملة، وهذا ما يلاحظ في مدينة الوادي التي أصبحت تنتج عدداً كبيراً من المنتجات وبكميات كبيرة قابلة للتصدير، ولهذا فقد تبنت الجزائر عدة مشاريع وبرامج للنهوض بالقطاع الفلاحي .

قامت الجزائر بإصدار العديد من القوانين لتنظيم القطاع الفلاحي والنهوض به، ورد الاعتبار للفلاحين وزيادة الإنتاج الفلاحي مع استغلال كل إمكانيات المتاحة لهم، كما حاولت هذه السياسات معالجة أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع بداية من خيار التسيير الذاتي والثورة الزراعية، ثم الاعتماد على التخطيط للقطاع التي اعتمدت على برامج التنمية الفلاحية التي كان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين ظروف المعيشة، بالإضافة إلى النهوض بالاقتصاد.

ولإلمام أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الواقع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الثاني: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر بعد سنة 2000.

المبحث الثالث: تشخيص الواقع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الأول: الواقع الفلاحي بالجزائر

تعد الفلاحة من أهم مصادر الدخل بالنسبة لأي دولة خاصة وأنّ القطاع الفلاحيّ له أهمية في تحسين الوضع الاقتصادي، لأنّه بمثابة العصب الحساس لهذا الأخير، وبما أنّ الجزائر تسير بطريق النمو فإنّ للقطاع الفلاحيّ أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية عامة والتنمية الفلاحية خاصة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال إعطاء لمحة حول تطور القطاع الفلاحيّ بالجزائر وأهم مشاكله.

المطلب الأول: تطور القطاع الفلاحي بالجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم التطورات التي عرفها القطاع الفلاحي بالجزائر وأهم المراحل التي مر بها إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: الفلاحة في الجزائر قبل الاستقلال

مرّ القطاع الفلاحيّ بالجزائر قبل الاستقلال بمرحلتين هما:

أولا: مرحلة قبل الاحتلال

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاحتلال تمتاز بالتجانس والانسجام فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين وذلك بتوفير حاجياتهم الغذائية، ويعد القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي امتازت بها الجزائر في تلك الفترة، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، لما يمتاز به هذا الأخير من سهولة في الزراعة وقابلية للتخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في استهلاك وهذا خلافاً للموارد الزراعية الأخرى، والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللاّزمة لزراعتها، إضافة إلى ذلك هناك زراعات أخرى وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات و التمور والعنب والنخيل....أمّا زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي إضافة إلى تربية

المواشي[1]، أما فيما يتعلق بنظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي ويقوم على أربعة أشكال للملكية [2]:

1.أراضي العرش: هي أراضي بور يكون استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها ويصبح له الحق على هذا الجزء وينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور.

2.أراضي المِلْك: أراضي ذات ملكية فردية ولهم كل الحقوق للتصرف فيها كالبيع و الكراء والرهن.

3.أراضي الأوقاف: وهي مؤسسات دينيّة ذات منفعة جماعية كما أنّها غير مملوكة.

4.أراضي البايلك: وهي أراضي التابعة ملكيتها لدولة وتمنحها لمن تشاء مقابل العشر من الغلة.

أهم ما ميّز هذه المرحلة هو أنّ الفلاحة كانت تستخدم وسائل بدائية وتعتمد أساساً على الجهد المبذول.

ثانيا: مرحلة الاحتلال (الفلاحة في العهد الاستعماري)

عمل الاحتلال الفرنسي خلال هذه المرحلة على تحويل الفلاحة في الجزائر من فلاحة وطنية إلى فلاحة موجهة تخدم الاحتلال بالدرجة الأولى، وذلك من عن طريق جملة من سياسات تمثلت في العديد من القرارات خاصة بمصادرة واسعة للأراضي وتوزيعها على الأوروبيين المستقدمين من فرنسا وأهم هذه القرارات[3]:

- قرار مصادرة الأراضي العرش أو قبيلة سنة 1832.
- قرار مصادرة الأراضي الأوقاف 1844.
- مجموعة مراسيم مابين 1844- 1846 الخاصة بمصادرة الأراضي التي تعتبرها السلطات الفرنسية أراضي غير زراعية.

---

[1] حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر" تجديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية**"، دار الشارقة للنشر والتوزيع بالجزائر، الجزائر، 1976، ص 119.

[2] نفس المرجع، ص 120.

[3] حسن بهلول، مرجع سابق، ص121.

- قرارات 1871 الخاصة بمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا في ثورة المقراني والشيخ حداد وغيرها من الثروات.

وأعيد توزيع تلك الأراضي المغتصبة على ملاك جدد تم استقدامهم من فرنسا ومقاطعتي الألزاس واللورين وإسبانيا وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (15): الأراضي المغتصبة وعدد المستغلين لها

المساحة المستغلة	عدد المستغلين لأوربيين	المساحة المستغلة بالهكتار
• أقل من هكتار	• 2393	• 800
• من 1-10 هكتار	• 5039	• 21800
• من 10-50 هكتار	• 5585	• 135300
• من 50 إلى 100 هكتار	• 2635	• 186900

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب جغرافيا المغرب العربي لحليمي عبد القادر علي، دون طبعة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص84.

لقد امتلك الأوروبيين أراضي خصبة حيث كانوا يمتلكون معظم الأراضي الممتدة على السهول والهضاب كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة بالجزائر بسرعة ما لبثت حتى أصبحت فلاحة حديثة متطورة تستخدم الآلات والأسمدة و والمبيدات.

انتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية بصفة خاصة والأوروبيين بصفة عامة ومن أهم هذه الزراعات الموجهة هي زراعة الكروم وخاصة المنتجة للخمور وزراعة أشجار الفواكه المتمثلة في الحمضيات وبعض الزراعات الصناعية [1].

[1] الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1981، ص 06.

ونتيجة للأوضاع التي آلت إليها الفلاحة في الجزائر والتي اعتبرت كأحد الأسباب للاضطرابات داخل المجتمع الجزائري، وقيام ثورة نوفمبر 1954، قامت السلطات الفرنسية بوضع إصلاحات من أجل إرضاء الجزائريين وقد جاء مشروع قسنطينة كسد لهذا الفراغ ووضع للتنفيذ 1959، ومن أهم ما جاء فيه ما يلي[1]: شراء الأراضي من المستثمرين بالتراضي، نزع الملكيات غير المستعملة، و الحد من ممتلكات الشركات.

الفرع الثاني: الفلاحة في الجزائر بعد الاستقلال (1962-1989)

تحصلت الجزائر على استقلالها باقتصاد متخلف وبهياكل قاعدية ضعيفة، لذا سطرت الدولة عدّة سياسات تنموية شاملة لجميع قطاعاتها الحيوية منها قطاع الفلاحة، بدأته بانتهاج نظام التسيير الذاتي الذي مرَّ بمرحلتين مختلفتين، مرحلة انتقالية ومرحلة التخطيط المركزي.

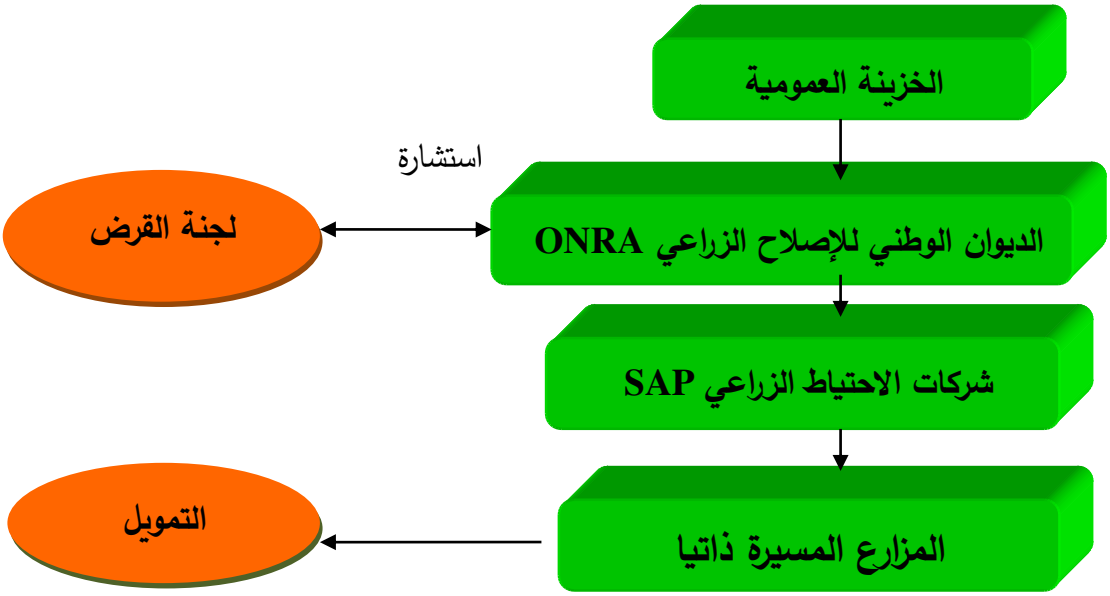
أولا: المرحلة الانتقالية (من 1962-1966)

تميزت هده المرحلة بصدور ترسانة من القوانين والمراسيم التي تخص التسيير الذاتي و الثورة الزراعية التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الأرياف، لكن كانت هذه القوانين مجرد حبر على ورق لأنّ سكان الريف والفلاحين بالأخص لم يكن لهم الحق في المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، عرف النشاط الفلاحي العديد من المشاكل من بينها تسويق منتجات الفلاحية في الجزائر مما جعل هذه المنتجات تصاب بالضرر من جراء التكديس في المزارع نتيجة غياب سياسة تسويقية واضحة، وللتغلب على مشكل التسويق أنشأت سنة 1963 مؤسسة متخصصة تقوم بصرف المنتجات الخاصة بقطاع التسيير الذاتي تسمى تعاونية الصرف والبيع (CORC) تعمل هذه الأخيرة

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 28.

تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA)[1] الذي يعتبر أول ديوان مكلف بتمويل القطاع الزراعي الجزائري المسير ذاتياً والذي كان يضم آنذاك 2000 مزرعة [2] والشكل التالي يوضح مراحل تمويل القطاع الفلاحي:

الشكل رقم (16): هيكل تمويل القطاع الفلاحي قبل 1964



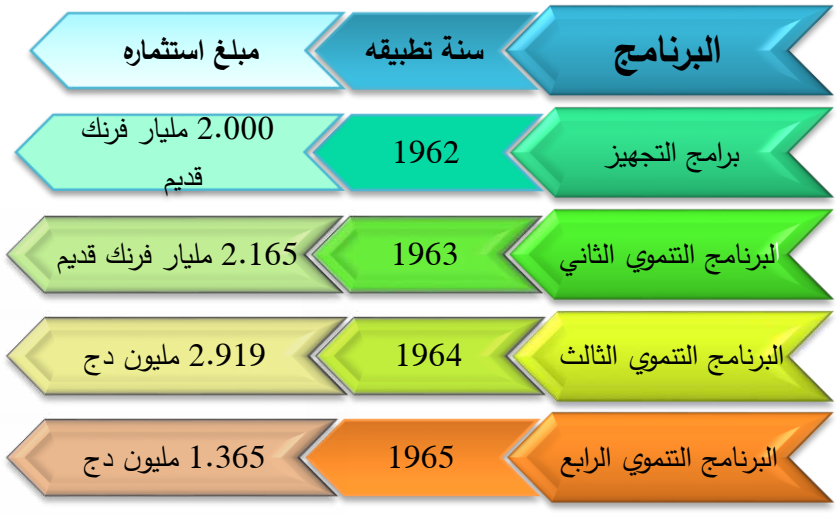
Source : Toulait Hocine, L'agriculture algérienne, les causes de l'échec, Office des publications universitaires, Alger , 1988, P 391.

كما صاحب هذه المرحلة الانتقالية وضع مخططات تنموية شاملة في صورة برامج سنوية مدتها قصيرة، هذا رغم الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] بويهي محمد، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1987، ص 255.

[2] Marc Ecrèment, **Indépendance Politique et Libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie (1962-1985)**, Editions: ENAP ,(OPU- Alger). PUG(Grenoble), Alger, p116.

الشكل رقم (17): برامج ومخططات تنموية قصيرة المدى



المصدر: قرين بوزيد، دراسة حول الفلاحة الجزائرية مع بحث ميداني إنتاج الحبوب الشتوية بولاية البويرة، رسالة ماجستير ، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2001 ، ص 40 .

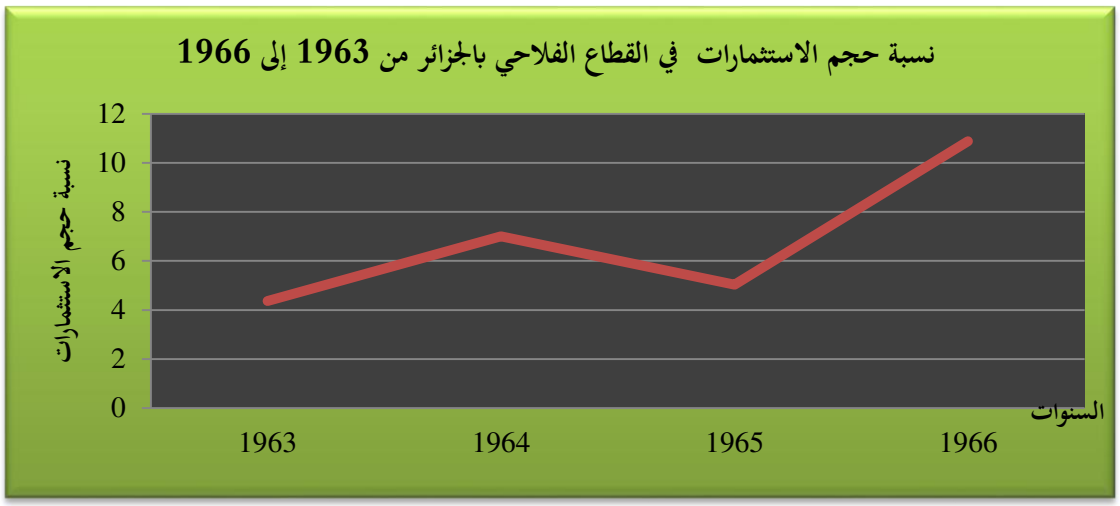
خلال هذه الفترة خصصت الجزائر مبالغ استثمارية في القطاع الفلاحي من أجل إنشاء اقتصاد وطني مكون من قطاعات متكاملة في تنمية الاقتصاد الجزائري وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (01): حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي بالجزائر(1963 إلى 1966) الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات	1963		1964		1965		1966	
حجم	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الاستثمارات	60.8	%04.37	147.9	%07.01	98.2	%05.40	338.8	%10.88

Source : Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, 2ème édition, Alger, 1991,P16 .

الشكل رقم (18): تطور نسبة حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي بالجزائر من 1963 إلى 1966



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الواردة في الجدول رقم (01)

من خلال الشكل رقم (18) والجدول رقم (01) نلاحظ أنّ حجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي بلغت نسبة 4.37 % سنة 1963 عند برامج التنموية وهي نسبة أقل من نصف حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي حيث أعطيت الأولوية للصناعة في البداية، لكن سرعان ما بدأت الدولة الجزائرية تعطي اهتمام لقطاع الزراعة على حساب الصناعة، ليكون هناك توازن بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

ليسجل حجم استثمارات سنة 1964 نسبة 7.01 % في القطاع الفلاحي وظلّت هذه النسبة في تذبذب خلال هذه الفترة وتسجل أعلى نسبة لها سنة 1966 قدرت بـ: 10.88%ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عوامل عديدة منها: سوء استعمال اليد العاملة، ضعف التجهيزات في القطاع الفلاحي، قلة التمويل.

ثانيا: مرحلة التخطيط المركزي" الثورة الزراعية " (من 1967 إلى 1979)

جاءت الثورة الزراعية كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك كنتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثور الزراعية في 1971/07/14 وشرع في تطبيقه سنة 1972، وقد جاء في مادته الأولى من قانون الثورة الزراعية

"الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"[1]، وهو مبدأ أساسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ يهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية، والرفع من مداخلهم الشخصية، كما تهدف إلى الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة لكل الأراضي الزراعية أو المعدة للزراعة، الأراضي الغابية، المياه المعدة للاستعمال الزراعي، وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة لملكية الدولة أو البلديات أو في الأراضي المؤممة، وبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات فلاحية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا [2].

من أهم ما وصلت إليه هذه المرحلة في نهاية سنة 1979 هو أن إنجازاتها الملية بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر بـ: 64.77 مليار دج [3]و عرفت نسبة الاستثمارات في نهاية هذه المرحلة نمواً متزايداً وصلت نسبة الخام في المخطط الثلاثي 26.4 % ثم وصلت 3.5 % في المخطط الرباعي الأول و 46.8 % في المخطط الرباعي الثاني، وبلغت سنة 1978 نسبة نمو قدرت بـ : 54.7 % ومن أسباب هذا التطور نمو معدل الهياكل الاستثمارية [4].

رغم ما حققته هذه المرحلة من تطور إلا نظام التسيير الذاتي عرف مشاكل كثيرة منها الفوضى في التسيير وقلة الخبرة وفي بعض الأحيان البيروقراطية الإدارية والمحسوبية في التعامل.

---

[1] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص 11.

[2] زويتر طاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة – حالة الجزائر**–، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 10.

[3] درواسي مسعود، **السياسة الملية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005– 2006، ص 291.

[4] ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967 –1978 ، وزراة التخطيط والتهيئة العمرانية الجزائرية، ماي 1980، الجزائر .

ثالثا: وضع القطاع الفلاحي بعد إعادة الهيكلة (1980-1989)

جاءت هذه المرحلة نتيجة للمشاكل التي كان يعيشها القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة والقطاع العمومي بصفة خاصة، حيث رأت الدولة آنذاك إدخال إصلاحات جديدة على هذا القطاع، وهذا من أجل تفعيل وإعطاء مكانة الاقتصادية اللازمة له بين مختلف القطاعات الأخرى، والحد من فوضى التسيير والتدخلات من طرف مختلف أجهزة التسيير المفروضة على هذا القطاع، والتقليل أيضا من المساحات الشاسعة التي كانت تملكها مزارع القطاع المسير ذاتياً وبعض مزارع الثورة الزراعية[1].

نجحت إعادة الهيكلة الفلاحية بناءاً على صدور منشور رئاسي رقم 14 مارس 1981 المتعلق بتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ اهتمام الدولة بالفلاحة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، وهذا شيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات والتنمية، واتضح أنّ حاجة المجتمع إلى الاستهلاك وخاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جداً، تحت تأثير نمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق استثمارات الدولة المتزايدة، وكانت الأهداف المرجوة من عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية بحتة منها[2]:

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجل؛
- إعادة تنظيم عقاري الأراضي الفلاحية التابعة ؛
- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراك، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين ؛
- رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية ؛

---

[1] زويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص77.

[2] عمر جنينة، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 15.

- وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير و الري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي والبحث عن أنجع السبل لرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله خاصة في المناطق الصحراوية مستفيداً منها طبقاً للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادرة بتاريخ 1983/08/13 والذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي وذلك بهدف زيادة الإنتاج وضمان الأمن الغذائي[1].

الفرع الثالث: واقع الفلاحة في ظل اصلاحات (من 1990 إلى 1999)

جاءت اصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية وذلك من خلال القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي[2].

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع الشروط لإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى ...إلخ.

---

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1981، ص 24.

[2] قصور ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص 136.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ماعدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا إذ بدخول عام 1990 جاء قانون النقد و القرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما أنجر عنها من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز.

الفرع الرابع: مرحلة الاستراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي (2000 إلى 2019)

توجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى دعم المؤسسات الإنتاجية الفلاحية وتطوير مستوى خدمات النقل والمنشآت وفتح مناصب عمل، والرفع من القدرة الشرائية، فكان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي معالجة مجموعة من المحاور الاقتصادية منها[1]: محاولة إنهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز وتطوير البنى التحتية وصيانتها وتوفير وسائل وقدرات الإنجاز وخاصة المحلية منها، رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة.

بعد ذلك تم الشروع في تطبيق برنامجين تنمويين الأول المتعلق ببرنامج دعم النمو الاقتصادي من 2008 إلى 2013 والذي من بين أهدافه: تثبيت الانجازات المحققة خلال السنوات السابقة، تحسين مستوى المعيشة للسكان الأرياف بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية في الفلاحة والتنمية الريفية، أمّا سنة 2013 عرف القطاع الفلاحي نسبة نمو قدرت بـ: 20 % وهذا راجع لارتفاع حجم إنتاج الحبوب الذي بلغ 61 مليون قنطار، كما شهد القطاع الفلاحي زيادة في مساحة الأراضي صالحة للزراعة ووصلت إلى حوالي 40 ألف هكتار، كما ازدادت مساحة الأشجار المثمرة بـ: 41 ألف هكتار، في حين استفادت المناطق الرعوية ما بين جانفي 2013 وجوان 2014 من حوالي

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، فرع لتخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2006/2005، ص 179.

50 ألف هكتار من المغروسات الجديدة وقرابة 3 ملايين هكتار من المساحات الخاضعة للحماية، كما تم إعادة تأهيل 6000 مستثمرة زراعية خلال نفس الفترة[1]،كما اتخذت الدولة سنة 2013 مجموعة من الاجراءات المتمثلة في مسح حوالي 40 مليار دج من ديون الفلاحين ووضع برنامج عمومي للدعم بمبلغ إجمالي يقدر بـ: 1000 مليار دج.

كما تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام 25 مليار دولار في عز الأزمة الصحية التي عرفها العالم سنة 2020 مقابل 23 مليار دولار خلال الموسم الفلاحي لسنة 2019.

الجدول رقم(02): نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني للموسم الفلاحي 2019/2018

المحاصيل	نسبة مساهمة المحاصيل في الإنتاج الوطني
الحبوب	% 35
الخضر	% 25
التمور	% 10
الفواكه	% 13
الحمضيات	% 9
الحليب	% 8

Source :https://www.aps.dz/ar/economie/83134-1-6-2019

أما البرنامج الثاني والمتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، الأول استغرق تنفيذه 5 سنوات 2010 إلى 2015 كان من بين أهدافه: الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2014، حيث سجلت سنة 2014 نسبة 7 %، في حين بلغ الإنتاج الفلاحي ارتفاعا بقيمة 29 مليار دولار سنة 2017، أما سنة 2019 فقد حقق رقم أعمال في حدود 429 2 مليار دج.

[1] رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر و أثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008، ص 30.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي بالنسبة لاقتصاد الوطني

إنّ للقطاع الفلاحي أهمية في الاقتصاد الوطني، فهو يساهم في توفير فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي .

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني

لمعرفة مدى نجاح أي استراتيجية فلاحية وتحقيق أهدافها لابدّ من معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث إن هذه المساهمة تؤثر على الدخل الإجمالي وزيادته مما يؤثر على الرفع من نصيب الأفراد من هذا الدخل، فقد حقق القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2020 تطورا ملحوظاً.

الجدول رقم (03): تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بالجزائر(2005- 2020)

الوحدة:مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الخام	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	نسبة المساهمة
2005	7 562	581	% 7.7
2006	8 514	641	% 7.7
2007	9 352	708	% 7.6
2008	11 043	727	% 6.6
2009	9 968	931	% 9.3
2010	11 991	1 015	% 8.50
2011	14 519	1 183	% 8.10
2012	15 843	1 421	% 9.00
2013	17 771	1 640	% 9.30
2014	17 205	1 772	% 10.30
2015	16 712	1 935	% 11.6
2016	17 406	2 140	% 12.2
2017	18 906	2 219	% 11.8
2018	20 259	2 426	% 12.3
2019	20 288	2 429	% 12.4
2020	21 642	2 640	% 14.2

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-constant-prices

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&series=NV.AGR.TOTL.ZS&country=

إنّ استقرائنا للمعطيات الواردة في الجدول رقم (03) والمتعلقة بتطور مساهمة قطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، نجد أنّ القطاع الفلاحي عرف تطوراً ملحوظاً نسبياً خصوصا إذا ما قورن بالجهود والإجراءات والبرامج التي تم تخصيصها لهذا القطاع، حيث ارتفع القطاع سنة 2010 من 015 1 مليار دج إلى 935 1 مليار دج سنة 2015 بنسبة زيادة قليلة جداً واستمر في زيادة ليسجل سنة 2019 رقم 429 2 مليار دج وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الخام في حدود 12.4 % ، إن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام عرفت تذبذب صعوداً ونزولاً مسجلة سنة 2005 نسبة مساهمة قدرت بـ: 7.7 % لترتفع سنة 2009 إلى 9.3 % ثم انخفضت من جديد إلى 8.10 % سنة 2011 لترتفع سنة 2016 إلى 12.2 % وتعاود من جديد الانخفاض سنة 2017 إلى 11.8 %، يمكننا القول أنّ مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام هي ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى وهذا راجع للعديد من أسباب من أهمها: أنّ انخفاض الإنتاج الفلاحي لا يعود للعوامل المناخية فقط ولا لقلة الدعم الموجه للإنتاج، فالأسعار الخارجية للمنتجات الفلاحية لها أيضا تأثيرها على مستوى الإنتاج الوطني وأول تأثير سيكون على حجم المساحات المزروعة و إذ تعلق الأمر بالمنتجات الفلاحية ذات العلاقة بالاقتصاديات.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل

إنّ توفير مناصب العمل في القطاع الفلاحي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى برامج التنمية الفلاحية لتحقيقها بالجزائر، لما يوفره هذا الهدف من نتائج تعود بالإيجاب على تقليص نسبة البطالة.

الجدول رقم(04): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل الوحدة : ألف عامل

السنوات	عدد العمال القطاع الفلاحي (ألف عامل)	مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي العمالة النشطة
2005	1 683	%16.78
2006	1 780	%17.33
2007	1 842	%17.52
2008	1 841	%17.04
2009	1 242	%11.78
2010	1 136	%10.50
2011	1 034	%9.70
2012	912	%7.98
2013	1 141	%9.53
2014	899	%7.85
2015	917	%7.68
2016	865	%7.14
2017	1 146	%10.4
2018	1 045	%9.9
2019	1091	%8.76
2020	1 125	%9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

إنّ دراستنا للمعطيات الوارد في الجدول رقم (04) نجد أنّ عدد العمال في القطاع الفلاحيّ في انخفاض من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة من سنة 2005 إلى2020، حيث سُجل أعلى عدد من العمال بالقطاع الفلاحي سنة 2007 حوالي 842 1 ألف عامل بنسبة مساهمة في إجمالي العمالة النشطة بالجزائر بـ: 17.52 %، لينخفض بعدها هذا العدد من سنة لأخرى ويسجل حوال 865 ألف عامل بالقطاع سنة 2016، ثم ارتفع هذا سنة 2017 وسجل حوالي 146 1 ألف عامل بالقطاع الفلاحي، يمكن تفسير هذا انخفاض باليد العاملة بالقطاع لأسباب عديدة منها:

- ✓ النزوح الريفي وهجرة الأفراد إلى المدن بغية البحث عن التطور والحضارة؛
- ✓ عزوف الأفراد والشباب عن ممارسة مهنة الفلاحة؛

- ✓ عدم متابعة بعض المشاريع التي تم استحداثها أو دعهما سواء ماليا أو تقنياً؛
- ✓ اتجاه الأفراد للعمل في قطاعات أخرى أين الدخل مرتفع؛
- ✓ عدم توفر الإمكانات المادية التي تعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية وزيادة الدخل لدى الأفراد في الريف.

وعلى الرغم من كل إجراءات والجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير الحياة في الأرياف و تشجيع أبناء المناطق الريفية للعمل في القطاع الفلاحي، إلا أنّ الأفراد يبدون عزوفهم عن ممارسة مهنة الفلاحة، وعليه استقطاب اليد العاملة في القطاع الفلاحي ضيئلة بالرغم ممّا سُخر من جهود وإجراءات وتحفيزات للنهوض بالقطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية

بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنّه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعاً، وبأسعار التي تتناسب مع دخولهم، أما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وبالرغم من الإصلاحات والسياسات المتبعة من قبل الدولة إلى أنّ الحصيلة الإنتاجية للحبوب لم تحقق الاكتفاء الذاتي ففي سنة 2011 بلغ إنتاج الحبوب حوالي 3 727 مليون قنطار بنسبة اكتفاء ذاتي في حدود 31.6 %، أمّا سنة 2019 فقد قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب أكثر من 70%، أما فيما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للخضة والفواكه فقد فاق نسبة 85 % سنة 2020، في حين تحيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحوم فقد تجاوز نسبة 75 % ويرجع عدم تحقيق الجزائر للاكتفاء الذاتي وخصوصاً بالنسبة للمحاصيل إلى جملة من الأسباب:

- ✓ عدم استقرار حجم الإنتاج الفلاحي لمختلف المحاصيل؛
- ✓ تأثير تقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية على تحقيق الأمن الغذائي؛

- ✓ عدم قدرة الفلاحة وخصوصاً الزراعة الجزائرية على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسدة الفجوة الغذانية؛
- ✓ عدم القدرة على توفير المواد الأولية للصناعات المحلية وهذا ما نتج عنه زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي.

وبغية تلبية القطاع الفلاحي للاحتياجات الغذائية لابدّ من:

- زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وتحسين الإنتاج والإنتاجية بصفة خاصة؛
- زيادة وتدريب اليد العاملة في القطاع الفلاحي وإدخال التقنيات حديثة في العمليات الإنتاجية؛
- ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية تهدف إلى تقليص التفاوت الكبير والواضح بين الريف والمدن، مع إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر حرماناً.

المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه القطاع الفلاحي بالجزائر

يواجه القطاع الفلاحي العديد من المخاطر التي عائقا أمام تطوره ونموه ويمكن حصر أهم المخاطر التي تواجه القطاع في الجزائر فيما يلي:

الفرع الأول: مشكل العقار الفلاحي

لوحظ في الجزائر عبر جميع مراحل السياسات الفلاحية المعتمدة منذ الفترة الاستعمارية عدم استقرار المناهج الفلاحية المتبعة، مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار، هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة في وجه تطور القطاع الفلاحي بسبب السياسة الغير الواضحة في مجال تسييره، وزاد إصلاح 1987 المشكل تعقيداً بتوزيع الأراضي على المستفيدين بدون ضمانات مما زاد مخاوفهم فأصبحت الأرض عرضة للنهب والاستغلال اللاعقلاني، حيث قدرت المساحة الصالحة لزراعة في سنة

2017 بـ 8.5 مليون هكتار أما المساحة المستغلة فهي لا تتعدى 3.1 %[1]، يعود جذور المشكل العقاري في الجزائر إلى فترة الاحتلال الفرنسي، حيث بيّنت الدراسات بأنّ الأراضي الفلاحية قبل الاحتلال أي قبل سنة 1830 كانت أراضي جمعية (العرش، القبيلة ...) تستغل من قبل الجماعة (العائلة ، الدوار...) وكان لطبيعة هذه الملكية الدور الكبير لتأخر المعمرين في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية في الجزائر.

ولتخطي هذه العقبة عمد الاحتلال الفرنسي إلى خوصصة الأرض حتى يسمح بانتقالها بين الأفراد (جزائرين ومعمرين) وكان لقانون كون سلت الصادر بتاريخ 1863/04/22 وقانون وارني الصادر بـ: 1973/07/26 دور كبير في خوصصة الأراضي الفلاحية في الجزائر وتكونت بذلك 2000 مزرعة كولونية على مساحة 3 مليون هكتار ومنه تكون المشكل العقاري وتطور هذا المشكل مع السياسات والمخططات التنموية الجزائرية شبه الفاشلة على القطاع الفلاحي خاصة[2].

الفرع الثاني: مخاطر تتعلق باستغلال المياه

تقدر مساحة الجزائر بـ: 2.4 مليون /كلم² غير أن 90 % منها عبارة عن صحراء يكاد ينعدم فيها تساقط الأمطار وتتميز هذه الأراضي بندرة المياه السطحية حيث تنحصر أساساً في جزء المنحنى الشمالي لسلسلة الأطلسية، غير أنّ المنطقة تزخر بموارد جوفية لكنها لا تتجدد بكثرة.

إنّ التقديرات الأولية لإمكانيات البلاد من الماء تقدر بأقل من 20 مليار م³ منها 75 % فقط قابلة لتجديد (60 % بالنسبة للمياه السطحية، 15% بالنسبة للمياه الجوفية) وبما أنّ الفلاحة لوحدها تمتص أكثر من 70 % المتواجدة على سطح الأرض والمياه الجوفية المستخدمة من قبل الإنسان، فإنّ ارتفاع فعالية السقي في الظروف الراهنة هي التي من شأنها أن تعطي مصداقية التحكم في الأراضي الخصبة

[1] https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/2278282021/04/12 تاريخ الاطلاع 21:00 على الساعة

[2] حاجي العجلة، **تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 142.

والحفاظ عليها، إنّ الكثير من أنظمة السقي المعروفة اليوم لا تعطي لظاهرة التبذير للمياه أهمية أثناء وبعد عملية السقي، فعموماً تقدر الإحصائيات أنه ما بين 35 % و 50 % تقريباً من المياه المستعملة أثناء السقي تذهب سُداً، فتفجر جزء منها في الهواء، فيتسرب الجزء الآخر عبر مجاري المياه معه كميات الأملاح التي ما تلبث أن تطغوا على سطح الأرض لتكون تسريبات مضرة بخصوبة الأرض ومن أجل سياسة مائية ناجحة تعمل معظم الدول ومن بينها الجزائر على تحسين فعالية السقي في الحقول قصد رفع مردودية المحاصيل الزراعية والحفاظ على خصوبة الأرض المسقية حيث بدأت تستعمل تقنيات الري جديدة وتتمثل في[1] : طريقة السقي بالقطرة، طريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي، إعادة استعمال المياه القذرة للمدن.

المبحث الثاني: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر بعد سنة 2000

بعد الألفية سعت الحكومة لوضع خطط وبرامج وإستراتيجيات تنموية فلاحية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي سواء من ناحية خطط التنمية المعتمدة من طرف الدولة أو من خلال تعزيز دور القطاع في تحقيق التنمية بصفة عامة.

المطلب الأول: السياسات الفلاحية في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (Plan National de Développement Agricole P.N.D.A) ليجسد طموحات الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية معتمدا على عدد من برامج الفلاحية.

[1] بن حمادي عبد القادر، **تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في إحداث تنمية القطاع الزراعي**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،22-23 أكتوبر، الجزائر، 2002، ص 132.

الفرع الأول: عرض عام للمخطط الوطني لتنمية الفلاحية P.N.D.A

قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بوضع المخطط الوطني لتنمية الفلاحية P.N.D.A كإستراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي.

أولا:تعريف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية P.N.D.A

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظاماتي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة، من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة [1].

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنّه تلك الاستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[2].

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تمثل في[3]: التحسين المستديم لمستوى الآمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، بالإضافة إلى حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي بتحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه وأخيراً

---

[1] بوجيهي محمد، **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 08.

[2] حوحو حسينة، حوحو سعاد، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص 324.

[3] زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التسير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 80.

تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لتحقيق جملة من أهداف منها ما يلي[1]:

- استعمال الأحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها(التربة، المياه)، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى (المالية، البشرية) والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة ؛
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي؛
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم، وتربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية، وترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية؛
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، سنة 2000، ص 72 .

الفرع الثاني: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

بغية بناء فلاحة عصرية ومواجهة كل الصعاب التي كانت تقف عائقا أمام تطور القطاع الفلاحي ونموه، جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمجموعة من البرامج، وهذا من أجل الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والقدرات الموجودة.

أولا: برنامج تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية لمختلف الفروع

في إطار تقليص فاتورة الغذائية ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية، تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات.....) للمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنّها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعداً استراتيجياً للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج، وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل آنية أو على المدى المتوسط للفلاحين من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الفلاحية [1].

ثانيا: برنامج تكييف أنظمة الإنتاج

إنّ الهدف من هذا البرنامج هو تكييف أنظمة الإنتاج مع الظروف المناخية والتربة، وهذا للخروج من أساليب الاستغلال الممارسة حاليا في الكثير من مناطق الوطن الغير مؤهلة لاستقطاب بعض الأنواع من الزراعات، لذلك فهذا البرنامج يحتم على الفلاحين تحقيق ملائمة نوع الزراعة مع الوسط وهذا للزيادة

[1] http:// www.minagri-algeria.org /Strategie pnda.html Ministère de l'agriculture et du développement rural, stratégie de mise en oeuvre du P N D A.

في الإنتاج وحمايته والمحافظة على الموارد الطبيعية وكذا تحسين مداخيل الفلاحين ويستمد هذا الدعم ميزته كونه[1] :

- يقدم دعماً مباشراً لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين(المساعدة لإيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية على المتوسط، من أجل تغطية الخسائر الناجمة "الظرفية و المتتالية " لإنجاز برنامج تحويل الأنظمة الزراعية)؛
- يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تستهدف المنتوج نفسه.

ثالثا: دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1999 المحدد لكيفية منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف الجفاف وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي[2].

رابعاً: البرنامج الوطني للتشجير

كان من بين أوليات البرنامج هو الاهتمام بالتشجير وذلك من خلال غرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، اللوز، التين، الكرز، الفستق، النخيل.....)، من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية [3].

---

[1] مخطط وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزراة الفلاحة والتنمية الريفية 1998، ص 14.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية** ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خامساً: برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب

لقد جاء برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب، من أجل وضع السياسات و الاستراتجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، و إدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ كالنخيل التي تعتبر مصدراً مهما وجالباً للعملة الصعبة لكون إنتاجها ذو ميزة، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وضع الشروط والكيفيات اللازمة للتنفيذ هذا البرنامج، من خلال دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أمّا الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة، فيفسح المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجية المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية [1].

سادسا: المشروع الجواري للتنمية الريفية

يعتبر أداة عملية خاصة بالعالم الريفي لتثبت سكانه فيه، ويتدخل في إطاره مختلف الفاعلين في التنمية الريفية على المستوى المحلي ويصبوا إلى تنمية المناطق الريفية خاصة منها الأكثر حرماناً، كما يسعى هذا البرنامج إلى [2]:

- ✓ الرفع من مستويات المعيشية لسكان الأرياف ودخولهم ؛
- ✓ يهدف هذا البرنامج إلى استدامة الموارد سواء المائية أو العقار الفلاحي بحمايتها وتثمينها ؛
- ✓ فك العزلة وتحسين شبكات النقل والاتصال ؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000، ص 77.

[2] صاحب يونس، **السياسة الفلاحة والتبعية الغذائية في الجزائر–حالة مود غذائية أساسية 2000–2014**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2014 –2015، ص 146 .

- ✓ تشجيع عمليات التشجير النافع وإقامة المستثمرات الفلاحية الصغيرة ؛
- ✓ إنشاء وحدات تربية الحيوانات ودعم إقامة الأسواق المحلية .

بينما تتمثل الميادين التي يشملها المشروع الجواري للتنمية الريفية في إنجازه الطرق والإنارة العمومية وتوفير المياه الصالحة للشرب، فتح وعصرنة شبكة الطرقات وإقامة المنشآت الصحية والتربوية.

إنّ برنامج الجواري للتنمية الريفية يعتبر إثراء نوعي حقيقي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من خلال توجيهه للاهتمام بالعالم الريفي أمام أهمية هذا الأخير في تطوير الفلاحة وتفعيل النشاط الاقتصادي ككل، كما أن التنمية الريفية تدخل في إطار تهيئة الأقاليم وتنميتها تنمية متوازنة ومتكاملة، من حيث جعل العالم الريفي وسطاً متطوراً مثله مثل العالم الحضري .

الفرع الثالث: آليات تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لتنفيذ برامج السابقة حددت آليات مالية خاصة وتتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية و آلية تقنية تتمثل في وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال وملائم لطبيعة وخصوصية كل برنامج .

أولا: الآلية المالية

يحتوي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتمثل في :

1.الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA: أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المادة 49 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي FGPPA وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الفلاحي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين

تقنيات الإنتاج، وهو يمنح قروضاً بأشكال مختلفة منها قصيرة الأجل(قروض الموسم الفلاحي) والمتوسطة الأجل (قروض تجهيزية لاقتناء عتاد تهيئة الأرض آلات السقي مدتها من 2 إلى 5 سنوات) وقروض طويلة الأجل (تصل مدتها إلى 25 سنة وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة) [1].

2. صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1998، لتدعيم تطبيق برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستغلة، وتثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب[2].

3.الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي: أنشأ سنة 2000 بموجب القرار الوزاري المشترك رقم 353 بين وزارة الفلاحة وزارة المالية في 10 جوان 2000 وكلف بدعم الاستثمارات في إطار تطوير الإنتاج و الإنتاجية[3] .

4. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية: أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم 2000، المؤرخ في 26 صفر 1421هـ الموافق لـ 30 مايو 2000، ويهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها[4]:

- تحسين المعارف التقنية والعلمية كمربّي ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية ؛

---

[1] عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص 257 .

[2] بلقاسم براكتية ، **الزراعة والتنمية في الجزائر (دراسة مستقبلية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2013/ 2014، ص 188.

[3] وثائق مقدمة من طرف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي .

[4] المرسوم التنفيذي رقم 2000–119 المؤرخ في 26 صفر 1421 هـ الموافق لـ 30 مايو 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، 27 جمادى الأولى 1421 الموافق 27 أوت 2000، ص ص 26–27.

- تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي ؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية و إنتاج البذور والشتلات).

5. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان 1420 هـ الموافق لـ 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02-248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1423 هـ الموافق لـ 23 يوليو 2002 ويقوم الصندوق بتقديم الاعلانات للنشاطات التالية [1]:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر (خطر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية) ؛
- الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان)؛
- الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين الزراعيين(إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج).

6. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: أنشئ بمقتضى الأمر 05-05 والمؤرخ في 25 يوليو 2005 وجاء ليحل محل الصندوق الوطني لضبط والتنمية الفلاحية وتخصص الصندوق في دعم المشاريع الاستثمارية فقط والمتمثلة في [2]:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية ؛

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، 6شعبان 1423الموافق 2002/10/17، ص ص 33-34.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، المؤرخ في في 8 جمادى الثانية 1427، الموافق لـ 04يوليو 2006، ص ص 24-25.

- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره ؛
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية ذات المدى القصير والمتوسط والطويل المتحصل عليها في إطار برامج القطاع الفلاحي .

ثانيا: آلية التقنية

تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال وكلائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي وتهدف هذه الطريقة إلى اعتبار أنّ المستثمرة الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهننين التقرب أكثر من هذه الوحدة القاعدية وسيرها، ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة : التكوين، الإرشاد، الإعلام الاتصال.

1. في مجال التكوين : يهدف إلى تنظيم دورات تدريبية قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة ولوزارة التكوين المهني، فهي موجهة لإطارات مديريات المصالح الفلاحية و الأقسام الفرعية والمندوبيات الفلاحية وكذا أبناء الفلاحين وهذا لتحقيق ما يلي [1]:

- ✓ تحسين ورفع مستوى التأطير التقني ؛
- ✓ تدعيم قدرات المؤطرين للقطاع في مجال التحليل والتلخيص ؛
- ✓ تكوين الفلاحين حسب احتياجات القطاع وطلباتهم .

2. في مجال الإرشاد والدعم التقني: تنفيذ برامج الإرشاد المقرب والدعم التقني للفلاحين بإشراك المعاهد التقنية المتخصصة والإدارة الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية .

3. في مجال الإعلام والاتصال: حيث يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات إعلامية مختلفة عبر مختلف الوسائل الإعلام حول برامج التنمية الفلاحية لضمان :

---

[1] عياش خديجة ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 92 .

- ✓ تحسين صورة القطاع والتعريف بقدراته ؛
- ✓ نشر وشرح برامج القطاع ؛
- ✓ تدعيم الاتصال المباشر عن طريق التجمعات المحلية ؛
- ✓ تسهيل الاستقبال وتحسين الاتصال بالمستثمرين الفلاحين .

المطلب الثاني: التجديد الفلاحي والريفي بالجزائر

من أجل النهوض وتطوير القطاع الفلاحي تبنت الدولة سياسة التجديد الفلاحي والريفي والتي هي امتداد للسياسات الفلاحية السابقة، وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف مبنية على مجموعة من الركائز والأسس.

الفرع الأول: مفاهيم أساسية حول برنامج التجديد الفلاحي والريفي

يعد برنامج التجديد الفلاحي والريفي من أهم الاصلاحات التنموية التي أولتها الجزائر اهتماماً كبيراً خلال السنوات الأخيرة.

أولا: تعريف برنامج التجديد الفلاحي والريفي

إنّ التجديد الفلاحي هو محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة، حيث في المدة المتوسطة تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس أيضاً شراكة بين القطاع العام والخاص، لتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية[1] .

[1] أمال حفناوي، تقييم **أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11و12مارس 2013، ص 16.

في حين أن التجديد الريفي هو مجموعة التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي إضافة إلى تطوير النشاط الفلاحي واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية للفلاحين وتطوير مستواهم ليصل إلى مستوى سكان المدينة[1] .

يمكننا القول أنّ التجديد الفلاحي والريفي هو عملية يتم من خلالها الاستغلال الجيد لموارد الطبيعية في الريف مع استخدام أحدث الوسائل لجلب منتجات فلاحية تغطي حاجات المستهلكين للحصول على أمن غذائي مستدام وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في الريف للرفع من جاذبية الحياة والعمل في المناطق الريفية .

أطلق برنامج التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر رسمياً في 09 أوت 2009 وترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي الذي صدر في شهر وت 2008 تحت رقم 16/08 الذي يحدد معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الفلاحة الوطنية من تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير الطاقات والمبادرات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي تحتوي عليها الجزائر في مجال الفلاحي[2] .

ثانيا: أهداف برنامج التجديد الفلاحي والريفي

تسعى الدولة من خلال برنامج التجديد الفلاحي والريفي إلى تحقيق جملة من الأهداف[3]:

---

[1] بلقاسم براكتية، مرجع سبق ذكره ،ص 175 .

[2] خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 237 .

[3] محمد رجراح، محمد حداد، **التجديد الريفي و أثره على التنمية المستدامة لعالم الريف**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول" تقييم سياسات الإختلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، جامعة الجزائر3، يومي 8-9 ديسمبر 2014 ، ص 7.

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية والتعاونيات الحرفية العامة بالأرياف؛
- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الفلاحية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار الفلاحين في المناطق الريفية بما يساهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الفلاحية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية ؛
- تغيير هيكلة القطاع الفلاحي القائمة من قطاع استهلاكي اكتفائي إلى قطاع منتج ومصدر ومصنع ؛
- تطوير قاعدة البيانات والمعلوماتية المتصلة بالنشاط الفلاحي؛
- تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الفلاحية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي لذا فتعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء ولكن تداخلها و تضافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة؛
- التركيز على فلاحة المحاصيل التصديرية وتشجيع صناعة احلال الواردات الفلاحية؛
- التغلب على التحديات التي تواجه صغار الفلاحين في المناطق الريفية والتي من أهمها انخفاض دخل صغار الفلاحين وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الفلاحية والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الفلاحي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الفلاحي الريفي وصغار الفلاحين؛
- زيادة الإنتاج الغذائي بما يضمن مستوى مناسب من التغذية لسكان الريف وفائضاً يمكن تبادله في السوق المحلية.

ثالثا: مبادئ برنامج التجديد الفلاحي والريفي

إنّ من أهم مبادئ التي جاء بها برنامج التجديد الفلاحي والريفي ما يلي[1] :

- دعم شروط التنمية المنسجم والمتوازنة ؛
- دعم التكاملية ما بين العمران والرقي ؛
- تنظيم التآزر مابين المشاريع والبرامج وتعاضد جهودها ؛
- دعم الترابط الاجتماعي ومكافحة التهميش والاقتصاد ؛
- اقحام المجتمع المدني ودعم السياسة التساهمية ؛
- دعم المساواة والعدل في الحصول على الموارد.

الفرع الثاني: المحاور الرئيسية لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة فيما بينها متمثلة في برنامج التجديد الفلاحي والريفي وتقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية بوجود إطار تحفيزي .

أولا: برنامج التجديد الفلاحي

ركز البرنامج على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، ويهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي قدر بـ: 600 مليار دج [2]على مدى خمس سنوات من سنة 2010 –2014 من أجل برنامج التجديد الفلاحي.

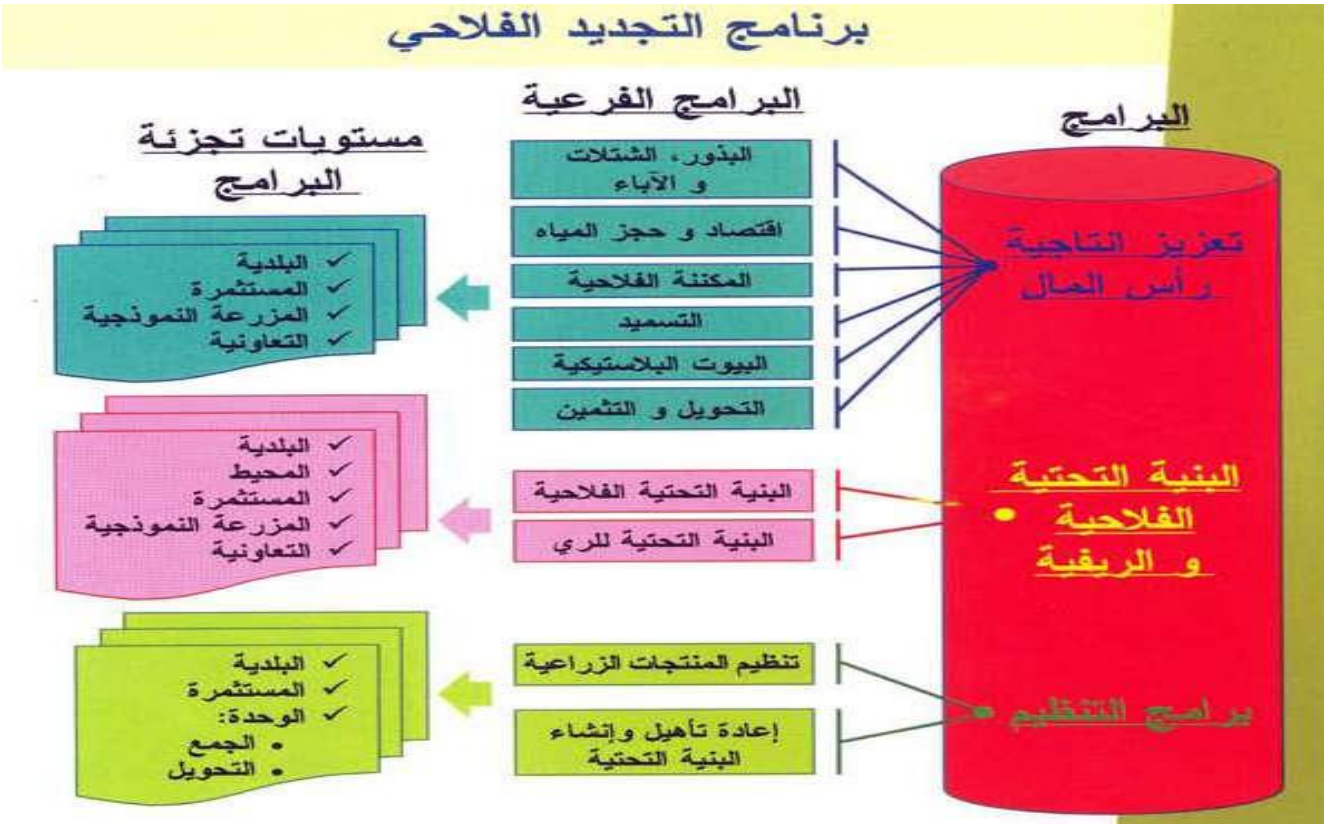
---

[1] سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر (ولاية معسكر نموذجا)**، مجلة المؤسسة ، العدد 04، جامعة الجزائر3، 2015، ص 64.

[2] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013–2014، ص239.

كما أنّ برنامج التجديد الفلاحي يشجع تكثيف و عصرنة الإنتاج في المستثمرات و اندماجها في الفرع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طول السلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الركيزة تهدف إلى اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، علماً أنّ هناك حوالي عشرة فروع ذات الاستهلاك الواسع ثم اعتبارها ذات أولوية ومن أهمها : الحبوب، اللحوم الحمراء والبيضاء، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل والبذور وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (19): برنامج التجديد الفلاحي



المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، متوفر على الرابط تاريخ الاطلاع 2021 /08/17 **http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf**

ثانيا: برنامج التجديد الريفي

تهدف هذه السلسلة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية[1]:

- حماية الأحواض المنحدرة ؛
- تسيير وحماية الثروات الغابية ومكافحة التصحر ؛
- حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي ؛
- تحديث القرى والمداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية .....)؛
- حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية والتي تتمثل في المنتوجات الفلاحية ، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف؛
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة السياحية الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية .

والشكل التالي يوضح أهم برامج التجديد الريفي :

---

[1] الطيب هاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة (2006-2013) بين الانجازات والعقبات في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص ص 7-6.

الشكل رقم (20): برامج التجديد الريفي

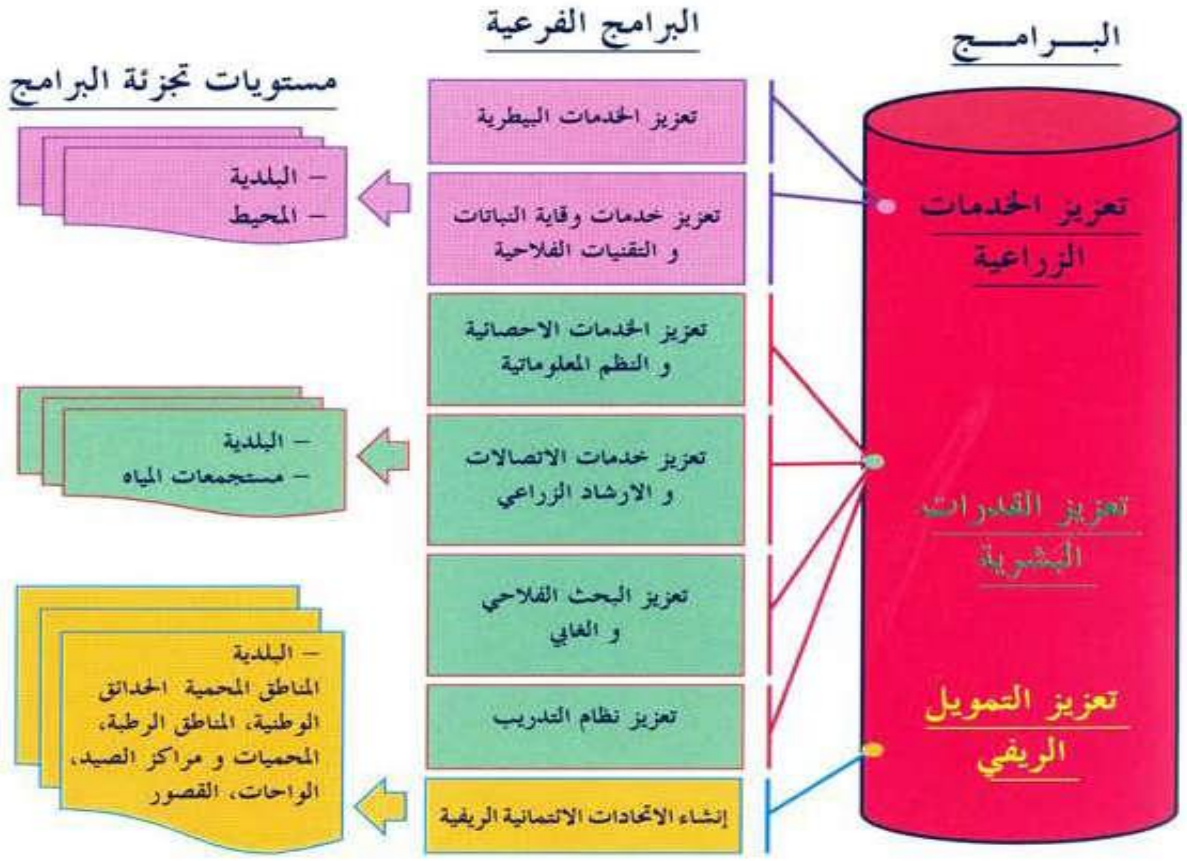


المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، متوفر على الرابط تاريخ الاطلاع 2021 /08/17 **http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf**

ثالثا: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسؤولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، كما يرتكز على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع من أجل حماية مداخيل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم، وكذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، أين وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة وتتعلق على وده الخصوص بإنشاء قرضي " الرفيق" و " التحدي" ، يستفيد من خلالهما المزارعون والمربون من قروض مالية تسمح لعم بتعزيز و دعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية والشكل الموالي يوضح هذا البرنامج بشكل مفصل:

الشكل رقم(21): يوضح برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية



المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، متوفر على الرابط تاريخ الاطلاع 2021 /08/17 **http://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf**

وعموماً فإن هذا البرنامج يسعى إلى لتحقيق الأهداف التالية :

- ✓ عصرنة منهاج الإدارة الفلاحية ؛
- ✓ استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي ؛
- ✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع ؛
- ✓ تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات .

بالإضافة إلى ركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي السابقة، يشمل الإطار التحفيزي لهذه على جملة من الأدوات المطورة والمستعملة من طرف الإدارة في قيادة دورها الريادي، وتتمثل هذه الأدوات في[1] :

- ✓ الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب متطلبات واحتياجات القطاع .
- ✓ ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي.
- ✓ تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.
- ✓ تنشيط الفضاءات المختلطة (خاصة أو عمومية) لبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع، وهذا للوصول إلى الأهداف المرغوبة على الصعيد الوطني في إطار السياسات الفلاحية .

الفرع الثالث: آليات تنفيد برنامج التجديد الفلاحي والريفي

من أجل تحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية [2]:

أولا: نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي: من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها .

ثانيا: النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستديمة: لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق، يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات

[1] زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 93-94..

[2] وزارة الفلاحة والتنمية المحلية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، عرض آفاق ماي 2012، ص 10.

وتقييم مشاريع التنمية المختلفة .

ثالثا: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر: من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين العلاقة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن .

رابعا: عقد كفاءة للتنمية الزراعية: تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنوياً استناداً في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وقدرات كل ولاية يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي و الإنتاجية .

خامسا: عقد الكفاءة للتنمية الريفية: تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع (عدد الأسر) تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم استحداثها .

وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي[1]:

1. برنامج تكثيف الإنتاج: يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب بصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساساً إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع .

2. البرنامج المتخصص (البذور والشتلات): يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21-22.

- ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف ؛
- ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للانطلاق ؛
- إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة ؛

3. برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه : يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار ، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة .

4. برنامج التجديد الريفي: أهم المشاريع المبرمج تنفيذها في هذا المجال والمقدرة بـ: 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 تتم من خلال ما يلي :

الجدول رقم (05): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة (2010-2014)

البلديات	المواقع	الأسر	السكان المعنيين	مناصب الشغل	المساحات المعالجة (هكتار)	الاستصلاح عن طريق الامتياز (هكتار)
1169	2174	726820	4470900	1000000	8192000	250000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

5. برامج أخرى : إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها، تتكون هذه السياسة الجديدة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي:

- برنامج إنتاج الحليب.
- برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية .
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون .

- برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل.

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة بـ: 13 معهداً متخصصاً، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات وذلك مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد الفئات المعنية من لقاءات تحسيسية وتوعوية وإسداء المشورة للفلاحين، كما يعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضاً على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية، وكما ترتكز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني، بما في ذلك المرشدين الفلاحين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني، وكذا المنشطين التابعين لمصالح الغابات المقدر عددهم بـ: 1059 منشط والذين يتولون عملية متابعة وتسهيل انجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

ومنذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا من خلال وضع الآليات الضرورية لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهل استفادة المتعاملين من التمويل البنكي.

فمن المقرر أن يعمل التغيير في نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة، كما يزيح القانون الجديد عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني، ويحمي القانون الأراضي الفلاحية من النهب ويكرس حق الامتياز من خلال عقد الامتياز الذي تدوم صلاحيته 40 سنة، كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية و المستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة

1987، حيث تشير إحصائيات الوزارة إلى أنّ الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تتربع على مساحة 2.8 مليون هكتار أي 35 % من المساحة الفلاحية الصالحة، وتم منح أكثر من 2.5 مليون هكتار لما يزيد عن 000 218 منتج ينتمون إلى 629 96 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية، ويعتبر الملاحظون أنّ هذا القانون يضع حداً للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الفلاحية للمخطط الخماسي (2016-2020)

لقد حقق القطاع الفلاحي نتائج جد معتبرة خلال السنوات الماضية، وهذا ما شجع الدولة لإجراء العديد من التعديلات على السياسات التنموية لمسايرة التطورات الدولية ومن بين أهم الاصلاحات التي قامت بها الدولة، نجد السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة للفترة (2014-2020) التي تقوم على دعم مباشر لدخل وتمويل المشاريع والبرامج الموجهة للتنمية المحلية واستقطاب الشبان في المناطق الريفية والقيام بإلغاء الدعم المباشر للأسعار، وعليه فإنّ سياسة التنمية الفلاحية مطالبة برفع مختلف التحديات من خلال ملائمة عرض المنتجات الفلاحية مع المتطلبات الجديدة للسوق الداخلية والخارجية من الناحية الكمية والنوعية .

الفرع الأول: أهداف سياسة التنمية الفلاحية للمخطط الخماسي (2016-2020)

تهدف الرؤية المستقبلية لتنمية القطاع الفلاحي خلال الفترة مابين 2016-2020 إلى دعم موقع هذا الأخير ودوره في الاقتصاد الوطني ومساهمته في التنمية الجهوية الريفية، وعلى هذا الأساس وحرصاً على تجسيم هذا التوجه ارتكزت السياسة التنموية لهذا القطاع خلال فترة مابين 2016 و 2020 على

الأهداف الاستراتيجية التالية[1]:

- ✓ تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية ؛
- ✓ معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية و إحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية؛
- ✓ النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها؛
- ✓ دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي ؛
- ✓ النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية ؛
- ✓ ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة و الصيد البحري.

الفرع الثاني: ركائز سياسة التنمية الفلاحية خلال (2016-2020).

ترتكز سياسة التنمية الفلاحية للمخطط الخماسي 2016-2020 على محاور رئيسية وفيما يلي نذكر أهممها [2]:

أولا: تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية

بالنظر للضغوطات المتزايدة على مختلف الموارد الطبيعية في ظل مناخ متغير و أهمية هذه الموارد في استدامة النشاط الفلاحي، فإنّ التوجه خلال المرحلة المقبلة سيكون في اعتماد رؤية أكثر شمولية واندماجية في مجال التعبئة والاستغلال بما يمكن من تحقيق استدامها.

1.مواصلة تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها: بالنسبة للموارد المائية السطحية يتمثل التوجه المستقبلي في مزيد التحكم في مياه الأمطار بإنجاز المنشآت الكبرى للتعبئة من سدود وقنوات تحويل لنقل المياه من الشمال إلى الوسط والجنوب واستغلال أكثر ما يمكن من الطاقات المائية وخاصة دعم الموازنة بين سنوات الوفرة وسنوات الندرة، أما فيما يتعلق بالمناطق الريفية التي لا تتوفر بها شبكة

[1] المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، ص 35.

[2] المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، ص ص 35- 36- 37 .

كهربائية، سيتم التشجيع على استغلال الطاقات المتجددة لضخ المياه واستغلالها للشرب أو للاستعمال النشاط الفلاحي، وستمكن هذه الجهود المبذولة من بلوغ نسبة تعبئة خلال سنة 2020 في حدود 98 % من الموارد المائية القابلة للتعبئة مقابل 95 % سنة 2015 .

2.تدعيم و تأمين التزويد بالماء الصالح للشرب : تتواصل الجهود لتحسن تزويد الوسط الحضري بالماء الصالح للشرب والارتقاء بنسبة تزويد الوسط الريفي إلى 98.5 % سنة 2020 عوض 95 % سنة 2015، وذلك من خلال تدعيم وتعزيز المنشآت المائية وإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر، إلى جانب مواصلة تحلية المياه المالحة عن طريق المحطات الصغرى خاصة ببعض المناطق الجنوب قصد تحسين نوعية المياه.

3. حماية المياه والتربة : تتمثل الرؤية المستقبلية للمحافظة على المياه والتربة خلال المخطط في مواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة وإرساء نظام متطور لمتابعة وتقييم نوعية التربة، مرتكزاً في ذلك على العناصر التالية:

- ✓ المحافظة على الموارد الطبيعية من مياه وتربة عن طريق أشغال التهئية المختلفة على مستوى مصبات الأودية ومراقبة خصوبة التربة وحمايتها ومراقبة الزحف العمراني وتغيير صبغة الأراضي الفلاحية ؛
- ✓ حماية المنشآت المائية الكبرى والحد من الترسبات بالسدود والحد من الفيضانات على مستوى الطرقات والتجمعات السكنية، تعبئة الموارد المائية المتاحة ؛
- ✓ تنمية المجال الريفي من خلال دعم استغلال المنشآت المائية من بحيرات جبلية وسدود جبلية وتثمين مختلف المنشآت عن طريق غراسة الأشجار المثمرة والغرسات الرعوية.

ثانيا: النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها

تم التركيز خلال فترة 2016-2020 على العمل على النهوض بالمنظومة الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية بالاعتماد على تحسين الإنتاجية والعناية بجودة المنتجات الفلاحية وذلك من خلال[1] :

1.النهوض بالإنتاج والإنتاجية: استدعت هذه الفترة العمل على بذل المزيد من الجهود في مجال تحسين حلقات ما قبل الإنتاج بما يمكن من تأمين تزويد الفلاحين بمستلزمات في الوقت المناسب وبالجودة المطلوبة ومن تحسين الإنتاجية واستغلال الموارد المتاحة للحد من تذبذب الإنتاج .

2.العناية بسلامة المنتجات الفلاحية وتثمين المنتوج: يكتسي قطاع الحماية الصحية للنباتات والحيوانات والسلامة الصحية للمواد الغذائية أهمية بالغة في تأمين الإنتاج وضمان جودة المنتوجات وتحقيق الأمن الغذائي، ومن ناحية أخرى ونظراً لتفتح اقتصاد بلادنا على الخارج، وأهمية العمل على تحسين جودة منتجات الفلاحية، تم تكثيف المراقبة في مجال استعمال المبيدات بما يساعد على توفير الضمانات المتعلقة بالحالة الصحية للمواد الفلاحية ويجعلها تواكب تطور الشروط الصحية العالمية .

ثالثا: النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية

ويتم ذلك من خلال :

1.النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية: تبقى الفلاحة الصغرى التي يغلب عليها الطابع العائلي الميزة الأساسية للفلاحة الجزائرية لأنها تقوم بتأمين حاجيات الأسر الريفية من المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب، تربية المواشي...)، لذا لابدّ من مضاعفة وتسخير كافة الجهود وتشجيع الفلاحين الصغار عن طريق التأطير والإرشاد وتحسين ظروف التزويد بمستلزمات الإنتاج وهذا كله من أجل تأمين مردودية أفضل والرفع من هامش الربح الفردي.

[1] وزارة لفلاحة، المخطط الخماسي 2016-2020، ص 45 .

2. النهوض بالمرأة الريفية: تم العمل في هذه الفترة على تذليل الصعوبات التي تعترض المرأة الريفية من خلال الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيتها في عديد المجالات خاصة تلك المتعلقة بالإرشاد وتنظيم برامج تكوين لفائدتها وتقديم الدعم التحفيزات لها .

3.**تدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية:** للقطاع الفلاحي دور مهم في تقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، لذا لابدّ من العمل على تنويع الإنتاج على غرار الأشجار المثمرة غير التقليدية والشبه الغابية، وكذا البحث عن أسواق تثمن الخصوصيات المحلية الطبيعية والثقافية والتاريخية للمناطق الريفية كي لا تعاني من التهميش.

المطلب الرابع: تقييم برامج وسياسات التنمية الفلاحية والريفية

تم خلال هذه الفترة تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي وتحقيق نتائج قيمة فيما لم يصل بعد للمستويات المطلوبة والمقررة في عقود النجاعة، حيث أنه في سنة 2015 تم استحداث 678 921 منصب عمل في القطاع الفلاحي وحده، وقدرت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2011 والبالغ عددها 350 23 مشروع بـ: 369 47 مليون دينار جزائري.

ولقد تم خلال نفس السنة غرس أشجار الفواكه وكروم على مساحة 455 45 هكتار بالإضافة إلى ترقية حوالي مستثمرة 000 13 مستثمرة فلاحية، في حين بلغت مساحة الزراعات الرعوية حوالي 833 8 هكتار، وفك العزلة من خلال فتح الطرقات ، بالإضافة إلى 686 مشروع لمكافحة التصحر .

ولقد بلغت المساحة المسقية ارتفاعاً محسوساً من 862 936 هكتار سنة 2009 لترتفع إلى 530 004 1 هكتار سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ: 668 67 هكتار، مع العلم أنّه كان الهدف المقرر ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هو بلوغ مساحة مسقية في حدود 1.6 مليون هكتار سنة 2015 .

كل هذا كان له دور في الحصول على منتوج فلاحي جيد على العموم، حيث انتقلت قيمة الانتاج الكلي من 015 1 مليار دج سنة 2010 إلى 771 1 مليار دج سنة 2014 الشيء الذي كان له تأثير إيجابي على قيمة الصادرات الغذائية ،حيث بلغ سنتي 2010 و 2011 ما قيمته 153 مليون دينار أمريكي و 355 مليون دولار على التالي، وهي قيمة جيدة لم يتم الوصول إليها طيلة العشر سنوات سابقة، حيث حققت نسبة صادرات المواد الزراعية مقارنة بالواردات قفزة نوعية حيث وصلت في سنتي 2010 و 2011 إلى 5.2 % و 3.6 % على التوالي من واردات المواد الغذائية، مقابل 1.9 % سنة 2009 إلا أنها لم ترقى بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي آنذاك.

الجدول رقم (06) : تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة 2009-2011

الوحدة :مليون قنطار

السنوات	2009	2010	2011
الحبوب	61.2	45.6	42.5
الحليب (مليار لتر)	2.39	2.7	2.93
البطاطا	26.8	33	38.6
الحمضيات	8.44	7.88	11.1
التمور	6.01	6.45	7.24
الزيتون	3.11	3.11	6.1
اللحوم الحمراء	3.82	3.82	4.2
اللحوم البيضاء	2.85	2.85	3.36

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

ما توضحه معطيات الجدول رقم (06) أنّ الإنتاج الفلاحي عرف تطور ملحوظ من سنة لأخرى باستثناء إنتاج حبوب الذي عرف تراجع في حجم إنتاج من 61.2 سنة 2009 إلى 42.5 سنة 2011 وهذا راجع للعديد من العوامل منها الظروف المناخية، سوء استغلال الأراضي الفلاحية من قبل بعض الفلاحين، في حين إنتاج البطاطا عرف تطور من 26.8 سنة 2009 إلى 38.6 سنة 2011 ويعود إلى الدعم المقدم من طرف الدولة للفلاحين، كما إنّ إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء عرف استقرار في الإنتاج

سنتي 2009 و 2010 ليرتفع إلى 4.2 و 3.36 سنة 2011 على التوالي، كما أنّ نسبة نمو القطاع خلال سنوات 2009 و 2010 و2011 كانت 31.5 % و8.5 % و 10.6 % على التوالي وهي على العموم مقبولة بالنسبة للأهداف المسطرة خلال هذه الفترة، في حين تمت الموافقة على 222 1 مشروع جواري في الريف من بينها 165 4 تم الشروع فيها خلال تلك الفترة واستحدث حوالي 880 133 منصب عمل استفادت منه 200 681 أسرة ريفية .

عموما يمكن القول أنّ الفلاحين المنتجون أصبحوا أكثر وعياً فيما يخص التحدي المرفوع لتحقيق الأمن الغذائي، خصوصاً فيما يخص إنتاج الحبوب، حيث وصل مردود المتوسط الوطني لزراعة الحبوب سنة 2009 حوالي 16 قنطار في الهكتار، إنّ النتائج المتحصل عليها من سنة 2010 إلى غاية 2015 كانت جد إيجابية مقارن بالسنوات السابقة بالرغم من وجود العراقيل التي كانت عائقا أمام تطور القطاع الفلاحي وتتعلق بـ: المحيط الاجتماعي لذا لابد من التفكير في طرق لتطوير الريف والتأقلم للعيش فيه، أزمة انخفاض أسعار النفط لأنّ الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، النقص والتلاعب بالمعطيات المقدمة حول المداخيل المحققة في بعض المشاريع الفلاحية، وعليه نظرا لأهمية وضخامة المشاريع المنفذة ضمن سياسة التجديد الريفي والفلاحي والمبالغ المخصصة له وهذا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي فإنه أصبح من الضروري على المسؤولين وكل الفاعلين في القطاع الفلاحي دعم وتنفيذ برامج الخاصة بالتجديد الفلاحي والريفي وهذا من أجل تقوية وتعزيز القدرات البشرية .

ومن أهم الاخفاقات المسجلة خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي والمتعلقة أساساً بمدى تنمية وتقوية القدرات البشرية ما يلي[1] :

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد وعدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلوماتوالاتصالات.
- مشاكل التشاور و التنظيم على مستوى القاعدة (على المستوى المحلي)؛

[1] أمال حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحية وبعض الغرف الفلاحية للولايات ؛
- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني؛
- عدم وجود حافز (جزئياً) في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج؛
- عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد؛

المبحث الثالث: تشخيص الواقع الفلاحي بالجزائر

إنّ القطاع الفلاحي من القطاعات الحيوية والاستراتيجية لأنّ له دور فعال في دفع عجلة النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وعليه فالدولة تسعى لتطوير هذا القطاع منذ الاستقلال بإصدار العديد من القوانين والمراسيم بالإضافة إلى تطبيق البرامج التنمية الفلاحية وكل هذا من أجل تطوير هذا القطاع والارتقاء به إلى المستويات العالمية، وبالرغم من كل الجهود المبذولة إلا أنّ القطاع مزال يعرف تأخراً .

المطلب الأول: تطور رقم أعمال القطاع الفلاحي في الجزائر

تسعى الجزائر من خلال الجهود المبذولة وبرامج التنمية والإصلاحات التي تقوم بها من سنة لأخرى، إلى الانتقال من اقتصاد ريعي مبني على مداخيل النفط إلى اقتصاد منتج عماده الفلاحة.

الفرع الأول: تطور نسبة نمو قطاع الفلاحي

عرف القطاع الفلاحي تطوراً من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة .

الجدول رقم (07): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	نسبة النمو
2005	581	//
2006	641	% 8.1
2007	708	% 2.5
2008	727	% 3.8
2009	931	% 21.1
2010	1 015	% 4.9
2011	1 183	% 11.6
2012	1 421	% 7.2
2013	1 640	% 8.2
2014	1 772	% 2.5
2015	1 935	% 7.6
2016	2 140	% 9.1
2017	2 219	% 3.4
2018	2 426	% 6.1
2019	2 429	% 6.1
2020	2 640	%6.6

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

إنّ استقرائنا للمعطيات الواردة في الجدول رقم (07) نجد أنّ القطاع الفلاحي عرف تطور في القيمة المضافة خلال الفترة المدروسة، فهو لم يتجاوز 1 000 مليار دج خلال سنوات 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009 وهذا يفسر بـ:

- ✓ نقص العمالة الفلاحية ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، عزوف الفلاحين عن زراعة الخضروات والإكتفاء بزراعة القمح والشعير " الأعلاف" ؛
- ✓ الاعتماد على بعض الوسائل و الأدوات البدائية في الفلاحة في بعض المناطق.

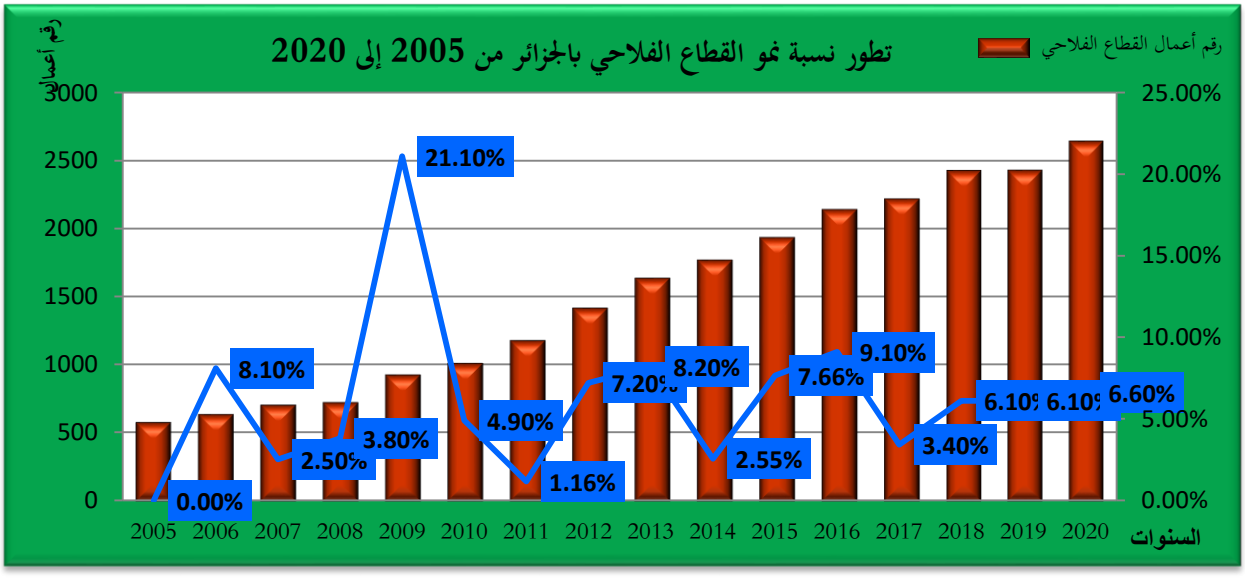
أمّا في سنة 2017 حقق القطاع قيمة مقدرة بـ: 2 219 مليار دج، ونجد أنّ الإنتاج النباتي يمثل

نسبة 85 % من رقم أعمال القطاع، في حين استطاع القطاع تحقيق رقم في حدود 429 2 مليار دج سنة 2019 وهذا راجع لجملة من العوامل منها:

- ✓ إعادة توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الاستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب، البقول، الحليب، اللحوم....)؛
- ✓ مرافقة صغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي؛
- ✓ تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين وجميع المتعاملين في مجال الصناعة الفلاحية الغذائية؛
- ✓ اختيار أهداف لدعم الاستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية.

يمكننا القول أنّ تطبيق سياسات وبرامج التنمية الفلاحية كان لها أثر كبير على تطور القطاع الفلاحي من سنة لأخرى، فقد مكنت هذه البرامج من توطيد مكانة القطاع الفلاحي في المنظومة الاقتصادية الوطنية من خلال تحول الفلاحة إلى محرك " حقيقي" للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكييف الإنتاج في الشعب الفلاحية الاستراتيجية وترقية تنمية متكاملة للأقاليم الريفية .

الشكل رقم (22): تطور نسبة نمو القطاع الفلاحي بالجزائر من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (07)

إنّ ملاحظتنا للشكل رقم (22) نجد أنّ معدلات النمو في القطاع الفلاحي لم تعرف ثباتاً فقد تأرجحت مابين الصعود والنزول، ففي سنة 2007 قدرت نسبة نمو القطاع بـ: 2.5 % وهذا الانخفاض في نسبة نمو القطاع الفلاحي راجع للعديد من الأسباب منها:

- ✓ صعوبة العيش في بعض المناطق الريفية بسبب الظروف المناخية الصعبة وانعدام أدنى شروط الحياة الطبيعية ؛
- ✓ هجرة الفلاحين وتخليهم عن خدمة الأرض والاتجاه إلى قطاع الصناعة والتجارة لأنّ الأجور في القطاع الفلاحي متذبذبة ومتدنية، مما أدى إلى إهمال مساحات الزراعية ؛
- ✓ تقليص المساحة الزراعية الخاصة الأراضي الخصبة بفعل عوامل طبيعية وأخرى بشرية.

إنّ القطاع الفلاحي عرف أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المدروسة سنة 2009 وهذا بعد السنة الأولى لانطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ويرجع هذا الارتفاع في نسبة النمو التي قدر بـ: 21.1 % إلى:

- ✓ تشجيع وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- ✓ تعزيز قدرات الفلاحين وتحسين المستوى لمعيشي لهم ؛
- ✓ برامج الدعم التي تم تقديمها للفلاحين وصغار الفلاحين للقيام بمشاريعهم الفلاحية ؛
- ✓ الاهتمام بالبنى التحتية للقطاع (بناء السدود، بناء الطرق، الاعتماد على التكنولوجيا في تسويق المنتجات الفلاحية .....).

في سنة 2011 تراجعت نسبة القطاع إلى 11.6 %، لتعرف بعدها هذه النسبة " نسبة نمو القطاع الفلاحي " تأرجح بين الارتفاع والانخفاض وهذا بالرغم من كل الجهود المبذولة للاهتمام بالمناطق الريفية التي تعاني الحرمان من خلال برامج التنمية الريفية، على اعتبار أنّ الريف هو فضاء ينتهج فيه سكانه

نمط معيشياً مميزاً، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في الأرياف، وتمكين سكانه من الاستفادة من دعم الدولة وحماية مداخليهم وتوفير الظروف المعيشية الحسنة للفلاحين لتمكينهم من الاستقرار بالأرياف والاهتمام بالنشاطات الفلاحية .

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتأمين الفلاحي

إن التأمين هو وسيلة يتم من خلالها توفير الآمان والحماية للفلاحين، ويحصلون من خلاله على تعويضات إذا ما تعرضت ثرواتهم الحيوانية للمخاطر.

الجدول رقم (08): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والتأمين عليه **االوحدة: مليار دج**

السنة	القيمة المضافة للقطاع الفلاحي	نسبة نمو القطاع الفلاحي	رقم أعمال التأمين الفلاحي
2005	581	//	73
2006	641	% 8.1	56
2007	708	% 2.5	178
2008	727	% 3.8	117
2009	931	% 21.1	1 044
2010	1 015	% 4.9	1 237
2011	1 183	% 11.6	1 620
2012	1 421	% 7.2	2 244
2013	1 640	% 8.2	2 792
2014	1 772	% 2.5	3 356
2015	1 935	% 7.6	3 757
2016	2 140	% 9.1	3 376
2017	2 219	% 3.4	2 624
2018	2 426	% 6.1	2 473
2019	2 429	% 6.1	2 684
2020	2 640	%6.6	2 207

المصدر: بيانات الإحصاء للديوان الوطني للإحصاء

Source : https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture

www.cna.dz

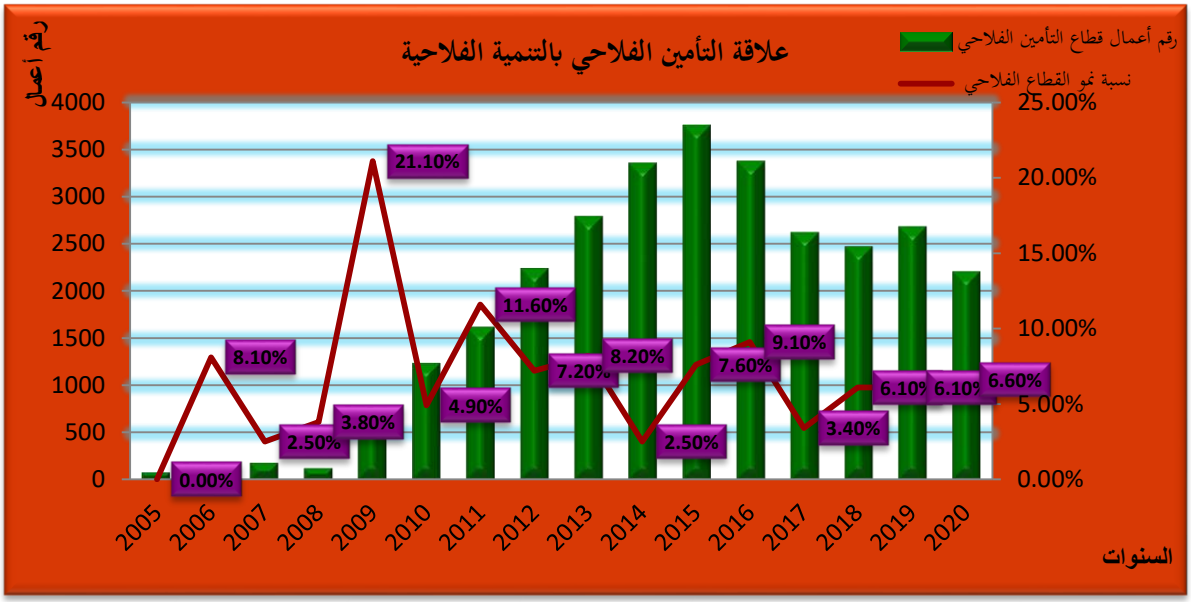
إنّ المعطيات الواردة في الجدول رقم (08) يوضح لنا أنّ قطاع الفلاحي شهد تطوراً من سنة لأخرى على عكس قطاع التأمين الفلاحي الذي عرف تأرجح في رقم أعماله، في سنة 2007 سجل كل من قطاع الفلاحيّ والتأمين الفلاحي رقم أعمال في حدود 641.3 مليار دج و 178 مليون دج على التوالي ليحقق ارتفاع في رقم أعمال إلى غاية 2011 ويعود هذا الارتفاع إلى:

- ✓ الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير كل من قطاع الفلاحي وقطاع التأمين الفلاحي.
- ✓ القيم بحملات التحسيسية والتوعوية بأهمية التأمين للفلاحين .
- ✓ انتهاج برامج وسياسات تنموية لتطوير المناطق الفلاحية والريفية .

أمّا سنة 2012 عرف قطاع التأمين الفلاحي انخفاض في رقم أعماله على عكس القطاع الفلاحي الذي بقي يشهد تطوراً، فقد استطاع قطاع التأمين الفلاحي أعلى رقم أعمال قدر بـ: 757 3 مليون دج مقابل 351 19 مليار دج في القطاع الفلاحي خلال الفترة المدروسة، ليشهد بعدها قطاع التأمين الفلاحي تراجع في رقم أعماله ويظل محصوراً ما بين 207 2 و 376 3 مليون دج على عكس القطاع الفلاحي الذي ظل يشهد ارتفاع حتى وإن كان طفيفا نوعا ما في رقم أعماله وهذا بالرغم ما تبذله الدولة من جهود من إصدار مراسيم وقرارات قوانين لتطوير القطاع الفلاحي وقطاع التأمين الفلاحي، زيادة على برامج الدعم المقدمة للفلاحين خصوصاً صغار الفلاحين وتحسيسهم بمدى أهمية التأمين على ثرواتهم ومستثمراتهم الفلاحية، من أجل تطوير مشاريعهم وتحقيق الاستقرار المادي.

مما سبق يمكننا القول أنّ التأمين الفلاحي دور مهم في رفع وتيرة التنمية الفلاحية والريفية، فهو بمثابة وسيلة لحماية الفلاحين من مختلف المخاطر التي يتعرضون لها، فهو يساهم أيضا ولو بشكل طفيف في تطوير وزيادة الإنتاج الفلاحي بالجزائر، لذا لابد من الاهتمام أكثر بهذا القطاع من طرف السلطات المعنية .

الشكل رقم (23) : علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (08)

إنّ ملاحظتنا للشكل رقم (23) المتعلق بنسبة النمو في القطاع الفلاحي وتطور القطاع الفلاحي نجد أنّ نسبة النمو في القطاع الفلاحي عرفت تأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة على عكس تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي الذي ظل يعرف ارتفاعاً إلى غاية 2015 ليعرف هو الآخر بعد ذلك تأرجح في رقم أعماله .

نلاحظ أنّ نسبة نمو 2.5 % هي أقل نسبة سجلها القطاع وهذا في سنوات 2007 و 2014 ليحقق القطاع الفلاحي في سنة 2016 نسبة نمو قدرت بـ: 9.1 % ويقابلها رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي في حدود 376 3 مليون دج، بعد هذه النسبة ظل القطاع يشهد ترجع في نسبة النمو وهذا بالرقم من :

- ✓ قيام شركات التأمين العمومية والخاصة بممارسة العمليات التأمينية الفلاحية؛
- ✓ تقديم منتجات وخدمات تأمينية فلاحية جديدة بما يتناسب مع الفلاحين وحسب المناطق الريفية؛
- ✓ قيام الدولة بتسهيلات لجميع الفلاحين لممارسة أنشطتهم الفلاحية.

- ✓ تهيئة المناطق الريفية والسعي لتوفير أدنى شروط الحياة لمنع النزوح الريفي؛
- ✓ تشجيع المرأة الريفية على القيام بمشاريع خاصة بها وتقديم الدعم اللازم لها .

المطلب الثاني: تطور الإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020

في السنوات الأخيرة ونظرا للجهود المبذولة من قبل الدولة عرف الإنتاج النباتي تطورا ملحوظا سواء من حيث زيادة الإنتاج أو الارتفاع في تحقيق نسب الاكتفاء الذاتي في بعض المنتوجات ويظهر هذا جليا في إنتاج الخضر والفواكه.

الفرع الأول: تطور إنتاج الحبوب في الجزائر

كان لابد من الاهتمام بالحبوب لأنّها تعد الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي لأي دولة ومن بينها الجزائر .

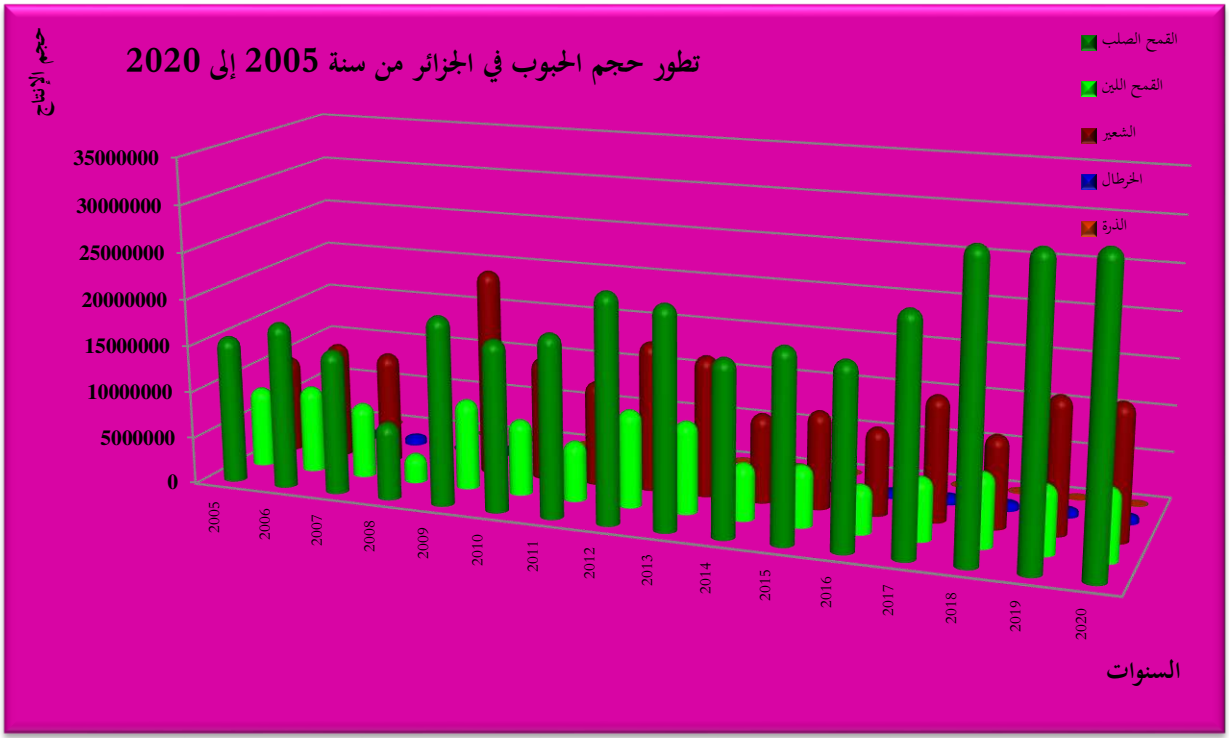
الجدول رقم(09): تطور الحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020 الوحدة: قنطار

السنوات / الحبوب	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	الذرة
2005	15 687 090	8 460 185	10 328 190	775 000	23 870
2006	17 728 000	9 151 300	12 358 800	890 000	49 350
2007	15 289 985	7 899 640	11 866 580	922 375	40490
2008	8 138 115	2 972 210	3 959 215	266 600	20525
2009	20 010 378	9 520 791	22 033 586	957 115	6 632
2010	18 089 739	7 962 041	13 080 348	650 342	4 650
2011	19 274 740	6 274 520	11 042 080	673 400	15 155
2012	24 071 000	10 251 000	15 917 000	1 097 000	35 000
2013	23 324 000	9 667 000	14 986 000	1 133 000	13 000
2014	18 443 000	5 919 000	9 394 000	566 000	30 000
2015	20 199 000	6 368 000	10 306 000	682 000	55 000
2016	19 376 000	5 025 000	9 199 000	721 000	42 000
2017	24 888 761	6 511 200	13 194 500	864 700	24 700
2018	31.503.530	7 684 000	9.696.964	856 548	27 900
2019	31.687.875	7 129.616	14 388 540	836.180	28 245
2020	32 125 945	7 534 548	14 314 548	845 584	28 512

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات المقدمة في الجدول أعلاه أنّ إنتاج الحبوب في الجزائر ظل تقريباً محصور ما بين 00 000 30 ق و000 000 52 ق خلال سنوات محل الدراسة فنجد أنّ إنتاج القمح الصلب عرف تذبذب في إنتاجه باستثناء سنة 2008 التي عرفت انخفاض حاد لإنتاج القمح مقارنة بالسنوات الأخرى ليليه إنتاج القمح الليّن ويسجل سنة 2012 إنتاج قدره 000 251 10 قنطار، ويعد إنتاج القمح الصلب واللين من أهم الحبوب التي تنتجها الجزائر وهذا راجع لطبيعة البيئة و اعتبار القمح كمصدر أساسي للغذاء ومهنة يتداولها الأفراد أب عن جد وامتلاك الدولة لمساحات شاسعة لإنتاج هذا النوع من الحبوب، أمّا فيما يخص إنتاج الشعير فقد عرف هو الآخر تذبذب في إنتاجه صعوداً وهبوطاً محققا أعلى نسبة إنتاج سنة 2009 مقدر بـ: 586 033 22 قنطار وأدنى قيمة سنة 2008 بإنتاج في حدود 215 959 3 قنطار ويعود سبب هذا التذبذب إلى العوامل المناخية التي عرفتها البلاد وندرة الأمطار في بعض المناطق وسوء استغلال بعض الأراضي الفلاحية، في حين أنّ إنتاج الخرطال كان متواضع مقارنة بإنتاج القمح بنوعيه ويعود ذلك لكونه مادة غير أساسية بالنسبة للأفراد، أما إنتاج الذرة فإنتاجه جد ضئيل مقارنة ببقية الحبوب المدروسة فقد سجل أدنى إنتاج له سنة 2010 حوالي 650 340 قنطار و أعلى قيمة إنتاج سنة 2013 في حدود 000 133 1 قنطار، ويرجع ضعف إنتاج هذا النوع من الحبوب إلى محدودية المساحة مخصصة لزراعة بالإضافة إلى تقلبات في تساقط الأمطار .

الشكل رقم (24): تطورالحبوب في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (09)

إنّ قراءتنا للشكل البياني رقم(24) توضح أنّ احتلال إنتاج القمح بنوعيه الصدارة في إنتاج الحبوب بالجزائر بالرغم من تذبذب في الإنتاج من سنة لأخرى، ويعود احتلاله للصدارة لعوامل عديدة منها: هو المساحة الشاسعة المخصصة لإنتاج الحبوب وقيام الفلاحين بالتركيز على إنتاج هذا النوع من الحبوب لأنه يدخل ضمن المواد الأساسية للغذاء وذات استهلاك واسع نطاق لدى الأفراد.

يعرف إنتاج الحبوب تطوراً ملحوظاً من سنة لأخرى وهذا يعود للجهود المبذولة من طرف الدولة لزيادة نمو وإنتاج الحبوب بسن قوانين وإجراءات وتوفير كل ما يحتاجه الفلاحون من بذور وأسمدة وغيرها.

الفرع الثاني: تطور إنتاج الباقوليات بالجزائر

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تطور الباقوليات في الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020.

الجدول رقم (10):تطور إنتاج الباقوليات خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020

الوحدة: قنطار

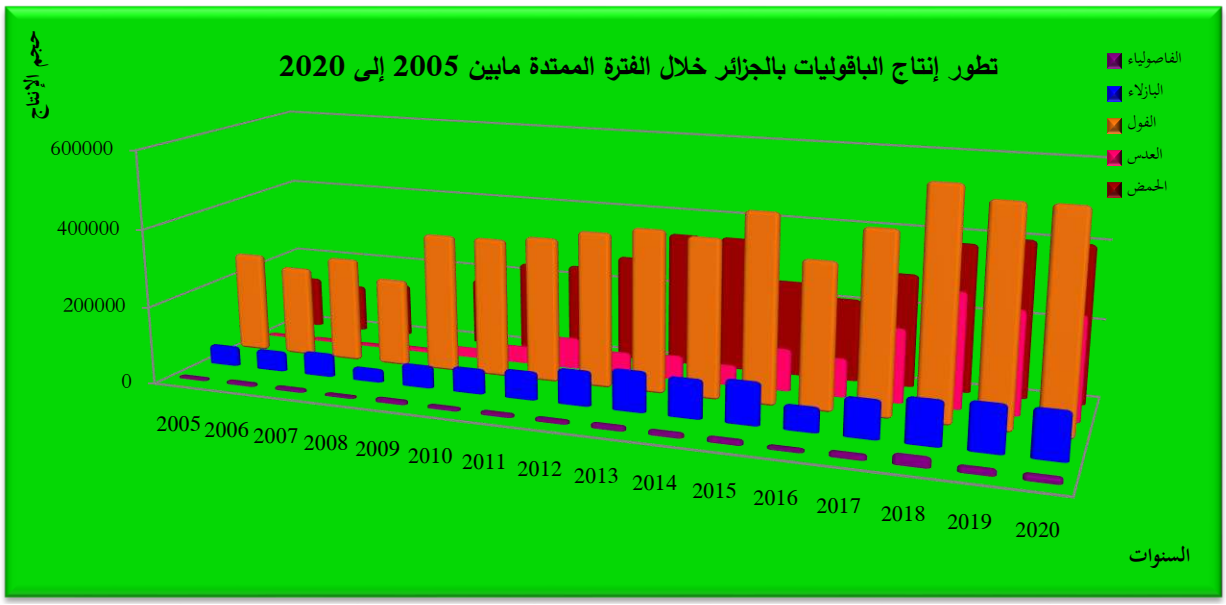
السنوات	العدس	الحمص	الفاصولياء	الجلبان	الفول
2005	4 230	137 270	6 660	53 390	268 860
2006	6 584	127 058	9 145	53 810	242 986
2007	5 605	142 940	9 170	62 430	279 735
2008	10 809	112 110	5 441	36 175	235 210
2009	26 932	178 404	11 588	59 692	364 949
2010	45 902	234 737	8 449	66 134	366 252
2011	82 152	240 512	9 525	74 353	379 818
2012	57 400	276 800	10 200	91 800	405 100
2013	63 200	349 800	13 600	105 900	423 800
2014	53 400	351 200	13 400	101 200	413 900
2015	110 500	249 000	14 200	110 500	488 100
2016	100 710	215 725	8 754	64 498	380 485
2017	191 397	293 715	14 827	99 238	468 561
2018	296 638	382 745	18 118	114 724	548 872
2019	265 248	403 694	17 890	121 258	552 728
2020	266 168	403 813	18 315	122 015	552 956

Source : http://www.fao.org/faostat/ar/#compare

إن استقرائنا للمعطيات الواردة في الجدول رقم (10) نجد أنّ إنتاج الفول هو الذي يحتل الصدارة ضمن إنتاج الباقوليات بإنتاج قدره 279 735 قنطار سنة 2007 و يرجع سبب ذلك إلى تخصيص مساحة واسعة لهذا النوع من الباقوليات والاعتماد على طرق و أساليب إنتاج متطورة في حين سجل إنتاج الحمص المرتبة الثانية ففي سنة 2008 سجل أدنى إنتاج له في حدود 110 112 قنطار وأعلى قيمة له كانت سنة 2020 بـ: 403 813 قنطار ويرجع انخفاض إنتاج لعوامل منها الظروف المناخية وقلة الأمطار.

أما إنتاج الجلبان فقد عرف هو آخر تذبذب في إنتاج وظل محصور ما بين 175 36 قنطار و 015 122 قنطار وسبب هذا التذبذب يعود إلى قلة الأمطار التي كانت خلال سنوات 2005 و2006 و2007 و2008 وبالرغم من اتخاذ تدابير ومجموعة من إجراءات بعد سنة 2008 لتطوير الإنتاج إلا أنّه ظل يعرف تذبذب " انخفاضاً و ارتفاعاً، إنّ إنتاج الجلبان والفاصوليا هو جد ضئيل مقارنة بالباقوليات أخرى وقد سجلا سنة 2020 أعلى إنتاج لهما، ما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ إنتاج الباقوليات عرف انخفاض خلال سنوات 2005 و2006 و2007 و2008 وهذا راجع للظروف المناخية وندرة الأمطار ليعرف بعدها تحسن في الإنتاج وزيادة في النمو بعد الاعتماد على طرق و أساليب متطورة في الزراعة و السهر على تطبيق القوانين و الإجراءات المتخذة من قبل الدول .

الشكل رقم (25) : يوضح تطور إنتاج الباقوليات خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (10)

إن ملاحظتنا لشكل رقم (25) توضح أن إنتاج الفول هو الأعلى إنتاج مقارنة ببقية الباقوليات الأخرى في حين أنّ إنتاج العدس والفاصولياء هما الأدنى وهذا راجع إلى عزوف بعض الفلاحين الاستثمار في هذا النوع من الحبوب وعدم توفر الدعم الكافي من قبل الدولة لتشجيع وتحفيز الفلاحين وتقديم الإمكانات اللازمة لغرس هذه الحبوب، في حين أن إنتاج الحمص عرف نمواً سريعاً وتطور ملحوظ

من سنة لأخرى، أما إنتاج الجلبانة فقد سجل أدنى إنتاج له سنة 2008 بعد زيادة في النمو من سنة لأخرى وهذا راجع لاعتماد على طرق و أساليب متطورة في زراعة الاستغلال الأحسن والأمثل لليد العام العاملة .

إن إنتاج الباقوليات في الجزائر عموماً عرف زيادة في النمو من سنة لأخرى خلال الفترة المدروسة فقد حدد الإنتاج كلي سنة 2008 بـ: 745 399 قنطار وهو أدنى إنتاج ويفسر ذلك بالاعتماد على مياه الأمطار في السقي فقط وسوء استغلال بعض وسائل الإنتاج في بعض المناطق الريفية .

الفرع الثالث: تطور الإنتاج الخضر والفواكه خلال بالجزائر

إن إنتاج الخضر والفواكه يعد من أهم المصادر الغذائية بالحزائر .

الجدول رقم (11): تطور الإنتاج الخضر والفواكه بالجزائر من 2005 إلى 2020 الوحدة: ألف قنطار

السنوات	البطاطا	البصل	الطماطم	البطيخ	الثمور	الزيتون
2005	21 565	6 855	5 137	8 579	5 162	3 164
2006	21 809	7 038	5 849	7 852	4 921	2 647
2007	15 068	8 265	5 673	8 156	5 269	2 089
2008	21 710	7 591	5 592	8 446	5 527	2 540
2009	26 360	9 801	6 410	10 347	6 006	4 751
2010	33 003	10 013	7 182	12 237	6 447	3 112
2011	38 621	11 441	7 716	12 851	7 248	6 107
2012	42 195	11 833	7 970	14 951	7 894	3 938
2013	48 865	13 595	9 751	15 006	8 482	5 787
2014	46 735	13 409	10 656	16 143	9 344	4 829
2015	45 396	14 363	11 638	18 144	9 904	6 537
2016	45 794	14 525	12 825	18 776	10 295	6 964
2017	46 064	14 203	12 862	18 912	10 585	6 844
2018	46 533	13 996	13 097	20 957	10 947	8 607
2019	50 202	16 137	14 778	22 068	11 360	8 687
2020	50 482	16 341	14 925	22 435	11 648	8 834

الحمضيات	6 274	6 803	6 894	6 973	8 444	7 881	11 067	10 878	12 049	12 710	13 420	12 032	13 440	13 314	12 861	13 584
الكروم	2 832	3 290	2 088	3 490	4 335	5 604	3 589	5 432	5 708	5 180	5 681	5 713	5 665	5 029	5 498	5 954
التين	697	919	638	787	838	1 237	1 201	1 101	1 171	1 286	1 391	1 204	1 286	1 092	1 140	1 648

Source : http://www.fao.org

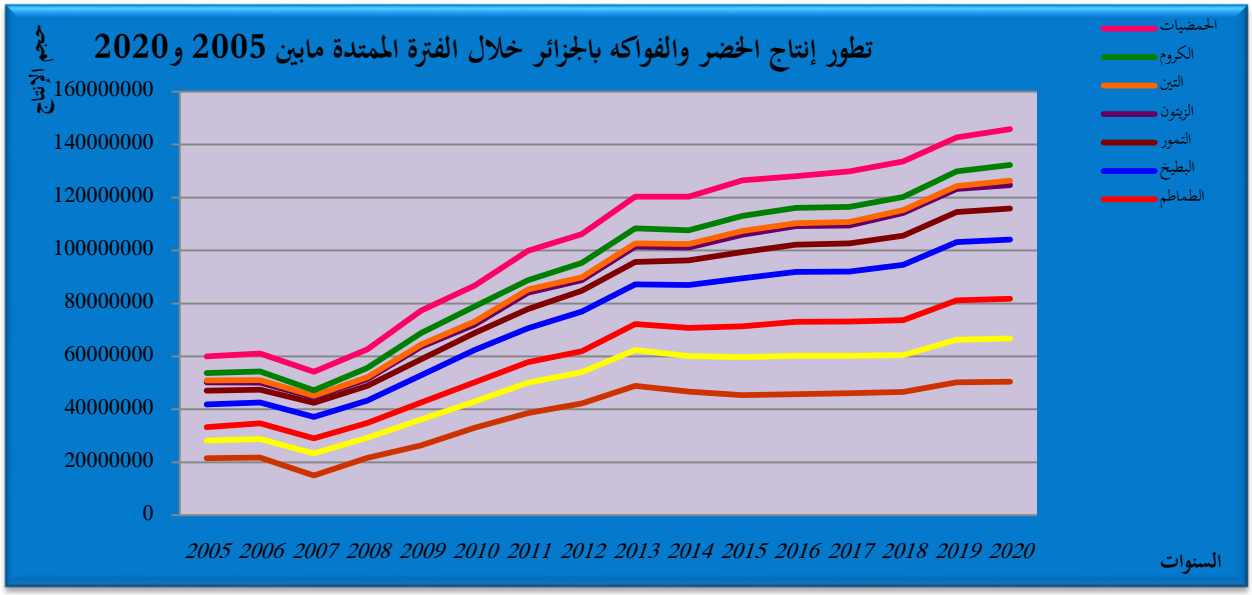
المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر .

من خلال الجدول رقم (11) نجد أنّ إنتاج الخضر والفواكه عرف نمواً مستمراً بصفة عامة من سنة لأخرى، فإنتاج بطاطا سجل سنة 2009 إنتاج قدره 360 26 ألف قنطار ليستمر في الارتفاع من سنة لأخرى وسجل في سنة 2013 إنتاج قدره 865 48 ألف قنطار ليسجل بعدها انخفاض في سنة 2015 ويرتفع من جديد أم إنتاج البصل والطماطم والبطيخ فقد عرفوا هم أيضا ارتفاع من سنة لأخرى ويرجع هذا التحسن في النمو وزيادة الإنتاج لعوامل منها :

- زيادة مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الخضر و زيادة مردودية الهكتار الواحد من هذه المحاضيل، سياسات دعم لشراء البذور وتحسين نوعيتها .
- استخدام الأدوات والوسائل الحديثة كاعتماد على طرق الري الحديثة .

أما فيما يتعلق بإنتاج الفواكه هو الآخر فقد شهد زيادة في النمو لعوامل عديدة منها التوجه الكبير للحكومة نحو توسيع زراعة الفواكه، منح الأراضي للشبان في إطار عقود التشغيل من أجل زراعتها بأشجار الفاكهة واستخدام الأدوات والوسائل والتقنيات الحديثة.

الشكل رقم (26): تطور الإنتاج الخضر والفواكه بالجزائر خلال الفترة مابين 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (11)

ما يلاحظ من الشكل البياني رقم(26) أنّ إنتاج الفواكه عرف نمو من سنة لأخرى باستثناء إنتاج الكروم الذي عرف تذبذب في الإنتاج من سنة 2005 إلى 2012 وعلى العموم فإن إنتاج الحمضيات والفواكه في الجزائر خلال الفترة 2005 إلى غاية سنة 2020 عرف تطوراً ملحوظاً ويعود ذلك لسياسات المنتهجة من قبل الدولة وتشجيعها للفلاحين، انتقاء أفضل و أجود أنواع الشتلات من أشجار الفواكه منح امتيازات للفلاحين من أجل تشجيعهم على مواصلة الإنتاج والعمل الفلاحي بصفة عامة، أو خلال سنوات الدراسة لاحظنا أن إنتاج خضر من بطاطا وبصل وطماطم عرف تزايد في الإنتاج باستثناء بعض سنوات التي تراجع فيها الإنتاج وعلى العموم يرجع هذا نمو المستمر إلى تحرير تسويق هذه المنتوجات في الأسواق المحلية والدولية، استعمال السقي بالمياه الجوفية، استثمار الزراعة في الصحراء من خلال لجوء الشباب إلى عالم الاستثمار الفلاحي وتبقى مدينة واد سوف خير مثال على ذلك .

ما يمكننا القوله أنّ الجزائر تملك من مقومات طبيعية مهمة فيما يتعلق بتنوع محاصيلها وهو ما يجعلها دولة لها القدرة على التصدير والإنتاج معاً، إذا ما تم تظافر الجهود وتوفير الإمكانيات اللازمة

سواء مادياً أو مالياً أو بشرياً .

المطلب الثالث: تطور الإنتاج الحيواني من 2005 إلى 2020 في الجزائر

رغم سعي السلطات ببذل المزيد من الجهود والإجراءات لتشجيع تربية الحيوانات، إلا أنّها مازالت تعاني من تسجيل نقص في الإنتاج الحيواني وقدرته على تلبية الاحتياجات المحلية، وهذا راجع للعديد من العوامل كعزوف بعض الفلاحين عن تربية بعض أنواع الحيوانات لعدم توفر الإمكانيات المادية الضرورية

الفرع الأول: تطور الثروة الحيوانية (الأغنام، المعز، الأبقار، الخيول، الإبل)

بالرغم من التطور الذي يشهده العالم إلا أنّ الثروة الحيوانية في الجزائر مازالت تعرف نقص كبير وهذا راجع لعوامل عديدة منها الاعتماد على نظام الرعي المتنقل والظروف المناخية خاصة في الجنوب، ارتفاع أسعار الأعلاف وانتشار بعض الأوبئة .

الجدول رقم (12): تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر من سنة 2005 إلى 2020 الوحدة: ألف رأس

السنوات	الأغنام	الماعز	الأبقار	الخيول	الإبل
2005	18 909	3 590	1 589	43	269
2006	19 919	3 755	1 608	44	287
2007	20 155	3 838	1 634	47	291
2008	19 946	3 751	1 641	45	295
2009	21 405	3 962	1 682	45	301
2010	22 869	4 287	1 748	44	341
2011	23 989	4 411	1 790	44	319
2012	25 194	4 595	1 843	46	340
2013	26 572	4 910	1 909	45	344
2014	27 807	5 129	2 049	42	354
2015	28 111	5 013	2 149	42	362
2016	28 248	4 934	2 081	48	379
2017	28 417	5 245	1 945	46	399
2018	28 624	4 908	2 514	45	434
2019	28 827	4 986	2 325	46	439
2020	29 127	5 102	2 601	47	448

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء .

إنّ استقرائنا لمعطيات الجدول رقم (12) نجد أنه بلغ عدد رؤوس الأغنام سنة 2007 حوالي : 20 155 ألف رأس لينخفض عدد رؤوس الأغنام سنة 2008 إلى 19 946 ألف وليعرف بعد سنة 2009 عدد رؤوس الأغنام نمو وزيادة في العدد من سنة لأخرى وهذا راجع لـ:

- ✓ الجهود المبذولة والاهتمام بتربية هذا النوع من الحيوانات على اعتبار أنه هو المصدر الأساسي للحوم الحمراء ؛
- ✓ تقديم الدعم للفلاحين سواء مادياً أو في شكل أعلاف وهذا كله من أجل تشجيعهم لمواصلة تربية الأغنام .

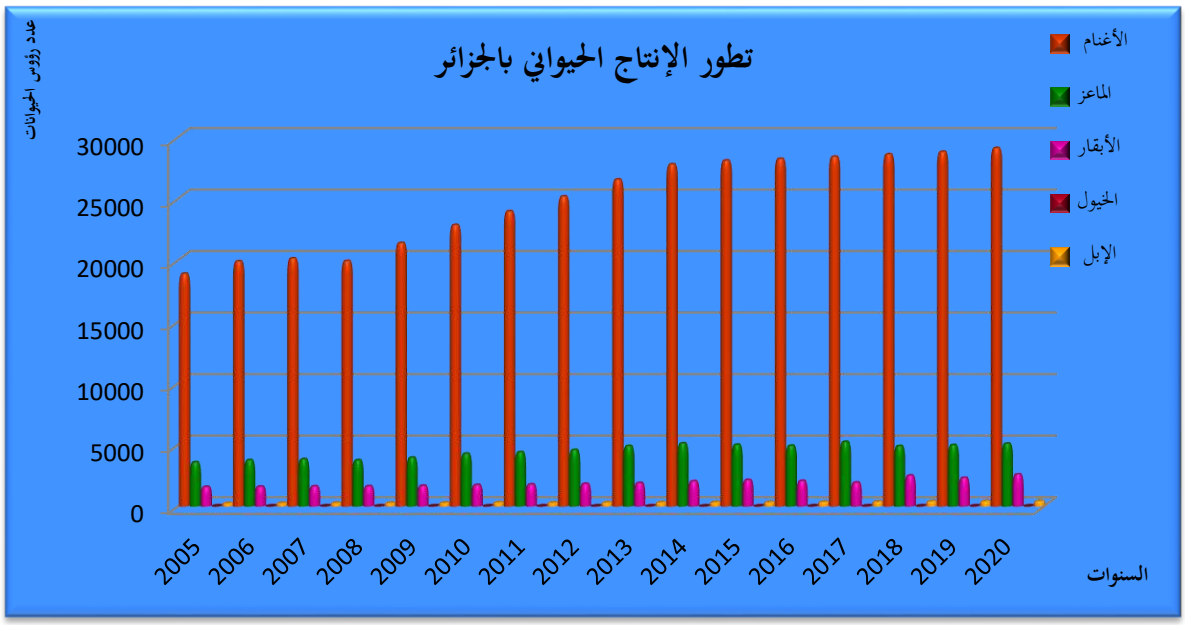
أمّا فيما يتعلق بتربية الماعز فهي لم تتجاوز 4 000 ألف رأس خلال سنوات 2005 و 2006 و2007 و2008 و2009 وبالرغم من تظافر الجهود و الإجراءات المتخذة لتشجيع الفلاحين لتربية هذا النوع من الحيوانات إلا أنّ عدد الماعز لم يتجاوز 6 000 ألف رأس خلال سنوات محل الدراسة .

في حين أنّ تربية الأبقار في الجزائر فقد عرفت نمو وتزايد في عدد رؤوس من سنة لأخرى لكن بصورة جد محتشمة إذا ما قورن بعدد رؤوس الأغنام ويجدر بالذكر أنّ من بين أهم الأسباب التي ساعدت زيادة رؤوس الأبقار واتجاه الفلاحين نحو تربينها هو منح الفرص لشباب لتربية الأبقار من خلال برامج الدعم الموجهة إليهم، توفير الرقابة الصحية وتوفير المناخ الملائم لتربية هذا النوع من الحيوانات والأدوات والوسائل الملائمة لذلك .

أما فيما يتعلق بتربية الإبل فإن عددها جد ضئيل إذا ما قورن بمساحة الصحراء الشاسعة وملائمة لتربية الإبل، فعدد رؤوس الإبل على العموم لم يتجاوز 400 ألف رأس خلال الفترة المدروسة فبالرغم من توفر أرض والإمكانات الضرورية لتربية الإبل وعليه لابد من العمل على زيادة رؤوس الإبل من

خلال منح الشباب تشجيعات وامتيازات من أجل تربية الإبل، في حين نجد أنّ عدد الخيول في الجزائر هو جد ضئيل بالرغم من توفير الإمكانيات وبرامج الدعم لمربي الخيول .

الشكل رقم (27): تطور الإنتاج الحيواني بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (12)

إنّ الشكل البياني أعلاه يوضح أنّ عدد رؤوس الأغنام يتزايد بوتيرة مستمرة من سنة لأخرى سنة 2020 بلغ أكثر من 29 مليون رأس ونفسر ذلك بـ:

- ✓ كون أنّ الفلاحين يميلون إلى تربية هذا النوع من الحيوانات والاستثمار في تربيته ؛
- ✓ والإجراءات المتخذة من قبل الدولة للحد من ظاهرة تهريب الأغنام ؛
- ✓ نقص عمليات الذبح مقارنة بالسنوات الماضية بسبب الظرف الصحي وإغلاق أسواق المواشي وحظر حفلات الزفاف وتجنب مراسم الجنازات و إغلاق المطاعم .

كل هذه الأسباب ساهمت في زيادة أعداد الأغنام، أمّا عدد رؤوس الماعز فقد سجل سنة 2009 عدد 3 962 ألف رأس ليرتفع إلى 5 129 ألف سنة 2014 واستمر في الارتفاع .

من خلال ملاحظتنا للشكل نلاحظ أنّ عدد الأبقار في زيادة معتبرة من سنة لأخرى ففي سنة 2005 قدر العدد بـ: 589 1 ألف رأس ليرتفع إلى 049 2 ألف رأس سنة 2014 وفسرت هذه الزيادة بالإجراءات المتخذة من قبل الدولة لتسهيل تربية الأبقار وتقديم الدعم لمربي الأبقار بالإضافة للمتابعة الصحية للأبقار وخصوصاً بعد انتشار الحمى المالطية التي كان لها آثار سواء بالنسبة لمربي الأبقار أو عدد رؤوس الأبقار.

أما فيما تعلق بتربية الإبل فقد حدد عددها في الجزائر سنة 2007 بـ: 291 ألف رأس ليرتفع إلى 362 ألف رأس سنة 2015 وبالرغم من زيادة عدد رؤوس الإبل من سنة لأخرى إلا أنها تبقى قليلة وخاصة إذا ما قورنت بعدد رؤوس الأغنام وتوفر البيئة المناسبة لتربية الإبل ولعلّ من أهم أسباب انخفاض عددها يعود لصعوبة تربيتها ونقص التغذية التكميلية وتزويد مربي الإبل بالطاقة الشمسية إلى جانب تعرض الإبل لبعض الأمراض .

إن عدد الخيول لم يتجاوز 48 ألف رأس خلال الفترة المدروسة بالرغم من توفر المقومات التي تساعد على تربية هذا النوع من الحيوانات و إنّ من بين أسباب انخفاض عدد الخيول هو ظاهرة التهريب خاصة الخيول الأصيلة إلى دول الجوار وخصوصاً في الآونة الأخيرة .

الفرع الثاني : تطور الثروة السمكية

إنّ قطاع الصيد البحري من القطاعات المهمة في الجزائر فهي تزخر بموارد طبيعية سواء ما تعلق بطول الشريط الساحلي أو من حيث تنوع الأسماك البحرية .

الجدول رقم (13): تطور الثروة السمكية بالجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020 الوحدة: ألف طن

السنوات	الأسماك
2005	139 459
2006	157 021
2007	148 843
2008	142 035
2009	130 120
2010	95 168
2011	104 008
2012	108 207
2013	102 220
2014	100 150
2015	105 200
2016	102 140
2017	108 000
2018	115 000
2019	152 161
2020	164 647

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

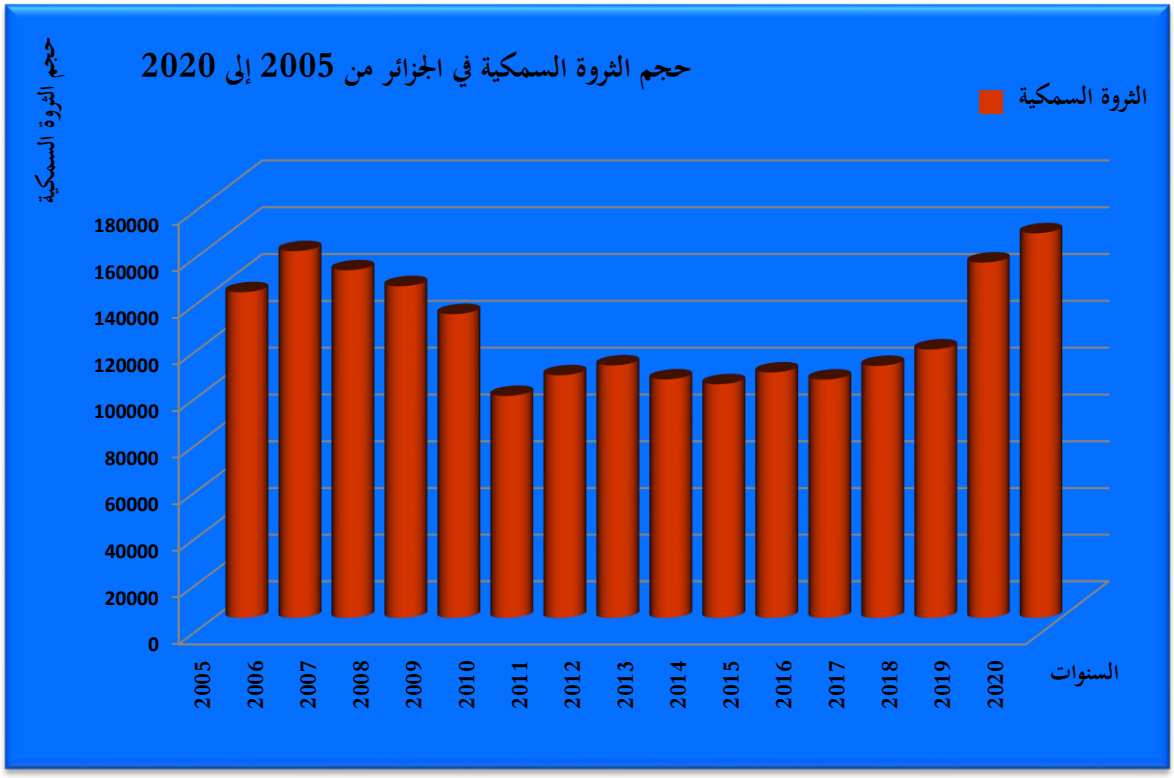
بالرغم من الاجراءات والقوانين المتخذة من قبل الدولة من أجل تطوير قطاع الصيد البحري إلا أنّه بقي متميزاً بطابعه التقليدي الذي يقوم أساساً على الاستغلال البدائي للمورد الفلاحي ومن خلال الجدول رقم (13) نجد أنّ إنتاج الأسماك في الجزائر عرف تذبذب فقد سجل سنة 2005 إنتاج قدره 459 139 طن لينخفض الإنتاج إلى حدود 168 95 طن سنة 2010 وهذا راجع:

- ✓ الصيد في المناطق المحرمة والمنوعة واستعمال المتفجرات لصيد أنواع من السمك ؛
- ✓ الصيد العشوائي وعدم احترام فترة الراحة البيولوجية للسمك ما يؤدي إلى استنزاف هذه الثروة ؛

- ✓ التلوث الواسع في البحر المتوسط بسبب انتشار البقع النفطية وهو سبب يؤدي إلى نفور وطرد الأسماك .

أمّا في سنة 2012 فقد ارتفع إنتاج السمك ليصل إلى 207 108 طن ليعود للانخفاض من جديد وخلال سنوات محل الدراسة ظلّ إنتاج السمك يعرف تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وبالرغم من كل الإجراءات المتخذة لزيادة الحجم في الإنتاج إلا أنّه يبقى دون المستوى المطلوب مع تسجيل عجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي لذا لابد من البحث والعمل على تطوير إنتاج هذه الثروة .

الشكل رقم (28): تطور حجم الثروة السمكية في الجزائر من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (13)

إنّ ملاحظتنا للشكل البياني أعلاه توضح أنّ إنتاج الأسماك في الجزائر كان غير مستقر بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى ففي سنة 2007 كان الإنتاج في حدود 843 148 طن ليتراجع إلى 168 95 طن سنة 2010 ويعرف بعدها ارتفاع من جديد إلى 207 108 طن سنة 2012 و

يحقق سنة 2016 إنتاج حدد بـ: 140 102 طن، أما سنة 2020 فقد حققت ثروة سمكية في حدود 647 164 طن .

وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير ومضاعفة الإنتاج ومن بين هذه الإجراءات ما يلي :

- ✓ تشجيع الصيادين على مضاعفة خرجات سفن الصيد وساعات الصيد ؛
- ✓ زيادة عدد الرخص الممنوحة للصيادين، ففي سنة 2020 تم منح حوالي 18 ألف رخصة صيد؛
- ✓ تسهيل كل الإجراءات لضمان مزولة نشاط الصيد البحري في ظروف عادية؛
- ✓ تسهيل عملية تنقل لا سيما العاملين على متن السفن والتجار والبحارة للوصول إلى مواقعهم.

على رغم من اتخاذ واعتماد إصلاحات لترقية تربية الأسماك وزيادة الإنتاج إلا أنّ إنتاج الأسماك في الجزائر جد ضئيل مقارنة بالإجراءات المتخذة والبرامج المسطرة لذلك ومن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض وتحقيق نسب في الإنتاج جد قليلة هو الاعتماد على الطرق البدائية في الصيد

خلاصة الفصل

إنّ لتنمية الفلاحية أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاكتفاء الذاتي، وهذا من خلال الاستخدام المعقول للموارد الطبيعية والبشرية، وكذا اختيار الأمثل للبرامج والسياسات والمشروعات الفلاحية .

فالجزائر عرفت تطبيق سياسات تنموية فلاحية للنهوض بالقطاع من خلال الإصلاحات التي قامت بها، ولكن على الرغم من كل هذه الإصلاحات التي اعتمدت عليها الدولة إلا أنّ القطاع الفلاحي ظل ومزال يعرف العديد من مشاكل كضعف الإنتاج في بعض المناطق الريفية، سوء التحكم في التسيير.

إنّ تطبيق الجزائر لبرامج الوطنية وسياسات التنمية الفلاحية التي جاءت بهدف تحقيق الانتعاش للاقتصاد الوطني، استطاعت أن تساهم ولو بقليل في نمو وتطوير والنهوض بالقطاع الفلاحي، ومن أهم ما جاءت به هذه البرامج ما يلي:

- ✓ تشجيع الفلاحين على الاستثمار وإقامة مشاريعهم فلاحية الخاصة في المناطق الريفية ؛
- ✓ الاستجابة لانشغالات الفلاحين وتقديم الدعم لهم وخصوصاً المرأة الريفية ؛
- ✓ إعادة بعث الحياة في المناطق الريفية المعزولة ؛
- ✓ تخصيص مبالغ مالية ضخمة لدعم الفلاحين وبناء البنية التحتية في المناطق الريفية .

الفصل الرابع

واقع التأمين الفلاحي في الجزائر

تمهيد

لقد أضحى التأمين الفلاحي في المجتمعات الحديثة ضرورة حتمية لدرئ الأخطار التي لا يمكن إهمالها في مختلف جوانب الحياة، كما أنّ هذا الأخير "التأمين الفلاحي " لا يهدف إلى حماية الفلاحين من الأخطار الفلاحية فقط بل تعدى ذلك وأصبح وسيلة وأداة استثمار مدخرات الفلاحين وشركات التأمينية في مختلف الميادين مما ينتج عنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

كما أنّ صناعة التأمين الفلاحي بالجزائر تأثرت بالعديد من التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع مرور السنين، لم يكن سوق التأمين الفلاحي الجزائري خاصة وسوق التأمين الفلاحي العالمي بصفة عامة بمنأى عن كل هذه التحولات لارتباطه بمختلف القطاعات الأخرى.

في هذا الفصل سنتطرق إلى تشخيص عام لوضعية سوق التأمين الفلاحي بالجزائر، ويضم هذا الفصل ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التطور التاريخي لسوق التأمين بالجزائر.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين الفلاحي.

المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

المبحث الأول: التطور التاريخي لسوق التأمين بالجزائر

بالرغم من مرور وقت لا بأس به منذ ظهور قطاع التأمينات بالجزائر، إلا أنّه لم يحصل على مكانته باعتباره واحد من بين أهم القطاعات الاقتصادية، التي تحتوي على فوائض مالية بصفة مستمرة ودائمة، والتي بالطبع تحتاج إلى توظيف من أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، ومن هنا كسب قطاع التأمينات أهميته في معظم دول العالم لتمويل المشاريع الاقتصادية على عكس الجزائر حيث أنّ الدولة لم تعي مكانته إلا في السنوات الأخيرة.

المطلب الأول: مراحل تطور قطاع التأمين بالجزائر

يرتبط تطور قطاع التأمين في الجزائر بالمراحل التاريخية التي مرت بها البلاد على غرار باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنّ قطاع التأمين شهد عدة تطورات بداية من مرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستقلال إضافة إلى تدخل الدولة وغيرها من المراحل.

الفرع الأول: قطاع التأمين خلال مرحلة الاستعمارية (قبل 1962).

مرّ قطاع التأمين في الفترة الاستعمارية بمحطتين مهمتين والمرتبطتان أساساً بالقانون الصادر سنة 1930.

أولا: مرحلة ما قبل صدور قانون 1930: لم يكن التأمين بمفهومه الحديث موجوداً خلال الفترة التي سبقت العهد الاستعماري[1]، إلا أنّ بعض الوثائق التي تعود للعهد العثماني تشير إلى تطبيق فكرة التأمين كانت على صعيد النشاطات بحرية وبحكم ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وازدهار أنشطتها البحرية فمن المفترض أن تكون الجزائر قد عرفت هذا النشاط أيضاً[2].

---

[1] Boualm Tafiani, **Les assurances-Etude pour Une Meilleure Contribution a La stratégie de Developpement**, OPU et ENAP, Alger ,1987 , P22.

[2] بوعلام طفياني، بوجمعة بن قارة، **دراسة حول قوانين التأمين المغاربية** ، بدون دار نشر، الجزائر ، 1994، ص 9.

لقد تعلق نشاط التأمين بالجزائر بتطور نشاط التأمين في فرنسا، فقد أدى الاندماج السياسي والاقتصادي معها إلى مرور هذا النشاط بمراحل عديدة ، كما أنّ معاينة النصوص والقوانين الصادرة من قبل المحتل الفرنسي يوضح وجود مؤسستين هامتين في مجال التأمين لهما علاقة مباشرة بالتأمين في الجزائر حيث لم يهتم المختصون في هذه المرحلة بقطاع التأمين لاعتقادهم بعدم وجود نصوص في هذا الشأن أو أنهم لم يمنحوها اهتماماً نظراً لطبيعة البدائية لعقود التأمين، وقد تمثلت هاتين المؤسستين في مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريق التي تأسست سنة 1981 وهذه المؤسسة هي امتداد لأول مؤسسة في مجال التأمين البحري حيث كانت هذه المؤسسة تمارس العمليات التأمينية بالجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية خلال تلك الفترة، أما المؤسسة الثانية كانت الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي التي تأسست سنة 1907[1]، بالرغم من وجود هاتين المؤسستين يلاحظ أن التأمين المطبق بالجزائر كان محدوداً جداً، كما حرص المستعمر كذلك على إيجاد التأمين البري وبالضبط في المجال الفلاحي وذلك لارتباطه بمصالح المعمرين العمل على تشجيعهم،ومن جهة أخرى نجد غياب التأمينات الاجتماعية التي كانت تمارس من طرف شركات التأمين العادي في تلك الفترة كما أنه لم يطبق في الجزائر إلا بعد مرور فترة من الزمن بالرغم من أنه موجود ومطبق بفرنسا[2].

ثانيا: مرحلة ما بعد صدور قانون 1930: في هذه المرحلة تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالتأمينات خاصة القانون 13 جويلية 1930 المنظم لعقد التأمين، الذي يعد أول محاولة من قبل المشرع الفرنسي في مجال التأمين لاحتواء النشاط التأميني بالجزائر، ولم يطبق في الجزائر إلا سنة 1933، من خلال مرسوم خاص صادر عن السلطات الفرنسية بتاريخ 10 أوت 1933، وبالتمعن في أحكام القانون

---

[1] معراجي جديد، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

[2] توفيق غفصي، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلم التجارية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص 62..

1930 نلاحظ أنّ مجال التأمين ينقسم إلى: مجال التأمين على الأضرار ومجال التأمين على الأشخاص.

فالتأمين على الأضرار جاء في المواد 28 إلى 53 وهي تكريس مبدأ الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار والنتائج المترتبة عن ذلك، بالإضافة إلى ذلك فهي تحدد معايير تقديم مبلغ التأمين وتبرز المصلحة كأساس لعقود التأمين ومبدأ الاحتمال في عقود التأمين، وإذا انتقلنا إلى التأمين على الأشخاص نلاحظ أنّ هذا القانون أعطى اهتماماً كبيراً للتأمين على الحياة حيث نظم صوراً مختلفة كالتأمين لحالة الحياة وحالة الوفاة والتأمين المختلط والتأمين لصالح الغير .....إلخ، ومنذ بداية تطبيق قانون 13 جويلية 1930 ولتعزيز المستعمر لرقابته على القطاع أكثر فأكثر أصدر العديد من المراسيم والقوانين منها [1]:

1. **مرسوم 14 جوان 1938:** تضمن الشروط والمعايير الواجب توفرها في شركات التأمين (القدرة الفنية المالية ....) وتجلت أهميته على القطاع التأمين البري من خلال تنظيمه ومراقبته من طرف الدولة ، كما عمل على تأسيس هيئة العليا للإشراف على قطاع التأمين والشركات الناشطة فيه وسميت بالهيئة العليا للتأمين .

2. **مرسوم 30 ديسمبر 1938:** تضمن كيفية تأسيس شركات التأمين والقواعد المسيرة لها وفيه كلفت شركات التأمين التبادلي والشركات التجارية بعمليات التأمين.

3. **مرسوم 29 جويلية 1939:** الذي حدد محاسبة شركات التأمين.

4. **مرسوم 17 أوت 1941:** تعلق بالتعويضات و الإحتياطات الإلزامية لشركات التأمين و رأسمالها.

5. **مرسوم 17أفريل 1943 :** تضمن التأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية.

6. **مرسوم 10 أوت 1943 :** تضمن مجال التأمين الاجتماعي.

---

[1] هدى بن محمد، **تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** ، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005 ، ص ص 28-29.

7. مرسوم 04 أوت 1945 : تضمن التأمين على المحلات العمومية (قاعة سينما، ملاعب رياضية..)

8. أمر4 أكتوبر 1945 : عهد بتسير إصابات العمل إلى الضمان الاجتماعي بدلا من شركات التأمين.

9. مقرر5 ماي1945: تم بموجبه إنشاء لجنة استشارية جزائرية لتأمينات لها صلاحيات منها تنظيم السوق واقتراح أحكام تطبيقية لنصوص العامة لدولة الفرنسية عن طريق استشارة الحاكم العام في الجزائر.

وعلى الرغم من هذه القوانين واللوائح المستمدة من التشريع الفرنسي فإن المستعمر لم يكن قد خص الجزائر بعد بقوانين تنظيم سوق التأمين، وبقي الوضع إلى غاية 1947 حيث تم تكوين لائحة إدارية عامة تسببت في إحداث غموض على السوق الجزائرية مما اضطر المشرع الفرنسي إلى وضع تنظيم لتصحيح هذه الوضعية تمثلت في مجموعة قرارات ومراسيم :

1. مرسوم 6 مارس 1947 :يتعلق بتنظيم الإدارة العامة من أجل مراقبة شركات التأمين في الجزائر والجديد في هذا النص أنه أقام امتيازاً للحاكم العام للجزائر، حيث أنه بالنسبة لكامل القرارات المتعلقة بالتنظيم المهني للتأمينات في الجزائر يتطلب قبل كل شيء إستشارة الحاكم العام للجزائر وهذا حسب ما نصت عليه المادة (5) كذلك بالنسبة للمؤسسات التأمينية حيث يمكنها العمل في السوق عن طريق وكلاء وذلك بعد حصولها على الاعتماد من الحاكم العام للجزائر حسب ما نص عليه البند (2) من المادة السادسة، ويمثل هذا المرسوم إدخال حقيقي للتأمين إلى الجزائر وينجلى من خلال الاهتمام الكبير للمشرع بترسيخ سوق تأمين مستقر[1] .

2. مقرر 5 ماي 1947: أنشأت بموجبه لجنة استشارية جزائرية للتأمينات لها صلاحيات تتمثل في تنظيم السوق .

3. مقرر28 أوت 1947: تضمن تحديد النسبة المئوية الإلزامية للتعويضات والاحتياطات التقنية لشركات التأمين التي تنشط في الجزائر والنسبة هي 50 % حسب المادة الأولى من هذا المقرر.

[1] Boualam tafiani, Op-Cit, p04 .

4. مرسوم 14 نوفمبر 1949: تضمن التأمين على النقل العمومي للبضائع والمسافرين .

5. مرسوم 5 ماي 1950: الموافق لقرارات اللجنة الجزائرية رقم 50-028 والمتعلق بتنظيم حازم لنصوص التأمينات بدلالة الغرض منها وليس حسب تحصيلاتها .

6. مرسوم 27 فيفري 1958: تضمن مجال التأمين الالزامي على السيارات في الجزائر وذلك من خلال تنظيم عقود التأمين وكان المرسوم التطبيقي له المؤرخ في جانفي 1959 .

7. مرسوم 23 ديسمبر 1958: تضمن تأمين على تظاهرات رياضية .

8.مرسوم 5 ماي 1962: تضمن التأمين للجمعيات الرياضية.

ما ميز سوق التأمين خلال هذه الفترة هو سيطرة الشركات الفرنسية حيث أنه من بين 218 شركة عاملة في السوق خلال سنة 1952 كانت هناك 127 شركة فرنسية، 3 شركات جزائرية فقط أما الباقي فهو شركات أجنبية وحيث أن هناك 13 شركة تُحصل 50% من الأقساط و5 شركات تُحصل 30 %من الأقساط وهو ما يعني أن السوق شبه محتكر، وكذلك وجود العديد من النصوص التي كانت تحكم عقود التأمين في فرنسا كما في الجزائر، وأن هذه النصوص تعرضت لأكثر من مرة إلى التكملة والتعديل[1].

الفرع الثاني : قطاع التأمين ما بعد الاستقلال (1962-1980)

إن التأمين بالجزائر بعد الاستقلال تميز بعدة تغيرات مستمرة وسريعة في السياسات المتبعة لتنظيم سير نشاط التأمين، وقد تميزت هذه المرحلة بأنها تنقسم إلى عدة مراحل.

أولا : مرحلة الانتقالية(1962-1966): واجهت الجزائر بعد الاستقلال من المشاكل والتحديات التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين ومن أهم هذه المشاكل ما يلي :

- القوانين والتشريعات التي كانت تسير قطاع التأمين هي قوانين فرنسية؛

[1] مصعب بالي، مسعود صديقي، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 345.

- غياب سياسة اقتصادية إضافة على عدم حصر محاولة تجديد البناء أنتج العديد من القرارات الارتجالية والذاتية؛
- مراقبة عملية التأمين قامت بها شركات أجنبية فرنسية هذا ما أدى إلى خروج مبالغ كبيرة إلى خارج حدود الوطن،بالإضافة إلى النقص الشديد في الإيطارات واليد العاملة المؤهلة في قطاع التأمين .

ولمواجهة هذه المشاكل عملت السلطات الجزائرية على سن قوانين ونصوص لتنظيم عمليات التأمين وذلك سنة 1963 ويتمثل في القانونين الصادرين بتاريخ 08 جوان1963 وعليه نميز وجود فترتين وهما:

1. الفترة الأولى :عرفت هذه الفترة استمرار تطبيق القانون الفرنسي على التأمين، وذلك من خلال إصدار قانون بتاريخ 31 ديسمبر 1962، والذي يقضي بموجبه استمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية قبل الاستقلال إلا من كان منها مخالفا للسيادة الوطنية أو يكتسي طابعاً تمييزياً ومن خلال تطبيق هذا القانون استمرت الدولة في تطبيق النصوص الفرنسية المنظمة للتأمين الخاص والمتعلقة بالقانون المؤرخ بتاريخ 13 جويلية 1930 ،والملاحظ أن التأمين في هذه الفترة كان خاضعا لقواعد واردة من نصوص خاصة وأخرى موجودة في نصوص عامة تشكل فيما بينها مجموعة النظام القانوني الذي يحكم العقد[1].

2. الفترة الثانية : بتاريخ 8 جوان 1963 صدر أول تشريع جزائري في مجال التأمين وهما القانونين : القانون رقم 63-197 والقانون رقم 63-201[2] ، حيث نص القانون 63-197 [3]على إنشاء عمليات إعادة التأمين وجعلها قانونية وإجبارية لكل عمليات التأمين المحققة في الجزائر، إضافة إلى إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR كمؤسسة تابعة للدولة بالقرار الصادر بتاريخ 15

---

[1] طراق حمولة ، أحمد بوشناقة، **صيرفة التأمين كتوجه حديث في قطاع التأمين – الإشارة لحالة الجزائر–** ، حوليات جامعة بشار، العدد 09، جامعة بشار ،الجزائر، 2011، ص ص 43-44.

[2] طارق قندوز وآخرون، **حصيلة الأداء الاكتتابي لنشاط التأمينات بالجزائر في الميدان (مقاربة ورؤية استشرافية)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 16، جامعة البليدة 02، الجزائر، جوان 2017، ص 14 .

[3] **Loi n° 63-197 du 8 juin1963,** portant institution de la reassurance légale et creation de la caisse d'assurance et de reassurance (C.A.A.R) , JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 38, du 11juin 1963, p 614.

أكتوبر 1963 وبموجبه ألزمت كل الشركات المزاولة لنشاطها بالجزائر على التنازل عن نسبة 10 % من الأقساط المحصلة بالنسبة لجميع أنواع الأخطار المعاد تأمينها لفائدة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) التي أسست لهذا الغرض، إضافة إلى ممارستها لجميع أنواع عمليات التأمين، أما القانون رقم 63-201[1] فقد نص على التزام شركات التأمين بتقديم ضمانات مسبقة وكذلك طلب الاعتماد لدى وزارة المالية وهذا حتى تتمكن من مواصلة نشاطها بالجزائر .

إن هذين القانونين يعدان أداة لدولة لرقابة والإشراف على شركات التأمين وتم تبرير ذلك من خلال وجود عدة أسباب من بينها:

- الحفاظ على مصالح المؤمنين لهم، المكتتبين وفوائد عقود التأمين والرسملة كما أن الاضطراب في مراقبة الملاءة (القدرة على الوفاء بالدين) يؤثر على جميع المخططات الاقتصادية التقنية المالية والقانونية.
- رقابة الدولة على التأمين نؤمن الانتفاع بالادخار المجمع كما تبين مصيره.
- تمثيل الاحتياطات بالقيم المحلية وهذا تجنبا لتهريب رؤوس الأموال المجمعة عن طريق إعادة التأمين.

وعلى الرغم من المبررات المقدمة لرقابة الدولة على سوق التأمين إلا أنها لاقت الرفض، فقد أثار تطبيق القانون رقم 63-201 عدداً من المشكلات من بينها:

- على مستوى الاعتماد الذي خص الشركات الأجنبية المزاولة لنشاطها بالجزائر والتي ليس مقر اجتماعي وحسب هذا القانون فإن عليها تقديم طلب الاعتماد لوكيل خاص مكلف بتمثيلها وإيداع ضمانة بمقدار 25% من القيمة المتوسطة للأقساط الصافية الناتجة خلال الخمس سنوات الأخيرة للنشاط لكن هذا القانون رفض من قبل عدد كبير من الشركات الأجنبية.

[1] **Loi n° 63-201 du 8 juin1963** , relative aux obligations et guaranties exigées des entreprises d'assurance exerçant une activité en Algérie, JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N°39, du 14 juin 1963, P630.

- أما على التنازل القانوني فقد لقي أيضاً الرفض من قبل الشركات الأجنبية وكنتيجة لرفض الإقرار بالقانونيين السابقين تم تطهير سوق التأمين الجزائري بإنهاء نشاط جميع الوكالات والفروع

الأجنبية وتصفية أعمالها وبسط سيطرة الدولة على قطاع التأمين[1] .

وترتب على ذلك رحيل الشركات الأجنبية ورغم هذه الوضعية فقد تم اعتماد 17 شركة أجنبية من بينها ثلاث شركات وطنية :

- ✓ الشركة الجزائرية لتأمين (SAA)بالمرسوم الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963.
- ✓ الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية (CCRMA) بالمرسوم الصادر بتاريخ 28 أفريل 1964.
- ✓ التعاونية الجزائرية لتأمينات عمال التربية والثقافة (MAATEC) بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 29 ديسمبر 1964.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة (1966-1972): تميزت هذه المرحلة باحتكار الدولة لجميع العمليات التأمينية، وذلك من خلال إصدارها للأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966، والصادر بتاريخ 31 أوت 1966 في الجريدة الرسمية للعدد 43 الذي ينص على تأميم شركات التأمين العاملة في الجزائر وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة [2].

كما سعت الدولة من خلال ذلك إلى إنشاء وتطوير شركات التأمين الموجودة والتي انفردت بعمليات التأمين وإعادة التأمين بالجزائر وهذا في ظل توجهها الاشتراكي، حيث كان التأكيد على إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين بموجب الأمر رقم 127/66 وذلك بتاريخ 1966 وكذا تطوير نشاط شركة

---

[1] بوعلام طفياني، بوجمعة قارة ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] Ali Hassid , **Introduction à L'étude des Assurances Economiques** , édition ENAL , 1984 , P34.

الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين (la CAAR) والتي عدل قانونها التأسيسي، أما الشركة الجزائرية للتأمين SAA والتي تم تأميمها بموجب الأمر الثاني رقم 129/66 ومن 17 شركة أممت SAA فقط ، بينما تم تصفية باقي المؤسسات الأخرى باستثناء الشركات التي لها شكل تعاوني CCRMAو MAATECC فقد سمح لها بمواصلة نشاطها، ما ميز السوق التأمين الجزائري خلال فترة احتكار الدولة هو حدوث منافسة بين هاتين الشركتين حيث تم اللجوء إلى الوكلاء العموميين لتوزيع منتجات كل من الشركتين الذي اعتمدوا بموجب الأمر 66-127.

ثالثا: مرحلة التخصص 1973-1979: ابتداء من سنة 1973 وعلى غرار بقية القطاعات الاقتصادية اتبعت الجزائر سياسة إعادة تنظيم قطاع التأمين ككل والذي جسد بمجموعة من القرارات بقي العمل بها إلى غاية سنة 1976 ،وقد تتبع احتكار الدولة لقطاع التأمين مبادرات كان القصد منها تحقيق التنسيق بين هذا القطاع والقطاعات الأخرى للدولة، وتضاعف هذا الاحتكار كنتيجة لتطبيق " مبدأ التخصص " الذي يقضي بأن تتولى كل شركة تأمينية تقديم التغطية لمجموعة أخطار معينة .

بتاريخ 1973/10/01 وبموجب الأمر 73-54 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR التي أصبحت الشركة الوحيدة التي يسمح لها بعملية إعادة التأمين بعد سحب نشاط إعادة التأمين من CAAR في 21 ماي 1975 تم إقرار مبدأ التخصص لشركات التأمين بموجب القرار 828 حيث[1]:

- أصبحت CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية كالحرائق والانفجار، النقل البري، الجوي، البحري ، المسؤولية المدنية والأعمال الهندسية.
- أصبحتSAA متخصصة في تأمين أخطار بسيطة، تأمينات برية مثل تأمين على السيارات، تأمينات الأشخاص .

وفقا للأمر 73-64 الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1973 المرسخ للتخصص فقد منعت الشركات

[1] معراج جديدي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

العمومية من اللجوء إلى وسطاء التأمين الخواص، وألزمهم القانون بالعمل مع الوكالات مباشرة تابعة لإحدى شركات التأمين العمومية [1].

الفرع الثالث: مرحلة ما قبل تحرير السوق التأمينية (1980-1995)

سير قطاع التأمين في الجزائر قبل الاستقلال وفقا لتشريع الفرنسي إلا أنه ألغي هذا الأخير في 5 جويلية 1975، دون أن يحل محله أي تنظيم أو قانون بديل حيث عان قطاع التأمين من فراغ قانون لمدة 5 سنوات إلى غاية إصدار القانون رقم 07-80 بتاريخ 9 أوت 1980 ووضع هذا القانون خصيصاً ليلائم البنية الجزائرية بصفة خاصة وليساير التوجهات الاقتصادية والسياسية بصفة عامة، ويهدف هذا القانون إلى[2]:

- ترسيخ الاشتراكية والسيطرة على نشاط التأمين بما أنه أداة لدولة من أجل توجيه ومراقبة الاقتصاد؛
- يضمن هذا القانون كافة مجالات التأمين الكبرى البرية، البحرية، الجوية وكذلك رقابة الدولة على سوق التأمين،
- أنشئ عددا من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العقارية العمومية بالاكتتاب في تأمينات الحريق وأضرار المياه وإلزام ذوي المهن الحرة (المهندسين ، المعماريين ، مقاولين .....) والقطاع الاستشفائي وأعضائه بالاكتتاب في تأمينات المسؤولية المدنية المهنية .

كما شهدت حركة النقل البحري والبري في الجزائر تطورا كبيراً مما أدى بالمشرع إلى إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) بموجب المرسوم رقم 85-82 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985.

في إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر سنة 1988 تمتعت شركات التأمين بأكثر استقلالية في شكل شركات اقتصادية عمومية وفتح لها مجال لممارسة نشاطها في جميع فروع فروع التأمين

[1] Mokhtar Nouri ,**Un Fort Potentiel à Exploiter, Revue Algérienne des Assurances**, édition UAP, N 04, Juin, 2001, P16.
[2] Boualam tafiani, Op-Cit, p99.

ابتداء من سنة 1989، حيث كان للاصلاحات الاقتصادية أثر كبير في إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين من خلال التعديل والتغيير في القوانين التأسيسية لشركات التأمين حتى تتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين دون تخصص وبكل حرية من أجل خلق مناخ تنافسي حقيقي لا تحكمه أية قيود إدارية من طرف الدولة وهذا الأمر ساهم بقوة في تعزيز القدرات التنافسية للشركات والسماح لها بالتطلع إلى كسب فرص سوقية جديدة تضمن معها البقاء والاستمرارية في سوق التأمين[1].

كما تم في هذه المرحلة أيضا إنشاء الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين URA في 1994/02/22 وبموجب قانون 90-31 المؤرخ في 1994/12/04 وله صفة الجمعية المهنية ومن بين أهم المهام التي أسندت له ما يلي[2]: الدفاع عن المصالح المهنية للقطاع، ترقية وتطوير نشاط القطاع بالإضافة إلى العمل على تحسين كفاءة العاملين في القطاع.

لم تستطع الدولة تحقيق ما كانت تصبو إليه بجعل القطاع أكثر فعالية، و بالرغم من رفع احتكار الدولة وإلغاء التخصص ومنح الاستقلالية للمؤسسات لم يكن كافيا لإعطاء السوق أكثر ديناميكية .

الفرع الرابع: مرحلة تحرير سوق التأمين الجزائري ما بعد 1995

في إطار تأهب الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق قامت السلطات الجزائرية بتغيير الإطار القانوني لعدد من القطاعات حتى تتماشى مع الوضع الاقتصادي الجديد من بين هذه القطاعات، قطاع التأمين حيث أصدر الأمر 95-07 بتاريخ 25 جانفي 1995 ونميز هنا مرحلتين.

---

[1] بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980-2016**، أطروحة دكتوراه،، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018، ص 97.

[2] حمدي معمر، **نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق-دراسة بعض التجارب الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة جسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012، ص 138-139.

أولا:مرحلة تحرير قطاع التأمين بموجب القانون 07/95

قصد التكيف مع الوضع الاقتصادي الدولي الجديد، قامت الجزائر بإصدار قانون تأمينات جديد وفق الأمر الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات[1]، الصادر بتاريخ 8 مارس 1995 في الجريدة الرسمية العدد 13، مما أدى إلى تغيرات مهمة على مستوى قطاع التأمين ، وسنورد أهم ما جاء به هذا القانون فيما يلي [2]:

- تحرير قطاع التأمين من الاحتكار العمومي والسماح للقطاع الخاص بمزاولة النشاط التأميني وذلك بإلغاء قانون احتكار الدولة لقطاع التأمين الذي أنشئ سنة 1966، كما عززت الدولة من رقابتها بإنشاء مجلس استشاري يدعى المجلس الوطني لتأمينات (CNA) في 25 جانفي 1995؛
- نص هذا الأمر عن كيفية إنشاء شركات التأمين واعتمادها، فحسب المادة 215 منه في الفقرة الأولى "تخضع شركة التأمين في تكوينها إلى قانون الجزائري، وتأخذ إحدى الشكلين: شركة ذات أسهم وشركة ذات الشكل التعاضدي "[3] وعليه نتيجة لهذا القانون ظهرت عدة شركات تأمين خاصة وأخرى تعاضدية؛
- سمح هذا الأمر لشركات التأمين أن توزع منتوجاتها عن طريق الوسطاء المعتمدين وحدد هذا القانون نوعين من الوسطاء: الوكلاء العاميين (يتم اعتمادهم من طرف شركات التأمين)، السماسرة (يتم اعتمادهم من طرف الوزارة المالية)؛

---

[1] الأمر رقم 07/95، المتعلق بالتأمينات، المؤرخ في 25 جانفي1995، الجريدة الرسمية، العدد 13، الجزائر، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

[2] عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، الطبعة الثالثة، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002، ص35.

[3] Kouider Boutaleb, **le développement du secteur des assurances et réassurance en Algérie réalité et perspectives**, opération dans le cardre de colloque international sur l'industrie de l'assurance : réalité et perspective de développement, université de hassiba ben bouali-chelf, Algerie,03-04/12/2012, p10.

- تضمن الأمر 07/95 كيفية تنظيم نشاط التأمين بوضعه نصوص تحكم تسيير وتنظيم شركات التامين وكل المتدخلين في هذا القطاع ، وينظم التأمينات البرية والجوية والبحرية الإلزامية منها وغير الإلزامية زيادة على ذلك وضع أحكام عامة لعقد التأمين؛
- ألغى هذا الأمر في مادته 278 جميع الأحكام المخالفة له لاسيما القانون 63-201 المتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطها بالجزائر والأمر 63-127 المتضمن احتكار الدولة لعمليات التأمين والقانون 80-07 المتعلق بالتأمينات وبالتالي أصبح أمر 95-07 هو قانون التأمين الجديد؛
- أحدث الأمر95-07 بعض التغيرات المتعلقة بالتأمينات الإجبارية حيث تم تقليص قائمة هذه التأمينات ولم يبقى إجباري إلا تأمين المسؤولية المدنية، وكذلك التأمين ضد الحريق للمؤسسات العمومية، كما فتح قطاع التأمين لرأسمال الخاص الوطني والأجنبي؛
- أما فيما يتعلق في مجال إعادة التأمين فقد تم فتح المجال تدريجيا أمام الشركات المعتمدة أن تمارس عمليات إعادة التأمين بعد ما كانت حكراً على الشركة المركزية للتأمين وإعادة التامين؛
- قام هذا الأمر بتصنيف نشاط التأمين إلى 6 أصناف: تأمينات برية، النقل، الأشخاص، تأمينات فلاحية، تأمينات قرض للكفالة، إعادة التأمين .

إن أهم ما ميز هذه الفترة هو:

- إصدار الأمر الرئاسي رقم 12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا .
- المرسوم التنفيذي رقم 04-268 المؤرخ في29 أوت2004 الذي يتضمن تشخيص الحوادث الطبيعية المغطاة بإلزامية التأمين على آثار الكوارث الطبيعية ويحدد كيفيات إعلان عن حالة الكوارث الطبيعية.

ثانيا: مرحلة انتعاش قطاع التأمين بموجب قانون 06-04

يأتي قانون رقم 06-04 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 هـ الموافق لـ 20 فيفري لسنة 2006 [1]، معدلا ومتمما للأمر 07/95 الصادر في 23 شعبان 1415 هـ الموافق لـ 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، جاء هذا القانون بغية توفير ظروف مواتية وتطوير القطاع من حيث تحكم في نشاطه و تفعيل أدائه حيث انعقدت جلسة لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للأمر 07/95 في جانفي 2006، حيث أدخلت مجموعة من الإصلاحات بهدف تحرير القطاع بشكل أكبر مما كان عليه بغرض تفعيل نشاط التأمين، ومن بين أهم أهداف هذا القانون ما يلي[2] :

- تفعيل نشاط التأمين وتحسين نوعية خدماته(فتح السوق أمام الأجانب، والسماح لهم بإنشاء فروع بغرض إحداث جو تنافسي في القطاع).
- إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات، والتي تهدف إلى تأطير عملية الرقابة على نشاط شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، و إنشاء هيئة مركزية المخاطر تتكفل بجمع المعلومات الضرورية لأداء مهام شركات التأمين الوطنية وفروع شركات التأمين الأجنبية .
- الفصل بين شركات التأمين التي تغطي تأمينات الأضرار وتلك التي تغطي تأمينات الأشخاص و الرسملة وهو يمثل المحور الأساسي للإصلاحات التي جاء بها القانون 04/06.
- استحداث مهنة مفتشو التأمين مهمتهم التحقيق في أي وقت، استناداً إلى الوثائق أو في عين المكان ، من جميع العمليات التابعة لنشاط التأمين أو إعادة التأمين.
- تعزيز الرقابة الخارجية على شركات التأمين وذلك بإلزام محافظي الحسابات بإعلام الهيئات الرقابية

---

[1] قانون رقم 04/06، **المتعلق بالتأمينات**، المؤرخ في 20فيفري2006، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، الصادر بتاريخ 12 مارس 2012.

[2] عواطف مطرف، **تحرير قطاع التأمين في الجزائر – عرض للمسار ووقوف عند النتائج**-، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص 53.

بأي نقائص قد تسجل على مستوى شركات التأمين أثناء ممارستها لنشاطها.

- الاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة عن طريق تطوير فرع تأمينات الأشخاص.
- إنشاء صندوق ضمان المؤمن لهم، يتكفل بتحمل جزء من التزامات شركات التأمين في حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عند وقوع الضرر.
- استحداث مهنة الإكتواري والذي تتمثل وظيفته في إعداد دراسات مالية و إحصائية لإنشاء أوتغيير عقود التأمين لدى الشركة، و إعادة تنظيم الرقابة على نشاط التأمين .
- إنشاء جمعية مهنية خاصة يتوجب على شركات التأمين وشركات إعادة التأمين الانضمام إليها هدفها تمثيل وتسيير المصالح الجماعية للأعضاء المنخرطين .
- تعزيز مبدأ الإفصاح ونقل المعلومات حيث وجب على شركات التأمين استناداً إلى المادة 41 من القانون 04/06 أن ترسل إلى هيئة الإشراف على التأمينات، جميع بياناتها المالية السنوية في أجل أقصاه 30 جوان من كل سنة.
- إمكانية توزيع خدمات التأمينية عن طريق البنوك وهو ما يسمى بصيرفة التأمين .
- تحقيق الأمن المالي لشركة وذلك عن طريق التأكد من مصادر الأموال المخصصة لتمويل رأسمال الشركة.
- دعم الحكم الراشد لشركات التأمين وتسريع عمليات تحرير السوق أمام الشركات الأجنبية.
- تنويع قنوات التوزيع (حيث يمكن تقديم منتجات تأمينية من قنوات أخرى كالشبكات البنكية) .

المطلب الثاني: الإطار الهيكلي لقطاع التأمين بالجزائر

إنّ قطاع التأمين مثله مثل باقي الأخرى هو مهم في النشاط الاقتصادي الجزائري، وفي إطار الانفتاح على السوق أولت الحكومة الجزائرية بهذا القطاع عناية خاصة، حيث نجد أنّ الشركات الناشطة في مجال التأمين تسير من قبل هيئات ومؤسسات تعمل على تنظيمها .

الفرع الأول: المؤسسات الناشطة في سوق التأمين الجزائري

طبقا للأمر 07/95 تم تغيير شكل وبنية قطاع التأمين في الجزائر حيث قسمت إلى شركات تأمين عمومية وأخرى شركات تأمين خاصة، بالإضافة إلى التعاضديات، حيث هناك شركات تقوم بكل عمليات الاكتتاب في جميع فروع التأمين بينما هناك شركات متخصصة، وقد بلغ عدد الشركات الناشطة في السوق الجزائرية 24 شركة في سنة 2020.

أولا: شركات التأمين العمومية: وهي مؤسسات تابعة لدولة وهي تمارس جميع فروع التأمين وبلغ عددها شركة تأمين و تتمثل في:

1- الشركات العمومية للتأمين على الأضرار: وتتمثل فيما يلي:

أ.الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR): أنشأت في 1993/06/08، وبعد إلغاء التخصص طورت CAAR محفظتها في تأمين النقل، السيارات، الأخطار المتعددة وتأمين الأشخاص[1].

ب. الشركة الوطنية للتأمين(SAA): تأسست في 1963/12/12 وبمقتضى الأمر رقم129/66 المؤرخ في 05/27/ 1966أوكلت لها مهمة تأمين السيارات والأخطار العامة...الخ، وبموجب القانون 06-04 أصبحت متخصصة في التأمين على الأضرار[2] .

---

[1] https://www. CAAR.dz تاريخ الإطلاع 22/05/2021 الساعة 17:00

[2] https://www.SAA.dz تاريخ الإطلاع 22/08/2021 الساعة 21:00

ج. الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT): تم اعتمادها في 1985/04/30 طبقا للمرسوم 82/85 للتأمين من أخطار النقل[1] .

د.شركة تأمين المحروقات (CASH): تم اعتماد الشركة في 1999/07/18وبدأت النشاط سنة 2000، وهي تمارس جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، تم إنشاءها بالاشتراك بين وزارة الطاقة ووزارة المالية[2].

2-الشركات العمومية لتأمين على الأشخاص: وتتمثل فيما يلي:

أ. كرامة للتأمينات CAARAMA ASSURANCE: هي متخصصة بتأمينات الأشخاص[3]، تأسست بموجب القانون06-04الذي أقر الفصل بين التأمين على الأشخاص والتأمين على الأضرار، في 2011/03/09 حصلت على الاعتماد لمزاولة نشاط التأمين في فرع تأمينات الأشخاص بمختلف أنواعه[4].

ب. شركة تأمين حياة الجزائرTALA:اعتمدت في2011/03/09 بدأت نشاطها في2011/07/01، أنشئت من طرف الشركة الجزائرية للتأميناتCAAT حيث تشارك فيها بنسبة 55% وصندوق الاستثمار الوطني FNI بنسبة قدرها 30% أما 15 % تعود للبنك الخارجي الجزائري BEA.

ثانيا: الشركات التأمين الخاصة: وهي مؤسسات خاصة تمارس جميع فروع التأمين وتتمثل في:

1- شركات خاصة للتأمين على الأضرار: وتتمثل فيما يلي:

أ.شركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR):تم اعتمادها 05/08/ 1998[5]، سمح لها بمزاولة التأمين بكل فروعه وعمليات إعادة التأمين، بادرت ببعث منتوجات تأمينية جديدة مثل ضمان قروض البيع وهذا للاستجابة للزبائن وحاجات المؤسسة الجزائرية بعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر[6].

---

[1] https://www.CAAT.dz تاريخ الإطلاع 23/08/2021 الساعة 13:00

[2] https://www. CASH-assurances.dz تاريخ الإطلاع 23/08/2021 الساعة 15:30

[3] http://www.caarama.dz تاريخ الإطلاع 24/08/2021 الساعة 18:00

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 23، الصدرة بتاريخ 17 أفريل 2011، ص 19

[5] Journal official de la république Algérienne, N69, 16 Septembre1998, P17.

[6] http:// www.laciar.com تاريخ الإطلاع 24/04/2021 الساعة 19:00

ب.الجزائرية للتأمينات 2A: اعتمدت بموجب القرار المؤرخ في 05 أوت 1985[1] لممارسة جميع عمليات التأمين و إعادة التأمين، مساهميها الرئيسيين هم Spa Neylsar و Gulf Insurance Group .

ج.ترست الجزائر:حصلت على الاعتماد في 1997/11/18 لمزاولة نشاط التأمين في الجزائر فرع تأمينات الأضرار[2]، وبدأت نشاطها في 02/28/ 1998[3] ومارست جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين.

د.أليانس للتأمينات: تأسست سنة 2004 واعتمدت في 2005/07/20 وكان الانطلاق الفعلي للنشاط سنة 2006وتعتبر أول شركة تأمين خاصة تقوم بالاكتتاب العام في بورصة الجزائر وذلك في 2011[4]، في 2011/07/17 تم الموافقة والسماح لشركة لممارسة عمليات التأمينية التالية: الأمراض والحوادث، جسم المركبات السكك الحديدية وأجسام المركبات الجوية والبحرية، البضائع المنقولة والحرائق والانفجارات[5].

هـ.المتوسطية العامة للتأمينات: أنشأت في 2000/09/10 وتم منحها الاعتماد في 2001/07/08 [6]، عرفت الشركة عدة مشاكل مالية مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء مما جعلها تسحب منها الاعتماد جزئيا فيما يخص فرع تأمين القروض، ليتم شراؤها في 2007 كفرع المجموعة الأمريكية للاستثمار ECP (Emerging Capital Partners) وأصبحت 100% ملكا للمجموعة[7] .

2-**شركات خاصة للتأمين على الأشخاص:** وتتمثل فيما يلي:

أ.شركة مصير الحياة :اعتمدت في 11 أوت 2011[8]، وهي فرع من الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR)، وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم 96-267[9] المؤرخ في 18 ربيع الأول 1417

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 69، الصادر بتاريخ 16سبتمبر1998، ص ص19-20.

[2] Journal official de la république Algérienne, N56, 16 Octobre2011, P21.

[3] http // :www.trustalgeriains.com . تاريخ الإطلاع 22/05/2021 الساعة 15:30

[4] http // :www.alliannceassurances.com تاريخ الإطلاع 15/09/2021 الساعة 21:00

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56، الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2005، ص 24.

[6] http// :www.gam.dz تاريخ الإطلاع 17/09/2021 الساعة 22:00

[7] بالي مصعب، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 349.

[8] http// :www.macirvie.com تاريخ الإطلاع 22/09/2021 الساعة 09:00

[9] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56، الصادرة بتاريخ 11 أوت2011، ص 25.

الموافق 3 أوت 1996 الذي يحدد شروط و إجراءات منح موافقة شركات التأمين و إعادة التأمين منح لها ترخيص ممارسة عمليات التأمين على الأشخاص (الحوادث، الأمراض ، الحياة ....) .

ب.شركة كارديف الجزائر :اعتمدت في 2006 [1]وهي فرع من البنك الوطني الباريسي (BNP)، تخصصت كذلك في العمليات المتعلقة بالائتمان والادخار الفردي والجماعي[2] ،كما أنها شركة مبتكرة وتهدف إلى تنشيط تأمينات الأشخاص وربطها مع أنشطة البنك .

ثالثا: شركات التأمين المختلطة:هي شركات تم اعتمادها لممارسة مختلف عمليات التأمين، أنشأت برأسمال مختلط سواء عمومي أو محلي أو أجنبي، بنشط في السوق الجزائرية وهي تنقسم مابين شركات التأمين على الأشخاص وأخرى التأمين على الأضرار.

1-شركات التأمين على الأضرار

أ.شركة أكسا لتأمين الأضرار: أنشأت في جويلية 2011 [3]وهي موزعة على: فريق أكسا بنسبة 49% والبنك الخارجي الجزائري بنسبة 15 % وصندوق النقد الدولي بنسبة 36 % باشرت عملها لتأمينات على الأضرار في ديسمبر 2011 .

2-**شركات التأمين على الأشخاص**

أ. **شركة أكسا لتأمين على الأشخاص:** باشرت نشاطها في نفس الفترة التي بدأ الفرع الثاني للشركة المتعلق بتأمينات الأضرار، اختصت في عمليات التأمينات على الأشخاص طبقا لقانون الفصل بين التأمينات الأضرار عن التأمينات على الأشخاص الذي جاء به القانون رقم 06-04 المتعلق بالتأمينات[4].

---

[1] http// :www.cardifeldjazair.dz تاريخ الإطلاع 25/09/2021 الساعة 23:00

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، الصادرة بتاريخ 11أكتوبر 2006، ص 54.

[3] http// :www.axa.dz تاريخ الإطلاع 26/09/2021 الساعة 14:00

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصدرة بتاريخ 3أكتوبر 2011، ص 17.

ب.شركة تأمين الاحتياط والصحة SAPA: تم اعتمادها من قبل الوزارة المالية في 2011/03/10[1]، أنشأت في إطار شراكة بين كل من الشركة الوطنية للتأمين 34 % SAA، و بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 10% و بنك التنمية المحلية BDL15% المؤسسة الفرنسية للتأمين MASIF بنسبة 41 %[2].

ج.الشراكة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص AGLIC: بموجب القرار المؤرخ في 22 فيفري 2015 تم اعتماد شركة التأمين المسماة " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص" وهي شركة ذات أسهم ذات أسهم مختصة في تأمينات الأشخاص[3] .

رابعا: شركات التأمين المتخصصة: يقصد بالشركات المتخصصة هي الشركات التي تنشط في قطاع معين وتتمثل في ما يلي:

1.الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) :تأسست بموجب الأمر رقم 06/96 الصادر بتاريخ 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض الموجه للتصدير في صورة شركة ذات أسهم [4].

2.الشركة ضمان القرض العقاري(SGCI): أنشأت بتاريخ 1997/10/05 في شكل شركة ذات أسهم من أجل تأمين البنوك والمؤسسات المالية في أعمالهم الإئتمانية العقارية وبالتالي المساهمة في تطويرسوق الرهن العقاري، وتعتبر الخزينة العمومية المساهم الأكبر إلى جانب البنوك وشركات التأمين العمومية[5].

3.الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR): تم إنشاؤها في 1973/10/01 بموجب الأمر 54-73 [6]، وبناء على الأمر 20 ربيع الثاني 1426 الموافق 29 مايو 2005 و أحكام المرسوم الصادر في 9 ذي الحجة 1418 الموافق 6أفريل1998 بشأن الموافقة على شركة إعادة التأمين المركزية تم تعديلها على

---

[1] http// :www.amana.dz تاريخ الإطلاع 25/06/2021 الساعة 21:00

[2] عواطف مطرف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] بالي مصعب، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 351.

[4] http// :www.cagex.dz تاريخ الإطلاع 18/06/2021 الساعة 12:00

[5] http// :www.sgci.dz تاريخ الإطلاع 07/06/2021 الساعة 22:00

[6]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد83 ، الصادرة بتاريخ 16 أكتوبر 1973 ، ص02.

النحو التالي: يمنح هذا الترخيص للشركة لتنفيذ عملية إعادة التأمين[1] .

خامسا: التعاضديات: تنشط في السوق الجزائرية شركتين تعاونتين عموميتين للتأمين على الأضرار هما :

أ.الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي :أنشئ في 2 /1972/12 بموجب المرسوم 72-64 وهو يقوم بجميع عمليات التأمين على الأضرار و إعادة التأمين ويعد هو الرائد في شركات التأمين الفلاحي [2].

ب.التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال تربية والثقافة: أسست في 1964/12/16 بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 1964/12/29 وتعمل التعاضدية جاهدة على تطوير وتعزيز جودة عمليات التأمين وتحديد مستويات أسعار معقولة [3].

الفرع الثاني: الهيئات الرقابية المنظمة لنشاط التأمين بالجزائر

من أجل حماية مصالح المؤمن لهم وتحقيق التوازن في السوق التأميني وتطوير القطاع، يخضع قطاع التأمين في الجزائر للإشراف والرقابة من طرف هيئات منظمة.

أولا: أنواع الرقابة المفروضة على قطاع التأمين بالجزائر: لتحقيق الأهداف التي جاءت بها القوانين والمراسيم التي أقرتها السلطات العليا للبلاد، لابدّ من تفعيل الجهاز الرقابي بالجزائر.

1.الرقابة الإدارية: إنّ العديد من النصوص القانونية المتعلقة بالتأمينات تفرض التزامات خاصة على شركات التأمين وهذه الالتزامات لا تتعلق فقط بأداء النشاط التأميني و إنّما حتى فيما يخص إجراءات منح وسحب الاعتماد وفي هذا المجال نشير إلى المادة 218 من قانون التأمينات المتعلقة بالشروط الواجب توافرها في منح الاعتماد لشركات التأمين بما في ذلك الإمكانات المالية اللازمة للشركة وللمسيرين ومدى

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد77، الصادرة بتاريخ 29 ماي 2006، ص 03.

[2] http// :www.cnma.da تاريخ الإطلاع 09/10/2021 الساعة 16:30

[3] http// :www.maatec.dz تاريخ الإطلاع 03/10/2021 الساعة 09:00

نزاهتهم[1]، ولا يمكن الحصول على الاعتماد إلا من طرف الوزير الأول المكلف بالمالية بعد أن يبدي المجلس الوطني للتأمينات رأيه بشأن قرار منح الاعتماد، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المخطط التقديري للنشاط والوسائل المالية اللازمة والمؤهلات المهنية مع مراعاة أحكام المادة 217، ويتم سحب الاعتماد كليا أو جزئيا بموجب قرار الوزير الأول المكلف بالمالية بعد أن يبدي المجلس الوطني رأيه، كما يمكن للشركة المعنية أن تطعن أمام الغرفة الإدارية لدى المحكمة العليا في قرار السحب الكلي أو الجزئي للاعتماد المنشأ بموجب المادة 204[2]، باستثناء الحل أو الإفلاس أو التسوية القضائية لا يتم سحب الاعتماد إلا إذا أسفرت عملية الرقابة الإدارية لشركة بتوفرها على أحد الأسباب التالية[3]:

- إذا كانت الشركة لا تسير طبقا للتشريع المعمول به أو لغياب شرط من شروط الاعتماد؛
- إذا اتضح بأنّ الوضعية المالية للشركة غير كافية للوفاء بالتزاماتها؛
- إذا كانت الشركة تطبق بصفة متعمدة زيادات أو تخفيضات غير منصوص عليها في التعريفات المبلغة إلى إدارة الرقابة طبقا للمادة 233 ؛
- في حالة عدم ممارسة الشركة لنشاطها لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ تبليغ الاعتماد أو في حالة توقفها عن اكتتاب عقود التأمين لمدة سنة واحدة ؛

ولا يمكن سحب الاعتماد في هذه الحالات المذكورة إلا بمقتضى إعذار يوجه للشركة بواسطة رسالة مضمونة للوصول مع وصل الاستلام توضح فيها كل أوجه التقصير الثابتة ضد الشركة، كما يطلب من الشركة تقديم كل ملاحظات كتابية إلى الإدارة المكلفة بالرقابة وهذا خلال شهر كحد أقصى تحسب من

---

[1] حميدة جميلة، **الوجيز في عقد التأمين(دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات)**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

[2] المادة 218، من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس1995 ، ص 29.

[3] المادة 220، من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المعدلة والمتممة بالمادة 37 من القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص 30.

تاريخ استلام الإعذار، كما يمكن للشركة المعنية اللجوء إلى حق الطعن القضائي أمام مجلس الدولة[1] .

2. الرقابة التقنية: تتضمن الطرق القانونية في احتساب الاحتياطات الفنية، ليتسنى للسلطة المكلفة بالرقابة، مراقبة توظيفات هيئات التأمين والتعرف على مدى قدرتها المالية على الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب الحقوق وفق الشروط القانونية [2]، بناءاً على المادة 224 من قانون التأمينات المعدل والمتمم بمقتضى قانون 04/06 هناك مجموعة من الالتزامات والشروط التي تفرضها الدولة على شركات التأمين تتعلق أساساً بتكوين الاحتياطات والأرصدة التقنية لمواجهة التغيرات والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال الرقابة التقنية يتم القيام بعملية الرقابة المالية على شركات التأمين وهي أساس كل نظام من نظم الرقابة وتهدف للتعرف على مدى قدرة شركة التأمين على الالتزام بتعهدات الممنوحة للمؤمنين لهم مستقبلا، وتعد عملية الإشراف والرقابة على المخصصات التقنية ضرورية للتأكد من مدى كفاءة ودقة أسس حساب وتقدير المخصصات التقنية التي تضمن ملاءة الشركة كما يجب أن يتضمن قانون الإشراف والرقابة على هذه الشركات[3]، ويمكن توضيح مختلف الإجراءات الرقابية التي تمارسها هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر من الشكل التالي :

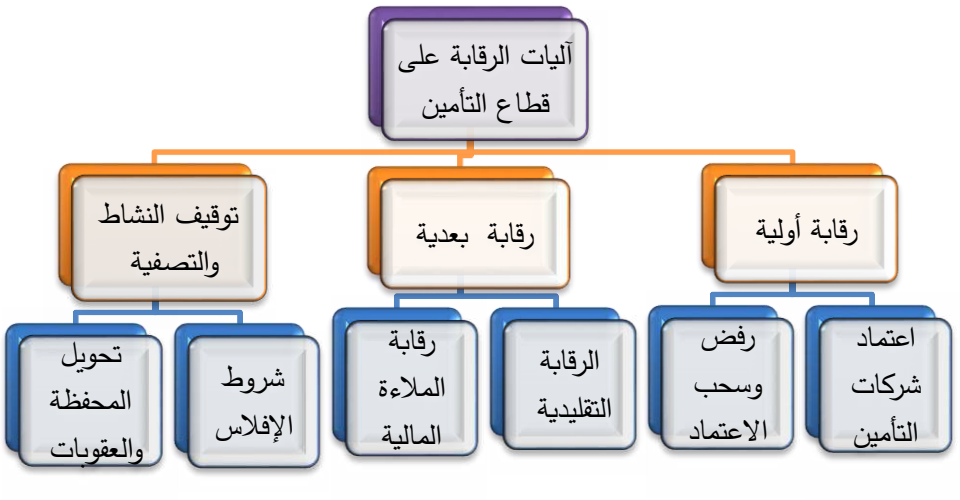
---

[1] المادة 225، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 ، ص 30.

[2] محمد كامل درويش، **إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية " الجات"**، دار الخلود ، لبنان، 1996، ص170.

[3] صبرينة شراقة، **دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدية بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 25-2011/04/26، ص07.

الشكل رقم (29): الإجراءات الرقابية التي تمارسها هيئات الرقابة على شركات التأمين في الجزائر



المصدر: حميد علوان، نظم الإشراف والرقابة على نشاط التأمين ودورها في تنظيم قطاع التأمين " التجربة الجزائرية" مجلة العلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، ، المجلد 01، العدد 19، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014، ص 31.

ثانيا: الهيئات الرقابية المنظمة لقطاع التأمين في الجزائر: يشرف على قطاع التأمين في الجزائر مجموعة من هيئات الإشراف والرقابة، تعمل على حماية مصالح المؤمن لهم وشركات التأمين وتفعيل القطاع، وهذا كله من خلال إرساء نظام مالي وقانوني كفء.

1.مديرية التأمينات بوزارة المالية: تقوم وزارة بمنح الاعتماد لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين حسب المادة 204 من الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات والتي تنص على:" لا يمكن لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين أن تمارس نشاطها إلا بعد حصولها على اعتماد من الوزير المكلف بالمالية "[1]، وحسب المادة 218من الأمر 95-07 المؤرخ في25 جانفي1995 المتعلق بالتأمينات فإن الاعتماد المنشأ يسلم بقرار من الوزير المكلف بالمالية بعد إبداء رأي المجلس الوطني للتأمينات .

[1] طارق قندوز، **المقاربة التسويقية والصناعة التأمينية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 363.

يمنح أو يرفض الاعتماد على أساس ملف يسمح بملائمة شروط و إمكانية إنشاء الشركة لا سيما المخطط التقديري للنشاط والوسائل التقنية للنشاط والوسائل التقنية والمالية اللازمة لذلك والمؤهلات المهنية ويجب أن يتضمن الاعتماد عملية التأمين و/أو عمليات التأمين التي أهلت الشركة لممارستها[1].

ومن مهام مديرية التأمين ما يلي [2]:

- ✓ دراسة واقتراح التدابير الموجهة لضبط وترقية ادخار هيئات التأمين و/ أو إعادة التأمين ؛
- ✓ الإشراف على تسيير الهيئات التي تمارس المهام المتصلة بنشاط التأمين والموضوعة تحت سلطة وزير المالية؛
- ✓ دراسة وتنفيذ التدابير التي من شأنها التشجيع على تطوير التأمين بجميع أشكاله.

2.المجلس الوطني للتأمينات (CNA): هو جهاز استشاري لدى السلطات العمومية في ميدان التأمينات، تم إنشائه بمقتضى المادة 274 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 23 شعبان1415 الموافق لـ:25 يناير 1995 والمتعلق بالتأمينات، يرأس هذا المجلس الوزير المكلف بالمالية ، يتكون هذا المجلس بناءاً على المادة 61 من قانون رقم 06-04 المعدلة للمادة 276 من الأمر رقم 95-07 من: ممثلي الدولة، ممثلي المؤمنين والوسطاء، ممثلي المؤمن لهم ،ممثلي مستخدمي القطاع، ممثلي الخبراء في التأمين والاكتواريين و من بين أهم المهام التي يقوم بهذا المجلس ما يلي[3]:

- ترقية وتطوير النشاط التأميني، وتحسين وتنظيم عمل شركات التأمين وإعادة التأمين.
- الموازنة بين حقوق وواجبات المؤمن والمؤمن لهم، وتحديد الأسعار التي تتماشى مع الواقع الجزائري.

---

[1] كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**،ورقة بحثية مقدمة في إطارالملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العلملي وأفاق التطوير –تجارب الدول –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جماعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012،

[2] المرسوم التنفذي رقم 07-364 مؤرخ في 28 نوفمبر 2007 يتضمن **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية**، المادة 04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2007، ص 15.

[3] http://www.cna.dz تاريخ الإطلاع 07/11/2021 الساعة 22:00

كما أنّ المجلس الوطني يتكون من أربع لجان رئيسية وهي[1]:

- ✓ **لجنة الاعتماد:** ويتمثل دورها في منح أو سحب أي اعتماد، كما يمكن أن تضم اللجنة أعضاء لا ينتمون إلى المجلس الوطني للتأمين .
- ✓ **لجنة الأسعار والدفاع عن حقوق المؤمنين:** وتقم بإبداء آراء وتوصيات فيما يخص حماية مصالح المؤمن عليهم ومكتتبي العقود .
- ✓ **لجنة تنمية وتنظيم السوق:** وتقوم بتنظيم السوق وترقية التفكير في الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين سوق التأمينات وعمله سواء بالنسبة لشركات التأمين وإعادة التأمين أو بالنسبة لوسطاء التأمين.
- ✓ **اللجنة القانونية:** وهي مكلفة بفحص كل نص قانوني أو تنظيمي يحكم النشاط التأميني و إبداء الرأي فيه، وتقديم توصيات ترمي إلى تحسين وتحديث التشريع والتنظيم المتعلقين بالتأمينات .

3.لجنة الإشراف على التأمينات CSA: أنشأت لجنة الإشراف على التأمينات بموجب المادة 209 من الأمر 95-07 التي تتصرف كإدارة رقابة بواسطة الهيكل المكلف بالتأمينات لدى وزارة المالية، ومن بين أهم أهدافها ما يلي[2] :

- ترقية وتطهير السوق الوطنية للتأمين قصد إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .
- حماية مصالح المؤمن لهم و المستفدين من عقد التأمين بالسهر على شرعية عمليات التأمين وعلى سير شركات التأمين أيضاً .

وحسب المرسوم التنفيذي 08-113 المؤرخ في 09 أفريل 2008 يوضح مهام لجنة الإشراف على

---

[1] أحمد تيجاني بلعروسي، رشيد وابل، **قانون التأمينات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 78-86.

[2] المادة 209 من الأمر 95-07 المعدلة والمتممة بالمادة 26 من القانون 06-04 ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص 06-07

التأمينات على[1]:

- ✓ مراقبة مدى احترام شركات التأمين و /أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتأمين ؛
- ✓ تضع برنامج عمل سنوي يحدد العمليات المتعلقة بالإشراف والمراقبة المزمع القيام بها ووسائل تنفيذه؛
- ✓ قصد الحفاظ على أملاك شركات التأمين و/أوإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية ولتصحيح وضعيتهم، يمكن للجنة أن تلجأ إلى تقليص نشاطها في فرع أوعدة فروع تأمين، تقليص أو منع حرية التصرف في كل أوجزء من عناصر أصولها، تعيين متصرف مؤقت يحل محل هيئات تسيير الشركة

4. الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين (URA): الاتحاد الجزائري لشركات التأمين و إعادة التأمين [2]هو جمعية مهنية تأسس في22 فيفري 1994 واعتمد في 24 أفريل 1994 يخضع لأحكام القانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات المهنية، ويختلف على المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين وإعادة التأمين وترتكز أهداف الاتحاد فيما يلي:

- ✓ ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين ؛
- ✓ تحسين مستوى الإدارة ، التأهيل والتكوين، والحفاظ على أدبيات وأخلاقيات ممارسة المهنة؛
- ✓ ترقية ممارسة المهنة بالتعاون على الأجهزة والمؤسسات المعنية .

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-113، المؤرخ في 09 أفريل 2008، يوضح **مهام لجنة الإشراف على التأمينات** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 أفريل 2008، ص ص 04-05.

[2] المادة 214 من الأمر 07/95 المعدلة والمتممة بالمادة 33 من القانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006، ص 08

5. الهيئة المركزية للأخطار: الهيئة المركزية للأخطار [1]هي هيئة موجودة بوازرة المالية وتلحق بالهيئة المكلفة بالتأمينات، حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 07-138 المؤرخ في 19 ماي2007 الهيئة المركزية للأخطار والمتمثلة في :

- ✓ تتولى مركزية الأخطار مهمة جمع ومركزة المعلومات المتصلة بعقود تأمين الأضرار المكتتبة لدى شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة، كما يجب على شركات التأمين ابلاغ مركزية الأخطار بالعقود التي تصدرها ؛
- ✓ تعلم مركزية الأخطار شركة التأمين المعنية بكل حالة لتعددية التأمين من نفس الطبيعة وعلى نفس الخطر.

6.هيئة التسعير: أنشأت هذه الهيئة بتاريخ 11 أوت 2009 تطبيقا للمادة 231 من الأمر 95-07، وهي مختصة في وضع تسعيرة وثيقة التأمين ومراقبتها، يرأس الهيئة ممثل وزير المالية، ويتكون أعضاؤها من ممثل عن وزارة التجارة، وممثلين عن جمعية الشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، خبير يتم تعينه من قبل الوزير المسؤول عن الشؤون المالية بناءاً على اقتراح الهيئة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[2] .

7. صندوق ضمان المؤمن لهم FGAS: أنشئ طبقا لأحكام المادة 213 مكرر من الأمر07/95 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المتعلق بالتأمينات، وهو تابع لوزارة المالية بتاريخ2009/04/07،والذي يقوم بتحمل حالات العجز التي قد تتعرض لها شركات التأمين كل أو جزء من الديون (أي الإحلال محل الشركة في حالة عجزها أو إفلاسها المثبت فعليا)، اتجاه المؤمن لهم أوالمستفيدين من عقود التأمين، ويتم

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-138 مؤرخ في 19 ماي 2007 الذي يحدد **مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007 ، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 ماي 2007 ، ص 08.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11 أوت 2009 **والذي يحدد تشكيل جهاز متخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009، ص ص 09-10.

تمويل هذا الصندوق من خلال اشتراكات تدفعها شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع الشركات الأجنبية الناشطة في السوق الجزائرية،على أن لا يتجاوز هذا الاشتراك1% [1]من الأقساط الصافية المحصلة سنوياً

8. صندوق ضمان السيارات: هو مؤسسة عمومية أنشأ في 5 أفريل 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-103، ينشط تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى هذا الصندوق مهمة تحمل كل أو جزء من التعويضات التي تخرج عن نطاق تدخل شركات التأمين والممنوحة إلى ضحايا الحوادث الجسمانية أو ذوي حقوقهم التي تتسبب في وقوعها عربات برية ذات محرك وفي حالة ما إذا ظل المسؤول عن الأضرار مجهولا أو مسقوطا عنه الضمان أو كانت تغطيته غير كافية أو غير مؤمن وتبين أنه غير قادر على الوفاء جزئياً أو كلياً[2] .

المطلب الثالث: دراسة تشخيصية لواقع التأمين في الجزائر

عرف قطاع التأمين خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً بالإضافة إلى سلسلة من الإصلاحات والتغيرات وبناءاً على هذا سنتطرق إلى دراسة تطور رقم أعمال قطاع التأمين والإنتاج والتعويضات في الجزائر.

الفرع الأول: تحليل سوق التأمين الجزائري من خلال المؤشرات الأدائية

على غرار بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى شهد قطاع التأمين في السوق الجزائرية تطور ونمواً، وعليه سنحاول تحليل بعض المؤشرات كمعدل نمو رقم أعمال ونشاط بعض الفروع التأمينية.

أولا: تطور رقم أعمال ومعدل النمو المحقق في قطاع التأمين بالجزائر

من خلال الجدول أدناه سنحاول تبيان نسبة نمو وتطور رقم أعمل قطاع التأمين من 2010إلى2020 .

---

[1] المادة 31 المعدلة والمتممة للمادة 213، من قانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 ، ص 08.

[2] توفيق غفصي، **مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دل المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 ، جامعة محمد بوضياف – المسلة –،2017، ص 382.

الجدول رقم (14): تطور قطاع التأمين بالجزائر من سنة 2007 إلى 2020 **الوحدة :ألف دج**

السنوات		سوق التأمين على الأضرار	سوق التأمين على الأشخاص	إعادة التأمين	سوق التأمينات
2007	رقم الأعمال	16 179 462	1 304 418	372 742	17 856 622
	نسبة النمو	//	//	//	//
2008	رقم الأعمال	19 267 887	1 616 833	237 229	21 121 949
	نسبة النمو	% 19	% 24	% 36.4	% 3
2009	رقم الأعمال	72 071 505	5 563 724	776 659	78 411 898
	نسبة النمو	% 15	% 18	% 20	% 3.7
2010	رقم الأعمال	73 535 403	7 179 526	624 235	81 339 164
	نسبة النمو	% 10	% 26	% 19.6	% 3.7
2011	رقم الأعمال	79 950 597	7 042 608	822 507	87 568 759
	نسبة النمو	% 8	% 7.7	% 20	% 6.9
2012	رقم الأعمال	92 057 417	6 696 583	1 205 609	99 927 950
	نسبة النمو	% 15.1	% 4.9	% 47.2	% 4.1
2013	رقم الأعمال	105 927 069	8 034 115	2 679 339	116 640 523
	نسبة النمو	% 5	% 7.3	% 10	% 5.2
2014	رقم الأعمال	117 908 414	8 600 658	1 521 002	128 030 076
	نسبة النمو	% 7	% 11.9	% 8	% 7.4
2015	رقم الأعمال	118 723 854	10 320 078	2 133 436	131 177 396
	نسبة النمو	% 0.2	% 23	% 40.3	% 2.2
2016	رقم الأعمال	119 192 182	11 461 284	2 883 584	133 537 016
	نسبة النمو	% 0.6	% 11.8	% 35.2	% 2
2017	رقم الأعمال	122 111 314	13 649 093	3 765 212	139 525 620
	نسبة النمو	% 2	% 12.8	% 30.6	% 3.6
2018	رقم الأعمال	126 168 975	12 788 893	4 376 908	143 334 777
	نسبة النمو	% 3.2	% 10.5	% 16.2	% 2.2
2019	رقم الأعمال	132 239 190	14 101 889	5 888 465	152 229 545
	نسبة النمو	% 4.5	% 12	% 34.5	% 6.1
2020	رقم الأعمال	125 509 890	11 957 011	9 701 807	147 168 709
	نسبة النمو	% 5.1-	% -15.2	% 64.8	% 3.8

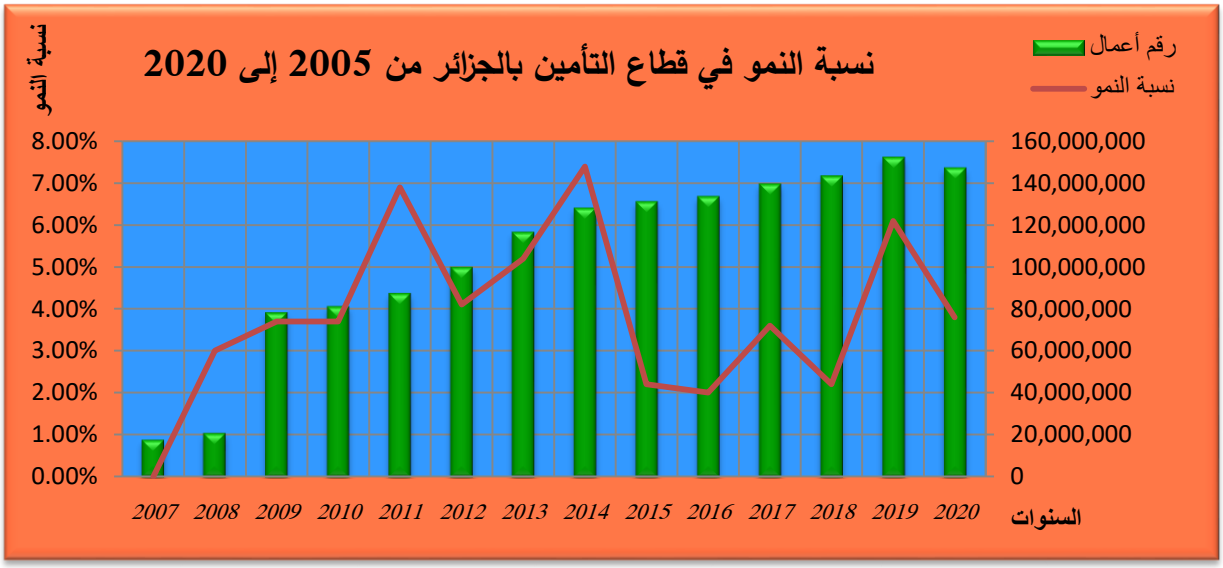
Source: Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années de 2007 a 2020, présentés par la direction des assurances, Algérie.

من خلال الجدول يمكننا القول أن قطاع التأمين في الجزائر سجل تذبذبا" صعودا ونزولا" في رقم أعماله خلال الفترة المدروسة من2005 إلى2020 حيث سجل سنة2007 رقما حدد بـ: 17 856 622 ألف دج مسجلا خلال نفس السنة رقم أعمال في فرعي التأمين على الأضرار والأشخاص مقدر بـ:

462 179 16 ألف دج و 418 304 1 مليون دج على التوالي وهذا بعد عام من صدور قانون الفصل بين هذين الفرعين، سنة 2011 حقق فرع التأمين على الأشخاص تراجع في رقم أعماله بسبب آثار فصل تأمينات الأضرار على تأمينات على الأشخاص على أرض الواقع، في حين حقق هذين الآخرين سنة 2012: 417 057 92 و 583 696 6 ألف دج على التوالي، حيث انخفضت نسبة نمو فرعي التأمين على الأشخاص بسبب قلة الوعي حول هذا النوع من المنتجات التأمينية و تهرب المجتمع منها بسبب الوازع الديني كون مثل هذا النوع من التأمينات حرام في حين ظل كل من فرع التأمين على الأضرار وإعادة التأمين يسجل ارتفاع في رقم أعماله، في2013عرف سوق التأمين بكل فروعه زيادة في رقم الأعمال وهذا كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول الذي انعكس إيجاباعلى القطاع، وانخفضت نسبة نمو قطاع التأمين الجزائري سنة 2016 لتصل إلى: 2 % ويفسر هذا التراجع في النمو إلى تراجع أسعار المحرقات وارتفاع حوادث السيارات، الفوضى في تسير هذا القطاع خلال هذه الفترة، في2018 عرف سوق التأميني انتعاشا حيث سجل زيادة معتبرة في رقم أعمال فرع التأمين على الأضرار وفرع إعادة التأمين، في حين انخفض رقم أعمال فرع التأمين على الأشخاص إلى: 893 788 12 ألف دج ويرجع هذا الانخفاض عدم تقديم شركات التأمينية خدمات متميزة في مجال التأمين على الأشخاص وعدم وجود عدالة المنافسة إذ تُهَيْمِن الشركات العمومية على هذا النوع من التأمينات، أما سنة 2019 حقق قطاع التأمين وفرع إعادة التأمين ارتفاع في رقم الأعمال قدر بـ: 709 168 147 ألف دج و 807 701 9 ألف دج على التوالي، وهذا الارتفاع يعود ارتفاع نسبة الاستثمارات وانتهاج الدولة لسياسة تحرير القطاع منذ أكثر من عقدي من الزمن وبالتالي السماح لجميع الشركات التأمينية الناشطة في السوق الجزائرية الاستثمار في مجال إعادة التأمين، إضافة إلى سن قوانين جديدة تتعلق بإجبارية التأمين على غرار تأمين على السيارات ويتعلق الأمر بالإجبارية التأمين على المشاريع الممنوحة للشبان في إطار برامج دعم وتشغيل الشباب " لونساج"، في حين كان لجائحة كورونا " كوفيد 19" تأثير على قطاع التأمين الجزائري

وعلى غرار بقية القطاع الأخرى حيث انخفض رقم أعماله ونسبة نمو هذا القطاع إلى 3.8 % سنة 2020 .

الشكل رقم (30) : نسبة النمو في قطاع التأمين في الجزائر من 2007 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الواردة في الجدول رقم (14)

ما يلاحظ من الشكل البياني رقم (30) أن نسبة نمو قطاع التأمين لم تتجاوز 10 % خلال سنوات محل الدراسة، فقد حقق القطاع نسبة نمو حدد بـ: 3.7 % ليعرف بعدها القطاع قفزة نوعية ويسجل نسبة نمو في حدود 4.1 % سنة 2012 بالرغم من انخفاض نسبة نمو فرع التأمين على الأشخاص بـ: 4.9 % في حين سجل فرع التأمين على الأضرار نسبة نمو في حدود 15.1 %، أما سنة 2015 انخفاض في نسبة نموه تصل إلى 2 % بعدما كانت سنة 2014 في حدود ك 7.4 % ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض نسبة نمو فروع التأمين على الأضرار الذي سجل نسبة 0.2% بالإضافة إلى مخلفات الوعي وضعف الثقافة التأمينة ، أما سنة 2016 سجل هذا القطاع انخفاض في نسبة نموه في حدود 2.2% و 2% على التوالي ويعود الانخفاض إلى تراجع نسبة نمو فرع التأمين على الأضرار الذي انخفض بشكل واضح جدا بالإضافة إلى مخلفات الوعي التأميني على القطاع، الافتقار إلى سياسة تسويقية اللازمة لتسويق هذا النوع من المنتوجات، الاعتماد على الدولة لدى أغلب فئات المجتمع، في

حين سنة 2017 ارتفعت نسبة نمو القطاع بكل فروعه تقريبا وهذا راجع لاشتداد المنافسة بين أغلب الشركات التأمينية الناشطة في السوق الجزائرية لتقديم خدمات ومنتوجات تأمينية أفضل و تقديم تسهيلات للمؤمن لهم، أما سنة 2018 سجل كل من فرعي التأمين على الأشخاص إعادة التأمين انخفاضا في معدلات النمو باستثناء فرع التأمين على الأضرار الذي عرف زيادة في نسبة النمو، وترجع أسباب الانخفاض إلى عجز بعض الشركات التأمينية الممارسة لنشاط التأمين على الأشخاص في تسويق وبيع مثل هذا النوع من المنتوجات التأمينية،عرفت سنة 2019 تحسن في قطاع التأمين الجزائري فقد سجل ارتفاع في معدل النمو كل من فرع التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص وإعادة التأمين بـ: 4.5%و12% و34.5% على التوالي ويرجع سبب هذه الزيادة إلى سعي السلطات للنهوض بالقطاع التأميني من خلال تقديم تسهيلات للأشخاص وغيرهم وزيادة الوعي التأميني لدى بعض الأفراد بمدى بمدى أهمية التأمين.

من كل هذا يمكننا القول بأن ضعف الوعي التأمين لدى الأفراد يقف حاجز أمام تطور القطاع التأميني في الجزائر وخاصة فرع التأمين على الأشخاص الذي يعرف ضعف إقبال عليه وعجز بعض الشركات التأمينية عن التعريف بخدماتها، لا زالت الدولة تسعى لنهوض بهذا القطاع وتطويره من خلال الجهود المبذولة وسن القوانين والمراسيم لكونه ذو أهمية في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: تطور معامل الاختراق في الجزائر خلال الفترة مابين 2005 و 2020

إن مؤشر الاختراق le taux de pénétration d'assurance أو بما يسمى أيضا بمعدل الانتشار أو معدل النفاذ أو التغلغل فهو انعكاس لمساهمة أو حصة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام بصف عامة أي حاصل قسمة رقم أعمال إجمالي التأمين (مجموع الأقساط المكتتبة) على

الناتج الداخلي الخام[1] .

$$\text{معدل الاختراق} = \frac{\text{رقم أعمال شركات التأمين}}{\text{الناتج الداخلي الخام}} \times 100$$

الجدول رقم (15): تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر من 2005إلى2020 الوحدة: مليار دج

السنوات	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الخام	7 562	8 514	9 352	11 043
رقم أعمال قطاع التأمين	42 348	46 474	53 789	67 884
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.56	% 0.55	% 0.58	% 0.62
السنوات	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الخام	9 968	11 991	14 519	15 843
رقم أعمال قطاع التأمين	78 411	81 339	87 568	99 927
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.77	% 0.67	% 0.60	% 0.63
السنوات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	17 771	17 205	16 712	17 406
رقم أعمال قطاع التأمين	116 640	128 030	131 177	133 537
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.69	% 0.73	% 0.77	% 0.76
السنوات	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الخام	18 906	20 259	20 288	21 642
رقم أعمال قطاع التأمين	139 525	143 334	152 229	147 168
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.72	% 0.69	% 0.72	% 0.68

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء

Source :1) www.cna.dz

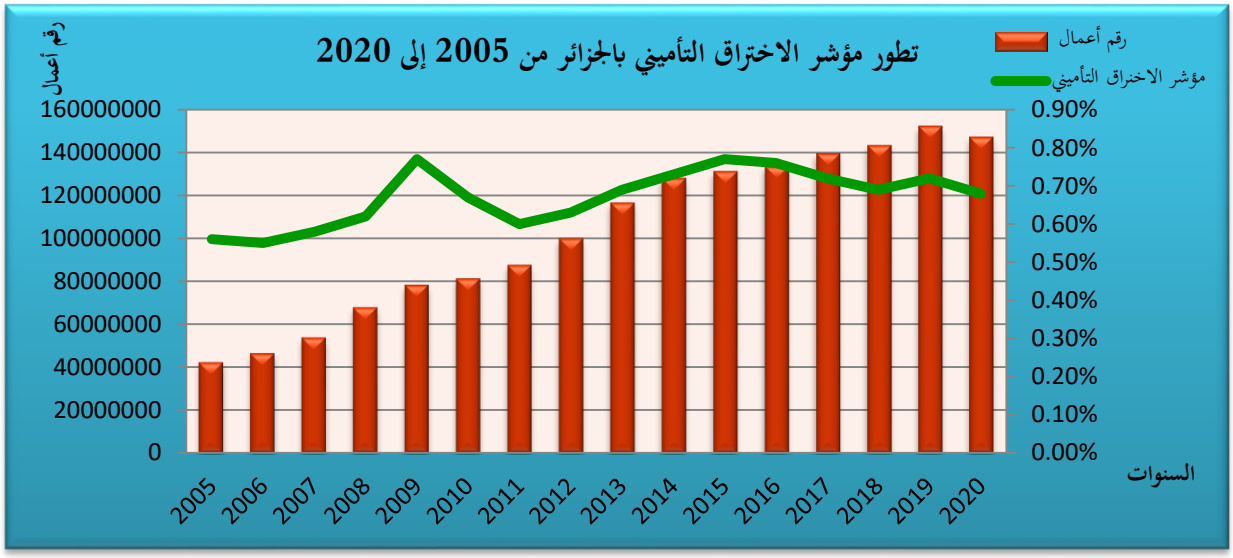
2) Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années de 2005 a 2020, présentés par la direction des assurances, Algérie.

من خلال معطيات الجدول رقم (15)نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى حيث سجل سنة 2005 نسبة مساهمة في حدود 0.56 %، ليرتفع سنة 2012 إلى 0.63 % في حين سجل سنة 2017 مساهمة في حدود 0.72 % وهذا راجع

[1] طارق قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 369.

لارتفاع عدد الأقساط التأمينية وخاصة التأمينات الإجبارية، وزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد بأهميته وخصوصا أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع منها فتح المجال أمام المستثمرين الخواص والقضاء على احتكار الدولة للقطاع، إن المتمعن للجدول أعلاه يلاحظ أن معدل الاختراق التأميني لم يتجاوز 1 % وبقي محصور بين 0.55 % و0.77% وهو ما يعكس ضعف مساهمة قطاع التأمين في النمو الاقتصادي مقارنة ببقية القطاعات الأخرى ولم يصل بعد إلى المستويات المرغوبة، وتفسر هذه النسب المتدنية جدا مقارنة مع الدول المجاورة أو الدول المتقدمة التي يتجاوز بها معدل الاختراق 6% أو أكثر إلى شبة انعدام المنافسة والإبداع والتطور في سوق التأمينية الجزائرية وتدني مستوى الثقافة التأمينية لدى الأفراد والمستوى المعيشي لهم.

الشكل رقم (31): تطور مؤشر الاختراق التأميني في الجزائر من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (15)

ما يلاحظ من المنحى البياني أن معدل الاختراق خلال سنوات محل الدراسة سجل تذبذبا فقد سجل في سنة 2009 معدل مقدر بـ: 0.77 % لينخفض سنة 2011 إلى 0.60 % ويرتفع من جديد سنة 2015 إلى 0.77 % ويعاود الانخفاض من جديد سنة 2018، ويرجع سبب هذا التذبذب في المعدل

كون تأثر الجزائر كغيرها من الدول سنة 2008 بالأزمة العالمية، انخفاض أسعار البترول و عدم استقرار السياسي والربيع العربي كان له تأثير أيضا على الوضع الداخلي للبلاد، كما أنّ مساهمة قطاع التأمين في ناتج المحلي الخام في زيادة مستمرة وهذا يعود إلى قيام الدولة بإصلاحات من بينها قانون الفصل بين تأمينات على الأضرار والتأمين على الأشخاص الذي كان له أثر ولو قليل في زيادة المساهمة القطاع التأمين ونموه ، وعليه يمكننا القول أنه بالرغم من كل الاصلاحات وسن القوانين والمراسيم لتطوير هذا القطاع إلى أن مساهمة هذا الأخيرة في الناتج المحلي تبقي قليلة جدا مقارنة مع الجهود المبذول.

الفرع الثاني: حجم الإنتاج في قطاع التأمين الجزائري

لأخذ صورة واضحة عن حجم الإنتاج في قطاع التأمين الجزائري سنقوم بدراسة حجم الإنتاج حسب الشركات الناشطة على مستوى السوق وكذلك حجم الإنتاج حسب الفروع .

أولا : تطور إنتاج في بعض الشركات التأمينية الناشطة بالسوق الجزائرية

يوضح الجدول تطور الإنتاج في شركات التأمينية الناشطة بالجزائر من 2005 إلى 2020 .

الجدول رقم (16): تطور حجم الإنتاج لبعض الشركات التأمينية الناشطة بالجزائر الوحدة : مليون دج

السنوات		2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
SAA	المبلغ	12 532	13 422	14 719	16 408	18 677	20 072	21 147	23 163	25 759	26 586	27 413	26 875	26 527	27 679	29 117	27 041
	النسبة	% 30	% 27	% 24	%24	% 24	%25	%24	%23	%23	%21	%21	%21	%20	20%	%20	% 20
CAAR	المبلغ	6 255	7 573	8 157	11 068	13 260	12 802	13 742	14 097	15 198	16 088	13 161	15 082	15 154	15 195	15 365	14 866
	النسبة	%15	% 16	% 15	%16	% 17	% 16	% 16	% 14	%13	% 13	% 13	% 12	% 11	% 11	% 11	% 11
CAAT	المبلغ	7 392	8 068	10 588	12 688	13 345	14 083	14 637	15 502	18 114	20 193	21 160	22 615	23 128	24 126	24 589	24 751

GAM		SALAMA		CIAR		TRUST		2A		CASH	
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
% 4	1 511	% 2	653	% 5	2 249	% 4	1 499	% 4	1 851	% 10	4 300
% 3	1 337	% 2	1 055	% 6	2 830	% 2	1 009	% 4	1 852	% 13	6 174
% 2	1 322	% 3	1 422	% 6	3 345	% 3	1 433	% 4	2 118	% 12	6 563
% 2	1 645	% 3	1 916	% 7	4 628	% 2	1 340	% 3	2 121	% 15	10 172
% 3	2 108	% 3	2 490	% 8	6 075	% 2	1 461	% 3	2 622	% 12	8 898
% 4	2 911	% 3	2 540	% 7	5 981	% 2	1 859	% 4	3 039	% 9	7 481
% 3	2 849	% 3	2 797	% 5	6 113	% 2	1 868	% 4	3 203	% 9	7 900
% 3	3 379	% 3	3 277	% 7	6 680	% 2	2 314	% 4	3 595	% 8	8 376
% 3	3 303	% 4	4 015	% 7	7 585	% 2	2 725	% 4	4 057	%9	9 720
% 3	3 506	% 4	4 491	% 7	8 859	% 2	2 613	% 3	3 943	% 10	12 002
% 3	3 203	% 4	4 707	% 7	9 079	% 2	2 152	% 3	3 594	% 8	9 946
% 3	3 329	% 4	5 019	% 7	9 182	% 2	2 453	% 3	3 627	% 8	9 887
% 3	3 464	% 4	4 787	% 7	9 174	% 2	2 746	% 3	3 629	% 8	10 761
% 3	3 859	% 4	5 158	% 7	10 099	% 3	3 547	% 3	3 849	% 7	9 499
% 3	3 803	% 4	5 377	% 7	9 866	% 3	4 040	% 3	3 877	% 9	12 676
% 2	3 290	% 3	4 558	% 6	8 729	% 3	4 758	% 3	3 822	% 10	14 091
										% 18	

Source : https://www.atlas-mag.net.

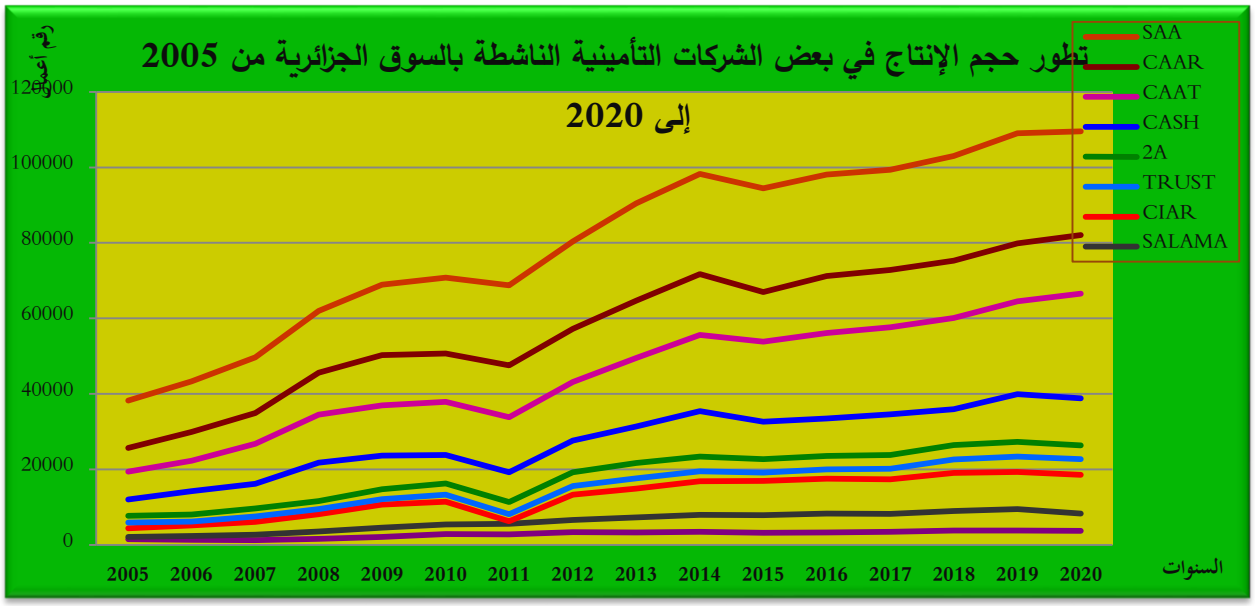
Ministère des finances, Rapports sur l'activité des assurances en Algérie des années de 2005 a 2020, Op-Cit.

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن هناك تطور في حجم الإنتاج لدى شركات التأمين سواء عامة أو خاصة أو شركات متخصصة، حيث انتقل حجم الأقساط من 12 802 مليون دج سنة 2010 ليصل سنة 2014 إلى 16 088 مليون دج بالنسبة لشركة CAAR وهذا يعود لسياسة المنتهجة من قبل الشركة لتطوير وتحسين خدماتها التأمينية، في حين حققت شركة SAA هي أخرى تطور ملحوظ

واحتلالها المرتبة الأولى بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار خلال السنوات محل الدراسة فقدر حجم إنتاجها سنة 2016 بـ: 875 26 مليون دج، ولاحظنا من خلال هذه الدراسة هناك تقارب في حجم الإنتاج لدى شركتي SAA. CAAR ويفسر هذا التقرب كون الشركتين لهما نفس تاريخ التأسيس بالإضافة إلى أنهما يقدمان تقريبا نفس الخدمات التأمينية .

أما شركتي التأمين TRUST و 2A فقد حققتا رقم أعمال في حدود 314 2 و 595 3 مليون دج على التوالي وهذا سنة 2012، ليرتفع هذا الرقم إلى 547 3 و 849 3 مليون دج سنة 2018وهذا الارتفاع يعود للجهود المبذولة من قبل الشركتين للتحقيق الأهداف المسطرة من قبلهما، ما لاحظناه من خلال هذه دراستنا لهذه المعطيات أنه كلما عرفت السوق الجزائرية دخول شركة إلى السوق كلما ارتفع حجم إنتاج شركات وهذا لزيادة المنافسة وتقديم منتجات وخدمات جديدة و أكثر تطوراً .

الشكل رقم (32): تطور حجم الإنتاج في بعض الشركات التأمينية الناشطة على مستوى السوق التأمين الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتمادعلى المعطيات الواردة في الجدول رقم (16) .

إنّ تطور حجم إنتاج التأميني في السوق الجزائرية عرف تطورا ملحوظا بصفة عامة، سواء تعلق الأمر بشركات التأمين على الأضرار أو شركات التأمين على الأشخاص، وهذا يعود إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة بهدف تطوير المنافسة بين شركات التأمينية وما يلاحظ من الشكل رقم (32) احتلال كل من SAA و CAAT و CAAR بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي للمراتب الأولى وسيطرتها على سوق التأمين الجزائري.

إنّ شركات التأمين على الأضرار لها حصة سوقية من الإنتاج الكلي حيث بلغت نسبة نموCAAR نسبة نمو تراوحت مابين 15% و 10 %في حين بلغت نسبة نمو SAA سنة 2018 بـ: 20 % و CASH تراوحت نسبة نموها من 7 % و15 % خلال سنوات محل دراسة وتفسر هذه النتائج لكون أن هذه الشركات لها الأقدمية في السوق، بالإضافة إلى امتلاكها لشبكات تجارية واعتماد أساليب جديدة للحفاظ على و زبائنها وجلب أكبر عدد من المؤمن لهم .

إنّ الإصلاحات التي تبنتها الجزائر وخصوصا قانون06-04 المعدل والمتمم للأمر07/95 المتعلق بالتأمينات الذي فتح المجال أمام الخواص والأجانب للعمل في سوق التأمين الجزائرية، بالإضافة إلى قانون الفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمينات على الأشخاص إذ حققت شركات التأمين على الأشخاص تطور في رقم أعمالها من سنة لأخرى و إن كان جد محتشم مقارنة مع شركات التأمين على الأضرار وهذا يعود لصعوبة إقناع الأفراد بهذا النوع من الخدمات والمنتوجات التأمينية التي يسودها الغموض بالنسبة لهم.

ثانيا: حجم إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع التأمينية خلال فترة من 2005 إلى 2020

سنعرض هيكلة قطاع التأمين الجزائري حسب الفروع خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020

الجدول رقم (17): تطور حجم إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع التأمينية من 2005 إلى 2020 الوحدة: مليون دج

السنوات	تأمينات الأضرار										تأمين الأشخاص	
	تأمين السيارات		تأمين الممتلكات		تأمين النقل		الأخطار الفلاحية		تأمين القروض			
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	18 535	% 45	12 731	% 31	4 327	%10	73	%1	160	% 0	2 523	%0
2006	21 064	%45	17 357	% 39	4 317	%9	56	%1	231	% 0	2 931	%6
2007	24 525	%46	19 455	% 36	5 158	%10	178	%1	592	%1.1	3 542	%7
2008	29 530	%44	25 946	% 38	5 752	% 8	117	%1	546	% 1	5 394	%8
2009	35 433	% 46	28 868	% 37	6 109	%8	1 044	%1	378	% 0	5 789	%7
2010	40 329	%50	26 708	% 33	6 045	%7	1 237	%1	472	% 0	7 533	%9
2011	43 958	%51	29 215	% 33	5 679	%7	1 620	%1	148	% 0	6 761	%8
2012	53 118	%53	32 559	% 33	5 262	%6	2 244	%1	349	% 0	7 290	%7
2013	61 073	% 54	37 030	% 32	5 749	%5	2 792	%2	492	% 0	8 381	%7
2014	65 360	% 52	42 850	% 34	6 406	%5	3 356	%2	381	% 0	8 834	%7
2015	66 841	% 52	42 723	%33	5 652	%4	3 757	%2	325	% 0	10 089	%8
2016	65 158	% 50	44 242	% 34	6 614	%5	3 376	%2	504	% 0	11 240	%9
2017	65 047	% 49	47 584	% 37	5 840	%4	2 624	%1	152	% 0	13 434	%10
2018	68 560	% 50	48 660	% 37	5 847	%4	2 473	%2	253	% 1	12 727	%9
2019	69 805	% 52	51 491	% 39	6 137	%4	2 684	%2	282	% 1	14 329	%14
2020	69 195	% 50	52 389	% 41	6 047	%4	2 207	1.8	207	% 1	11 957	%12

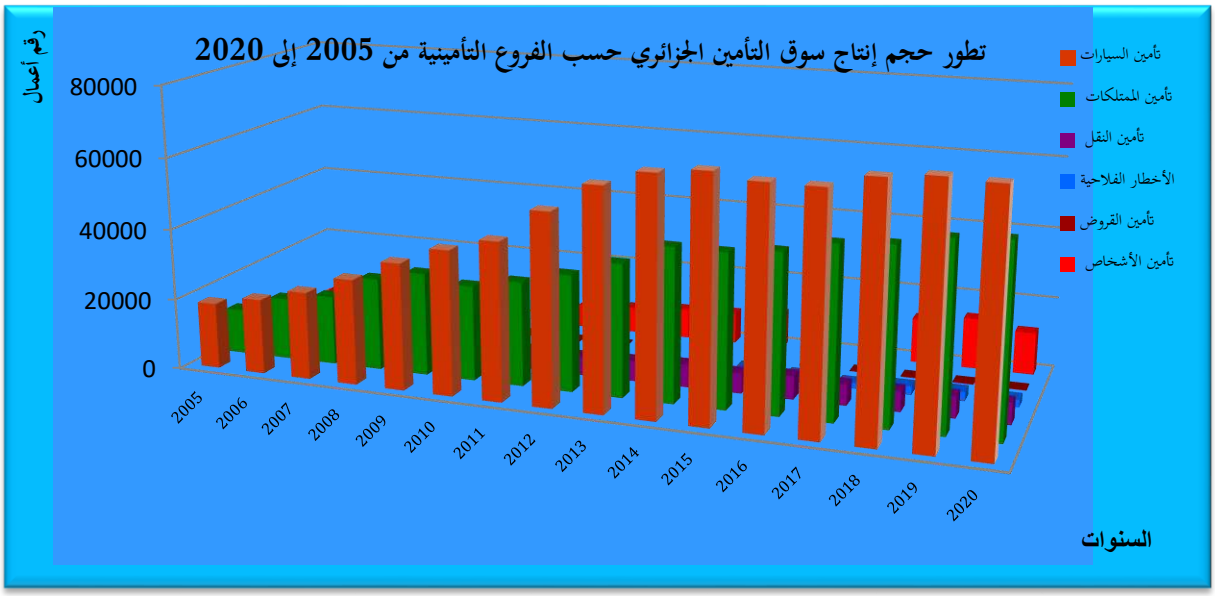
Source : Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit

إنّ من خلال دراستنا لمعطيات الجدول رقم (17) نلاحظ أن إنتاج فروع التأمينات على الأضرار سيطير على جزء كبير من سوق التأمين الجزائري، حيث أن هذا الأخير هو أيضا يسيطر عليه فرع

التأمين على السيارات بفارق كبيرعن بقية الفروع الأخرى، حيث أنه سجل رقم أعمال خلال سنة 2019 بـ:805 69 مليون دج ويرجع سبب سيطرة فرع تأمين على السيارات بنسب كبيرة إلى: الارتفاع المتزايد في عدد السيارات، انتشار القروض الاستهلاكية الذي أدى إلى ارتفاع الحظيرة الوطنية للسيارات، إجبارية التأمين وهذا ماجعله يتوج بالمرتبة الأولى من بين الفروع الأخرى، وسجل فرع التأمين على نقل سنة2005 رقما في حدود 327 4 مليون دج ليرتفع إلى 045 6 مليون دج سنة 2010 ويرجع هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتطوير هذا الفرع ليعرف بعد ذلك رقم أعمال هذا الفرع تراجع من جديد سنة 2015 ويفسر ذلك إلى الانخفاض الحاد في واردات عتاد النقل.

أما فيما يتعلق بالأخطار الفلاحية فقد حققت رقم أعمال سنة 2017 قدر بـ: 517 مليون دج ليرتفع إلى 051 1 مليون دج سنة 2010 وينخفض سنة 2017 إلى 628 1 مليون دج ويعود ذلك إلى غياب الثقافة التأمينية للفلاحين، وتراجع رقم أعمال فرعي التأمين على الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، في حين أن التأمين على الأشخاص شهد تحسنا ملحوظا من سنة لأخرى ويعود ذلك للجهود المبذولة لتطوير هذا النوع من التأمينات بالإضافة إلى ما جاء به قانون الفصل بين تأمين على الأضرار وتأمين على الأشخاص، فرض بعض التأمينات الإجبارية التي تدخل ضمن هذا الفرع كالتأمين على السفر الذي أصبح إجباريا لكل شخص يطلب تأشيرة السفر وإن التأمين على القروض في الجزائر فهو غير فعال مقارنة ببقية الفروع فهو لا يحقق أي تطور ملحوظ خاص في رقم أعماله.

الشكل رقم (33): تطور حجم إنتاج سوق التأمين الجزائري حسب الفروع التأمينية من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (17)

لقد حقق فروع التأمين على السيارات معدل نمو حدد بـ: 46 % سنة 2007 ليرتفع سنة 2019 إلى 52 % حيث مزال هذا الأخير المساهم الرئيسي في رقم الأعمال المحقق من طرف قطاع التأمين الجزائري ، ليليه بعد ذلك فرع تأمين الأخطار المتنوعة بنسب نمو تتراوح مابين 41 % و 31 % خلال فترة الدراسة، أمّا فيما يخص فرع التأمين على النقل حقق سنة 2007 نسبة نمو حددت بـ: 10 %لتنخفض هذه إلى 6% سنة 2016 وتواصلت هذه النسبة في الانخفاض إلى 4 %سنة 2018 ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة نمو قطاع النقل الجوي والنقل البحري حيث سجلا سنة 2017 نسب حددت بـ: 79% و49% على التوالي .

بقيت مساهمة فرع الأخطار الفلاحية في رقم الأعمال المحقق من طرف القطاع ضعيفة جداً إذا ما قورنت بقية الفروع الأخرى حيث لم تتعدى نسبة نموه 2 % خلال الفترة المدروسة وهو ما يعكس مكانة المتدنية لقطاع الفلاحي بالرغم من الاصلاحات والجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال ما تقدمه من برامج تنموية لتحقيق التنمية الفلاحية والريفية وتطوير القطاع، ما يلاحظ عن فرع التأمين

على الأشخاص هو تذبذب في نسبة نمو حيث سجل نسبة منخفضة سنتي سنة 2018 و 2013 إلى 9 %و 7% بعدما سجل 2019 نسبة نمو 14 % بسب تراجع رقم أعمال التأمين الحياة والتأمين على السفر وعزوف الأفراد على هذا النوع من التأمين بسبب الوازع الديني على أن التأمين حرام، إن معدلات نمو فرع التأمين على القرض يمكننا القول عليها بأنها شبه معدومة تقريبا خلال جميع سنوات الدراسة ولعل أهم أسباب تسجيل هذه النسب المعدومة هو نقص الوعي التأميني حول هذا النوع من التأمينات .

بالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة من طرف الدولة من تحرير القطاع والقانون المتعلق بالفصل بين التأمين الأضرار والتأمين الأشخاص الذي جاء القانون في 04/06 الذي كان بين أهدافه ترقية وزيادة نسبة مساهمة سوق التأمين على الأشخاص في رقم أعمال القطاع إلا أنّ قطاع التأمين في الجزائر ظل مسيطراَ من قبل التأمين على الأضرار التي تعد إجبارية تقريباً وخصوصاً التأمين على السيارات والممتلكات (أخطار المتنوعة) اللذان يساهمان بنسبة كبيرة في سوق التأمين الجزائري .كما كان لنقص الوعي التأميني أثر كبير على التأمين على الأشخاص وذلك لعدم معرفة الأفراد بأهميته .

الفرع الثالث:حجم التعويضات المقدمة على مستوى قطاع التأمين الجزائري

قصد تحليل وتقييم حجم التعويضات المقدمة على مستوى قطاع التأمين الجزائري سنتطرق إلى تحليلها على مستوى شركات التأمينية أولا ثم على مستوى الفروع .

أولا : حجم التعويضات المقدمة على مستوى بعض الشركات التأمينية الناشطة بالسوق الجزائري

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى حجم التعويضات المدفوعة من قبل شركات التأمين نتيجة للأضرار والخسائر المحققة.

الجدول رقم(18) : تطور حجم التعويضات في شركات التأمين الناشطة بالجزائر الوحدة : مليون دج

الشركات / سنوات	SAA		CAAR		CAAT		CASH		TRUST		CIAR		SALAMA		CNMA	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النس	المبلغ	النسبة
2005	7 268	% 14	1 998	% 4	3 679	%70	785	%1	438	% 1	1 147	% 2	340	% 1	1 823	%3
2006	7 982	%33	3 341	% 14	4 277	%18	1 066	%4	603	%3	1 757	%7	717	%2	2 381	%10
2007	8 479	%34	5 615	%22	4 167	%22	875	%2	560	%2	1 710	%7	660	%3	1 753	%7
2008	7 680	%25	6 262	%18	5 038	%14	1 596	%5	846	%2	2 587	%7	1 952	%6	1 952	%6
2009	10 572	%29	6 610	%18	6 586	%18	1 451	%4	674	%2	3 384	%9	1 295	% 4	2 467	%7
2010	10 128	%28	5 884	%16	6 523	%18	1 641	%5	472	%1	3 627	%10	1 318	%7	2 646	%7
2011	11 473	%27	8 188	%19	7 121	%16	2 343	%5	546	%1	3 935	%9	1 539	%4	2 858	%7
2012	14 155	% 28	7 720	%15	7 792	%15	5 087	%10	701	%1	4 196	%8	1 809	%4	3 926	%8
2013	14 540	%27	7 713	%14	8 300	%15	2 376	%4	1 702	%3	5 029	%9	1 941	%4	4 331	%8
2014	15 771	%26	9 448	%15	3 611	%16	3 947	%6	986	%2	5 185	%8	2 228	%4	5 548	%9
2015	16 621	%17	13 422	%14	759	%12	3 578	%4	1 156	%1	5 498	%6	2 254	%2	6 712	%9
2016	16 169	%23	12 358	%18	13 691	%20	2 425	%3	1 338	%2	5 877	%8	2 332	%3	6 802	%10
2017	15 601	%22	11 622	%16	13 428	%19	3 450	%5	1 143	%2	5 905	%8	2 262	%3	7 139	%10
2018	15 981	%23	9 323	%13	12 062	%17	3 454	%3	1 270	%2	5 232	%8	2 426	%3	8 472	%12
2019	16 286	%22	3 382	%11	12 942	%17	6 216	%8	1 563	%2	5 615	%8	2 407	%3	8 312	%11
2020	**12 937**	**%21**	**7 959**	**%13**	**11 055**	**%18**	**5 339**	**%9**	**1 362**	**%2**	**4 859**	**8%**	**2 296**	**%4**	**7 978**	**%10**

Source : Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم (18) نجد أن قيمة التعويضات ترتفع من سنة لأخرى كما أننا نجد أنّ الشركة الوطنية للتأمين SAA تحتل الصدارة من حيث التعويضات مقارنة ببقية الشركات الناشطة في سوق الجزائرية حيث بلغت قيمة تعويضات لشركة سنة 2010 حوالي : 128 10 مليون دج لترتفع إلى 621 16 سنة 2015 وهذا يعود لكون: أن الشركة لها مكانة خاصة في سوق التأمينية، كما أنّها تلقى جماهرية كبيرة من طرف الزبائن، سرعة الشركة في تسوية ملفات الزبائن، ارتفاع نسبة الحوادث وخاصة حوادث السير .

في حين أنّ la CAAR بلغت نسبة التعويضات المقدمة من قبلها مابين 4% و22 % خلال سنوات محل الدراسة ، بينما نجد كل من TRUST و CASH فلم تتعدى نسبة 10 %، في حين نجد أنّ شركة سلامة لم تتعدى نسبة التعويضات المقدمة فيها 8% خلال سنوات محل الدراسة ولعل من بين أهم أسباب هذا الانخفاض عدم امتلاك قاعدة كبيرة من المؤمن لهم بالرغم من أن سلامة هي شركة تأمين تكافلي تقدم منتوجات تتلائم مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى عدم إقبال الأفراد للاكتتاب على مستوى هذه الشركات لأنها ليس لها صيت واسع مثل SAA ويعود هذا لكون الشركات لا تملك أساليب تسويقية لتعريف بهاته الشركات والخدمات التي تقدمها .

ثانيا: حجم التعويضات المقدمة حسب الفروع التأمينية خلال فترة من 2005 إلى 2020

سنتعرض خلال هذا الفرع حجم التعويضات المقدمة حسب الفرو التأمينية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020

الجدول رقم (19): تطور حجم التعويضات المقدمة حسب الفروع التأمينية من 2005 إلى 2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	تأمينات الأضرار										تأمين الأشخاص	
	تأمين السيارات		تأمين الممتلكات		تأمين النقل		الأخطار الفلاحية		تأمين القروض			
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2005	13 200	%25	4 375	%20	1 661	%3	295	%2	//	//	817	%2
2006	15 752	%66	4 313	%18	2 145	%9	975	%4	//	//	808	%3
2007	18 038	%71	5 885	%15	2 356	%9	237	%1	//	//	954	%4
2008	21 160	%61	9 775	%28	2 384	%7	248	%1	//	//	1 205	%3
2009	26 478	%73	5 803	%16	1 585	%4	172	%0	324	%1	1 694	%5
2010	26 560	%74	4 353	%12	2 436	%7	412	%1	321	%1	1 596	%4
2011	30 483	%71	7 464	%17	2 010	%5	481	%1	236	%1	2 502	%6
2012	36 417	%72	9 880	%19	1 730	%3	1 092	%%1	147	%0	2 000	%4
2013	40 569	%75	8 709	%16	1 799	%3	720	%1	111	%0	2 234	%4
2014	44 769	%72	10 486	%17	2 473	%4	1 061	%2	301	%0.5	2 714	%4
2015	47 263	%66	16 638	%16	2 363	%3	1 510	%2	47	%0	3 277	%5
2016	45 956	%66	17 141	%25	2 482	%4	1 275	%2	23	%0	2 722	%4
2017	46 336	%66	14 064	%20	5 390	%8	1 028	%1	19	%0	3 837	%5
2018	45 662	%66	14 860	%21	3 887	%6	1 127	%1	143	%0	3 922	%6
2019	53 297	%68	13 750	%17	1 758	%2.1	1 192	%1.5	320	%1	1 227	%4
2020	42 311	%65	13 984	%18	6 227	%9	2 030	%3	845	%2	828	%2

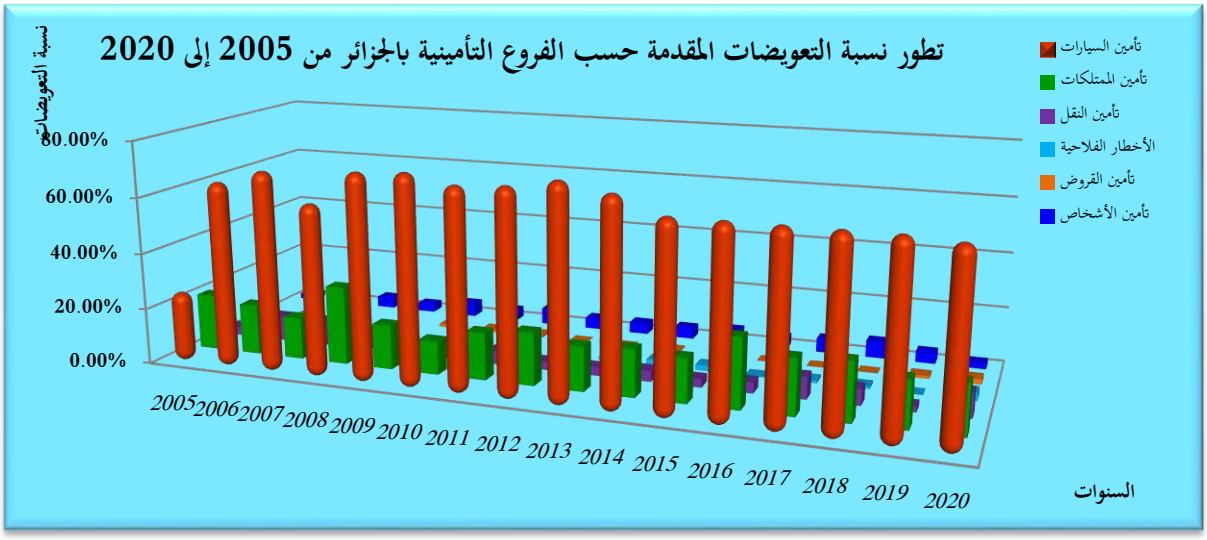
Source : Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit.

استطاع منتج التأمين على السيارات احتلال الصدارة من حيث قيمة التعويضات وهذه ما يوضحه الجدول رقم (19)، حيث بلغت قيمة تعويضات سنة 2011 رقما في حدود 30 483 مليون دج لترتفع

بنسبة كبيرة جدا إلى 662 45 مليون دينار جزائري سنة 2018 ويفسر هذا ارتفاع في حجم التعويضات من سنة لأخرى إلى الارتفاع الكبير في نسب حوادث المرور الذي يخلف خسائر كبيرة مادية وجسدية، أما فرع التأمين على الممتلكات فقد احتل المرتبة الثانية مسجلا سنة 2010 حجم التعويضات قدرت بـ: 353 4 مليون دج لترتفع إلى 141 17 مليون دج سنة 2016 كما عرف هذا الفرع أيضا تطورا ملحوظا في حجم التعويضات المقدمة، أما فرع تأمين النقل فقد كان في المرتبة الثالثة بحجم تعويضات أقل من حجم تعويضات كل من فرعي التأمين على السيارات والممتلكات .

في حين أن حجم التعويضات في كل من فرع الأخطار الفلاحية لم تتعدى 600 2 مليون دج خلال الفترة المدروسة وهذا راجع لقة الوعي التأميني بأهمية تأمين المنتجات و الممتلكات الفلاحية أمّا فرع التأمين على الأشخاص فقد سجل خلال خمس سنوات الأخيرة قيمة تعويضات كانت مابين 000 2 و 000 4 مليون دج وجد منخفضة مقارنة مع فرعي التأمين على السيارات والممتلكات بالرغم من أن قانون 04/06 الذي جاء بالفصل بين التأمينات على الأضرار والتأمينات على الأشخاص، أمّا بالنسبة للتأمين على القروض فإن حجم التعويضات فيها شبه معدومة وهذا راجع إلى غياب الوعي التأميني بالدرجة الأولى وعدم إجبارية التأمين في مثل هذه الفروع.

الشكل رقم (34): تطور نسبة التعويضات المقدمة حسب الفروع التأمينية بالجزائر من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (19)

من خلال الشكل البياني رقم (34) نجد أن نسبة التعويضات خاصة بفرع تأمين على السيارات هي أعلى مقارنة ببقية الفروع الأخرى وبفارق كبير جداً فقد تراوحت مابين 65 % و 75 % خلال الفترة المدروسة ويفسر احتلال الصدارة في حجم التعويضات المقدمة ويعود هذا لجملة من الأسباب زيادة على ارتفاع حوادث السير فقد كان لتراجع قيمة الدينار الجزائري أمّا العملات الأجنبية تأثير بالإضافة إلى ارتفاع أسعار قطع غيار السيارات بأزيد من 50 % وهذا ما أثر سلبا على الشركات التأمينية خصوصاً سنة 2020 الذي عرف تفشي وباء فيروس كورنا، أما في المرتبة الثانية فقد كانت لفرع التأمين على الممتلكات الذي لم تتعدى نسبته 20 % خلال سنوات 2010 و 2011 و 2012 لترتفع إلى 25 % سنة 2016، وهذا راجع لانعكاسات لسياسة الإغراق وتكسير الأسعار التي تنتجها بعض الشركات، وسجل فرع التأمين الأشخاص سنة 2019 نسبة 4 % وهذا يعود لارتفاع حجم التعويضات المخصصة بشكل رئيسي لفرعي الحوادث والمرض كما ارتفع أيضاً حجم التعويضات مخصصة لتأمين الصحي نسبة 35.8 % أما سنة 2020 فقد سجل الفرع النقل نسبة 9 % من حجم التعويضات و هذا راجع إلى تجميد

حركة النقل الجوي والبحري و تجميد منح تأشيرة شنغن خلال هذه الفترة، كما أنّ نسبة التعويضات في فرع التأمين على الأخطار الفلاحية لم تتجاوز 4 % خلال الفترة المدروسة وهذا راجع إلى المساهمة الضعيفة لهذا الفرع في الإنتاج، أمّا بالنسبة للتعويضات المخصصة لفرع التأمين القروض فهي شبه معدومة خلال السنوات المدروسة ويفسر ذلك بعدم إجبارية مثل هذا النوع من التأمينات .

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في صناعة التأمين الفلاحي

لمعرفة وضعية سوق التأمين الفلاحي بالجزائر ومدى أهميته لابدّ من التطرق إلى تحليل نشاطه، وخصوصا بعد الاصلاحات المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالتأمين الفلاحي خاصة وقطاع التأمين عامة، ويتم تحليل نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر بالتطرق إلى تطور رقم أعماله عامة و رقم أعمال فروع مختلف منتجاته ومعدل نموها، بالإضافة إلى تحليل حجم الإنتاج و التعويضات في هذا القطاع .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التأمين الفلاحيّ بالجزائر

إنّ التأمين الفلاحيّ هو أحد فروع التأمين المختلفة، مر بالعديد من التطورات والمراحل تبعا لتطورات التاريخية التي مرت بها الجزائر .

الفرع الأول: مرحلة الاحتلال

إنّ ظهور التأمين في الجزائر كان مصاحبا للوجود الفرنسي حيث كان يتجسد ذلك في وجود أول امتداد لأول مؤسسة في مجال التأمين التي أنشأت سنة 1861 تحت اسم مؤسسة التأمين التبادلي ضد الحريقMutuelle Incendie والتي كانت تمارس عمليات التأمين بالجزائر أمّا بالنسبة للتأمين الفلاحيّ فإنّه ظهر سنة 1907 من خلال إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال

الفلاحيّ، حيث تعتبر أول بوادر نشوء وجود التأمين الفلاحي في الجزائر على الرغم من أنّ هذا النوع من التأمين جاء بالذات لحماية مصالح المعمرين وتشجيعهم نظرا لارتباطهم الواسع بالقطاع الفلاحي[1].

وبعد صدور قانون 1930 المتعلق بعقد التأمين في المجال البري الصادر في 1930/07/13 لم يتم تطبيقه في الجزائر إلى غاية 1933 فمن أهم أحكام هذا القانون هو تنظيم عقد التأمين البري والذي ركز على نوعين هما التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص، فبالنسبة للتأمين على الأضرار فإن قانون 1930 ركز على نوعين فقط هما التأمين ضد الحريق والتأمين ضد الجليد وهلاك الماشية وفي سنة 1949 أنشئ الصندوق التعاوني للتأمينات الاجتماعية الفلاحية الذي يسير عمليّات التأمين الاجتماعي، وما يمكن قوله في هذه الفترة هو أنّ الاستعمار الفرنسي ركز بشكل أساسي على التأمين الفلاحيّ رغم أنه تم حصره فقط في التأمين من البرد وهلاك الماشية[2] .

الفرع الثاني: مرحلة بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر أصدر قانون بتاريخ 1962/12/31 يقر فيه باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول قبل الاستقلال إلا ما كان منها مخالفا للسيادة الوطنية أو تكتسي طابعا تميزا، أي أنه بعد الاستقلال استمر تطبيق ما جاء في القانون 1930 وخاصة ذلك المتعلق بالتأمين الفلاحيّ، وبصدور أوّل تشريع في مجال التأمين والذي صدر في 1963/6/8 الذي فرض الرقابة على الشركات الأجنبية العاملة في مجال التأمين الذي فرض عليها التزامات وضمانات وإخضاعها لطلب الاعتماد، لم يبقى منها سوى شركة واحدة وهي الشركة الجزائرية للتأمين، إضافة إلى مؤسستين للتأمين التبادلي هما :التأمين التبادلي الجزائري لعمال التربية والثقافة (Maatec) والصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحيّ، الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 1964/04/28، وابتداء من سنة 1973 تبنت السلطات

[1] WWW.CNMA.DZ تاريخ الإطلاع 15/11/2020 الساعة 10:30

[2] معراج جديدي، مرجع سبق ذكره، 2007، ص13.

الجزائرية سياسة إعادة التأمين تنظيم قطاع التأمين، حيث كرست مبدأ التخصص في ممارسة نشاط التأمين بحيث أوكلت عمليات التأمين من نفوق الماشية والبرد إلى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR وهذا في إطار تخصصها في تغطية عمليات التأمين الكبيرة، إضافة إلى تواجد الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA التي ظهرت سنة 1972 والتي تمارس عمليات التأمين الفلاحيّ[1].

وفي ظل الاحتكار فقد صدر أوّل قانون جزائري خاص بالتأمينات قانون 80-07 الصادر في 1980/8/9 والذي يعتبر أوّل قانون جزائري متكامل في مجال التأمين ولقد خص هذا القانون القطاع الفلاحيّ من خلال التأمين من البرد والماشية التي جاءت في المواد 47-51 من القانون 07/80[2] وفي هذه الفترة تم إنشاء مؤسستين للتأمين الفلاحيّ تتمثل في الصندوق الضمان الفلاحي FGA وصندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGAH، لم يستمر احتكار الدولة لقطاع التأمين وذلك لأنّه تم تحرير سوق التأمين الجزائري بموجب الأمر 95-07 الصادر في 1995/01/25 والذي قضى بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار، والذي نظم التأمين بمختلف أنواعه البري، البحري، الجوي.

إنّ قانون 1995 طور مفهوم التأمين الفلاحيّ ولم يظّل محصورا في البرد وهلاك الماشية فقط وإنّما تعدى ذلك إلى هلاك الحيوانات والأخطار المناخية، من خلال مجموعة من المواد جاءت في هذا الأمر[3]، وبصدور هذا الأمر تعددت الشركات المتواجدة في السوق الجزائري وخاصة تلك التي تمارس نشاط التأمين بمختلف فروعه بما في ذلك التأمين الفلاحيّ، إلاّ أنّ هذا النوع من التأمين بقي مركزا لدى الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية نظرا لخبرتها وكفاءتها في مجال التأمين الفلاحيّ.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص-ص 9-19.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون رقم 80-07 المؤرخ في 9أوت1980**، العدد 1، ص 13.

[3] **الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995، ص 11.

المطلب الثاني: هيكل سوق التأمين الفلاحيّ الجزائري

حقق قطاع التأمين الفلاحيّ في الجزائر نمواً ملحوظاً خصوصاً من ناحية الأداء، حيث أنّ تشخيص الخصائص البنيوية لسوق التأمين الفلاحيّ يستوجب معرفة الحصيلة الرقمية لهذا القطاع خلال مدة معينة والتي حددت في دراستنا بالفترة الممتدة من 2005 إلى 2020 .

الفرع الأول: تحليل حجم إنتاج قطاع التأمين الفلاحيّ في الجزائر

على غرار بقية القطاعات الأخرى عرف رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحيّ في السوق الجزائرية تطورا ملحوظا وهذا ما سنلاحظه من خلال هذا الفرع.

أولا: تطور رقم الأعمال المحقق في سوق التأمين الفلاحي بالجزائر: إنّ تطور رقم أعمال أي قطاع مؤشر مهم يبين لنا نمو سوقه واتساعه، فبّالرغم من اختلاف وتذبذب معدل نمو التأمين الفلاحيّ في الجزائر إلاّ أنّ هذا السوق عرف تطوراً ملحوظاً وخصوصاً بعد جملة من الاصلاحات التي انتهجتها الجزائر.

الجدول رقم (20): تطور رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحيّ بالجزائر الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008
رقم أعمال	73	56	178	117
معدل النمو	//	% 22.90	% 8.61	% 37.88
السنوات	2009	2010	2011	2012
رقم أعمال	1 044	1 237	1 620	2 244
معدل النمو	% 45.61	% 18.49	% 31.45	% 38.01
السنوات	2013	2014	2015	2016
رقم أعمال	2 792	3 356	3 757	3 376
معدل النمو	% 24.42	% 20.27	% 11.89	% 10.25
السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم أعمال	2 624	2 473	2 684	2 207
معدل النمو	% 22.1	% 18.1	% 17.8	% 17.6

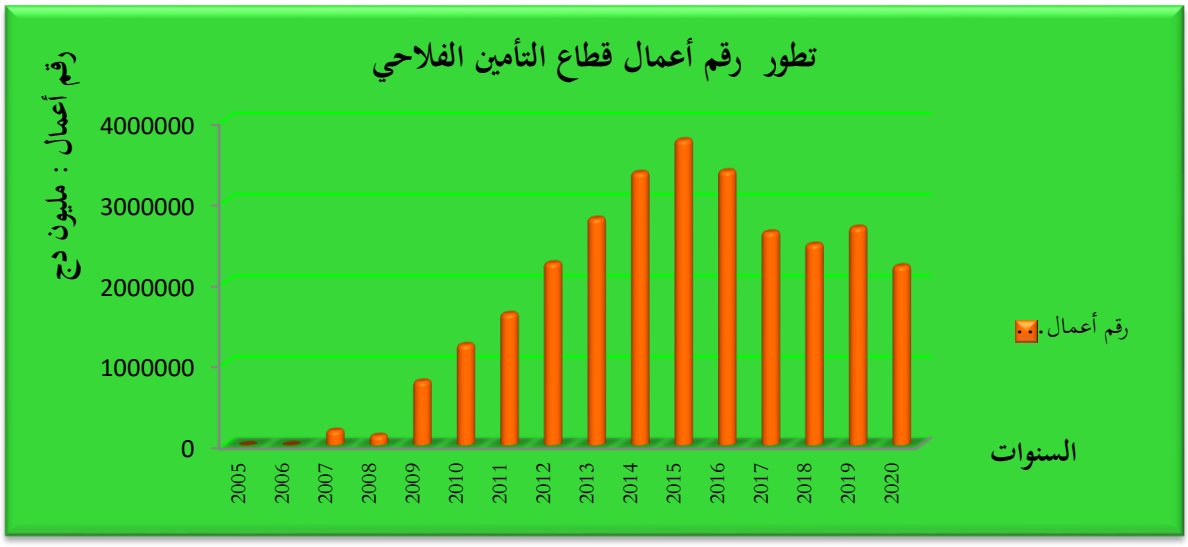
Source : www.cna.dz

2. Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit.

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أنّه التأمين الفلاحيّ عرف تذبذب في رقم أعماله المسّجل خلال سنوات محل الدراسة فقد سُجل سنة 2007 رقم أعمال قدر بـ: 178 مليون دج في حين سُجل سنة 2020 رقم قدر بـ : 207 2 مليون دج، أما في سنة 2015 ارتفع رقم أعماله بشكل كبير حوالي : 757 3 مليون دج وهذا يعود لتحقيق الأهداف المحددة على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحين وكذلك إدخال خدمات تأمينية جديدة في السوق والتي جاءت متكيفة مع المتطلبات وتكثيف وتطوير أنظمة تأمينية عصرية عامة و خاصة، أما سنة 2017 فقد سجل هذا الفرع انخفاضاً من جديد في رقم أعماله وهذا يعود لجملة من الأسباب :

- ظهور الأمراض وانتشارها في الوسط الفلاحي خاصة التي مست الحيوانات كمرض الحمة القلاعية التي أصابت الأبقار مما أدى إلى ضعف الإنتاجية؛
- الاهتمام المتزايد بالفلاحة وكذلك بنوعية البيئة مما يجعل التأمين الفلاحي أحد مكونات العملية الإنتاجية؛
- ارتباط المخاطر الفلاحية بالتغيرات المناخية وهي مرشحة للاستمرار وزيادة؛
- الفلاحة التجارية في تطور مستمر وبالتالي فإن التأمين الفلاحيّ يعتبر آلية لمواجهة المخاطر ذو تكلفة مرتفعة مقارنة بما يترتب على المخاطر والخسائر .

الشكل رقم(35): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر من سنة 2005 إلى سنة 2020 .



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة في الجدول رقم (20)

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم (35) تراجع رقم أعمال التأمين الفلاحي بالجزائر خلال سنة 2016 حيث كان يقدر رقم أعمال التأمين الفلاحي سنة2015 بـ: 757 3 مليون دج ليتراجع إلى 376 3 مليون دج وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- سياسة التقشف المطبقة من طرف الدولة التي مست الدعم المقدم للفلاحين وبالتالي تراجع الاستثمار؛
- نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاحين حيث يتم ربط التأمين الفلاحيّ عندهم بالدعم المقدم من طرف الدولة أي اجبارية التأمين بعد الحصول على الدعم؛
- ندرة الأمطار أدت إلى تراجع الإنتاج الفلاحي.

أما سنة 2018 قدر رقم أعماله بـ: 473 2 مليون دج بالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الفرع الثانوي " التأمين على الإنتاج النباتي " لتصل إلى 48.1 %، في سجلت زيادة في نسبة مساهمة التأمين على الإنتاج الحيواني حوالي 4 % وهذا يعود لارتفاع نسبة التأمين على الأبقار متعدد المخاطر بـ: 38.6 % والتأمين على المعز متعدد الأخطار بـ: 18.4 %، وكل هذا راجع لظهور أمراض واسعة

النطاق " خاصة طاعون المجترات الصغيرة" التي ألزمت المربين للقيام بالتأمين، بالإضافة إلى ذلك السياسة المنتهجة من قبل الصندوق الوطني للتأمين الفلاحيّ التي ترمي إلى تحسين الخدمات من خلال تقليص مدة تسوية الحوادث حيث ذلك ما شجع المعنيين للانخراط في فرع التأمين الفلاحيّ.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ حصة التأمين الفلاحيّ في الجزائر وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يؤديها هذا الأخير في النشاط الاقتصادي خاصة من خلال استثمار أقساط التأمين الفلاحيّ بالإضافة لما يوفره للفلاح من أمان والطمأنينة لمواصلة النشاط الفلاحيّ، وسعيه للمساهمة بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني إلا أن مساهمته لم تتعدى نسبة 3 %خلال سنوات محل الدراسة .

ثانيا: رقم أعمال التأمين الفلاحيّ بين التأمينات على الأضرار

إنّ التأمينات على الأضرار تنص على تعويض المؤمن لهم عما يلحقهم من أضرار جراء وقوع الأخطار التي تصيب أموالهم أو ثرواتهم و ليس أضرار التي تلحق بشخصهم، وبما أن التأمين الفلاحيّ ضمن التأمينات على الأضرار رأينا مدى أهمية تبيان حجم رقم أعماله بين تأمينات على الأضرار .

الجدول رقم(21): يمثل تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي بين التأمينات على الأضرار الوحدة :مليون دج

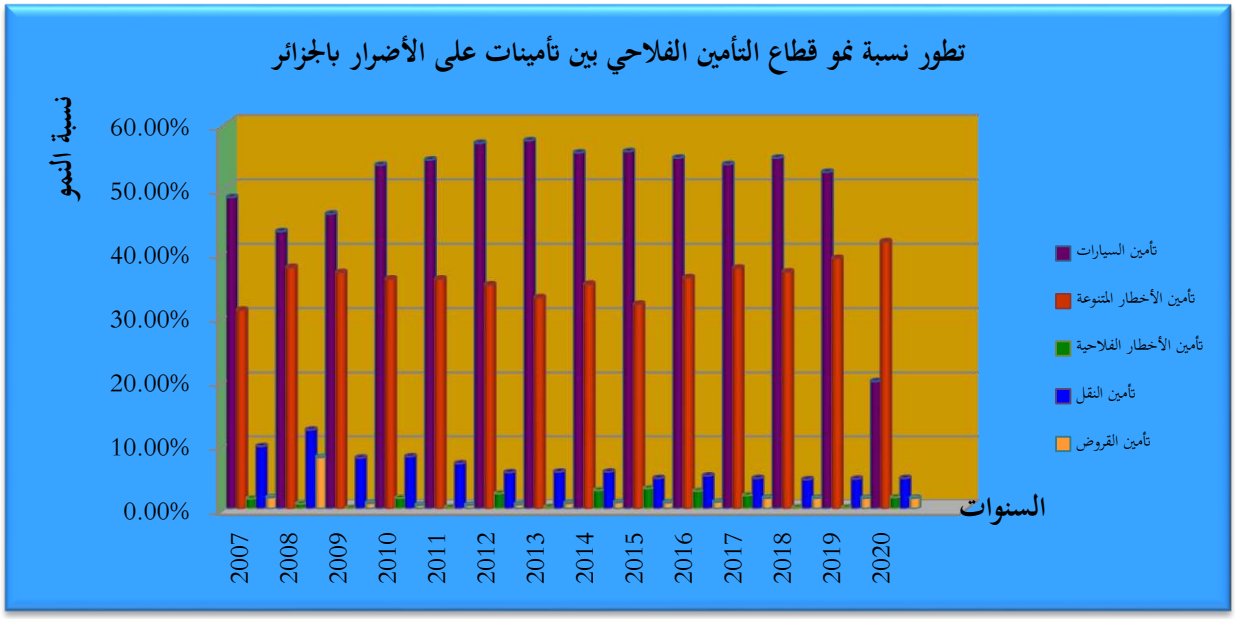
الفروع / السنوات	تأمين السيارات		تأمين الأخطار المتنوعة		تأمين الأخطار		تأمين النقل		تأمين القروض	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2007	5 455	% 48.85	3 469	%31.07	178	% 1.6	1 101	% 9.8	199	% 1.79
2008	8 660	% 43.28	8 873	%37.71	117	% 0.8	1 416	% 12.4	199	%0.81
2009	35 717	% 46	28 612	% 36.9	1 044	% 1	6 261	% 8.1	693	% 0.9
2010	39 644	% 53.6	26 505	% 35.9	1 237	1.7	6 093	% 8.2	422	% 0.6
2011	43 515	% 54.4	28 690	% 35.9	1 620	% 2	5 646	% 7.1	477	% 0.6
2012	52 580	% 57	32 022	% 35	2 244	2.4	5 333	% 5.7	621	% 0.7
2013	59 544	% 57.4	34 065	% 33	2 792	2.7	5 953	% 5.8	924	% 0.9
2014	65 384	% 55.5	41 355	% 35.1	3 356	2.9	6 780	% 5.8	1 032	% 1.03
2015	66 185	% 55.7	41 910	% 32	3 757	3.2	5 723	% 4.8	1 148	% 1
2016	65 199	% 54.7	43 067	%36.1	3 376	2.8	6 237	% 5.2	1 310	% 1.1
2017	65 596	% 53.7	45 866	% 37.6	2 624	2.1	5 887	% 4.8	2 136	% 1.7
2018	69 033	% 54.7	46 660	% 37	2 473	% 2	5 847	% 4.6	2 153	% 1.7
2019	69 243	% 52.5	51 491	% 39.1	2 684	% 2	6 137	% 4.7	2 292	% 1.7
2020	62 805	% 50	52 368	% 41.7	2 207	% 1.8	6 047	% 4.8	2 079	%1.7

Source : 1. www.cna.dz

2. Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit.

بناءا على الجدول رقم (21) المتعلق بفروع تأمينات على الأضرار للفترة الممتدة مابين 2007 و 2020 في الجزائر نلاحظ أنّ فرع التأمين على السيارات هو المنتوج الذي يحتل الصدارة مقارنة بباقي فروع التأمين على الأضرار خلال الفترة المدروسة بنسبة تفوق 50 % ولعّل أهم أسباب ارتفاع هذا الفرع هو إجبارية التأمين، وانطلاقا من المعطيات الواردة في الجدول السابق تتجلى لنا الصورة واضحة عن حجم منتجات فرع تأمينات الأضرار في الجزائر على مدى أكثر من عقد من الزمن، حيث يتضح أنّ التأمين على السيارات هو المنتوج الذي يحتل الصدارة بين باقي منتجات سوق تأمين الأضرار و ذلك بنسبة تتجاوز نسبة أكثر من 50 % خلال سنوات محل الدراسة، و هو ما يرجع سببه إلى عوامل عدة أبرزها عامل إلزامية التأمين على السيارات، من جهة أخرى لاحظنا أن فرع تأمين الحريق و الأخطار المتنوعة سجل نمو على مدى الخمس سنوات من خلال ارتفاع رقم أعمال الفرع من 355 41 مليون دينار سنة 2014 إلى 611 46 مليون دينار سنة 2018، أمّا تأمينات النقل فقد عرفت تراجعا سنة 2015 من رقم أعمال 780 6 مليون دينار سنة 2014 إلى 723 5 مليون دينار سنة 2015 و هو ناتج تراجع تأمين النقل الجوي و البحري بسبب تراجع واردات الجزائر سنة 2015، لتعرف انتعاشا سنة 2016 قدر حجمه بـــ: 237 6 مليون دينار، فيما سجل تأمين القروض ارتفاعا محسوس سنة 2016 و يرجع السبب في ذلك إلى نمو التأمين الصادرات، و بالرجوع إلى محور الدراسة المتعلق بالتأمين الفلاحيّ و من خلال تفحص المنتوج على مدى الفترة المدروسة فإنّنا نلاحظ أنّ نسبة التأمين الفلاحيّ مقارنة مع إجمالي تأمينات الأضرار الأخرى لم تتعدى نسبة 3.2 % و هي أعلى نسبة مسجلة سنة 2015 لتتراوح النسبة مابين 2 % و 2.8 % في باقي السنوات و وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (36): تطور نسبة نمو قطاع التأمين الفلاحيّ بين تأمينات الأضرار في الجزائر (2007-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة الجدول رقم (21)

من خلال الشكل البياني أعلاه رقم (36) نجد أن متوسط نسبة نمو التأمين على السيارات هي أعلى نسبة بين فروع منتجات التأمين على الأضرار بالرغم من التذبذب الذي عرفته خلال سنوات محل الدراسة، ولعّل أهم الأسباب التي تجعل فرع التأمين على السيارات يملك أكثر من 50 % من حقيبة التأمين على الأضرار هو إلزامية التأمين بالإضافة انتشاره بين الأفراد بكثرة، كما أنّ نسبة نمو فرع التأمين على النقل عرفت تراجعا سنة 2011 إلى 7.1 % بعد ما سجل سنة 2008 نسبة نمو قدرت بـ: 12.4 % ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض نسبة نمو كل من النقل البحري والجوي، ليواصل هذا الفرع الانخفاض إلى غاية سنة 2015 حيث تراجع معدل نمو كل من تأمينات النقل البحري و تأمينات النقل الجوي بـ: 3.8 % و 12.1 % على التوالي بالرغم من الارتفاع المحقق في فرع تأمين على النقل البري بـ: 33 %، كما أنّ نسبة نمو هذا الفرع انخفضت إلى 4.6 %سنة 2018 ولم تتجاوز نسبة النمو 5 % خلال الأربع السنوات الأخيرة وعموما يفسر هذا الانخفاض إلى انخفاض نسبة نمو الفرع الثانوي

التأمين على النقل الجوي الذي انخفض رقم أعماله سنة 2018 إلى 1.31 مليار دج مقارنة سنة 2017 بـ: 1.5 مليار دج و بالرغم من زيادة نسبة نمو الفرع الثانوي التأمين البحري الذي يهيمن على التأمين على النقل ، كما سجلت أيضا زيادة معتبرة في فرع السكة الحديدية والنقل البري بـ: 2.2 % و 0.7 % على التوالي ،بالرغم من كل هذا فإن معدلات النمو في فرع التأمين على النقل تبقى هامشية، سجل فرع التأمين على الأخطار المتنوعة معدلات نمو هي ثانية على مستوى التأمين على الأضرار ففي سنة 2013 كان معدل نمو في حدود 33 % بعد ما كان سنة 2009 في حدود 37.71 % ، ليرتفع سنة 2019 إلى 39.1 % .

وبما أنّ دراستنا تقوم حول التأمين الفلاحي فإن نسبة نمو المحققة في هذا الفرع لم تتعدى 3.5 % مقارنة مع إجمالي تأمينات الأضرار خلال سنوات محل الدراسة ويمكن تفسير ذلك إلى التهرب من هذا النوع من التأمين من قبل الفلاحين والتركيز فقط على التأمينات الإجبارية حيث الرقابة صارمة .

أما فرع التأمين على القروض فقد سجل أدنى نسبة نمو له سنتي 2010 و 2011 بنسبة 0.6 % و أعلى نسبة نمو له سنة 2007 بنسبة 1.78 % ونفسر هذه النسب التي قد تكون شبه منعدمة إلى ضعف الثقافة التأمينية.

ثالثا: تحليل حجم إنتاج قطاع التأمين الفلاحي من منظور مؤشر الاختراق (تقييم اختراق التأمين للقطاع الفلاحي)

من بين أهم مؤشرات الكلية المستعملة في قطاع التأمين لدينا معدل الاختراق وهو يمثل نسبة حجم الأقساط إلى الناتج المحلي الخام بمعنى أخر هو نسبة مساهمة نشاط التأمين الفلاحي في نمو الناتج الداخلي الخام خلال فترة زمنية معينة محددة.

الجدول رقم (22): تطور نسبة مساهمة التأمين الفلاحي في الناتج المحلي الخام الوحدة: مليار دج ، مليون دج

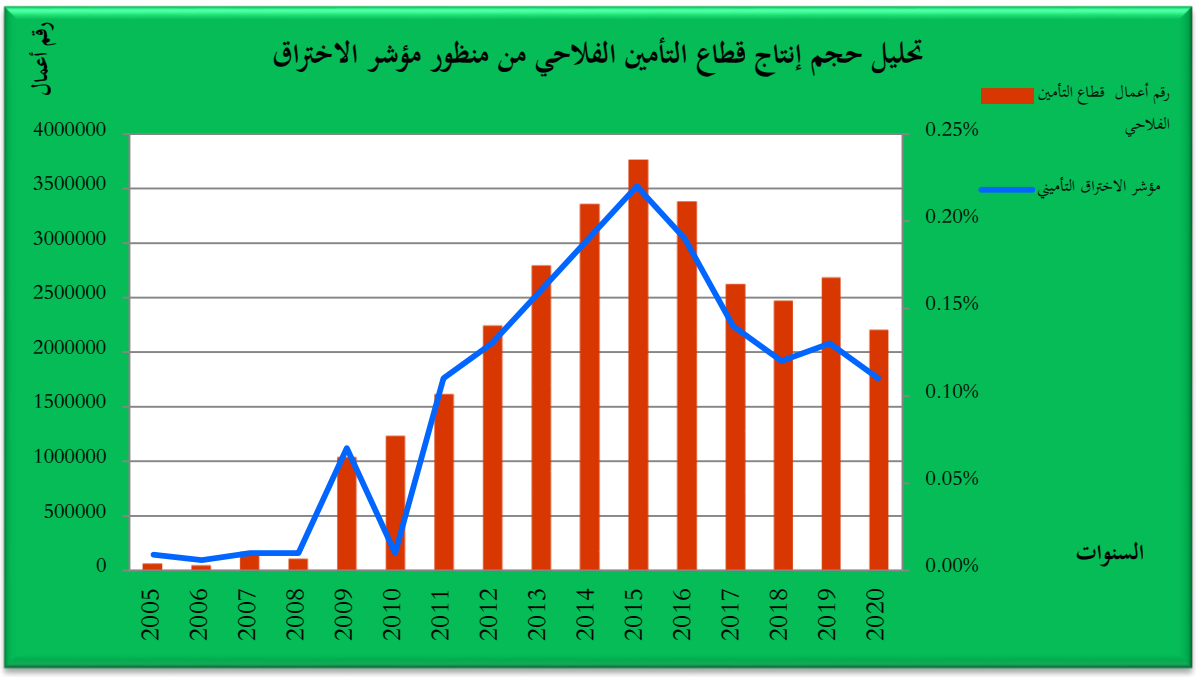
السنوات	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي الخام	7 562	8 514	9 352	11 043
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	73	56	178	117
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.009	% 0.006	% 0.01	% 0.01
السنوات	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الخام	9 968	11 991	14 519	15 843
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	1 044	1 237	1 620	2 244
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.07	% 0.1	% 0.11	% 0.13
السنوات	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	17 771	17 205	16 712	17 406
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	2 792	3 356	3 757	3 376
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.16	% 0.19	% 0.22	% 0.19
السنوات	2017	2018	2019	2020
في الناتج المحلي الخام	18 906	20 259	20 288	21 642
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	2 624	2 473	2 684	2 207
مؤشر الاختراق التأميني	% 0.14	% 0.12	% 0.13	%0.10

Source : www.cna.dz

https://www.ons.dz

من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه نجد أنّ نسبة مساهمة قطاع التأمين الفلاحيّ في الناتج المحلي الخام عرفت تطور من سنة لأخرى إلى غاية 2015 ليعرف بعدها تراجع ملحوظ جداً، إنّ نسبة مؤشر الاختراق ضئيلة جدا فهي لم تتعدى 0.22 % خلال الفترة المدروسة، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات و وزارة الفلاحة لتطوير والوصول بقطاع التأمين الفلاحيّ إلى مراتب جد متقدمة، حيث سجل مؤشر اختراق سنة 2010 نسبة في حدود :0.1 % ليرتفع بعدها سنة 2015 إلى 0.22 % وهي أعلى نسبة محققة، ليعود للانخفاض من جديد إلى 0.12 %سنة 2018 ولعّل من أهم أسباب هذا الانخفاض بشكل رئيسي هو ضعف الثقافة التأمينية لدى الفلاحين، وعجز الشركات التأمينية سواء الخاصة أو العمومية في تسويق منتوجات التأمين الفلاحيّة .

الشكل رقم (37): يوضح تحليل حجم إنتاج قطاع التأمين الفلاحي من منظور مؤشر الاختراق



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (22)

من خلال الشكل البياني رقم (37)نجد أن معدل الاختراق أو بما معناه حصة من الناتج الداخلي الخام (PIB) لشراء إنتاج التأمينات الفلاحيّة عرف تذبذب خلال سنوات محل الدراسة، مسجلا أدنى نسبة في حدود 0.01 % خلال سنوات 2007 و 2008 وأعلى نسبة كانت سنة 2015 في حدود 0.22 % ويعود هذا الارتفاع في النسبة للعديد من العوامل من بينها مشاريع الدعم المقدمة من قبل الدولة للفلاحين وبالتالي إجبارية التأمين مع تقديم تحفيزات لهم، اللجوء إلى أيام إعلانية و تحسيسية على مستوى الصناديق الجهوية بأهمية التأمين الفلاحيّ للفلاحين فهو يوفر لهم الحماية لثرواتهم الحيوانية والنباتية.

رابعا : مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في الاقتصاد الوطني من منظور مؤشر الكثافة التأمينية

مؤشر كثافة التأمين (la densité d'assurance) يقصد به ما يخصصه الفرد سنويا لينفقه على طلب منتجات التأمين الفلاحية، أي إجمالي الأقساط المحققة في البلد منسوبا إلى عدد السكان .

كثافة التأمين = مجموع نفقات التأمين الفلاحي المدفوعة / عدد السكان الإجمالي

وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال الجدول التالي.22

الجدول رقم (23): الكثافة التأمينية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة من 2005 إلى 2020

الوحدة: ألف دج

السنوات	2005	2006	2007	2008
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	73 514	56 948	178 413	117 028
عدد السكان (مليون نسمة)	32.906	33.481	34.096	34.591
مؤشر الكثافة التأمينية (دينار للفرد)	2 234	1 704	5 232	3 383
السنوات	2009	2010	2011	2012
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	1 044 323	1 237 287	1 620 553	2 244 563
عدد السكان (مليون نسمة)	35.268	35.978	36.717	37.495
مؤشر الكثافة التأمينية(دينار للفرد)	22 301	34 390	44 136	59 862
السنوات	2013	2014	2015	2016
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	2 792 676	3 356 373	3 757 444	3 376 493
عدد السكان (مليون نسمة)	38.297	39.114	39.963	40.836
مؤشر الكثافة التأمينية(دينار للفرد)	72 921	85 810	95 430	82 672
السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي	2 624 445	2 473 975	2 684 518	2 207 908
عدد السكان (مليون نسمة)	41.721	42.578	43.053	43.851
مؤشر الكثافة التأمينية (دينار للفرد)	62 893	50 086	62 318	50 329

Source : www.cna.dz

https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=DZ

2021/08/04

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ متوسط إنفاق الفلاح الجزائري على خدمات التأمين الفلاحيّ يعرف تطور ملحوظ من سنة لأخرى، حتى وإنّ كان بقيم ضئيلة نوعا ما حيث كان مؤشر الكثافة التأمينية سنة 2007 في حدود 232 5 دج للفرد ليرتفع هذا المؤشر سنة 2013 إلى 921 72 دج للفرد ويمكن أن نفسر هذا الارتفاع في مؤشر الكثافة إلى :

- ✓ الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بقطاع التأمين الفلاحي؛
- ✓ القيم بالدورات التحسيسية بأهمية التأمين بالنسبة للفلاحين للوقاية من مختلف الأخطار التي يتعرضون لها وهذا على مستوى الصناديق الجهوية ؛
- ✓ ترسيخ السياسة الجوارية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية التي يعتمدها مع الفلاحين و المربين من خلال توسيع شبكته لتغطية كل المناطق، حيث خصص مكاتب متنقلة لتغطية القرى و المداشر الجبلية.

الفرع الثاني: فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر

إن القطاع الفلاحي يضم منتجات الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني بالإضافة إلى مختلف الأنشطة المتعلقة بهما، وبناءا على هذا فإنّ التأمين الفلاحيّ هو الآخر أيضا يضم التأمين على الإنتاج الحيواني والتأمين على الإنتاج النباتي، والتأمين على فروع أخرى.

أولا : رقم أعمال فروع منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2007 إلى 2020.

عرف التأمين الفلاحيّ تذبذب في رقم أعمال فروعه سواء التأمين على الإنتاج النباتي أو التأمين على الإنتاج الحيواني أو التأمين على العتاد الفلاحي والتأمين على الحريق وغيرها وهذا راجع للعديد من الأسباب

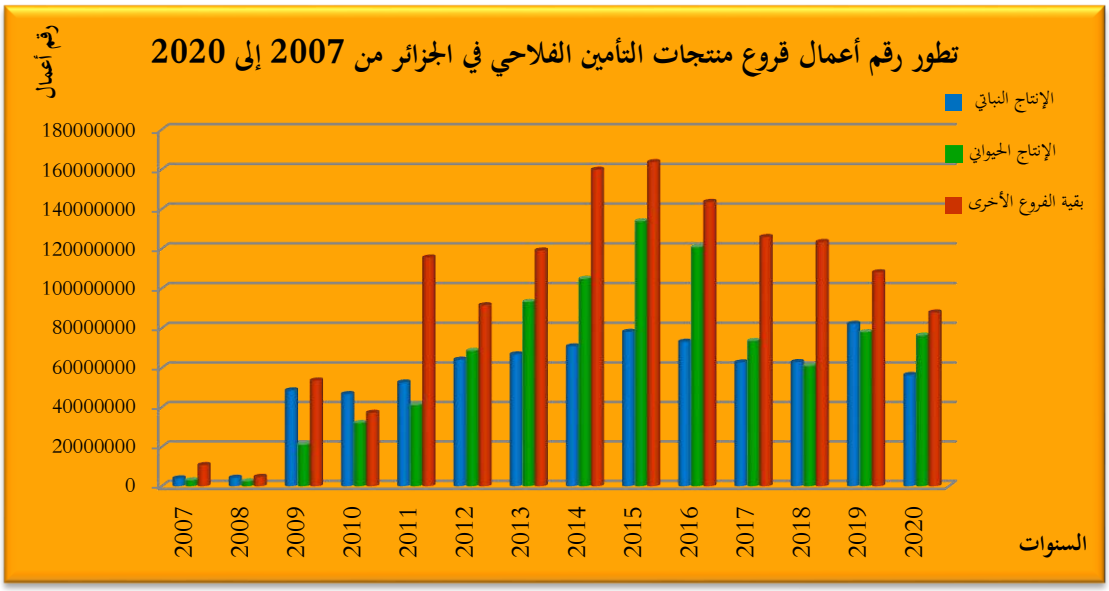
الجدول رقم (24): تطور رقم أعمال فروع منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر من2007 إلى 2020

الوحدة: دج

الفروع / السنوا	الإنتاج النباتي		الإنتاج الحيواني		بقية الفروع الأخرى	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
2007	40 398 315	% 43	30 202 197	% 20	107 812 488	% 37
2008	43 421 842	% 46	25 208 214	% 20.11	48 001 158	%33.89
2009	486 793 000	% 46.61	210 605 000	% 20.17	536 470 014	33.22
2010	468 031 000	% 37.83	321 145 000	% 25.96	373 111 174	36.21
2011	526 880 000	% 32.40	411 614 000	% 25.31	1 156 251 315	42.29
2012	641 999 000	% 28.57	686 421 000	% 30.55	916 143 012	40.88
2013	668 596 000	% 24	932 327 000	% 33.46	1 191 753 314	42.54
2014	708 989 000	% 22.6	1 049 092 000	% 32.08	1 598 292 815	45.32
2015	782 293 430	% 20.82	1 338 490 174	% 35.62	1 636 660 722	43.56
2016	732 436 875	% 21.69	1 207 511 538	% 35.76	1 436 545 563	42.55
2017	628 099 793	% 26.69	736 581 295	% 27.30	1 259 764 402	46.01
2018	630 031 874	% 31.95	609 373 866	% 23.48	1 234 570 054	44.57
2019	822 527 884	% 30.65	780 140 603	% 29.12	1 081 850 190	40.23
2020	564 787 765	% 25	763 293 919	% 21.7	879 826 976	53.30

Source : www.cna.dz

الشكل رقم (38): يمثل تطور رقم أعمال فروع منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر من 2007 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (24)

من خلال الجدول رقم (24) والشكل البياني رقم(38) نلاحظ أن فرع التأمين على الإنتاج الحيواني هو المنتوج الأكثر اكتتاب فيه مقارنة ببقية الفروع فقد سجل سنة 2014 رقم أعمال حدد بـ: 1 049 092 000 دج ليرتفع إلى 1 338 490 174 دج سنة2015 لينخفض بعدها وهذا راجع للعديد من الأسباب منها:عدم تجديد العقود الخاصة بالتأمين متعدد الأخطار على الأبقار، أما فيما تعلق بالإنتاج النباتي فقد حقق رقم أعمال في حدود 782 293 430 دج سنة 2015، أما سنة 2019 فقد سجل رقم أعمال في حدود 822 527 884 دج ويرجع هذا التذبذب في رقم أعماله إلى العديد من الأسباب منها:

- ✓ عدم قدرة الفلاحين وخصوصا صغار الفلاحين عن تسديد أقساط التأمين التي تعتبر في بعض أحيان جد مبالغ فيها؛
- ✓ اتجاه بعض الفلاحين إلى ممارسة النشاط الفلاحي من أجل الاستهلاك العائلي وبالتالي لا داعي للتأمين عليه؛

✓ نقص الوعي التأمين بمدى أهمية التأمين الفلاحي بالنسبة للفلاحين لحماية إنتاجهم النباتي من الأخطار، وانتشار فكرة أنّ التأمين حرام وبالتالي عزوف الفلاحين عنه .

في حين أن بقية الفروع الأخرى فقد سجلت سنة 2008 رقم أعمال قدر بـ: 48 001 158 دج ليصل سنة 2014 إلى 1 598 292 815 دج لينخفض من جديد سنة 2020 إلى 879 826 976 دج ويمكن تفسير هذا الانخفاض إلى تراجع بعض الفلاحين عن مزاولة مهنة الفلاحة والتوجه نحو المدن والعمل في القطاع الخدماتي.

ثانيا: معدل نسبة التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر

من خلال الجدول التالي سنتطرق إلى حجم التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر من سنة 2007 إلى سنة 2020

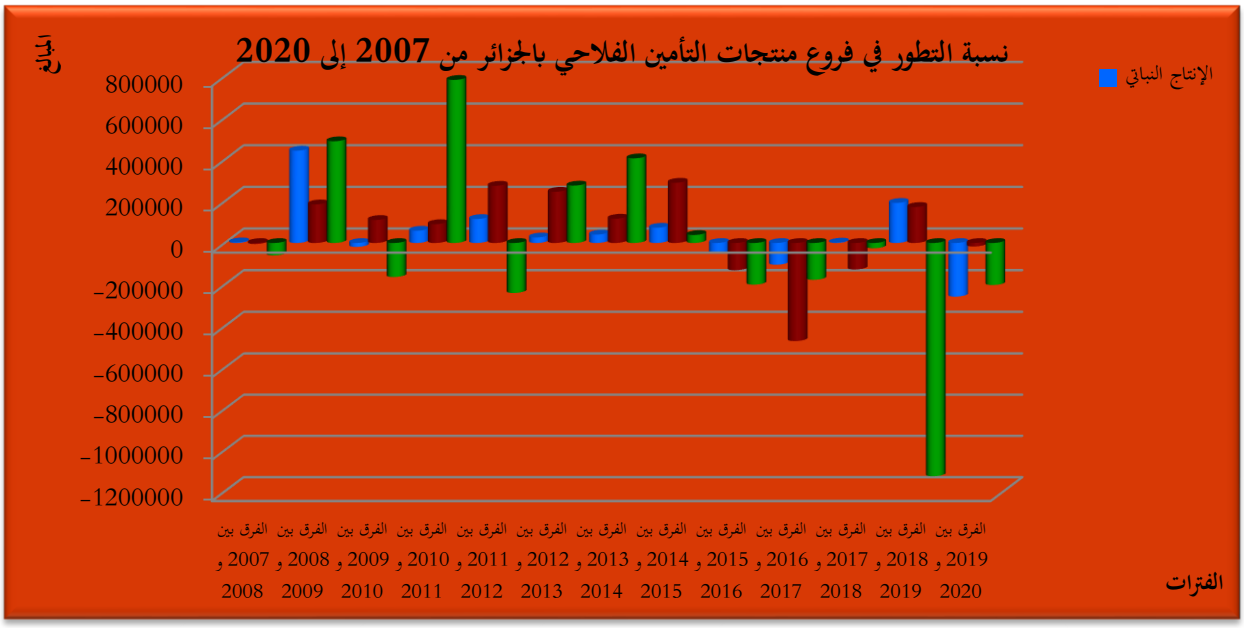
الجدول رقم (25): يمثل نسبة التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر من2007-2020

الفروع	الإنتاج النباتي	
البيانات	المبلغ دج	النسبة التطور
الفرق بين سنتي2007 و2008	3 023 527	% 27
الفرق بين سنتي2008 و2009	443 371 158	% 30
الفرق بين سنتي 2009 و2010	- 18 762 000	- % 5
الفرق بين سنتي 2010 و2011	58 849 000	% 12
الفرق بين سنتي 2011 و2012	115 119 000	% 26.6
الفرق بين سنتي 2012و2013	26 597 000	% 11.5
الفرق بين سنتي 2013 و2014	40 393 000	% 10
الفرق بين سنتي 2014 و 2015	73 304 430	% 11.2
الفرق بين سنتي 2015 و 2016	- 49 856 555	% -17.7
الفرق بين سنتي 2016 و 2017	- 104 337 082	-%18.2
الفرق بين سنتي 2017و2018	1 932 081	% 0.2
الفرق بين سنتي 2018 و 2019	192 496 010	% 30.6
الفرق بين سنتي 2019 و2020	- 257 740 119	-% 31.3

الإنتاج الحيواني		بقية الفروع الأخرى	
المبلغ دج	النسبة التطور	المبلغ دج	النسبة التطور
- 4 993 983	-% 18	-59 811 330	- % 11
185 396 786	% 24	488 468 856	% 39
110 540 000	% 32	- 163 358 840	-% 14
90 469 000	% 30.7	783 140 141	% 43
274 807 000	% 61.8	-240 108 303	-% 12.7
245 906 000	% 59.1	275 610 302	% 20.4
116 765 000	% 56.6	406 539 501	% 45
289 398 174	% 24.5	38 367 907	% 12
-130 978 636	-% 9.6	- 200 115 159	- % 5.7
- 470 930 243	-% 39	- 176 781 161	-% 5.4
- 127 207 429	17.3	-25 194 348	-% 17.5
170 766 737	% 28.8	126 384 864	- % 10
-16 846 684	-% 2.2	- 202 023 214	% 24.8

Source : www.cna.dz

الشكل رقم (39): يوضح التطور في فروع منتجات التأمين الفلاحي بالجزائر من 2007 -2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (25)

عرف تأمين الأخطار الفلاحية مع نهاية سنة 2015 ارتفاع بنسبة 11.9 % و ناتج سياسة دعم للمنتجات الفلاحية و الزراعة المائية، حيث أن فرع الإنتاج النباتي و فرع الإنتاج الحيواني سجلا ارتفاع بنسب 11.2 % و 24.5 % على الترتيب، بالمقابل سجل فرع تأمين المعدات الفلاحية انخفاض بـ 15.2 %، و بالانتقال إلى سنة 2016 فإن فرع تأمين الأخطار الفلاحية عرف انخفاض بـ 10.1 % بسبب تراجع دعم الدولة للنشاط الفلاحي على إثر سياسة التقشف التي انتهجتها في ظل انخفاض أسعار المحروقات، أما سنــة 2017 سجل فرع تأمين الأخطار الفلاحية انخفاض بـ 22.3 % مقارنة بسنة 2016، و ذلك نتيجة انخفاض فرع تأمين الإنتاج الحيواني بـ 39 % و السبب يرجع لعدم تجديد العقود المكتتبة من طرف الشباب المسجلين في إطار برامج عقود الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و برامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كما انخفضت رؤوس الماشية في الجزائر بنسبة تتراوح بين 08 إلى 10 % بسبب الجفاف، إضافة إلى انخفاض مساحات الرعي مقابل ارتفاع أسعار الكلاء مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج للمواليين مقارنة بالمداخيل، و هو الأمر الذي جعلهم يعزفون عن تأمين قطعانهم، وفي سنة 2018 عرف فرع التأمين الفلاحي انخفاض في بعض منتجاته تأمينية ولكن بنسبة أقل مقارنة بأربع سنوات الماضية، حيث حيث انخفض تأمين الإنتاج الحيواني و تأمين المسؤولية المدنية و الفلاحية بنسب 17.4 % و 17.3 % على الترتيب، و هو ما أرجعه المختصون إلى عدم تجديد العقود المكتتبة في إطار تأمين الأبقار بسبب انخفاض الإنتاج الحيواني،في حين لوحظ ارتفاع على مستوى رقم أعمال تأمين الأضرار الفلاحية الأخرى و كذا تأمين الإنتاج النباتي بنسب 17.5 % و 0.2 % على الترتيب.

المطلب الثالث: تحليل نشاط سوق التأمين الفلاحي بالجزائر

لمعرفة الوضعية الداخلية لسوق التأمين الفلاحي بالجزائر لا بّد من معرفة توزيع رقم أعمال التأمين الفلاحي على مستوى الشركات التأمينية الناشطة على مستوى سوق التأمين الجزائري.

الفرع الأول: هيكلة السوق التأمين الفلاحي حسب الشركات الناشطة في السوق الجزائرية

كان للبعد التاريخي والخبرة الكبيرة التي تتمتع بها شركات التأمين العمومية دور كبير في سيطرتها على قطاع التأمين بصفة عامة، وسوق التأمين الفلاحي بصفة خاصة .

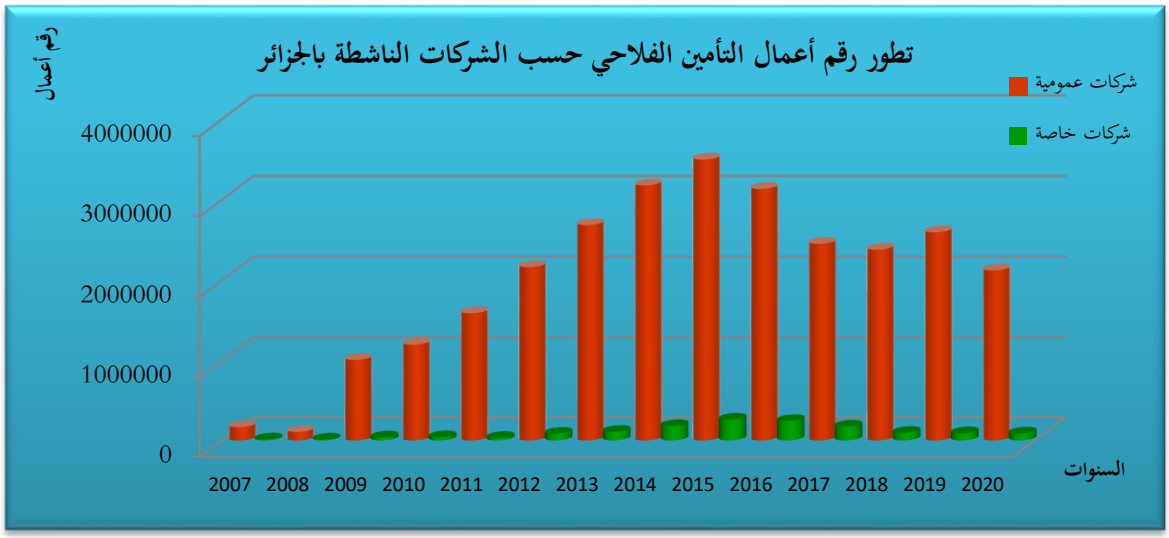
الجدول رقم (26): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب الشركات الناشطة بالجزائر الوحدة:ألف دج

السنوات		شركات عمومية	شركات خاصة	المجموع
2007	رقم أعمال	166 601	11 812	178 413
	الحصة السوقية	% 93.37	% 6.63	% 100
2008	رقم أعمال	105 650	11 378	117 028
	الحصة السوقية	% 90.27	% 9.73	% 100
2009	رقم أعمال	1 007 581	36 742	1 044 323
	الحصة السوقية	% 96.48	% 3.52	% 100
2010	رقم أعمال	1 197 776	39 511	1 237 287
	الحصة السوقية	% 96.81	% 3.19	% 100
2011	رقم أعمال	1 588 758	31 795	1 620 553
	الحصة السوقية	% 98.03	% 1.97	% 100
2012	رقم أعمال	2 160 227	84 336	2 244 563
	الحصة السوقية	% 96.24	% 3.76	% 100
2013	رقم أعمال	2 684 362	108 314	2 792 676
	الحصة السوقية	% 96.12	% 3.88	% 100
2014	رقم أعمال	3 177 478	178 895	3 356 373
	الحصة السوقية	% 94.67	% 5.33	% 100
2015	رقم أعمال	3 496 181	261 263	3 757 444
	الحصة السوقية	% 93.04	% 6.96	% 100
2016	رقم أعمال	3 132 432	244 061	3 376 493
	الحصة السوقية	% 92.77	% 7.23	% 100
2017	رقم أعمال	2 451 325	173 120	2 624 445
	الحصة السوقية	% 93.40	% 6.60	% 100
2018	رقم أعمال	2 378 815	95 160	2 473 975
	الحصة السوقية	% 96.15	% 3.85	% 100
2019	رقم أعمال	2 594 327	90 191	2 684 518
	الحصة السوقية	% 96.64	% 3.36	% 100
2020	رقم أعمال	2 120 730	87 178	2 207 908
	الحصة السوقية	% 96.04	% 3.96	% 100

Source : www.cna.dz

إن استقرائنا لمعطيات الواردة في الجدول رقم (26) توضح سيطرة الشركات العمومية على سوق التأمين الفلاح بنسبة فاقت90% خلال سنوات محل الدراسة في حين أن شركات الخاصة حصتها السوقية لم تتعدى 10 %، مسجلة سنة 2020 رقم أعمال في حدود 440 33 ألف دج، ليرتفع سنة 2015 إلى 188 243 ألف دج ، ليعود رقم أعمال الشركات الخاصة للانخفاض من جديد سنة 2020 إلى 178 87 ألف دج، في حين أن الشركات العمومية سجلت رقم أعمال قدر بـ 601 166 مليون دج سنة2007 ويرتفع إلى أعلى قيمة سنة 2015 بـ: 181 496 3 ألف دج ، لتبقى تسجل رقم أعمال يتراوح مابين 730 120 2 و327 594 2ألف دج خلال سنوات 2016 و2017 و2018 و2019و2020، إنّ من بين أهم الأسباب حيازة الشركات العمومية على صحة الأسد هو أنّ من بين الشركات العمومية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على التأمين على الأخطار الفلاحية، البعد التاريخي للشركات العمومية بالإضافة إلى الخبرة التي تتمتع بها، اعتماد الشركات العمومية على شبكات تجارية كبيرة بمعنى امتلاكها لعدد كبير من وكالات التجارية، أما الشركات الخاصة فهي تفتقد لقاعدة جماهرية أي عدم وجود نسبة كبيرة من المؤمن لهم.

الشكل رقم (40): تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب الشركات الناشطة بالجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (26)

إن ملاحظتنا للشكل البياني المتعلق بنسبة تطور رقم أعمال حسب الشركات الناشطة بالجزائر ، نجد أن أن شركات الخاصة سجلت نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع الشركات العمومية بالرغم من سعي الشركات الخاصة لسيطرة على سوق التأمين الفلاحي أو على أقل تسجيل نسب تكون متقاربة مع نسب شركات العمومية بالاعتماد على أساليب تسويقية مبتكرة، تقديم منتجات حديثة ومتطورة ، تقديم كل التسهيلات للفلاحين وتحسيسهم بأهمية التأمين الفلاحي . تقديم تحفيزات وتخفيضات للفلاحين ومربي الحيوانات، بالرغم من كل هذه الاجراءات إلى أن الشركات العمومية ظلت هي المسيطرة على سوق التأمين الفلاحي وبنسبة فاقت 90 % .

الفرع الثاني: تحليل حجم تعويضات قطاع التأمين الفلاحي

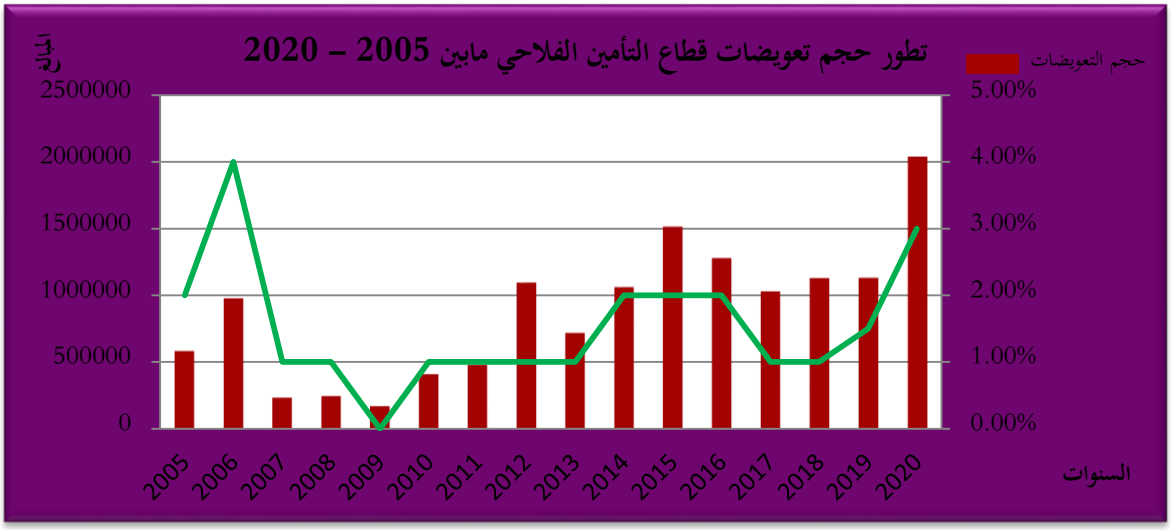
يقوم الفلاحون بالتأمين على منتجاتهم وثرواتهم الفلاحية بهدف توفير الحماية والحصول على التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن ضده والحصول علة تعويضات، وسنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل حجم التعويضات المتعلقة بالتأمين الفلاحي خلال فترة مابين 2005 و 2020.

الجدول رقم(27): تطور حجم تعويضات قطاع التأمين الفلاحي مابين2005-2020 الوحدة:مليون دج

السنوات		2005	2006	2007	2008
التأمين الفلاحي	المبلغ	584	975	237	248
	النسبة	%2	%4	%1	%1
السنوات		2009	2010	2011	2012
التأمين الفلاحي	المبلغ	172	412	481	1 092
	النسبة	%0	%1	%1	%1
السنوات		2013	2014	2015	2016
التأمين الفلاحي	المبلغ	720	1 061	1 510	1 275
	النسبة	%1	%2	%2	%2
السنوات		2017	2018	2019	2020
التأمين الفلاحي	المبلغ	1 028	1 127	1 192	2 030
	النسبة	%1	%1	1.5	%3

Source : Ministère des finances, Rapports sur l'activité des Assurances en Algérie des années de 2005 à 2020, Op-Cit.

الشكل رقم (41) : يوضح تطور حجم تعويضات قطاع التأمين الفلاحي مابين 2005-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد المعطيات الواردة في الجدول رقم (27)

من خلال الجدول رقم (27) والشكل رقم (41) المتعلق بتطور حجم التعويضات المدفوعة الخاصة بمنتجات التأمين الفلاحي خلال الفترة الممتدة مابين 2005 و 2020 نجد أنّهاعرفت تطور ملحوظ من سنة لأخرى فقد كان حجم التعويضات سنة 2009 في حدود ما يقارب 412 006 مليون دج ليرتفع بسرعة كبيرة إلى 1 092 725 مليون دج سنة 2012 وينخفض بعدها سنة 2013 وهذا راجع لانخفاض عدد الحوادث والأخطار الفلاحية التي قد تصيب الفلاحين بينما أعلى نسبة تعويضات في سنة 2020 في حدود 2 030 642 مليون دج خلال الفترة المدروسة وهذا راجع أولا للوضعية الصحية التي عرفتها البلاد نتيجة لوباء كوفيد 19، الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها البلاد وارتفاع المحسوس في درجات الحرارة التي أدت في بعض المناطق إلى نشوب حرائق نتج عنها حدوث خسائر مست خصوصا الإنتاج النباتي للفلاحين .

المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

تزخر البلاد بالعديد من الموارد الفلاحية، ونظرا للضرورة الأساسية لتلبية الحاجات الوطنية من المنتوجات الغذائية أصبح للفلاحة أهمية كبيرة بينما معدل تنميتها غير كاف، لذا فإنه من الضروري وجود مؤسسة متخصصة بالتكفل بتمويل الحاجات الخاصة بالقطاع الفلاحي، وفي هذا الإطار تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA، حيث يعد هذا الأخير مؤسسة رائدة في مجال التأمين الفلاحي ويتخصص في هذا النوع من التأمينات منذ نشأته بخبرة تفوق أكثر من نصف قرن .

المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

إنّ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو مؤسسة وطنية متخصصة في التأمين الفلاحي ذات طابع تعاضدي تعاوني وفيما يلي نظرة حول ماهية هذا الصندوق .

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

أنشأ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في بداية القرن العشرين حيث كان خاضعا لتنظيمات الأمر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والذي يعطيها طابع تجاري لا يهدف إلى ربح[1] وكان الظهور الأول للصناديق المحلية الممارسة لنشاط التأمين الفلاحي في سنة 1903 بتيارت و 1904 بالجزائر العاصمة على التوالي، وفي البداية كان الصندوق يهتم بالتأمين على البرد سنة 1907 وبعد ذلك بالتأمين على الحريق سنة 1912، في سنة 1907 تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين الفلاحي واعتمد بعد الاستقلال بالقرار الصادر عن وزارة المالية والمؤرخ في

[1] خالد الخطيب ، **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الندوة الدولية بعنوان **مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس** النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف –، الجزائر، يومي 25و 26 /2011/04، ص 45.

جويلية 1964[1] ،بموجب الأمر 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 قامت الدولة باحتكار جميع عمليات التأمينية و إعادة التأمين بما في ذلك التأمين الفلاحي، وهذا راجع لسياسة الاشتراكية التي تبنتها الدول آنذاك، رخص لمؤسسات التأمين الفلاحي بمواصلة عملها بناءا على الأمر 44/71 الصادر بتاريخ 1971 وفي سنة 1972 وبمقتضى القرار رقم 64/72 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 تم إدماج ثلاث صناديق كانت تنشط في قطاع التأمين من أجل إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وهي كالتالي :

- الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاوني الفلاحي " CCRMA "

La Caisse Centrale de Réassurance des Mutuelles Agricoles

والذي أنشأ سنة 1907 ثم أعيد اعتماده بعد الاستقلال بقرار من وزارة المالية سنة 1964.

- الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي " CCMSA"

و Caisse Centrale de Mutualite Sociale Agricoles الذي أنشأ سنة 1949.

- الصندوق التعاوني الفلاحي للتقاعد " CMAR "

La Caisse Mutuelle Agricole de Retraite والذي أنشأ سنة 1958.

وتطبيقا للقرار الوزاري رقم 05 المؤرخ في 18 فيفري 1995 تم تحويل نشاط التأمين الاجتماعي والتأمين على التقاعد من "CNMA" إلى "CNR" و " CNAS" و " CASNOS " بعد قرار الدولة الصادر في 1983، وفي نفس السنة تم توسيع مجال نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ليشمل عمليات البنك والقرض بعد حصوله على الموافقة من بنك الجزائر وقد سمي البنك بالقرض الفلاحي التعاوني "CAM " سنة 1999.

وتتم إدارة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال مجلس إداري يتكون من أعضاء منتخبين من رؤساء الصناديق الجهوية، ويسيره مدير عام يعين بقرار وزاري من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

[1] قرار صادر عن وزارة المالية المؤرخ في 28 أفريل 1964، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 07 أوت 1964.

بالإضافة إلى وجود الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يوجد صناديق جهوية والبالغ عددها 67 صندوق جهوي ، بالإضافة إلى مكاتب محلية ويبلغ عددها أكثر من 500 مكتب، وهي موزعة كالتالي :الوسط بـ: 18 صندوق جهوي و 174 مكتب محلي ، الشرق 15 صندوق جهوي و 157 مكتب محلي ، والغرب 21 صندوق جهوي و 105 مكتب محلي، الجنوب 13 صندوق جهوي و 74 مكتب محلي[1].

الفرع الثاني: منتجات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي العديد من المنتجات في سوق التأمين الوطنية عبر العديد من صناديقه الجهوية و وكالاته، ومن بين هذه المنتوجات: منتوجات فلاحية التي تشكل النشاط الرئيسي للصندوق، بالإضافة إلى منتوجات تأمينية غير فلاحية .

أولا: منتجات التأمين الفلاحية: وتتمثل في التأمين على الإنتاج النباتي و الإنتاج الحيواني و التأمين على العتاد الفلاحي.

أ.التأمين على الإنتاج النباتي: ويشمل :

- التأمين الفلاحي الشامل على النخيل .
- التأمين الفلاحي الشامل على الزيتون .
- التأمين على المنتجات النباتية ضد البرد والحريق.
- تأمين البيوت البلاستيكية .
- التأمين ضد حرائق المحاصيل.
- التأمين ضد حرائق التبن والأعلاف .
- التأمين المتعدد الأخطار للبطاطا .
- التأمين المتعدد الأخطار للطماطم الصناعية.

[1] التقرير السنوي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، 2019، ص 33.

- التأمين ضد الأخطار للأشجار المثمرة والكروم.
- تأمين المشاتل.
- تأمين شبكات السقي .

ب.التأمين على الإنتاج الحيواني : ويشمل :

- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية الدواجن .
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية النحل .
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية المواشي.
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية الأبقار.
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية الديك الرومي .
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية الأحصنة .
- التأمينات متعددة الأخطار المتعلقة بتربية الماعز .
- التأمين الشامل للجمال .

وقد تناول المشرع الجزائري التأمين على الإنتاج النباتي والحيواني في القسم الثالث من الفصل الثاني الذي يتناول تأمين الأضرار تحت عنوان التأمين على " هلاك الحيوانات والأخطار المناخية " من المواد رقم 49 و 50 و 51 المتعلقة بالإنتاج الحيواني ومن المواد 52 و 53 المتعلقة بالإنتاج النباتي وهذا ضمن قانون التأمينات الجزائري، أما المادة 49 فقد تناولت فقدان الحيوان الناتج عن موت طبيعي أو أمراض[1].

ثانيا: منتجات التأمين الغير الفلاحية:يمارس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي نشاطا تأمينيا غير فلاحي يشمل العديد من المجالات أهمها:

[1] الأمر رقم 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995، مرجع سبق ذكره، ص 18.

أ.التأمين على السيارات : إن الصندوق من أبرز المؤسسات التي تقدم هذا المنتوج، ويعد التأمين على السيارات من أكبر المنتوجات مبيعا لدى الصندوق، وهو يحتل الصدارة في الإنتاج التأميني ويرجع ذلك لكونه تأمين إلزامي وطبيعة الأسعار الخدمات منخفضة التي يطرحها الصندوق الوطني للتعاون، والتأمين على السيارات يغطي مجموعة من الأخطار أهمها المسؤولية المدنية المنصوص عليها في المواد 190 و 191 من القانون 07/95: ضمان السرقة و انكسار الزجاج ، التأمين الشامل ، خسارة الاصطدام[1].

ب.التأمين ضد الحريق: وقد ورد في المواد من 44 إلى 48 من القانون 07/95 المتعلق بالتأمينات والتي تنص على " يضمن المؤمن من الحريق جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران، غير أنه إذا لم يكن هناك اتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي يتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي" [2].

ج.التأمين من الكوارث الطبيعية: يضمن هذا النوع من التأمين للمؤمن له جميع الأضرار التي تصيبه في ممتلكاته سواء كان منقولا أو عقارا تتسبب فيها الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الهزات الأرضية أو أي حادث يعد كارثة طبيعية [3]، و في سنة 2003 أصبح التأمين ضد الكوارث الطبيعية في المجال العقاري إجباري بموجب الأمر 12/03 حيث نصت المادة 01 منه على" يتعين على كل مالك ملك عقاري مبني في الجزائر، شخصا طبيعيا أو معنويا ماعدا الدولة أن يكتب عقد التأمين على الأضرار يضمن هذا الملك من آثار الكوارث الطبيعية ...."[4] .

---

[1] المادة 190 و 191 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] المادة 44 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] عبد الرزاق بن خروف، مرجع سبق ذكره، ص 294.

[4] المادة 01 من الأمر رقم12/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية.

د.تأمين النقل: يمكن تأمين البضائع من الخسائر و الأضرار التي تلحق بها"يغطي تأمين البضائع المنقولة عبر الطريق البرية أو السكة الحديدية وفق الشروط المحددة في العقد، الاضرار والخسائر المادية اللاحقة بالبضائع أثناء نقلها .."

هـ.تأمين آلات المصانع: يسمح هذا التأمين بضمان الآلات الصناعية من جميع الأضرار التي قد تؤدي إلى تعطيلها .

و.تأمين المسؤولية المدنية: كما يمارس الصندوق الوطني والصناديق الجهوية أيضا تأمين على المسؤولية لغير الفلاحين والتي تهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يتسبب فيها المؤمن له للغير الفلاحين والتي تهدف إلى تغطية الخسائر المادية التي يتسبب فيها المؤمن له للغير والذي يكون مسؤولا قانونيا، يسعى التأمين على المسؤولية إلى تحقيق الحماية للمؤمن له بفضل الضمان الممنوح له من طرف المؤمن، فيمكن للمؤمن له الحفاظ على رؤوس أمواله دون أن يتحمل الخسائر التي وقعت بسبب مسؤوليته، وفي نفس الوقت تعويض الضحية عن كل الخسائر التي لحقت به، وقد ذكرت المسؤولية المدنية في المواد 56 و57 و 5958 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات .

و.التأمين على الأشخاص: يمارس الصندوق تأمينات المتعلقة بالأشخاص تشمل التأمين على الحياة والعجز ، الشيخوخة .

ر.**التأمين على سفن الصيد:** من بين النشاطات التأمينية التي يمارسها الصندوق التأمين على الصيد البحري، وهي مهام تمارس على مستوى الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي التي تقع على الساحل وقد نص المشرع الجزائري على التأمين البحري في المواد 192 و 193 و 194 من قانون التأمين، ويشمل الضمان في هذا المجال التأمين على السفن ضد الأضرار التي تلحق بها ، التأمين على مسؤولية الناقل البحري اتجاه الغير و كذلك تأمين البضائع ومواد التجهيز المنقولة بحراً.

الفرع الثالث : أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وأهميته

أولا: أهداف الصندوق: يسعى الصندوق لتحقيق جملة من الأهداف من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وخصوصا الفلاحين وهي كالتالي[1] :

- تمكين الفلاح من التوسع وزيادة الإنتاج كما ونوعا وذلك بإحياء موارد ومصادر إضافية عن طريق الائتمان فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمانة لتمويل الإنتاج الفلاحي .
- توفير الخبرة المدربة الفنية والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها مؤسسات التأمين الفلاحي، بغرض إدارة جيدة للمخاطر والحد من الخسائر ومحاولة نقل وتوطين التقنية العالمية أو تقديم حلول لبعض مشاكل الإنتاج الفلاحي .
- محاولة إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح وضمان الاستقرار لتحقيق جو مناسب وظروف لدفع عجلة التنمية .
- يهدف الصندوق عبر مؤسساته على التوسع والتنويع في الأنشطة الفلاحية عن طريق تشجيع الاستثمار في الريف، وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
- المشاركة في تنمية الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والعالم الريفي بتقديم خدمات ومساهمات مالية لفائدة شركائه .
- تقليل والحد من ظاهرة النزوح أو الهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق زيادة الاستثمارات الفلاحية .
- المساعدة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي عن طريق توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد.و الحفاظ على الموارد الفلاحية والريفية .
- الحفاظ على النشاط الفلاحي لما يكتسبه من مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني.

[1] www.CNMA.dz تاريخ الإطلاع 19/01/2022 الساعة 21:00

- يساعد التأمين الفلاحي الدولة على التقليل من الاعتمادات المالية المرصودة لمواجهة الكوارث الطبيعية، و يهيئ فرصة حقيقة للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى .
- مساعدة صغار الفلاحين على الحصول على قروض لأن التأمين الفلاحي يعد بمثابة ضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي لا يملكونها في الكثير من الأحيان كالرهن على العقارات.
- إعطاء وبناء ثقة أكبر والقضاء على تردد الفلاحين في تبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على توفير الوقت والمال وزيادة تحسين كمية و نوعية الإنتاج.
- يساعد التأمين الفلاحي الدولة على إحصاء عدد الفلاحين ونسب الإنتاج، مما يساعد على بناء قاعدة المؤمنين لهم و المحاصيل المؤمنة وتحسين وتطبيق أساليب متقدمة في التأمين .

ثانيا: أهمية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي: يلعب الصندوق دورا فعالا في مسايرة مجهودات التنمية في القطاع الفلاحي و ذلك لما يوفره من ضمانات وتعويضات مالية عند الحاجة تحد من وقع الكارثة والتخفيف من خسائرها بما يساهم في تثبيت الفلاح، وضمان تجديد إمكانية الاستثمارية واستقرار القطاع بشكل عام مقارنة ببقية القطاعات الأخرى[1].

إن التعرض المستمر للأخطار المناخية هو من المميزات التي تميز الفلاحة، مما يخلف أضرار وخسائر بالإنتاج الفلاحي، مما يدفع بالسلطات إلى التدخل لمواجهة هذه المخاطر التي تلحق بالفلاحين من خلال التأمين الذي يجنبهم الكثير من الخسائر .

[1] التقرير السنوي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، 2019 ، ص 15.

يسعى الصندوق إلى تطوير نظام التأمين الفلاحي وذلك عن طريق تكريس ثقافة التأمينية لدى الفلاحين لتغطية أكبر عدد ممكن من المنتوجات الفلاحية مع مراعاة ظروف الفلاحين وتسهيل التعويضات لهم، و تأخير التسديد في حالة عجز الفلاح عن الدفع الفوري[1].

نشر الثقافة التأمينية وسط الفلاحين يسهل مسار عملية التنمية الفلاحية و ينعكس عليها وبالإيجاب وعليه فأن تطبيق مثل هذه السياسات يتطلب التنسيق بين مختلف الأطراف و الاستمرارية للوصول إلى نظام تأميني فلاحي فعال يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

اعتماد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على سياسة العمل الجواري والمتمثلة في منح صغار الفلاحين قروض وهذا بهدف رفع الإنتاج الفلاحي .

المطلب الثاني: تقييم النشاط التأميني على مستوى الصندوق خلال الفترة من 2005 إلى 2020

يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الفاعل الاقتصادي القريب من الفلاحين فهو المؤمن الاستشاري الحريص على مساعدتهم في تحديد المخاطر التي تعترضهم وتلحق أضرار بثرواتهم الحيوانية والنباتية، وذلك من خلال التحكم فيها بهدف تمكينهم من دمج تدابير السلامة الموصى بها ضمن نشاطاتهم .

الفرع الأول: تحليل إنتاج التأمين لدى الصندوق

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى تحليل إنتاج الصندوق من سنة 2005 إلى 2020

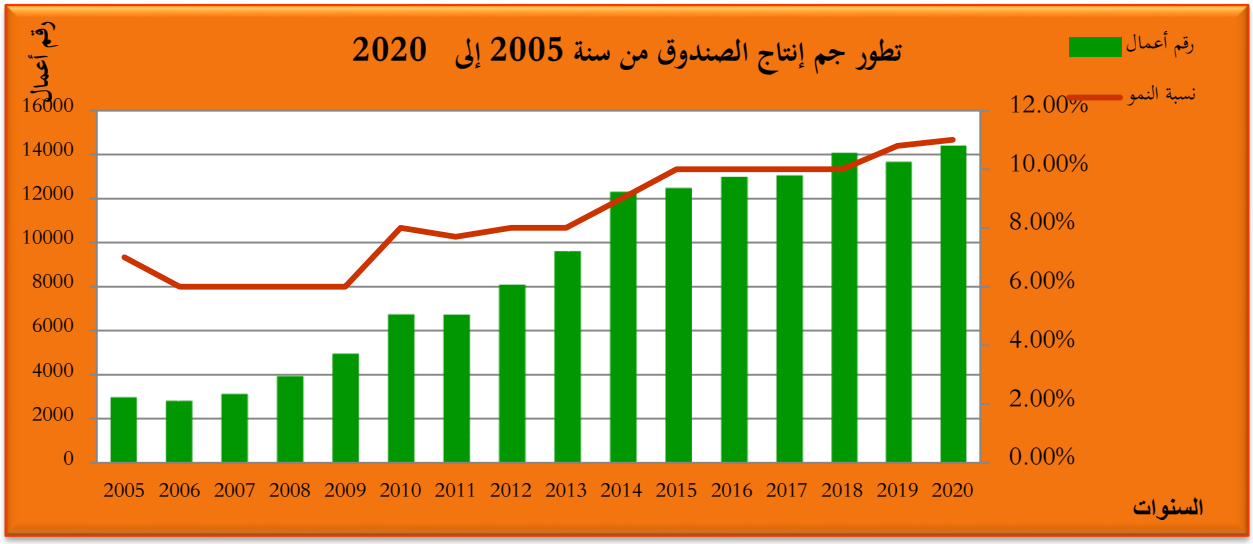
[1] www.CNMA.dz تاريخ الإطلاع 19/01/2022 الساعة 21:00

الجدول رقم(28): يمثل تطور حجم إنتاج الصندوق من سنة 2005 إلى 2020 الوحدة:مليون دج

السنوات	2005	2006	2007	2008
رقم أعمال الصندوق	2 991	2 833	3 141	3 959
نسبة نمو	% 7	% 6	% 6	% 6
السنوات	2009	2010	2011	2012
رقم أعمال الصندوق	4 975	6 748	6 732	8 085
نسبة نمو	% 6	% 8	% 7.7	% 8
السنوات	2013	2014	2015	2016
رقم أعمال الصندوق	9 593	12 268	12 452	12 949
نسبة نمو	% 8	% 9	% 10	% 10
السنوات	2017	2018	2019	2020
رقم أعمال الصندوق	13 012	14 025	13 695	14 354
نسبة نمو	% 10	% 10	% 10.8	% 11

Source : www.CNMA.dz

الشكل رقم (42): يمثل تطور حجم إنتاج الصندوق من سنة 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (28)

استطاع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أن يحقق تطور في حجم الإنتاج خلال السنوات محل الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (28) والشكل رقم (42)، فقد حقق الصندوق رقم أعمال في حدود 141 3 مليون دج سنة 2007 ليرتفع سنة 2011 إلى 268 12 مليون دج ويرجع هذا الارتفاع

إلى جملة من الأسباب منها: الجهود المبذولة من قبل القائمين على الصندوق للارتقاء به وتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها، زيادة عدد المنخرطين في الصندوق، تكثيف العمل التحسيسي بشأن التأمين الفلاحي بما يضمن استجابة كافية لحاجات السوق في مجال التأمين، تحسين نوعية الخدمات والمنتجات التأمينية الفلاحية بما يتوافق مع تطلعات الفلاحين.

ليواصل الصندوق في سياسته لتحقيق الأهداف المسطرة، واعتبار أنّ التأمين هو ليس فعل إدارياً محضاً بل هو سلوك اقتصادي يحمي الفلاحين، وقد استطاع الصندوق في سنة 2020 تحقيق رقم أعمال في حدود 354 14 مليون دج بالرغم من الوضعية الصحية المتأزمة المترتبة عن تفشي وباء كوفيد19، وكذا تراجع النشاطات الاقتصادية لقطاع التأمينات، إلاّ أنّ الصندوق استطاع المحافظة على الريادة في مجال التأمينات الفلاحية على مستوى سوق التأمين الجزائري، كما أنّ الصندوق يسعى إلى تعزيز ديناميكية نمو نشاطات التعاون الفلاحي من خلال تنفيذ مخططه الاستراتيجي (2020-2024) وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على عصرنة التقنيات التأمينية، تقديم منتجات تأمينية جديدة، استغلال أنظمة تسيير جديدة.

الفرع الثاني: تحليل حجم إنتاج فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى حجم إنتاج مختلف فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق من سنة 2007 إلى غاية سنة 2020.

الجدول رقم (29): حجم إنتاج فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من سنة 2007 إلى غاية 2020. الوحدة: مليون دج

الفروع السنوات	2005	2006	2007	2008
السيارات	//	//	1 242	1 304
التأمين على الإنتاج النباتي	//	//	265	489
التأمين على الإنتاج الحيواني	//	//	100	115
العتاد الفلاحي	//	//	649	701
IRD	//	//	409	490
النقل	//	//	23	18
الأشخاص	//	//	449	839
الفروع السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
السيارات	1 672	2 528	2 968	3 915
التأمين على الإنتاج النباتي	479	390	448	512
التأمين على الإنتاج الحيواني	161	235	344	573
العتاد الفلاحي	953	1 900	1 400	1 794
IRD	703	543	881	1 203
النقل	17	48	95	85
الأشخاص	986	1 099	594	//
الفروع السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
السيارات	5 325	6 500	6 806	7 540
التأمين على الإنتاج النباتي	559	613	620	574
التأمين على الإنتاج الحيواني	691	793	978	807
العتاد الفلاحي	2 785	2 669	2 727	2 600
IRD	1 370	1 560	1 125	1 243
النقل	95	130	194	182
الأشخاص	//	//	//	//
الفروع السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
السيارات	8 986	9 908	9 968	10 051
التأمين على الإنتاج النباتي	543	584	734	554
التأمين على الإنتاج الحيواني	500	387	477	503
العتاد الفلاحي	1 492	1 447	1 425	2 321
IRD	1 192	1 459	864	1 733
النقل	296	237	224	189
الأشخاص	//	//	//	//

المصدر: وثائق مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

إن تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (29) والمتعلقة بحجم إنتاج مختلف فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي نجد الإنتاج الأكثر هو فرع السيارات مقارنة ببقية الفروع الأخرى الموجودة وهذا طول فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع إلى إجبارية هذا التأمين من طرف الدولة، في حين نجد أن التأمينات على الإنتاج النباتي والحيواني عرفت تذبذب ارتفاعا وصعودا من سنة لأخرى، يمكننا القول أنه بالرغم من كون فرعي الإنتاج النياتي والحيواني هما أساس خدمة الصندوق إلا أنهما منخفضين مقارنة بفرع تأمين السيارات، ويمكن إرجاع ذلك بسبب نقص الثقافة التأمينية لدى الفلاحين وكذلك نقص توعية وتحسيس الفلاحين بأهمية تأمين المحاصيل الفلاحية .

المطلب الثالث: تقييم حجم التعويضات المقدمة على مستوى الصندوق خلال الفترة مابين 2005 إلى 2020

يراهن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ضمن خطته المستقبلية على احتلال المرتبة الأولى في سوق التأمينات الوطنية، بفضل استراتيجيته الجديدة التي تم اعتمادها، تماشيا مع التوجه الوطني في تطوير قطاع الفلاحة والامتيازات التي يقدمها للفلاحين والمربين والصيادين والمرأة الريفية.

الفرع الأول: حجم التعويضات المقدمة من قبل الصندوق من 2005 إلى 2020

يسعى الصندوق من خلال برامجه والإجراءات المتبعة إلى تعويض المتضررين من الأخطار الفلاحية في فترات قصيرة جداً، وهذا من أجل كسب ثقة الفلاحين .

الجدول رقم (30): تطور حجم التعويضات مقدمة على مستوى الصندوق من 2005 إلى 2020

الوحدة: مليون دج

السنوات	2005	2006	2007	2008
حجم التعويضات	1 823	2 381	1 753	1 952
نسبة نمو	%3	% 10	%7	%6
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
حجم التعويضات	2 467	2 646	2 858	3 929
نسبة نمو	%7	%7	% 7	%8
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
حجم التعويضات	4 331	5 548	6 719	6 802
نسبة نمو	%8	%9	%9	%10
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
حجم التعويضات	7 139	8 472	8 312	7 978
نسبة نمو	% 10	%12	% 11	% 10

المصدر: وثائق مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

إنّ الصندوق يعمل جاهداً على تحسين الخدمات والإسراع في منح التعويضات وتسريع الحصول عليها، وهذا من أجل رفع مصداقية ونجاعة الصندوق، وما يلاحظ من خلال الجدول رقم (28) نجد أن حجم التعويضات المقدمة من قبل الصندوق بلغت سنة 2011 حوالي 858 2 مليون دج لترتفع إلى 802 6 مليون دج سنة 2016 ويعود هذا الارتفاع لجملة من الأسباب وهي كالتالي:

- ✓ انتشار وباء طاعون المجترات الصغيرة، الأمراض التي مست الحيوانات خاصة الأبقار " الحمى القلاعية" التي مست العديد من المستثمرات الفلاحية ؛
- ✓ الجفاف الذي ضرب بعض المناطق الريفية مما نتج عنه تكبد خسائر مست الفلاحين خصوصاً الإنتاج النباتي .

أما سنة 2020 فإن حجم التعويضات فاق 000 8 مليون دج بالرغم من أن هذه السنة استثنائية، إلا أن الصندوق لعب دوره كما ينبغي كمؤمن، كما شارك في أعمال تضامنية لفائدة زبائنه، وقام أيضا

بالمساهمة في مختلف الأعمال التي سطرها لدعم الفلاحين والمربيين والمرأة الريفية والصيادين، وفي إطار استراتيجيته الجديدة قام الصندوق بتقليص مدة التعويض إلى أسبوعين مع إمكانية تقديم تسبيقات مالية عاجلة للمؤمنين لتمكينهم من مواصلة نشاطهم وتجاوز الأزمات .

الفرع الثاني : تحليل حجم التعويضات في كل فرع فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

عرف نشاط التعويضات على مستوى الصندوق تذبذب بين مختلف المنتوجات التأمينية .

الجدول رقم (31): تطور حجم التعويضات في كل فرع من فروع التأمين الفلاحي على مستوى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من سنة 2007 إلى 2020. **الوحدة : مليون دج**

الفروع السنوات	2005	2006	2007	2008
السيارات	//	//	978	926
التأمين على الإنتاج النباتي	//	//	105	150
التأمين على الإنتاج الحيواني	//	//	60	57
العتاد الفلاحي	//	//	538	726
IRD	//	//	34	30
النقل	//	//	9	22
الأشخاص	//	//	26	37
الفروع السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
السيارات	1 441	1 001	1 428	1 919
التأمين على الإنتاج النباتي	93	221	198	93
التأمين على الإنتاج الحيواني	77	132	174	286
العتاد الفلاحي	781	1 005	924	1 056
IRD	39	49	50	52
النقل	5	14	42	48
الأشخاص	29	38	40	//
الفروع السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
السيارات	2 671	2 783	3 544	3 940
التأمين على الإنتاج النباتي	171	275	1 098	884
التأمين على الإنتاج الحيواني	422	640	695	721
العتاد الفلاحي	982	912	808	716

IRD	46	905	1 188	1 174
النقل	36	31	8	13
الأشخاص	//	//	//	//
الفروع السنوات	2017	2018	2019	2020
السيارات	3 823	3 871	3 758	3 568
التأمين على الإنتاج النباتي	1 209	1 569	1 610	1 283
التأمين على الإنتاج الحيواني	748	765	816	857
العتاد الفلاحي	721	808	921	928
IRD	1 297	1 477	1 562	1 351
النقل	12	15	17	10
الأشخاص	//	//	//	//

المصدر: وثائق مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

إن التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة أداة مهمة لحماية ثروة الفلاحين سواء نباتية أو حيوانية وحماية القطاع الفلاحي ككل، وهذا ما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول رقم (30) ، فنجد أن التعويضات في فرع السيارات يمثل حصة الأسد ليليه بعد ذلك التعويضات المقدمة عن فرع التأمين على الإنتاج النباتي وهذا لكل أغلب الفلاحين يمارسون زراعة الحبوب والأعلاف والمنتجات النباتية بكثرة ، خاصة إذا ما قورنت بتربية الحيوانات، وعلى هذا الصعيد يمكننا القول أن الصندوق يسعى جاهدا لتوفير ظروف حسنة للفلاحين وتوسيع مجال التحسيس وهذا يزيد من مصداقية الصندوق .

خلاصة الفصل

عرف قطاع التأمين بالجزائر إصدار العديد من القوانين والتشريعات والمراسيم التي كانت تهدف لتطوير والارتقاء بالقطاع إلى المستوى العالمي، ناهيك عن تلك الإصلاحات التي قامت بها الهيئات المختصة في مجال التأمين بصفة عامة وقطاع التأمين الفلاحي بصفة خاصة .

إن تشخيصنا لواقع التأمين الفلاحي بالجزائر نجد أنّه عرف العديد من التطورات، وقد استطاع تحقيق نسب نمو جد إيجابية خلال بعض السنوات، كما عرف أيضا تراجع في نسب النمو ورقم أعمال خلال بعض الفترات، ومن خلال دراستنا لهذا السوق نجد أنه جد محتكر من قبل شركات التأمين العمومية وخصوصا الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي الذي يسيطر على هذا السوق بنسبة جد عالية، في حين نجد شركات التأمين الخاصة تساهم بنسب جد قليلة في سوق التأمين الفلاحي الجزائري، بالرغم أن المشرع الجزائري يشجع ويمنح كل الشركات الناشطة بسوق التأمين الجزائري على تقديم كل عمليات التأمينية.

إنّ التطور الهائل الذي تعرفه أسواق التأمين العالمية بصفة عامة وأسواق التأمين الفلاحي خاصة يجعلنا نتساءل لماذا سوق التأمين الفلاحي الجزائري لا يرتقي إلى مستوى الأسواق العالمية والعربية وما هي الأسباب التي تمنع ذلك؟ وربما هذا التأخر والتراجع الذي يعرف السوق الجزائري يعود للجانب التشريعي والقانوني الذي لايوجد به قانون صريح وخاص بالتأمين الفلاحي يشجع ويحفز من خلاله الشركات التأمينية سواء الخاصة أو العامة لتقديم منتجات وخدمات التأمين الفلاحي بما ويتناسب مع قدرة الفلاحين هذا من جهة ومن جهة أخرى نشر الوعي التأميني لدى الفلاحين والمستثمرين في القطاع الفلاحي بمدى أهمية هذا النوع من التأمينات وما يوفره لهم من حماية ووقاية وأمان في حالة تعرض ثرواتهم سواء النباتية أو الحيوانية للأخطار، دون أن ننسى انعدام الحملات التحسيسية التي يتم من خلالها التعريف بهذا النوع من التأمين وأهم المنتجات التي يقدمها.

الفصل الخامس

الآليات المساهمة في تطوير قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر

دراسة تحليلية قياسية

تمهيد

إنّ قطاع التأمين بصفة عامة وخاصة التأمين الفلاحي عرضة للعديد من العقبات التي تقف عائق أمام تطوره، بالرغم من أنّ القطاع عرف العديد من الإصلاحات، وهذا هو حال نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر بالرغم من الإصلاحات والجهود المبذولة من قبل الدولة لتطويره، إلا أنّ هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام عائق أمام تطوره ونموه.

بعد التعرف على واقع نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر وتقييم أدائه سنتطرق في هذا الفصل إلى قياس أهمية هذا قطاع بالمقارنة مع دولة ذات الخصائص الشبيهة بالاقتصاد الجزائري وهي دولة تونس الشقيقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى مع دولة رائدة في مجال التأمين الفلاحي وهي من أهم دول الأوروبية في هذا المجال وهي إسبانيا.

إن نشاط التأمين الفلاحي يتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية التي تتحكم في درجة تطوره، كما أنّ هذا النشاط يساهم في دعم عملية التنمية الفلاحية لذا قمنا بإجراء دراسة قياسية بهدف تحديد العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية، حيث تم إخضاع البيانات المجمعة إلى عملية التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Eveiws مع تقديم الحلول والاقتراحات التي من شأنها ترقية وتطوير نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر ليتمكن من مواكبة التغيرات المتسارعة والمستمرة لنواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: تجارب بعض الدول في صناعة التأمين الفلاحي

يعد تطور قطاع التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة هو أحد المؤشرات الهامة لتطور اقتصاد أي دولة ، لذا سنقوم خلال هذا المبحث بتقييم أداء سوق التأمين الفلاحي الجزائري ومدى فعاليته مقارنة مع نظيره التونسي، على اعتبار أنّ تونس دولة مجاورة وتشترك مع الجزائر في الكثير من الخصائص والظروف، كما قمنا باختيار دولة أوروبية وهي إسبانيا على اعتبارها دولة رائدة في مجال التأمين الفلاحي واحتلالها للمراتب الأولى عالميا بمعدلات نمو عالية، وهذا من أجل الاستفادة من تجربتها وخبرتها في صناعة التأمين الفلاحي .

المطلب الأول: التجربة التونسية في مجال التأمين الفلاحي

لا تختلف أسواق التأمين الفلاحي المغاربية عن بعضها البعض في نشأتها، مسارها، مختلف قوانينها والإصلاحات التي عرفتها، حيث يعدّ سوق التأمين التونسي بصفة عامة وسوق التأمين الفلاحي بصفة خاصة، سوق أكثر انفتاحا فهو يستقطب المتعاملين الأجانب الذين يرغبون في الاستفادة من عمليات الخوصصة ومن الآفاق المستقبلية للتأمين.

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول التأمين في تونس

سنتطرق خلال هذا العنصر إلى أهم المراحل التي مر بها قطاع التأمين التونسي قبل وبعد الاستقلال.

أولا: قطاع التأمين التونسي قبل الاستقلال

كان أول ظهور لنشاط التأمين في تونس خلال فترة خضوعها للحماية الفرنسية بافتتاح وكالة تابعة لشركة التأمين " Phénix-Vie " في سنة 1874[1]، وبعدها بسنوات بدأت وكالات تأمين فرنسية أخرى

[1] Houda Bargaoui, **Bancassurance: commercialisation des produits assurantiels**, maîtrise, institut Supérieur de gestion, Tunis, 2007, P04.

بالظهور، حيث وجهت خدماتها خلال تلك الفترة أساسا إلى بضع آلاف من الأوروبيين المقيمين بتونس وكان أغلبهم من الإيطاليين[1]، في سنة 1882 وبعد مرور سنة على تنصيب الحماية الفرنسية على تونس بموجب " معاهدة باردو" في 12 ماي 1881[2]، دخلت الشركات التالية Phénix Incendie، Centrale Incendie ، Renaissance إلى تونس، لتكون الانطلاقة الفعلية لسوق التأمين في تونس 1885 مع افتتاح وكالات لكل من الشركات التالية خلال الفترة من 1885 و 1890: Providence ، Urbaine ، Nationale-Vie ، Compagnie d'assurances Générales-Vie ، Aigle-Vie et la Seine ، بالإضافة إلى تأسيس شركتين أمريكيتين للتأمين وأخرى سويسريتين وبريطانيتين وواحدة إيطالية وواحدة إسبانية وهذا خلال الفترة الممتدة مابين 1886 و 1900[3].

أمّا عن قطاع التأمين الفلاحي في تونس فيعود إلى سنة 1912 مع إنشاء " الصندوق الجهوي للتأمين التعاوني" كبداية لهذا الفرع لحماية المزراعين والفلاحين، أما سنة 1929 بلغ عدد شركات التأمين في تونس 202 شركة، تعود في معظمها إلى جنسيات فرنسية، بريطانية وإيطالية، كما شهد قطاع تونس بعد الحرب العالمية الثانية أي سنة 1945 إنشاء الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، ليصل عدد الشركات التأمين الناشطة على مستوى التراب التونسي إلى 188 شركة منها: 118 شركة فرنسية و35 شركة بريطانية و 14 سويسرية و 03 إسبانية [4].

ثانيا: قطاع التأمين التونسي بعد الاستقلال

كان لاستقلال تونس سنة 1956 نقطة تحول في بنية سوق التأمين التونسي، فنجد أنّ شركات

---

[1] Jacques charbonnier, **Histoire de l'assurance en Tunis**, Cérès éd, Tunis, 2006.P 32 .

[2] Karim Chayata, **La prise en charge des dépenses de santé par la solidarité nationale : l'exemple du système tunisien d'assurance maladie**, thèse doctorat, université de Rennes 1, Université de Tunis El Manar, 2013, P 12.

[3] توفيق غفصي، مرجع سبق ذكره، ، ص 99.

[4] Jacques charbonnier, Op. Cit,. P 33 .

التأمين الأجنبية التي كانت تنشط بتونس لم تجد في الإطار القانوني الجديد الذي أنشأته السلطات التونسية مابين 1956 و1961 ما يثير اهتمامها خاصة وأنه يحمل الكثير من القيود التي تعرقل أهدافهم المتعلقة بالسوق التونسية للتأمين مما أدى بالكثير من الشركات الأجنبية إلى نقل أو دمج محافظهم، كما عملت السلطات العمومية خلال تلك الفترة على بناء سوق وطني للتأمينات من خلال تأسيس " الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين" " Star " سنة 1958 والتي شكلت اللبنة الأولى في بناء قطاع تونسي للتأمين، عرف قطاع التأمين الفلاحي تأميم " الصندوق الجهوي للتأمين التعاوني" وهذا بتاريخ 28 أفريل 1961 ليتحول اسمه إلى الصندوق " الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي"[1]، في سنة 1963 تم إنشاء تعاونية التأمين للتعليم (MAE)، ليليها بعد ذلك تأسيس العديد من الشركات التأمينية[2] .

تواصلت الجهود المبذولة من قبل السلطات التونسية لدعم نشاط التأميني وهذا من خلال تشجيع إنشاء شركات تأمين خاصة وهذا خلال الفترة الممتدة مابين 1968 و 1976 منها تأسيس شركة البحر المتوسط للتأمين وإعادة التأمين COMAR سنة 1969، شركة التأمين MAGHREBIA سنة 1973، المجمع التونسي للتأمين GAT سنة 1975 ، الشركة التونسية الأوروبية للتأمين وإعادة التأمين CARTE سنة 1976، كما تم إنشاء أول شركة تأمين على الحياة AMINA في تونس سنة 1983[3].

الفرع الثاني: هيكل سوق التأمين في تونس

يتكون سوق التأمين التونسي من العديد من المتدخلين مقسمين كما يلي[4]:

---

[1] http://www.atlas-mag.net, consulté: 18/12/2021.
[2] La naissance de l'assurance au Maghreb, Atlas Magazine, N° 95, Tunis, Nov 2012, P 15.
[3] Atlas Magazine, Op. Cit, P 17.
[4] وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، **التقرير السنوي لقطاع التأمين 2020**، الجمهورية التونسية ، ص ص 97-98 .

أولا: شركات التأمين وإعادة التأمين

بلغ عدد شركات التأمين وإعادة التأمين الناشطة بالسوق التونسية للتأمين حوالي 32 شركة تأمين سنة 2020، حيث تم منح ترخيصين لشركتين جديدتين مختصتين في التأمين على الحياة سنة 2020.

ثانيا: وسطاء التأمين

يتكون هيكل وسطاء التأمين مما يلي:

1.نواب التأمين: بلغ عدد نواب التأمين سنة 2020 حوالي1066 نائب مقابل 1049 نائب سنة 2019، ويتوزع هؤلاء النواب على كامل قطر التونسي حيث تستقطب تونس الكبرى نسبة 44 % لتليها صفاقس نسبة 12.1 % وسوسة نسبة 9.3 % وبقية الجهات الأخرى حوالي 34.6 %.

2.سماسرة التأمين: بلغ عدد سماسرة التأمين وإعادة التأمين الناشطة بالسوق 62 سمساراً سنة 2020 مقابل 63 سمسارا سنة 2019، بعد قرار سحب الترخيص لمباشرة هذه المهنة لأحد السماسرة الناشطين ويتوزع هؤلاء السماسرة بين أشخاص طبعيين وأشخاص معنويين في شكل شركات ذات مسؤولية محددة.

ثالثا: الخبراء ومعاينو الأضرار

بلغ عدد خبراء تأمين 1020 خبيرا سنة 2020 مقابل 1006 خبيرا سنة 2019 ويتوزع هؤلاء خبراء على عديد من الاختصصات (البناء،الكهرباء، الفلاحة والأخطار الفلاحية، الحرائق، الطب.....) حيث يمثل خبراء السيارات وحدهم أكثر من 25 % من العدد الإجمالي للخبراء.

رابعا: مؤسسات التنظيم وهياكل الدعم

تتمثل المؤسسات الناشطة في قطاع التأمين التونسي في مجال التنظيم والترقية والتطوير فيما يلي:

1.المجلس الوطني للتأمين: يتولى هذا المجلس النظر وإبداء الرأي في المواضيع التي يطرحها عليه وزير المالية وخاصة المسائل المتعلقة بوضعية قطاع التأمين والسبل الكفيلة للنهوض به.

2.اللجنة الاستشارية للتأمين: مهمتها الأساسية هي إبداء الرأي بشأن منح التراخيص لكل شركة نشاطها الأساسي الاكتتاب عقود التأمين أو تسليط العقوبات التي يتخذها وزير المالية.

3. سلطة الإشراف والرقابة: تتولى وزارة المالية عملية الإشراف والرقابة على قطاع التأمين وأسندت هذه المهمة للهيئة العامة للتأمين، والتي كلفت بالقيام بمجموعة من المهام أهمها مراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين، دراسة كل المسائل المتعلقة بتطوير وتنظيم القطاع.

الفرع الثالث: تطور النشاط التأميني في تونس

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تطور حجم الإنتاج والتعويضات على مستوى سوق التأمين بتونس خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2020.

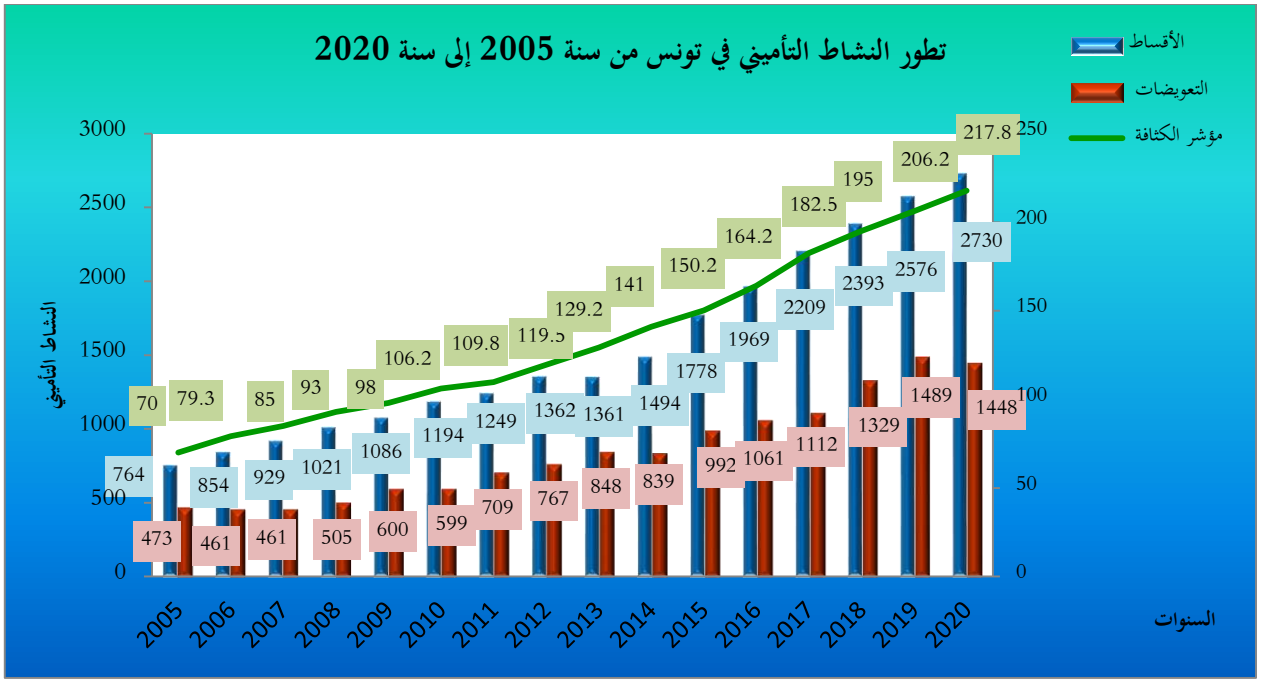
الجدول رقم (32): تطور النشاط التأميني بتونس من سنة 2005 إلى سنة 2020

الوحدة: مليار دينار تونسي

السنوات	2005	2006	2007	2008
أقساط	764	854	929	1 021
تعويضات	473	461	461	505
مؤشر الكثافة د.ت	70	79.3	85	93
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
أقساط	1 086	1 194	1 249	1 362
تعويضات	600	599	709	767
مؤشر الكثافة د.ت	98	106.2	109.8	119.5
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
أقساط	1 361	1 494	1 778	1 969
تعويضات	848	839	992	1 061
مؤشر الكثافة د.ت	129.2	141	150.2	164.2
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
أقساط	2 209	2 393	2 576	2 730
تعويضات	1 112	1 329	1 489	1 448
مؤشر الكثافة د.ت	182.5	195.0	206.2	217.8

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، التقارير السنوية لقطاع التأمين، الجمهورية التونسية، من سنة 2005 إلى سنة 2020.

الشكل رقم (43): تطور النشاط التأميني في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (32)

عملت الحكومة التونسية جاهدة من أجل النهوض بقطاع التأمين من خلال ما تبنته من إصلاحات وإصدار قوانين وهذا ما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول رقم (32) والشكل رقم (43) اللذان يبينان لنا تطور النشاط التأميني في تونس من سنة 2005 إلى 2020، فقد حقق هذا القطاع رقم أعمال في حدود في حدود 764 مليار دينار تونسي سنة 2005 ليرتفع هذا الرقم سنة 2010 إلى 194 1 مليار دينار تونسي، في الوقت ذاته سُجل تراجع في حجم التعويضات إلى 599 مليار دينار تونسي مقارنة بسنة 2009 حيث تجاوزت التعويضات 600 مليار دينار تونسي ويعود هذا لجملة من الأسباب منها:

- ✓ اكتساب شركات التأمين المتانة والنجاعة الكفيلتين بالحفاظ على توازناتهم المالية والارتقاء بخدماتهم إلى مستوى الطموحات المرجوة الأمر الذي انعكس بالإيجاب على النشاط التأميني.

- ✓ دخول قطاع التأمين التونسي في مسار جديد ينبأ بانطلاق مرحلة جديدة ونقلة نوعية متعددة الأهداف في ظل ما رسمته التوجهات الإصلاحية التي حظي بها القطاع .

في سنة 2012 حدد حجم التعويضات المدفوعة في حدود 767 مليار دينار تونسي وكان هناك ارتفاع متفاوت في بعض الفروع خاصة السيارات والممتلكات على حساب بقية الفروع الأخرى، وهذا راجع للربيع العربي وأعمال الشغب والتخريب التي عرفتها تونس، بالإضافة إلى الحركات الاحتجاجية التي ساهمت بشكل كبير في سرقة وتخريب العديد من السيارات والمنازل والممتلكات، دون أن ننسى الأوضاع السياسية التي كانت تمر بها البلاد التي أثرت على القطاعات في تونس بما فيها قطاع التأمين، وبعد سنة 2015 ظل القطاع يعرف زيادة مستمرة في رقم أعماله من سنة لأخرى ويمكن أن نفسر ذلك بـ:

- ✓ المجهودات المبذولة من قبل الدولة التونسية لنهوض بالقطاع؛
- ✓ تدعيم دور الرقابي للهيئة العامة للتأمين عبر تكريس استقلاليتها الإدارية والمالية وتعزيز موقعها وتأثيرها كسلطة إشراف ورقابة على هذا القطاع؛
- ✓ العناية الخاصة من الدولة التونسية بهذا القطاع لما له من دور فعال وحيوي كقطاع مالي وخدماتي، وقد ترجمت هذه العناية من خلال البرامج الإصلاحية التي شرع في تطبيقها.

أما فيما يتعلق بالكثافة التأمينية أو مستوى إنفاق الفرد التونسي على التأمين فقد عرفت منحنى تصاعديا من سنة لأخرى، وهذا راجع لانتشار أهمّية التأمين بين الأفراد واستعابيهم فكرة التأمين سواء على السيارات أو الممتلكات أو غيرها من الأخطار الأخرى، دون أن ننسى الجهود المبذولة والحملات الإعلانية لتوعية أفراد المجتمع ككل بالقواعد وإيجابيات التأمين التي تلقى إحسانا لدى غالبية أفراد الشعب التونسي، دون أن ننسى تمتع أفراد المجتمع بمستوى دخل لابأس به يسمح لهم بدفع أقساط التأمين وكذلك تسهيلات الممنوحة من قبل شركات التأمين.

الفرع الرابع: تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في تونس

إنّ التأمين الفلاحي في تونس يغطي الأخطار الفلاحية مثل حريق المحاصيل الزراعية وهلاك الماشية والأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي كالمسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال العربات والمعدات الفلاحية .

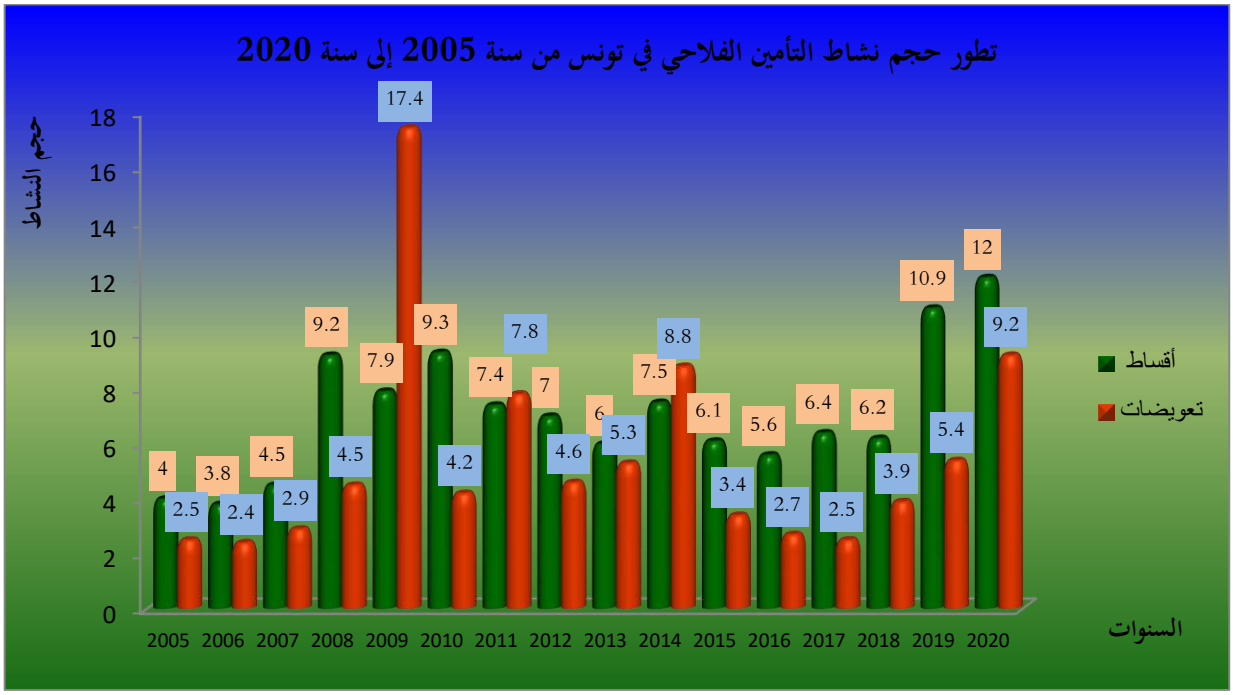
الجدول رقم (33): تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020

الوحدة: مليار دينار تونسي

السنوات	2005	2006	2007	2008
أقساط	4	3.8	4.5	9.2
تعويضات	2.5	2.4	2.9	4.5
السنوات	2009	2010	2011	2012
أقساط	7.9	9.3	7.4	7
تعويضات	17.4	4.2	7.8	4.6
السنوات	2013	2014	2015	2016
أقساط	6	7.5	6.1	5.6
تعويضات	5.3	5.8	3.4	2.7
السنوات	2017	2018	2019	2020
أقساط	6.4	6.2	10.9	12
تعويضات	2.5	3.9	5.4	9.2

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، التقارير السنوية لقطاع التأمين، الجمهورية التونسية، من سنة 2005 إلى سنة 2020.

الشكل رقم (44): تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في تونس من سنة 2005 إلى سنة 2020



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (33)

إنّ استقرائنا للبيانات والإحصاءات الموجودة في الجدول رقم (33) والشكل رقم (44) توضح أنّ نشاط التأمين الفلاحي في تونس عرف تأرجح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة من سنة 2005 إلى 2020، فقد حقق نشاط التأمين الفلاحي سنة 2008 و2010 رقما في حدود 92 و 93 مليار دينار تونسي ليتراجع وينخفض هذا الرقم إلى 7 مليار دينار تونسي سنة 2012 وسنة 2013 إلى 6 مليار دينار تونسي وهذا راجع للعديد من الأسباب منها:

- ✓ الظروف الاجتماعية والسياسية التي كانت تمر بها البلاد التي أثرت سلبا سواء على قطاع التأمين ونشاط التأمين الفلاحي وكذلك قطاع الفلاحي دون أن ننسى المتضرر الأكبر وهم فئة الفلاحين؛

- ✓ عزوف بعض الفلاحين عن تأمين ممتلكاتهم وثرواتهم نتيجة لعدم وجود استقرار والأمان وخوفهم من عدم التزام شركات التأمينية بدفع تعويضات في حالة وجود أخطار وهذا نتيجة للأوضاع التي كانت تمر بها البلاد والتي كانت توحي كلها إلى نشوب حرب أهلية؛

أمّا فيما يتعلق بحجم التعويضات فقد كانت مابين 2.5 و5.4 مليار دينار تونسي وهذا خلال سنوات 2015 و2016 و2017 و2018و 2019 ، كما سجلنا أعلى رقم أعمال لقطاع التأمين الفلاحي في تونس خلال الفترة المدروسة سنة في حدود 12 مليار دينار تونس سنة 2020، في حين كان حجم التعويضات المدفوعة في حدود 9.2 مليار دينار تونسي خلال نفس سنة وهذا راجع الظروف المناخية التقلبات الجوية التي عرفتها بعد مناطق البلاد من هبوط للأمطار والرياح القوية التي أثرت بشكل كبير على المحاصيل الزراعية.

في الأخير يمكننا القول أنّ قطاع التأمين الفلاحي بتونس شهد تطور خلال الفترة المدروسة ويفسر هذا لكون السلطات التونسية سعت ولاتزال تعمل من أجل تطوير قطاع التأمين ككل والتأمين الفلاحي خاصة من خلال التخفيف من حجم الأقساط وإرساء هيكلة جديدة للتأمين التعاوني الفلاحي تتلائم مع مقتضيات الوضع الحالي وكذلك مع ظروف الفلاحين .

المطلب الثاني: التجربة الإسبانية في مجال التأمين الفلاحي

إنّ التجربة الإسبانية في مجال التأمين الفلاحي كانت ولازالت من أنجح بين مثيلاتها من الدول التي عمدت إلى الأخذ بهذا النوع من التأمين حماية لمدخولات الفلاحين من الكوارث الطبيعية وخاصة المناخية، وإسهاما في تواصل التنمية الفلاحية ضمن خطة محددة المعالم.

الفرع الأول: لمحة تاريخية حول التأمين في إسبانيا

مرّ تطور التأمين بإسبانيا بالعديد من المراحل وهي كالتالي:

أولا: مرحلة حداثة شركات التأمين خلال القرن التاسع عشر

في بداية هذه المرحلة ظهر نوعان من التأمين الأول خاص بالأرباح وبتغطية الأخطار المتعلقة بالنقل التجاري، أمّا النوع الثاني فهو لا يهدف للربح واستخدم أشكالا بدائية من التبادلية لتغطية عمليات السرقة، الأمراض والحوادث، ثم في النصف الثاني من القرن18 تم تداول التأمين البحري في العديد من مدن البحر المتوسط خاصة في العاصمة الإسبانية، وكان أوّل سجل للتأمين البحري في إسبانيا سنة 1435 بالضبط ببرشلونة، كانت أغلب الشركات الممارسة للنشاط التأميني من ألمانيا وإنجلترا، ليعرف بعدها سوق التأمين الإسباني انتعاشا فتم تأسيس شركة la Sagrada Familia سنة 1791وفي سنة 1800 تم تأسيس شركة Reina Maria Luisa[1].

ومع بداية القرن19 تم إنشاء أولى شركات ذات مسؤولية محددة بالإضافة إلى أنّ التشريع الذي نظم هذه الشركات كان يجب أن يظل شديد التقييد وغير منتظم حتى سنة 1869، وما ميز هذه الفترة ظهور العديد من الجمعيات التي كانت مهمتها توفير الحماية من الحرائق، ومابين سنة 1836و1848 كان هناك 17 شركة تأمين تعمل في بإسبانيا وبرشلونة وتركز معظم أعمالها في التأمين البحري على الرغم من أنّ البعض الآخر بدأ في التنويع في محافظه المالية.

في 28 جانفي 1848 تم إصدار قانون الشركات التأمين والذي نص على ترشيد صناعة التأمين مع إلزام الشركات بالتسجيل في المحكمة التجارية، ليتم بعدها إصدار العديد من المراسيم والأوامر كالأمر المؤرخ في 03 أوت 1860 والأمر صادر في أفريل 1864، خلال هذه الفترة منعت شركات التأمين من استخدام أموال ورأسمال لأغراض أخرى غير التأمين[2] .

[1] Tortella G, **Sobre Los orígenes del seguro en España**, X Congreso Internacional de la AEHE, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla,2011.
[2] Pons,J, **Inverstigaciones históricas sobre el seguro español**, Institulo de Ciencias del Seguro, Fundación MAPFRE , Madrid, 2010 , P 10.

ثانيا: مرحلة تعدد شركات التأمين في إسبانيا (1870–1907)

ألغى المرسوم الصادر في 28 أكتوبر 1868 قانون الشركات لسنة 1848 وفتح مجال للأجانب والرأسماليين الإسبان لإنشاء شركات التأمين مما سمح بإنشاء العديد من الشركات، وفي 1890 بدأ نشاط التأمين على الحياة بالظهور في إسبانيا على الرغم من أنّ استخدام وتطوير العلوم الإكتوارية في إسبانيا كان لا يزال في بداياته ليقتصر استخدام هذه الأساليب على ثلاث شركات فقط (la previsión, Banco vitalicio de cataluña, la Unión yel fénix Español)، وفي سنة 1884 وصل عدد شركات التأمين متعدد الجنسيات إلى 19 شركة منها 13 فرنسية و4بريطانية و2 أمريكية تقوم بتأمين على الحريق والحوادث وكذلك التأمين على الحياة على الرغم من أنه تم إنشاء عدد قليل فقط من شركات التأمين الإسبانية في القرن 19 إلا أنها استمرت حتى للقرن العشرين منها la Unión yel fénix Español و Banco vitalicio de cataluña ليعززو في نهاية المطاف مركزهم كقادة في قطاع التأمن الإسباني [1].

ثالثا: مرحلة تنظيم شركات التامين في إسبانيا (1908–1935)

سنة 1908 تم إصدار أول لائحة رئيسية لقطاع التأمين بإصدار قانون التأمين في 14 ماي، تم اعتماد تدابير لاحقة في 1912 حيث كان لهذا القانون تأثير قوي عى تطور سوق تأمين، فقد ساهم هذا القانون في تشجيع العديد من الشركات التأمينية الصغيرة على استمرارية وخاصة تلك المتخصصة في التأمين الفلاحي والتأمين على الحياة وبالتالي ارتفاع عدد الشركات المملوكة لإسبانيا، عند اندلاع الحرب

[1] Pons,J, **Multinational Enterprises and Institutional Regulation in the Life-Insurance Market in Spain 1880-1935** ,Business History Review, PP 87-114.

العالمية الأولى تخلت العديد من شركات التأمين الأجنبية على السوق الإسبانية، وفي سنة 1935 تمتعت شركات التأمين الإسبانية بحصة سوقية زادت عن 50 % في جميع العمليات التأمينية[1].

رابعا: صناعة التأمين بعد الحرب الأهلية الإسبانية (1939–1977)

كان للحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939) ضرر وتأثير بشكل كبير على اقتصاد الإسباني وعقبة أمام نمو قطاع التأمين في إسبانيا، وفي نهاية الحرب وضع النظام السياسي سوق التأمين بأكمله تحت سيطرة الاتحاد الوطني للتأمين والذي لعب دوراً كبيراً في زيادة حجم استثمارات هذه الشركات في الوقت ذاته وضع الاتحاد شروط وحواجز أمام الشركات الأجنبية بناءا على مبدأ المعاملة بالمثل في بلدانهم، أما سنة 1940 تم المطالبة بقانون تنظيم التأمين على الحياة وتم إنشاء اتحاد تعويضات التأمين لمساعدة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها[2] .

سنة 1954 صدر قانون جديد ينظم سوق التأمين من أجل وضع بعض خطط الاستثمار والتأمين كما لعب اتحاد تعويضات التأمين دوراً نشطًا فهو يهتم بتغطية المخاطر غير العادية والأضرار الكارثية، بعد خطة الاستقرار 1959 عرف قطاع التأمين انتعاشا كبيرا وخصوصاً التأمين الفلاحي بالرغم من أنه غير إجباري واقتصر فيه التأمين على الأضرار الناجمة عن البرد والحرائق في المحاصيل بشكل رئيسي الحبوب لأنّ شركات التأمين اعتبرت أنّ بقية المخاطر الطبيعية لا تتوفر لها شروط التي يمكن اعتبارها قابلة للتأمين .

[1] Frax, and Matilla, **Los seguros en España: 1830-1934**, Revista de Historia Económica , éditon 1, 1996, PP 183-203

[2] García-Ruiz, **Caruana,l, the Internationalisaton of the Business of Insurance in Spain 1939-2005**, in P.Borscheid & P.Pearson, PP 66-83.

خامسا: مرحلة تحرير سوق التأمين الإسباني من 1977 إلى غاية يومنا هذا

سنة 1972 دعت الحاجة إلى تحديث صناعة التأمين الإسبانية من خلال تعزيز تركيز السوق، وتحرير أسعار الأقساط وتحرير قيود الاستثمار في الثمانيات، وبعد عشر سنوات من تشخيص هذه المشاكل لأول مرة، وفي هذه المرحلة تعرض القطاع الفلاحي للعديد من الأضرار جراء تلك المخاطر غير القابلة للتأمين، شعرت الحكومة بأنها مضطرة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لدعم المزارعين المتضررين، وفي سنة 1980تم وضع قانون عقد التأمين قانون إدارة التأمين الخاص، إضافة إلى ذلك سنت الحكومة تشريعا لإنشاء برنامج تأمين زراعي وطني أطلق عليه برنامج " التأمين الزراعي المشترك" " Seguros Agrarios Combinados " وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص.

في العقد الأخير من القرن20 تعرض سوق التأمين الإسباني للعديد من التغيرات نتيجة لارتفاع مستوى معيشي لسكان البلاد، وزيادة المنافسة بوجود وسطاء جدد كالبنوك الإسبانية وبنوك التوفير، وأصبحوا جزءاً من العملية التأمينية، التدريب المخصص للخبراء الإكتواريين الذي تم تقديمه في الخمسينيات من القرن الماضي في جامعة كومبلوتنسي بمدريد وجامعة برشلونة، فقد كان لهم الفضل في تزويد الصناعة التأمينية الإسبانية بإكتواريين متخصصين مؤهلين.

في سنة 2007 أصبح الاكتتاب في عقود التأمين عبر الأنترنت تطبيقا للقانون 12/2007 الصادر بتاريخ 11 يوليو 2007، ليليه سنة 2008 إطلاق برنامج Agroseguro وهو أكبر وأشمل برنامج تأمين فلاحي في أوربا حيث تضمن أكثر من 200 برنامج مختلف، للمحاصيل والماشية وتربية الأحياء المائية والغابات ويسمح هذا البرنامج للفلاحين الاستمرارية في أنشطتهم عندما تتعرض منتجاتهم الفلاحية لأضرار ومخاطر الظواهر الطبيعية غير القابلة للسيطرة عليها، في سنة 2015 تم إصدار قانون

2015/20 المؤرخ في 14 يوليو 2015 والمتعلق بتنظيم والإشراف والملاءة المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين وتم تطبيقه في 1 جانفي2016 [1].

الفرع الثاني: بنية قطاع التأمين في إسبانيا

يتكون قطاع التأمين بإسبانيا مما يلي :

أولا: شركات التأمين وإعادة التأمين : قدر عدد شركات التأمين وإعادة التأمين الناشطة بسوق التأمين الإسباني بـ: 203 شركة.

ثانيا: وسطاء التأمين: بلغ عدد وسطاء التأمين المسجلين فبأكثر من 3500 وسيط تأمين مسجلين في السجل الوطني الإسباني للإدارة العامة لصندوق التقاعد والتأمين، حيث بلغ عدد الأشخاص الاعتبارين أكثر من ضعف عدد الأشخاص الطبيعين وهذا لسنة 2020.

ثالثا: هيئات الرقابة والإشراف

إن من أهم المؤسسات الناشطة في قطاع التأمين الإسباني في مجال التنظيم والترقية والتطوير ما يلي:

1.المديرية العامة للتأمينات وصناديق التقاعد: هي هيئة إسبانية تنظم وتشرف على نشاط التأمين في إسبانيا ومن بين المهام التي تقوم بها ما يلي[2]:

- ✓ مراقبة دخول وممارسة وتوسيع نشاط التأمين و إعادة التأمين؛
- ✓ مراقبة عمليات الاندماج والتحويلات وتحويلات المحافظ والعمليات الأخرى بين شركات التأمين ؛
- ✓ حماية المؤمن لهم بشكل خاص من خلال التعامل مع المطالبات والشكاوى وحلها؛
- ✓ مراقبة شفافية السوق والوظائف الأخرى المنسوبة إليها من خلال اللوائح المتعلقة بحماية عملاء الخدمات المالية؛

[1] www.espnasa.com تاريخ الإطلاع 2022/01/10 الساعة 22:30

[2] http://www.dgsfp.mineco.es تاريخ الإطلاع 2022/01/20 الساعة 15:30

- ✓ الرّد على جميع الاستفسارات المتعلقة بالتأمين الخاص وإعادة التأمين وصناديق التقاعد.

2.اتحاد تعويضات التأمين (CCS): هو مؤسسة تجارية تابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية ومن بين أهم المهام التي يقوم بها ما يلي[1] :

- ✓ معالجة المخاطر الغير العادية أي تلك التي لا يمكن تغطيتها بالتأمين العادي؛
- ✓ تعويض المؤمن لهم في حالة عدم قدرة شركات التأمين عن دفع التعويضات لهم .

3. UNESPA: وهي رابطة أعمال التأمين مصالح الغالبية العظمى من شركات التأمين الإسبانية وتتمثل أهم مهامها فيما يلي[2] :

- ✓ تمثيل المصالح المهنية والاقتصادية والاجتماعية المشتركة بين الكيانات المرتبطة وإدارتها والدفاع عنها أمام جميع أنواع الأشخاص والوكالات العامة أو الخاصة والمؤسسات الوطنية والدولية؛
- ✓ مسؤولة عن تمثيل مصالح العمل الجماعي للشركاء؛
- ✓ تطوير أي وظيفة ضرورية للدفاع عن مصالح صناعة التأمين .

الفرع الثالث: تطور النشاط التأميني في إسبانيا

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى تطور حجم الإنتاج والتعويضات على مستوى سوق التأمين الإسباني خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى 2020

[1] https://www.consorseguros.es/web/inicio 17:30 تاريخ الإطلاع 2022/01/20 الساعة

[2] https://www.unespa.es 21:00 تاريخ الإطلاع 2022/01/20 الساعة

الجدول رقم (34): تطور النشاط التأميني بإسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020

الوحدة: مليار أورو

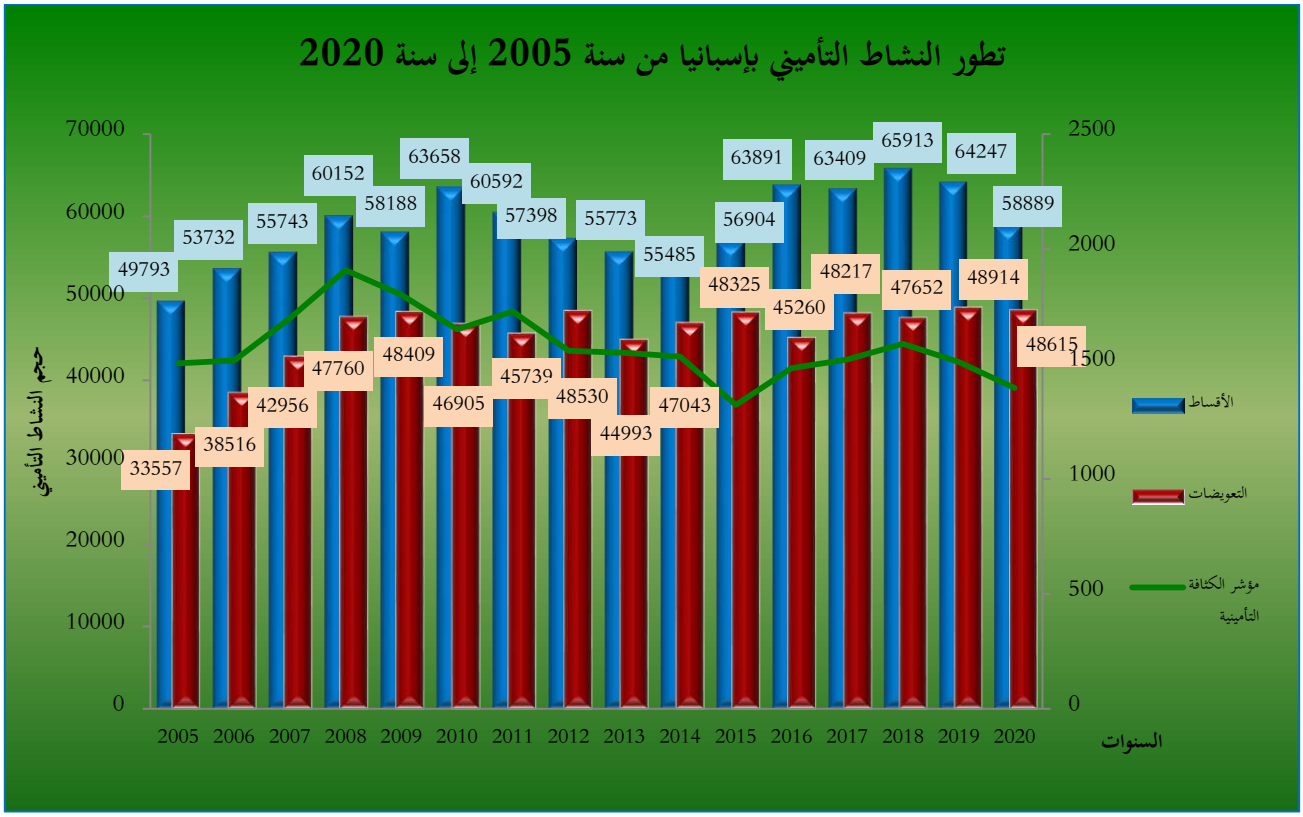
السنوات	2005	2006	2007	2008
اقساط	49 793	53 732	55 743	60 152
تعويضات	33557	38516	42956	47760
مؤشر الكثافة	1 503	1 515	1 699	1 909
السنوات	2009	2010	2011	2012
اقساط	58.188	63 658	60592	57398
تعويضات	48409	46905	45739	48530
مؤشر الكثافة	1 801	1 650	1 729	1 557
السنوات	2013	2014	2015	2016
اقساط	55773	55485	56904	63891
تعويضات	44993	47043	48325	45260
مؤشر الكثافة	1 549	1 532	1 322	1 482
السنوات	2017	2018	2019	2020
اقساط	63409	65.913	64.247	58.889
تعويضات	48217	47652	48914	48615
مؤشر الكثافة	1 519	1 588	1 508	1 396

المصدر: : وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، مرجع سبق ذكره.

https://es.statista.com/estadisticas/569567/aportacion-del-sector-asegurador-espanol-al-pib

https://www.statista.com/statistics/1045207/market-share-of-insurance-worldwide-by-country//

الشكل رقم (45): تطور النشاط التأميني بإسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم(34)

إنّ صناعة التأمين اللأوروبية تحتل المرتبة الثانية عالميا حيث تستحوذ على ما يقارب ثلث أقساط التأمين المكتتب فيها على مستوى العالم وهذا خلال سنوات ثلاث الأخيرة 2018 و2019 و 2020، لذا فإنّه ليس من المستغرب أن يرى أن بعضا من أكبر مجموعات التأمين يقع مقرها الرئيسي في هذه القارة، ولعّل من أهم أسواق التأمين في أوروبا سوق التأمين الإسباني الذي احتل المرتبة 15 عالميا سنة 2020 وهذا ما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول رقم (34) فقد حقق هذا السوق رقم أعمال في حدود 592 60 مليون أورو سنة 2011 ليعرف بعدها هذا الرقم تذبذب بين ارتفاع والانخفاض وهذا راجع للعديد من الأسباب منها :

- ✓ الجهد التجاري الفريد من قبل الشركات الرائدة في قطاع التأمين وخاصة قطاع التأمين على الحياة
- ✓ الوعي المتزايد للأفراد بأهمية التأمين؛

- ✓ الإصلاحات التي قامت بها الدولة الإسبانية من أجل تطوير هذا القطاع والتي تمثلت في لإصدار العديد من القوانين التي تهدف إلى حماية المؤمن لهم وكذلك مساعدة شركات التأمين.

ليعرف بعدها سوق التأمين الإسباني ابتداءاً من سنة 2017 تراجع في رقم الأعمال وزيادة معتبرة في حجم التعويضات المدفوعة مقارنة بالسنوات السابقة، وفي سنة 2020 عرف هذا السوق تراجع مثله مثله مثل بقية القطاعات الأخرى وهذا لأنه عرف تحدي غير متوقع تمثل في انتشار فيروس كورونا سرعان ما تحول هذا الفيروس إلى جائحة كورونا، فقد كانت لهذه الأخيرة عواقب وخيمة على أداء وأعمال شركات التأمين في إسبانيا .

أمّا فيما يتعلق بكثافة التأمين فهي تتناسب وقدرات الأفراد على الإنفاق لطلب الخدمات التأمينية نتيجة لارتفاع المستوى المعيشي وكذا وعي جميع أفراد المجتمع بمدى أهمية التأمين في حياتهم، دون أن ننسى الجهود المبذولة من قبل الدولة وشركات التأمين .

الفرع الرابع: تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في إسبانيا

إنّ التأمين الفلاحي في إسبانيا يغطي الأخطار الفلاحية التي تلحق بالفلاحين من حريق المحاصيل الزراعية وهلاك الماشية والأخطار المرتبطة بالظواهر الطبيعية وكذا الأخطار الناجمة عن استعمال العربات والمعدات الفلاحية .

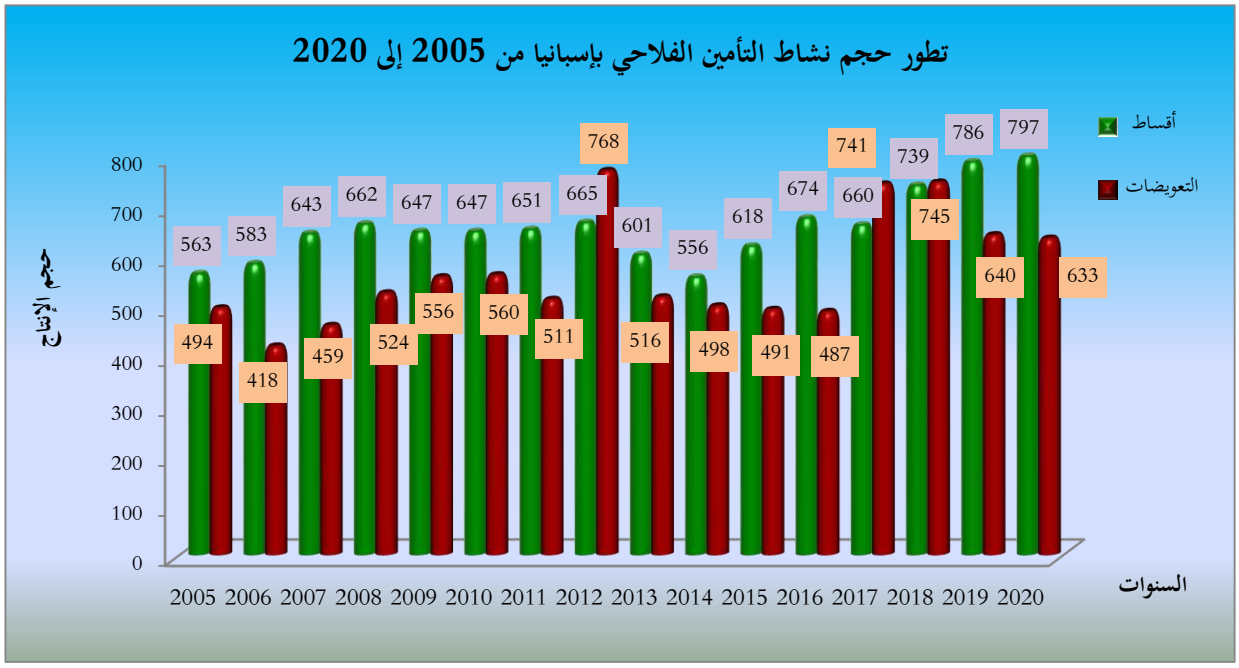
الجدول رقم (35): تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي في إسبانيا من سنة 2005 إلى سنة 2020

الوحدة: مليار أورو

السنوات	2005	2006	2007	2008
أقساط	563	583	643	662
تعويضات	494	418	459	524
السنوات	2009	2010	2011	2012
أقساط	647	647	651	566
تعويضات	556	560	511	768
السنوات	2013	2014	2015	2016
أقساط	601	556	618	674
تعويضات	516	498	491	487
السنوات	2017	2018	2019	2020
أقساط	660	739	786	797
تعويضات	741	745	640	633

Source :http://www.naai.ru/eng/presstsentr/nsa_news/naai_and_spanish_agricultural_insurers_continue_their_cooperation_agreement

الشكل رقم (46): تطور حجم نشاط التأمين الفلاحي بإسبانيا من 2005 إلى 2020 .



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (45)

إن التأمين الفلاحي يلقى إقبالا كبيرا لدى الإفراد الإسبان مثله مثل باقي الفروع الأخرى، وهذا ما تفسره البيانات والمعطيات الواردة في الجدول رقم (45) والشكل رقم (46) فقد عرفت أقساط التأمين تفاوت من سنة لأخرى وظل حجم الأقساط محصور مابين 556 و 797 مليار أورو خلال الفترة المدروسة من سنة 2005 إلى سنة 2020 مسجلا أعلى نسبة سنة 2020 ولعل من بين أهم أسباب نجاح وإقبال أفراد على التأمين الفلاحي بإسبانيا ما يلي:

- ✓ إدخال العديد من المنتجات التأمينية الفلاحية خلال العشر سنوات الأخيرة؛
- ✓ توفير جميع الأغطية التأمينية وتوسيعها وتحسينها فقد شملت كل من الزراعة بأنواعها وتربية الحيوانات؛
- ✓ كان لانتشار مرض جنون البقر سنة 2005 دور كبير في تحسين ظروف تربية الحيوانات مما نتج عليه زيادة في حجم أقساط التأمين الفلاحي.

عملت السلطات الإسبانية على سن قوانين تحمي الفلاحين وتضمن لهم حصولهم على تعويضات من أجل استمرارية أنشطتهم وتغطية مختلف الأخطار الناجمة عن الظروف الطبيعية والمناخية، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تشجيع الفلاحين على تأمين الفلاحي لتغطية الأضرار النجمة عن هطول الأمطار والأعاصير وتأمين غلى المحاصيل والأشجار المثمرة، وهذا ما تفسره الإحصائيات المتعلقة بالتعويضات المدفوعة خصوصاً خلال سنة 2012 فقد بلغ حجم التعويضات المدفوعة 768مليار أورو.

المطلب الثالث: تقييم أداء قطاع التأمين الفلاحي الجزائري مقارنة مع تونس وإسبانيا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020

إنّ نشاط التأمين الفلاحي كغيره من الخدمات المالية له مكانة ودور كبير تحقيق التنمية الفلاحية، وذلك بالنظر إلى تنامي المخاطر وحالة عدم التأكد المرتبطة بالاقتصاديات الحديثة، وهذا ما تعكسه الأهمية الاقتصادية للتأمين الفلاحي في السنوات الأخيرة .

الفرع الأول: تطور إجمالي أقساط التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى تطور حجم الأقساط المكتتب فيها لكل من تونس والجزائر وإسبانيا.

الجدول رقم (36): تطور إجمالي أقساط التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020

السنوات	2005	2006	2007	2008
الجزائر (مليون دينار جزائري)	737	569	520	716
تونس (مليار دينار تونسي)	4	3.8	4.5	9.2
إسبانيا (مليار يورو)	563	583	643	662
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الجزائر (مليون دينار جزائري)	1 044	1 237	1 620	2 244
تونس (مليار دينار تونسي)	7.9	9.3	7.4	7
إسبانيا (مليار يورو)	647	647	651	665
السنوات	2013	2014	2015	2016
الجزائر (مليون دينار جزائري)	2 792	3 356	3 757	3 376
تونس (مليار دينار تونسي)	6	7.5	6.1	5.6
إسبانيا (مليار يورو)	601	556	618	674
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الجزائر (مليون دينار جزائري)	2 624	2 473	2 684	2 207
تونس (مليار دينار تونسي)	6.4	6.2	10.9	12
إسبانيا (مليار يورو)	660	739	786	797

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، التقارير السنوية لقطاع التأمين، مرجع سبق ذكره.

Source :http://www.naai.ru/eng/presstsentr/nsa_news/naai_and_spanish_agricultural_insurers_continue_their_cooperation_agreement

www.cna.dz

إنّ التجربة الإسبانية في مجال التأمين الفلاحي تقوم أساسا على بعض القواعد المبتكرة التي غيرت رأسا على عقب الصورة المحمولة عادة في كل مكان عن العلاقة القائمة بين الشركات التأمين مع الفلاحين، وعقود التأمين التي لا يرتاح فيها كلا الطرفين إلى الطرف الآخر، فكثيرا ما يشكوا الطرف المؤمن له من الشروط المجحفة التي بفرضها عليه الطرف المؤمن لتعويضه عن الأضرار التي تصيبه والتي يقوم بشأنها عقد التأمين، وكثيرا ما ترى شركات التأمين في تصرفات المؤمن شكلا من أشكال الإبتزاز، ولكن الطرف المؤمن في التجربة الإسبانية الزراعية يتحول إلى مرشد زراعي ومناخي في الوقت ذاته وهذا ما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول رقم (36) والمتعلقة بحجم أقساط جد مرتفع إذا ما قورن بالجزائر ففي سنة 2015 كانت في حدود 618 مليون أور في حين قابله في الجزائر 757 3 مليون د ج، ليقابله في سنة 2019 حوالي 786 مليون أورو في إسبانيا أما الجزائر فقد سجل رقما في حدود 684 2مليون دج ، يمكننا القول أن شركات التأمين الإسبانية ساهمت بشكل كبير في تشجيع الفلاحين على الإقبال على التأمين الفلاحين من خلال تقديم استشارات مجانية للفلاحين مثل ما يتعلق يتجنب غرس الأشجار المثمرة في الممرات التي يستهدفها البرد في المزرعة، وكذا توجيه الفلاحين إلى أفضل وأجود أنواع الشعير أو القمح التي يكون محصولها أوفر وأنواع السلالات الحيوانية القادرة على العطاء أكثر تحمل للظروف المناخية القاسية، أما فيما يتعلق بتجربة التونسية فهي لا تختلف كثيرا عن تجربة الجزائر فهي الأخرى تحتاج إلى الكثير من أشواط من أجل التطور لكن مقارنة مع الجزائر فهي أحسن

نوعا فالتأمين الفلاحي في تونس يحتل المرتبة الثانية بعد المغرب في المغرب العربي، وخصوصا في السنوات الأخيرة تم تسطير العديد من البرامج وفي أولها الاهتمام بالفلاحين وصغار الفلاحين ومتابعتهم في مشاريعهم من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي والتأمين الفلاحي.

الفرع الثاني: تطور إجمالي تعويضات التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020

لقد عرف حجم التعويضات المدفوعة الخاص بالتأمين الفلاحي قي كل من تونس والجزائر وإسبانيا تطور من سنة لأخرى .

الجدول رقم (37):تطور إجمالي تعويضات التأمين الفلاحي لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020

السنوات	2005	2006	2007	2008
الجزائر (مليون دينار جزائري)	584	540	237	248
تونس (مليار دينار تونسي)	2.5	2.4	2.9	4.5
إسبانيا (مليار يورو)	494	418	459	524
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
الجزائر (مليون دينار جزائري)	172	412	481	1 092
تونس (مليار دينار تونسي)	17.4	4.2	7.8	4.6
إسبانيا (مليار يورو)	556	560	511	768
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الجزائر (مليون دينار جزائري)	720	1 061	1 510	1 275
تونس (مليار دينار تونسي)	5.3	5.8	3.4	2.7
إسبانيا (مليار يورو)	516	498	491	487
السنوات	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
الجزائر (مليون دينار جزائري)	1 028	1 127	1 192	2 030
تونس (مليار دينار تونسي)	2.5	3.9	5.4	9.2
إسبانيا (مليار يورو)	741	745	640	633

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين(CGA)، التقارير السنوية لقطاع التأمين، مرجع سبق ذكره.

Source :http://www.naai.ru/eng/presstsentr/nsa_news/naai_and_spanish_agricultural_insurers_continue_their_cooperation_agreement

www.cna.dz

مقارنة بالعديد من فروع أخرى من التأمين يلقى التأمين الفلاحي أهمية كبيرة خصوصا في إسبانيا وتونس أمّا الجزائر فهو نوعا ما متأخر وهذا راجع بدرجة الأولى لقلة وعي الفلاحين بأهمّيته، ففي إسبانيا نجد مثلا قيام الرابطة الوطنية لشركات التأمين على الفلاحة و منظمة AGROSEGURO، المسؤولة عن التأمين الفلاحي بعقد اتفاقية تمتد إلى غاية نهاية سنة 2022 والهدف من هذه الاتفاقية هو حماية الفلاحين الإسبان من مختلف الأخطار التي يتعرضون لها من أجل مواصلة أنشطتهم وكان هذا دافع قوي لتشجيع الفلاحين للإقبال على التأمين وتحسين شركات التأمين جودة خدماتها المقدمة، وهذا ما تعكسه المعطيات الواردة في الجدول أعلاه الذي يمثل حجم التعويضات المدفوعة للفلاحين.

إنّ نظام التأمين الفلاحي الإسباني منذ أكثر من 40 عاما وهو يوفر تغطية تأمينية للمحاصيل والإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية، فقد تراوحت التعويضات المدفوعة التي تلقاها الفلاحون الإسبان في سنة 2018 حوالي 640 مليون يورو والسبب الرئيسي لارتفاع هذه التعويضات هو الكوارث الطبيعية بالدرجة الأولى، أمّا بالنسبة لتونس فنجد أنها تسعى دائما من أجل توفير التغطية التأمينية للفلاحين بغية مواصلة أنشطتهم الفلاحية.

الفرع الثالث: مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلى مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا.

الجدول رقم (38): مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020 **الوحدة: دولار أمريكي**

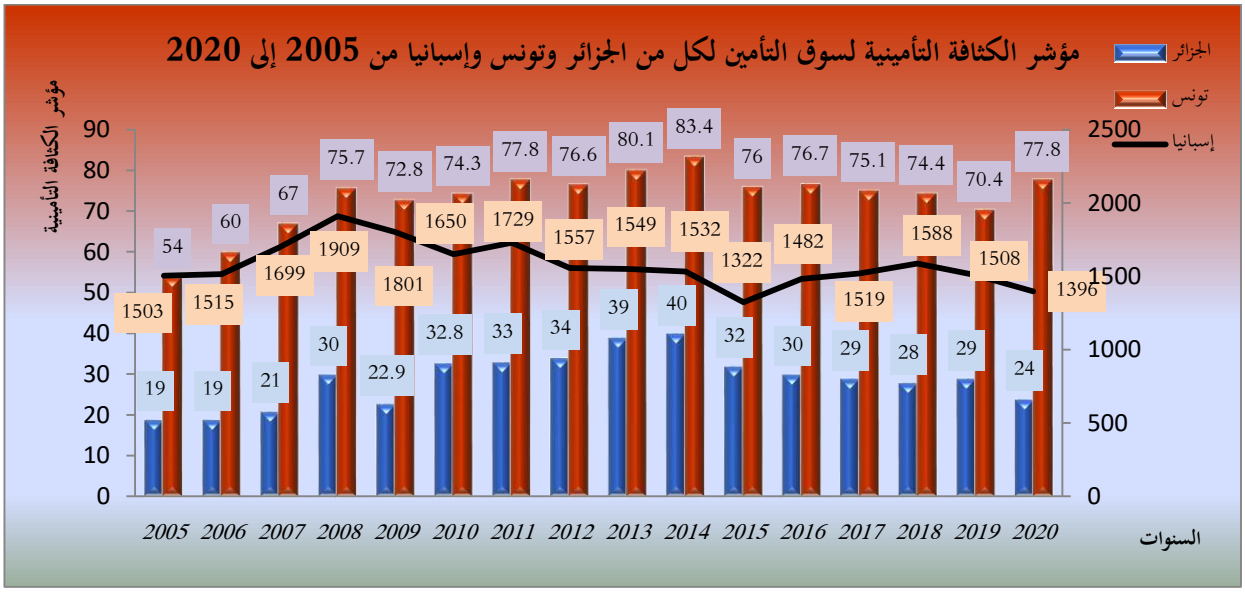
السنوات	2005	2006	2007	2008
الجزائر	19	19	21	30
تونس	54	60	67	75.7
إسبانيا	1 503	1 515	1 699	1 909
السنوات	2009	2010	2011	2012
الجزائر	22.9	32.8	33	34
تونس	72.8	74.3	77.8	76.6
إسبانيا	1 801	1 650	1 729	1 557
السنوات	2013	2014	2015	2016
الجزائر	39	40	32	30
تونس	80.1	83.4	76	76.7
إسبانيا	1 549	1 532	1 322	1 482
السنوات	2017	2018	2019	2020
الجزائر	29	28	29	24
تونس	75.1	74.4	70.4	77.8
إسبانيا	1 519	1 588	1 508	1 396

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، التقارير السنوية لقطاع التأمين، مرجع سبق ذكره.

فيما يتعلق بمؤشر الكثافة التأمينية لدول الثلاث نجد أن إسبانيا وباعتبارها سوق واعدة وتحتل المراتب أولى عالميا، فمؤشر كثافة التأمينية جد مرتفع مقارنة بالجزائر وتونس، حيث نجد أن نسبة الاكتتاب السنوي لكل فرد إسباني هي 322 1 دولار أمريكي سنة 2015 لترتفع إلى 508 1 دولار

أمريكي سنة 2019 وهذا ما يعكس التطور والتقدم التكنولوجي الذي تعرفه البلاد دون أن ننسى المستوى المعيشي والثقافي للأفراد، أما تونس وباعتبارها دولة مجاورة وتشترك مع الجزائر في الكثير من الخصائص فمؤشر الكثافة التأمينية فيها جد مرتفع مقارنة مع الجزائر فقد سجل سنة 2014 مؤشر كثافة التأمينية للفرد بـ83.4 دولار أمريكي ليعرفها بعدها انخفاض سنة 2020 إلى 77.8 دولار أمريكي، أما الجزائر فنجد أن مؤشر الكثافة التأمينية جد منخفض وخصوصا إذا ما قورن بالمجهودات المبذولة سواء من قبل الدولة أو الشركات التأمينية فقد سجل سنة 2012 حوالي 34 دولار أمريكي للفرد في حين انخفض سنة 2019 وكان حجم الكثافة التأمينية للفرد في حدود 24 دولار أمريكي .

الشكل رقم (47): تطور مؤشر الكثافة التأمينية لسوق التأمين لكل من الجزائر وتونس وإسبانيا من 2005 إلى 2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات الواردة في الجدول رقم (38)

إن ملاحظتنا للشكل رقم (47) تعكس الفرق الواضح بين مدى تطور الدول الأوروبية في مجال التأمين وكذا مدى أهميته للأفراد وإقبالهم على طلب المنتجات والخدمات التأمينية، كما أننا نجد في تونس

هناك إقبال على طلب التأمين من قبل الأفراد في مختلف فروعه سواء التأمين على السيارات، التأمين على الحياة ، التأمين الفلاحي وغيرها من الفروع الأخرى ، ولعل من بين أهم الأسباب التي تشجع الأفراد التونسيين لطلب منتجات التأمين هو تحسن المستوى المعيشي وكذلك ارتفاع مستوى دخل الأفراد مقارنة مع الأفراد في الجزائر، تحسيس بمدى أهمية التأمين للأفراد، اهتمام الدولة بهذا القطاع أكثر فأكثر باعتباره قطاع حيوي، في حين نجد أن في الجزائر إنفاق الأفراد على التأمين جد منخفض مقارنة مع إسبانيا التي تتفوق عليها في مجال التكنولوجيا دون أن ننسى أن سوق التأمين الإسباني يحتل المراتب الأولى عالميا هذا من جهة، ومن جهة أخرى إذا ما قورنا مع دولة الجوار فإن إنفاق الأفراد على التأمين أيضا منخفض، إن مستوى طلب الأفراد في الجزائر على التأمين هو جد منخفض وبعيد كل البعد سواء على المستوى العالمي وكذلك المستوى القاري وحتى إذا ما قورنا بالدول المغرب العربي، ولعل من بين أهم الأسباب غياب الثقافة التأمينية التي ساهمت بنسبة كبيرة في عدم إقبال الأفراد على منتجات وخدمات التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان للثقافة التأمينية دور في عدم تطور قطاع التأمين والارتقاء به للمستويات العالمية والقارية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لتقدير العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية

بعد التعرف على مختلف التطورات التي مرّ بها قطاع التأمين الفلاحي مع التعرض إلى التحديات والصعوبات التي تواجه هذا الأخير، دون أن ننسى أن النشاط الفلاحي هو الآخر يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، لذا قمنا بإجراء دراسة قياسية نهدف من خلالها إلى معرفة إلى أي مدى يؤثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي، مع تحديد المتغيرات المؤثرة على تطور نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي

الاقتصاد القياسي هو تطبيق الأساليب الإحصائية على البيانات الاقتصادية ويوصف بأنه أحد أحدث فروع علم الاقتصاد الذي يهدف إلى إعطاء محتوى تجريبي للعلاقات الاقتصادية، وهو أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي حيث يهتم بتقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من الناحية الكمية.

الفرع الأول: مفهوم علم الاقتصاد القياسي

إن الاقتصاد القياسي استخدم لأول مرة سنة 1926، ويعود الفضل في ذلك للاقتصادي Frisch Ranager ويهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقة بيم مختلف المتغيرات الاقتصادية لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع دراسة Frisch Ragnar .

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي: تعددت التعاريف الخاصة بالاقتصاد القياسي وفيما يلي أهمها:

إنّ الاقتصاد القياسي هو فرع من علوم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظاوهر الاقتصادية الحقيقية مستعيناً بتطور النظرية الاقتصادية بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية[1] .

[1] فارس عياد شاكر، عزت قناوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 07.

إنّ الاقتصاد القياسي هو علم الذي يختص بتطبيق النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في اختبار الفروض والتقدير والتنبؤ بالظواهر الإقتصادية[1].

مما سبق يمكننا القول أن الاقتصاد القياسي هو نوع خاص من التحليل الاقتصادي يستخدم كلا من النظرية الاقتصادية والرياضيات الاقتصادية والإحصاء للوصول إلى نتائجه .

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي : للاقتصاد القياسي جملة من الأهداف منها ما يلي[2] :

- ✓ المساعدة في وضع وتقيم السياسات الاقتصادية من خلال توفيره التنبؤات عن المتغيرات في المستقبل؛
- ✓ يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي، وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات؛
- ✓ رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات من خلال الحصول على التقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن استخدامها فيما بعد في اتخاذ القرارات فكل هذا سوف يساعد الحكومات وكذا أصحاب المؤسسات في اتخاذ القرارات المناسبة؛
- ✓ المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من خلال توفيره لتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات؛
- ✓ اختبار النظريات الاقتصادية والتحقق من مدى انطباق هذه النظرية مع الواقع الفعلي ومن ثم قبولها أو رفضها أو تعديلها والتوصل إلى نظرية اقتصادية جديدة .

---

[1] سالفادور دومينيك، ترجمة سعدية حافظ منتصر، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، دار ماكجروهيل للنشر، 1983، ص 07.

[2] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، **أساسيات الاقتصاد التحليلي**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 26.

الفرع الثاني: خطوات البحث في الاقتصاد القياسي

عادة ما يتم اتباع العديد من الخطوات المنهجية والنمطية في عملية البحث للاقتصاد القياسي، وذلك لكي يتمكن الباحث من الوصول إلى النتائج المطلوبة ومن ثم استخدامها كمعيار أساسي ليتم اتباعها واستخدامها عند القيام بالدراسات والظواهر المتشابهة، ويعتمد البحث في الاقتصادي القياسي بشكل أساسي على الأسباب الفعلية للظاهرة وفيما يلي الخطوات الخاصة بالبحث القياسي :

أولا: يجب القيام بعملية اكتشاف المشكلة أو الحالة المرغوب دراستها وتحديدها[1].

ثانيا: يجب القيام بعملية تحديد النموذج الرياضي والإحصائي المراد استخدامه لحل هذه المشكلة وتحديد جميع متغيرات النموذج المراد دراسته، وكذلك القيام بتحديد الشكل الرياضي المراد دراسته.

ثالثا: يجب القيام بعملية قياس جميع المعلومات الخاصة بالنموذج المراد تحليله، وذلك من خلال جمع البيانات والعمل على اختيار طرق القياس الملائمة.

رابعا: يجب القيام بعملية التقييم لجميع المعلومات الخاصة بالنموذج المراد تحليله ودراسته، والعمل على تقييم المعايير الاقتصادية والمعايير الإحصائية والمعايير القياسية وتحليلها واختيار الأنسب منها.

خامسا: يجب القيام بعملية اختبار وقياس مدى قدرة النموذج على التنبؤ،أي قياس مدى فاعلية الدراسة التي تم إجرائها هل هذه الدراسة قدمت فائدة أو كانت بدون جدوى .

وبعد القيام بعملية تحديد وبناء النموذج الرياضي، وتحديد الآلية المتبعة المراد استخدامها وتحديد طبيعة المعادلة، وجمع البيانات والمعلومات الإحصائية، يتم العمل على حل النموذج التي تم تجهيزه وتحليله بطريقة إحصائية، ويكمن الهدف الأساسي من وراء التحليل الإحصائي هو العمل على تحديد

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 42-43.

جميع المعلومات التي تعمل وتساعد على قياس مستويات الانحدار الخاصة بالمتغيرات الخاصة بالحالة المدروسة، وكذلك تساعد على دراسة جميع المتغيرات المستقبلية وتوضيح جميع الأخطاء المعيارية والعمل على حلها والتخلص منها.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

سنتطرق خلال هذا الفرع إلى مفهوم السلاسل الزمنية وكيفية استقرارها.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية: لقد تعددت تعاريف السلسلة الزمنية وجميعها تلتقي حول تغير الظاهرة عبر الزمن.

عرفت السلسلة الزمنية على أنها سلسلة من المعطيات الإحصائية التي لها علاقة بالزمن أو بمعنى آخر هي عبارة عن سلسلة قيم ظاهرة معينة تتغير في الزمن [1].

إنّ السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات المأخوذة عن متغير واحد أو أكثر مرتبة وفقا لزمن حدوثها في فترات متساوية[2].

السلسلة الزمنية عبارة عن مجموعة من القيم المتتالية منظمة خلال فترة زمنية معينة وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال فترات متوالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية من حيث طول[3].

مما سبق يمكننا تعريف السلسلة الزمنية على أنها هي مجموعة من القياسات أو المشاهدات لظاهرة ما، تكون هذه القياسات مرتبة خلال فترات زمنية متتالية متساوية الطول.

ثانيا: مركبات السلسلة الزمنية: تتكون السلسلة الزمنية عادة من مجموعة من المركبات وهي كالتالي:

---

[1] جلاطو جلالي، **الإحصاء**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 167.

[2] عبد الرحمان الأحمد عبيد، **مبادئ التنبؤ الإداري**، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003، ص 183.

[3] نصيب رجم، **الإحصاء التطبيقي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 37.

1.الاتجاه العام : هو عبارة عن التغير المنتظم للمشاهدات خلال فترة زمنية بحيث يقال أن الاتجاه العام للسلسلة موجب إذا كان الاتجاه العام للسلسلة موجب إذا كان الاتجاه نحو التزايد بمرور الزمن ويقال إن الاتجاه العام السالب إذا اتجهت نحو التناقص بمرور الزمن ، ويمثل أهم عامل أو مركبة في السلسلة غالبا ما يتم الاعتماد عليه في التبؤ بالقيم العددية [1].

2.التغيرات المنتظمة: هي التغيرات التي يتكرر ظهورها في السلسلة في مواضع ذات صفات محددة وتشمل الاتجاه العام والتغيرات الموسمية و التغيرات الدورية[2] .

3.التغيرات الدورية:وهي تمثل التغيرات الناجمة عن تأثير القوى الدورية والتي تظهر دوريا من حين لآخر، ويظهر تأثيرها على قيم السلسلة الزمنية على شكل نتؤات [3].

4.**التغيرات الموسمية:** هي التي تمثل التغيرات المنتظمة القصيرة الأجل والتي تحدث خلال الفترة الزمنية الواحدة التي لا يزيد طولها عن السنة، فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية [4].

5.**التغيرات الغير المنتظمة (العرضية):** هي تغيرات طارئة تحدث نتيجة حوادث فجائية غالبا لا تكون في الحسبان، وبالتالي لا تحدث هذه التغيرات مفعولها طبقا لقاعدة ثابتة على قيم السلسلة الزمنية، فقد يكون التأثير تارة بالزيادة أو النقصان وعلى فترات قصيرة، وفجائية عوامل حدوثها تجعل من الصعوبة التنبؤ بها وتقديرها من حيث حجمها واتجاهها، ومن أهم عوامل حدوثها: الحروب، الزلازل...إلخ [5].

---

[1] عوض منصور، عزام صبري، **مقدمة في الإحصاء**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب، القاهرة، 1999، ص 245.

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي –محاضرات و تطبيقات** –،دار حامد للنشر و التوزيع –عمان، 2012، ص 196.

[3] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ علم الإحصاء**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 489.

[4] حشمان مولود، **السلاسل الزمنية وتقلبات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 25.

[5]علي لزعر، **الإحصاء وتوفيق المنحنيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 141.

ثالثا: استقرارية السلاسل الزمنية :تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية أن تكون هذه السلسلة مستقرة أو ساكنة و صفة الاستقرار أو السكون تحدد بعض الخصائص الاحصائية، و في حالة غياب صفة الاستقرار، فإنّ الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، و من المؤشرات الأولية التي تدل على أنّ الانحدار المقدر مزيفا نذكر ما يلي[1] :

–كبر معامل التحديد R^2 و زيادة المعنوية الاحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة أكبر بدرجة كبيرة .

–وجود ارتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل DW.

1–السلسلة الزمنية المستقرة : السلسلة الزمنية المستقرة هي تلك السلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها و ذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة و لا بالنقصان،[2] أمّا التعريف الاحصائي للسلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة الزمنية التي يكون متوسطها الحسابي و تباينها ثابت عبر الزمن أي أنّ [3] :

* ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي :

$$E(y_t)= u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ثبات التباين عبر الزمن أي :

$$var(y_t)= E(y_t-u_t)^2\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أنّ Cov_k هو التغير عند الفجوة k و يشير إلى التغاييير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ، أي على الفرق$(t_0 – t_1)$ بين t_0و t_1حيث أن t_0 فترة وt_1 فترة حيث أنّ:

---

[1]George bresson ,**alain pirotte,econometrie des series temporelles**,1eedition, presses universitaire de France ,1995,p23.

[2] شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000 ، ص30.

[3] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 173.

$Cov_k=E(y_t- u_t)(y_{t+k}- u_t)$… …… (3)

و تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غياب الاستقرارية قد يؤدي إلى عدة مشاكل قياسية و هي مشكلة الانحدار الخاطئ و التي تجعل معظم الاختبارات الاحصائية مظللة .

2–السلاسل الزمنية غير المستقرة: السلاسل الزمنية غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام و من أجل ذلك نميّز بين نوعين من النماذج:[1]

أ–السياق من نوع (DS) :هذا السياق غير مستقر و يبرز عدم إستقرارية عشوائية(stochastique) و تأخذ الشكل:

$$X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

و يمكن كتابتها كما يلي:

$$(1-B)^d X_t = c + \varepsilon_t$$

حيث: c ثابت حقيقي، B معامل التأخر، d درجة الفروقات.

و في الغالب نستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذا السياق أي $(d=1)$ و نكتب:

$$(1-B)X_t = c + \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

و يأخذ هذا السياق شكلين:

– إذا كان $c = 0$ يسمى هذا السياق DS بدون ثابت و يكتب: $X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t$

– إذا كانت $c \neq 0$ يسمي السياق DS بوجود ثابت و نكتب: $X_t = X_{t-1} + c + \varepsilon_t$

[1]Régis bourbonnais; **econométrie**, 4eme édition, dunod, paris ,2002 ,P 231.

ب– السياق من النوع (TS) : هذا السياق أيضا غير مستقر و يبرز عدم استقرارية تحديدية (déterministe) و تأخذ الشكل : $X_t = f_t + \varepsilon_t$

حيث f_t دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية) و ε_t صدمات عشوائية.

و أغلب هذا السياق إنتشارا يأخذ شكل كثير حدود ذي الدرجة (1) و يكتب بالشكل:

$$X_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_t$$

هذا السياق غير مستقر لأن متوسط $E(x_t)$ متعلق بالزمن، لكننا نستطيع جعله مستقرًا بتقدير المعالم a_0, a_1، بطريقة المربعات الصغرى MCO.

و في الأخير نستخلص أن أفضل طريقة لجعل المسار من (TS) مستقرا هي طريقة المربعات الصغرى العادية، أمّا المسارات من النوع (DS) فإنّ أفضل طريقة لجعلها مستقرة هي التصفية بالفروقات .

رابعا : اختبار جذور الوحدة للاستقرار: نبدأ في عرض هذا النموذج بالنموذج التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الرتبة R(1).

$$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

ε_t:حد الخطأ العشوائي و الذي يفترض فيه: وسطه الحسابي معدوم ، تباينه ثابت ، قيمه غير مرتبطة، عندئذ يسمى بحد الخطأ الأبيض .

و يلاحظ أن معامل الانحدار للصيغة (1) يساوي الواحد ، و إذا كان هذا هو الأمر في الواقع فإنّ ذلك يؤدي إلى وجود مشكلة جذر الوحدة التي تعني عدم الاستقرار لبيانات السلسلة ، حيث يوجد هناك اتجاه

زمني في البيانات[1].

و من أهم الاختبارات التي تستخدم في جذر الوحدة نذكر ما يلي:

1–اختبار الجذور الأحادية :(DICKY- FULLER) : إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع في كثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، وقد اقترح **DICKY- FULLER** اختبار يكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجوده.

و يعتمد هذا الاختبار على ثلاثة نماذج :[2]

النموذج (1) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري من الدرجة الأولى).

النموذج (2) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + C + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري ذو ثابت).

النموذج (3) : $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + b_t + C + \varepsilon_t$ (نموذج انحداري ذو نزعة).

حيث : C :ثابت و b_t :مركبة الاتجاه العام.

و فرضية هذا الاختبار هي :
$$\left.\begin{array}{ll} \varphi = 1 & : H_0 \\ |\varphi| < 1 & : H_1 \end{array}\right\}$$

إذا كانت الفرضية H_0 محققة في إحدى النماذج السابقة فإن السياق(السلسلة) ليس مستقرًا (عشوائي)، لذلك نستعمل اختبارات القيمة $(\varphi_1 - 1)$ بدلا من φ_1 ، و بالتعويض في المعادلات نستعمل ΔX_t بدلا من X_t أي $(X_t - X_{t-1})$ فتصبح النماذج كالتالي :

النموذج (1): $X_t = \varphi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$

$$X_t - X_{t-1} = \varphi X_{t t-1} - X_{t-1} + \varepsilon_t$$

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،2005، ص ص 654–655.

[2] محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص 207.

$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} + \varepsilon_t$$

النموذج(2): $$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} + C_t + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} + C_t + b_t + \varepsilon_t$$

النموذج(3) :

فتصبح الفرضية $H_0 : \varphi - 1 = 0$

و نقوم بالاختبار على النحو التالي :

– حساب $\hat{\varphi}_1$ القيمة التقديرية لـ φ_1 و ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى(MCO) للنموذج(1) و(2) و(3).

–حساب t_c و ذلك بطريقتين : $t_c = n(\hat{\varphi}_1 - 1)$ أو $t_c = \frac{\hat{\varphi}_1 - 1}{\sigma\hat{\varphi}_1}$

و لإجراء اختبار (DF) باستخدام الصيغة الأولى نتبع الخطوات التالية:[1]

نقوم بحساب t المحسوبة ،حيث لا نستطيع مقارنة tالمحسوبة بقيم tالجدولية حتى في العينات الكبيرة ، حيث أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي المعتدل و إنما نبحث عن t الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل ديكر–فيلر يوجد ما يسمى بالقيم الحرجة عند حجم عينة معين (1%،5%،10%) ، و عند استخدام برنامج متخصصة Eviwes فإنّها تعطي القيم الحرجة ضمن النتائج دون الحاجة إلى البحث عنها في الجدول .

–إذا كانت t المحسوبة أكبر من tالمجدولة نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة و بالتالي تكون السلسلة غير مستقرة. $t_t < t_c$ نقبل الفرضية H_0 ، يوجد جدر أحادي السياق غير مستقر.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص658.

– إذا كانت t المحسوبة أقل من tالمجدولة نقبل الفرضية البديلة و بالتالي تكون السلسلة مستقرة

$t_c \leq t_t$ نرفض الفرضية H_0 ، لا يوجد جدر أحادي و السياق مستقر

غير أن اختبار ديكي فولار البسيط لا يصبح ملائما إذ وجدت هناك مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء في الحد العشوائي أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي ، و ذلك من رغم كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة و عندئذ نلجأ إلى استخدام اختبار آخر يسمى اختبار ديكي فولار الموسع (**ADF**).

2– اختبار (DICKY-FULLER) المطور: في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي فولار البسيط فإنّ النموذج –الحد العشوائي – عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا ففي حالة وجود ارتباط ذاتي للأخطاء طوّر ديكي فولار 1981 اختبار يسمى باختبار ديكي فولار المطور .

إنّ اختبارات ADF ترتكز على فرضية $|\phi| < 1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى :[1]

النموذج (4) :
$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

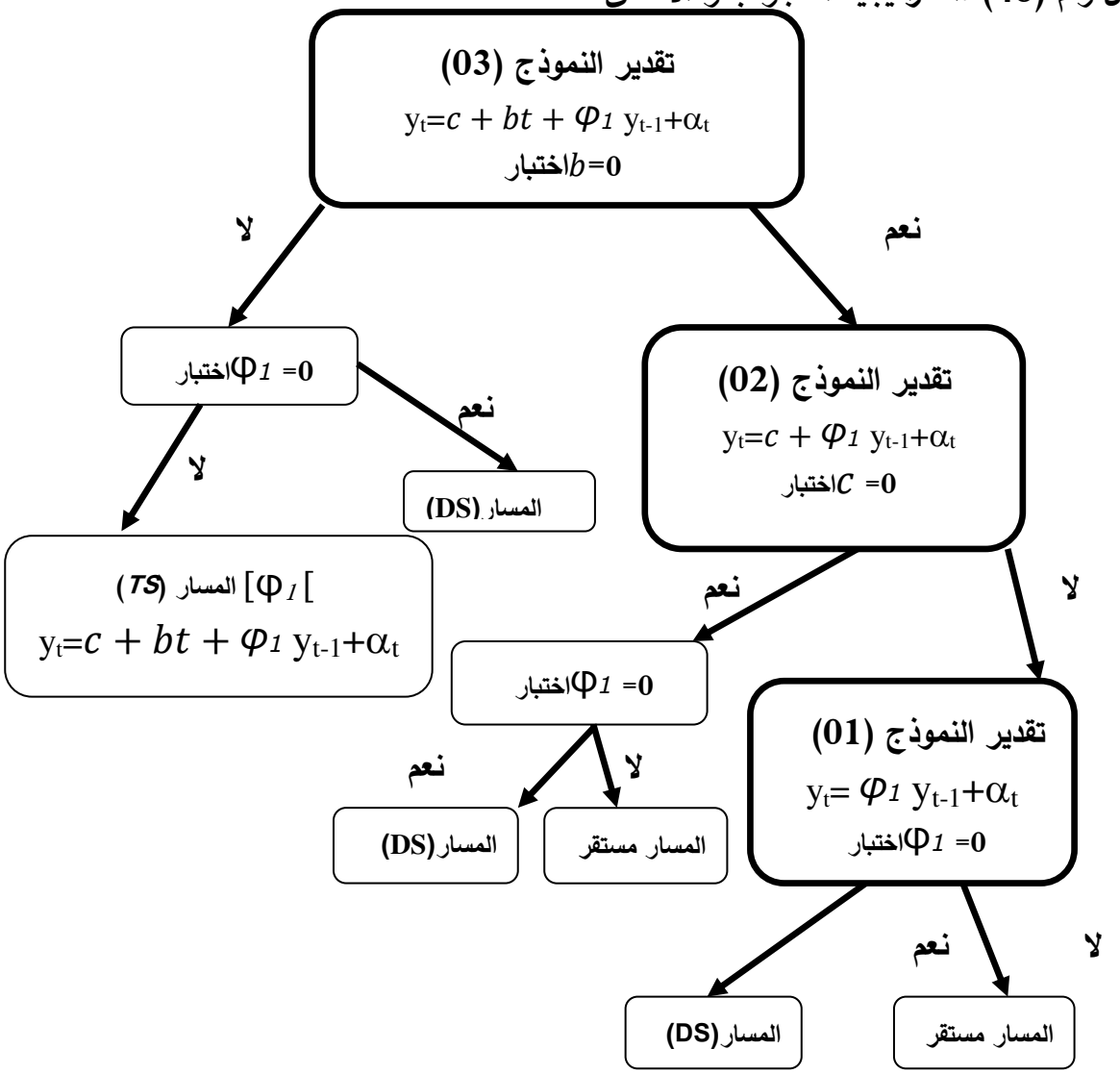
النموذج (5) :
$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C_t + \varepsilon_t$$

النموذج (6) :
$$\Delta X_t = (\varphi_1 - 1)X_{t-1} \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C_t + b_t + \varepsilon_t$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz حيث أنّ اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبارDF و فيما يلي الصورة المبسطة لمنهجية اختبارات الجذر الوحدوي لديكي –فولار.

[1] محمد شيخي ، مرجع سبق ذكره، ص 210.

الشكل رقم (48) :استراتيجية اختبار جذر الأحادي



1. **Source :** Régis bourbonnais **, econométrie** , dunod , 9eme édition , paris , 2015., P251.

3–اختبار PHILLIPSو PERRON (1988): بالإضافة إلى اختبار ديكي فولور الموسع يوجد اختبار آخر للكشف على استقرار السلاسل الزمنية يتمثل في اختبار فليب بيرون حيث استطاع هذا الاختبار التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة ، ذلك عن طريق إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج ليأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي و يعكس أيضاً الطبيعة الديناميكية في السلسلة ، و قد اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس

اختبار ADF الذي استخدم طريقة معيارية ، كما يختلف اختبار pp عن اختبار ديكي – فوللر البسيط و الموسع في انّه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق و يمتلك اختبار فليبس – بيرون قدرة اختبارية احصائية أفضل و أدق من اختبار ADF لاسِيما عندما يكون حجم العينة صغيرًا و يعدّ هذا الاختبار PP غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدي.[1]

و يتم اختبار PHILLIPS و PERRON وفق المراحل التالية :[2]

–تقدير النماذج الثلاث لاختبار DICKEY-FULLER بطريقة المربعات الصغرى العادية ، و حساب الإحصائيات المشتركة مثل (ET) سلسلة البواقي .

–تقدير الانحراف في المدى القصير

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2$$

–تقدير معامل التصحيح s_t^2 التباين في المدى الطويل، و يحسب انطلاقا من تباينات البواقي للنماذج المقدرة.

$$s_l^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-i}.$$

و لتقدير هذا التباين في المدى الطويل وجود قيمة تأخر (L) مقدرة بدلالة عدد المشاهدات:

$$n,\ l \approx 4(n/100)^{2/9}.$$

–حساب إحصائية pp: PHILLIPS ET PERRON

[1] محمود محمد محمود داغر، إحسان جبر عاشور، **العلاقات السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصرف في العراق للمدة (1990–2011)** ،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد 20، العدد 78 ، 2014،ص224.

[2] Régis bourbonnais , op cit, P250 .

$$t^{*}_{\hat{\phi}_1} = \left|\sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}_1}}{\sqrt{k}}\right.$$

مع $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$

و تكون K=1 إذا كانت سلسلة البواقي تشكل تشويش أبيض.

الفرع الرابع: التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ

ظهرت نظرية التكامل المشترك من طرف Granger (1983)، و Engle و Granger (1987) و تم الربط بينها و بين نماذج تصحيح الخطأ (ECM)، التي تعتمد طريقة الفروقات لجعل سلاسل الاقتصاد الكلي مستقرة إلا أن هذه الطريقة تظهر حقيقة النموذج في المدى الطويل ، حتى و إن لم توجد أي علاقة بين المتغير التابع و المستقل.

أوّلا : التكامل المشترك : التكامل المتزامن هو ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة وقدم طريقة التكامل المتزامن كل من (RANGER) 1983 و 1987 (GRANGER ENGELE) و قد اعتمدها العديد من الاقتصاديين كمفهوم جديد و مهم في مجال الاقتصاد القياسي، و في تحليل السلاسل الزمنية[1]، و تحليل التكامل المتزامن يسمح بتحديد بوضوح العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنيتين X_T و Y_T و تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن و للتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابدّ من إزالة مشكل

[1]. Régis bourbonnais**, econométrie ,** dunod , 5eme édition, paris 2003, P277.

عدم الاستقرار و ذلك بإدخال اختيار الجذر الأحادي و استعمال نماذج تصحيح الخطأ. و من شروط التكامل المتزامن تحقق ما يلي:[1]

- ✓ أن تكون السلسلة الزمنية للحد العشوائي الناتجة عن فروقات من نفس درجة التكامل.
- ✓ أن تكون درجة التكامل الناتجة عن تركيبة الخطية للسلسلتين أقلّ من قيمة الرتبة الكبرى.

نقول على السلسلتين الزمنيتين X_t و Y_t أنهما متكاملتين [2]:

$x_t \rightarrow I(d)$

$y_t \rightarrow I(d$

كما أنّ :

$\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b),$

حيث: $d \geq b > 0$

$x_t , y_t \rightarrow CI(d,)$

$[\alpha 1 \ \alpha 2]$: هو شعاع التكامل المتزامن

في الحالة العامة و بوجود (K) متغيرات يكون لدينا:

$x_1, t \rightarrow I(d)$

$x_2, t \rightarrow I(d)$ ونكتب $Xt = [x1, t\, x2, t \ldots xk, t]$

$x_k, t \rightarrow I(d)$

إذَا تواجد شعاع التكامل المتزامن $\alpha = [\alpha 1 \ \alpha 2 \ldots \alpha k]$ ذو بعد $(k, 1)$ مثلا

[1] Sandrine lardic et valerie mignon; **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, economica, paris, 2002, p213.
[2] Régis bourbonnais **, econométrie** , dunod , 9eme édition, op cit, 2015.p301.

$\alpha X_t \rightarrow I\ (d - b)$ فإنّ المتغيرات التي عددها (K) هي متكاملة و شعاع التكامل المتزامن α و نكتب. $X_t \rightarrow CI(d, b)$ avec $b > 0$

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

1–اختبار انجل غرانجر: لاختبار التكامل المشترك بين متغيرين تستخدم غالبا طريقة أنجل جرانر (Granger et Engel) و هي كالتالي :[1]

- ✓ نقوم باختبار درجة تكامل السلسلتين المراد دراسة العلاقة بينهما ، لأن الشرط الأساسي للتكامل المشترك بين المتغيرات هو أن يكون لهم نفس درجة التكامل.
- ✓ يتم بعد ذلك تقدير العلاقة في المدى الطويل ، و تكون على الشكل التالي:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t + e_t$$

و شرط تحقيق علاقة التكامل المشترك بين السلسلتين هو أن يكون الباقي الناتج عن هذا الانحدار $(e_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t)$ عبارة عن سلسلة مستقرة.

* إذا كانت السلاسل غير مستقرة و مشتركة التكامل ، فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينها عن طريق نموذج تصحيح الأخطاء ECM و الذي يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى :نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل ثم نحسب البواقي:

$$y_t = \hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 x_t + e_t$$
$$(e_t = y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 x_t)$$

المرحلة الثانية : نقوم بتقدير العلاقة في المدى القصير النموذج الديناميكي:

$$\Delta y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 \Delta e_{t-1} + \mu_t$$

حيث β_2 قوة الإرجاع نحو التوازن و يجب أن يكون سالب و معنوي .

[1] حوشين يوسف، **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2009**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص ص 140–141.

2-اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن: يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك ، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم ، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين ، و الأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا ، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤل .[1] و لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح JOHANSEN 1988 إجراء اختبار الأثر(trace test λ_{trace}) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر K من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (K=R) و يحسب بالصيغة التالية :[2]

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{n} \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث λ_i :عدد المتغيرات

I : مصفوفة التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية

K :عدد المتغيرات ،

r : *رتبة* المصفوفة

و تتبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع X^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة

---

[1] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ** "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، ص24.

[2] أحمد سلامي، شيخي محمد، **اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)** ، مجلة الباحث ،عدد13، 2013، ص 125.

قام بها جوهانسن و جسليوس(1990) يكون اختبار جوها نسن على الشكل التالي: [1]

الجدول رقم (39): اختبار رتبة مصفوفة التكامل المشترك (جوهانسن)

رتبة المصفوفة	النتيجة
r = 0	لا توجد علاقة تكامل متزامن
K=r	كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن اجراء الاختبار
k-1>r>1	يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات

في حالة k−1>r>1 يمكن حساب احصائية λ_{trace} و التي تعطى بالمعادلة التالية :

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} Ln(1-\lambda_i)$$

مع n هي قيم المصفوفة λ_i عدد المتغيرات و r :رتبة المصفوفة ،n:عدد الملاحظات.

قيمة λ_i	***الفرضيات***	***النتيجة***
أكبر من القيم الحرجة	$H_1 : r>0 , H_0 : r=0$	نرفض H_0 و نمر للاختبار الموالي
أكبر من القيم الحرجة	$H_1 : r>1 , H_0 : r=1$	نرفض H_0 و نمر للاختبار الموالي
.	.	.
.	.	.
.	.	.
أكبر من القيم الحرجة	$H_0 : r=k-1$ $H_1 : r=k$	*في حالة رفض* H_0 يعني r=k كل المتغيرات مستقرة و بالتالي عدم وجود علاقات تكامل بين المتغيرات

–و قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد فترات الابطاء p للسيرورة var و لتحديد p يستخدم معياري AKaike و Schwarz طريقة اختبار تتضمن تقدير كل نماذج var لفترات الإبطاء إلى h هو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية دوال AIC(p) و SC(p) محسوبة

[1] الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس،2008، ص ص 131–132.

بالطريقة التالية:

$$AIC(p) = Ln(det|\sum_e|) + \frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p) = Ln(det|\sum_e|) + \frac{2k^2pLn(n)}{n}$$

حيث k: عدد المتغيرات

n: عدد المشاهدات ،

p: عدد الابطاء ،

$\sum_t$: مصفوفة التباين المشترك المقدرة لبواقي النموذج .

الابطاء p الذي يقلل من معياري AIC أو SC هو الذي سيتم اختباره .[1]

المطلب الثاني: تحديد النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة

يمكن كتابة العلاقة بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية وفق العلاقة الرياضية التالية :

$$\mathrm{AV} = f(aa)$$

ونرمز لمتغيرات الدراسة بما يلي :

AV: التنمية الفلاحية وهي ممثلة بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

AA: التأمين الفلاحي.

TS: تعويضات أخطار الفلاحية.

TMA: قطاع التأمين .

ونلاحظ هنا بأن هذه الدالة غير خطية ويمكن تحويلها إلى دالة خطية بإدخال المؤثر اللوغارتمي

[1] أحمد سلامي ، شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

Ln ثم إضافة الخطأ العشوائي (أنظر الملحق رقم 01):

$$Ln\ av = ß_0 + ß_1 \ln aa + ß_2 \ln ts + ß_3 \ln tma + \varepsilon_t$$

تشمل المتغيرات الخاصة بهذا النموذج ما يلي:

1. AV التنمية الفلاحية: على أنها كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق أقصى إنتاج فلاحي ممكن وإعادة ربط الموارد الاقتصادية حيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن.

AA.2 التأمين الفلاحي بأنه تحويل عادل لخطر خسارة الفلاحين لوحداتهم الفلاحية وأنشطتهم لشركة التأمين مقابل دفع قسط معين مع وجود خسارة قابلة للقياس.

3. TS تعويضات الأخطار الفلاحية الخطر الفلاحي أيضا على أنّه تلك المخاطر التي يتعرض القطاع الفلاحي من تقلبات ظواهر جوية وكذلك الأمراض والأوبئة التي تضر بالمواشي وتفسد الحقول وتلحق تغيرات كبيرة الإنتاج الفلاحي، مما يؤدي إلى تكبيد هذا القطاع خسائر تؤثر في الإنتاجية، و قيامه بالدور المطلوب منه على أفضل وجه.

TMA.4 قطاع التأمين هو نشاط اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إعطاء الأمان بهدف حماية الأفراد والمؤسسات من بعض ما يخافونه من مخاطر مقابل عوض مالي.

المطلب الثالث : دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

بعد تحديد النموذج نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبارات الجذر الأحادي وفيما يلي عرض النتائج المتوصل إليها لاستقرار السلاسل الزمنية بواسطة الاختبارات اختبار (ADF) و (philipe perron) و نتائج اختبار الاستقرارية موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (40): نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرات الخاصة بالنموذج

المتغيرات	نوع النموذج	اختبار ADF				اختبار PP			
		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى	
		$tQ_{ر}$	%1 %2 %3	$tQ_{ر}$	%1 %2 %3	$tQ_{ر}$	%1 %2 %3	$tQ_{ر}$	%1 %2 %3
AV	1	−0.819326	−4.416345 −3.622033 −3.248592	−9.090591	−4.394309 −3.612199 −3.243079	−1.160398	−4.374307 −3.603202 −3.238054	−14.05281	−4.394309 −3.612199 −3.243079
	2	−2.687917	−3.752946 −2.998064 −2.638752	−9.329851	−3.737853 −2.991878 −2.635542	4.144639	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−14.79577	−3.737853 −2.991878 −2.635542
	3	−4.341756	−2.664853 −1.955681 −1.608793	−1.161929	−2.674290 −1.957204 −1.608175	6.278867	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−4.987329	−2.664853 −1.955681 −1.608793
AA	1	−2.796529	−4.440739 −3.632896 −3.254671	−2.829324	−4.394309 −3.612199 −3.243079	−1.685835	−4.374307 −3.603202 −3.238054	−2.924485	−4.394309 −3.612199 −3.243079
	2	−1.830464	−3.737853 −2.991878 −2.635542	−2.892407	−3.737853 −2.991878 −2.635542	−1.200378	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−2.980428	−3.737853 −2.991878 −2.635542
	3	−0.654350	−2.664853 −1.955681 −1.608793	−2.838269	−2.664853 −1.955681 −1.608793	−0.101969	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−2.860806	−2.664853 −1.955681 −1.608793
TS	1	−0.813480	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−5.595876	−4.394309 −3.612199 −3.243079	−1.788762	−4.374307 −3.603202 −3.238054	−5.595876	−4.394309 −3.612199 −3.243079
	2	0.019013	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−5.627296	−3.737853 −2.991878 −2.635542	−0.477151	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−5.620313	−3.737853 −2.991878 −2.635542
	3	1.085156	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−5.450061	−2.664853 −1.955681 −1.608793	1.838577	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−5.445422	−2.664853 −1.955681 −1.608793
TMA	1	−2.217832	−4.374307 −3.603202 −3.238054	−6.646732	−4.394309 −3.612199 −3.243079	−2.209805	−4.374307 −3.603202 −3.238054	−6.644499	−4.394309 −3.612199 −3.243079
	2	0.414845	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−6.651731	−3.737853 −2.991878 −2.635542	0.378312	−3.724070 −2.986225 −2.632604	−6.651731	−3.737853 −2.991878 −2.635542
	3	3.193925	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−4.783669	−2.664853 −1.955681 −1.608793	2.848446	−2.660720 −1.955020 −1.609070	−4.815943	−2.664853 −1.955681 −1.608793

1:بوجود الاتجاه العام والثابت 2: ثابت بوجود 3:بدون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتمادا على برنامج Eviwes 9

من خلال الجدول أعلاه وعند إجراء الاختبار **ADF** على متغيرات : التأمين الفلاحي والتأمين وتعويضات الأخطار الفلاحية و القيمة المضافة للقطاع الفلاحي عند المستوى **(level)** اتضح أن كل كل المتغيرات غير معنوية عند مستوى دلالة 1% و 5 % و 10% ، كما نجد أن القيمة المحسوبة لهم **tQ_J** أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم ((H_0 التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل، ولتعزيز هذه النتائج قمنا باختبار فليب بيرون **(PP)** فتحصلنا على نفس النتائج .

كما توضح نتائج نفس الجدول استقرارية المتغيرات بعد أخذ الفروق الأولى أن القيمة المحسوبة **tQ_J** أقل من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم **(H_0)** وقبول الفرضية البديلة وبالتالي السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وذلك حسب اختباري ADFو PP أي أن كلتا المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا يدفعنا إلى القول باحتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

المطلب الرابع: دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات

قبل الشروع في اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات وجب تحديد فترات الإبطاء المثلى لها .

الفرع الأول: تحديد فترات الإبطاء المثلى

سيتم اعتماد معايير الاختبار المعدل لنسبة الامكان LR، معيار الخطأ التبؤ النهائي FPE ، أكايك **AIC** ، شوارتز**SC**، معيار عنان كوين **HQ** (أنظر الملحق رقم 03).

الجدول رقم (41): نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج

lag	logL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.99045	NA	0.000258	3.090041	3.2884412	3.136771
1	43.55388	113.6594*	1.43e-06	- 2.141262	-1.149405 *	-1.907610
2	58.19606	17.30439	1.91e-06	-2.017824	-0.232481	-1.597251
3	76.29181	14.80561	2.61e-06	-2.208346	0.370481	-1.600852
4	115.4451	17.79696	1.20e-06*	-4.313193*	-0.940880	-3.518778*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

فحص عدد فترات الإبطاء تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج في فترة زمنية واحدة lag=1 حسب المعايير المستخدمة . وذلك بالاعتماد على اختباري SC ،LR كون أن اختباري FPE HQ تشيير الى فترة ابطاء كبيرة تؤدي الى تشويه البيانات .

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك بطريقة test Johansen-Juseliusd

من خلال نتائج جذر الوحدة أن جميع المتغيرات الخاصة بنموذج التأمين الفلاحي هي ساكنة عند الرتبة الأولى (1) ، وبالتالي نستطيع إجراء اختبار التكامل المشترك، وبالتالي سيتم استخدام اختبار جوهانس المتعدد للتكامل المشترك Johansen Co-integration Tes وتم تطبيقه على نموذج، ويلخص الجدول رقم (03) نتائج اختبار التكامل المشترك مع العلم عدد التأخرات تم أخذها وفق أصغر قيمة لمعياري معايير المستخدمة سايقا .

الجدول رقم (42): نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بنموذج التأمين الفلاحي.

Johansen cointegration test				
عدد متجهات التكامل	**معلمات القيم المميزة للمصفوفة Eingenvalue**	**إحصائية الأثر λ_{trace}**	**القيمة الحرجة %5**	**الاحتمال**
لا يوجد *	0.6637736	59.31108	47.85613	0.0029
1 على الأكثر *	**0.607509**	**34.24430**	**29.79707**	**0.0144**
2 على الأكثر	0.397131	12.73377	15.49471	0.1249
3 على الأكثر	0.046472	1.094480	3.841466	0.2955
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviwes9(أنظر الملحق رقم 04)				

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانس يتضح لنا أن الإحصائية λ_{trace} أكبر من القيمة الحرجة وبالتالي نقبل الفرضية العدمية (H_0) أي وجود علاقة تكامل متزامن واحدة حيث تظهر قيمة الاحتمال الحرجة أقل من 5% وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل حيث تسلك سلوكا متشابها، بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في نموذج التأمين الفلاحي سننتقل إلى دراسة استقرارية نموذج تصحيح الخطأ قبل تقديره .

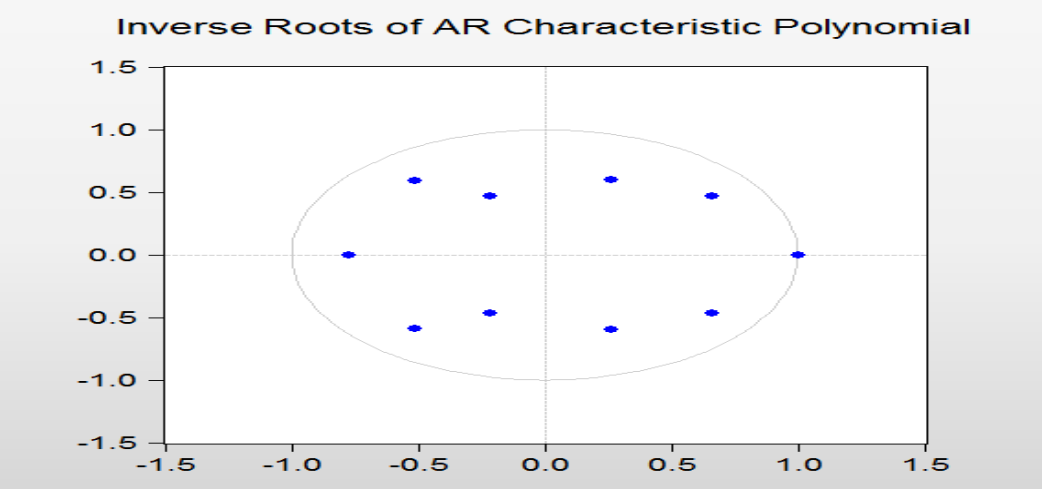
الفرع الثالث: دراسة استقرارية نموذج vcem

إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج مزيفة، حيث الصدمات التي تصيب النموذج ستكون دائمة و بالتالي القيم المقدرة ستكون بعيدة عن الواقع ، لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية و ذلك باستخدام اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، و يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (43): استقرارية نموذج vcem

VEC Stability condition check	
Root	**modulus**
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.663944−0.465423i	0.810827
0.663944+0.465423i	0.810827
−0.514246−0.590851i	0.783297
−0.514246+0.590851i	0.783297
−0.772948	0.772948
0.264150−0.597352i	0.653149
0.264150+0.597352i	0.653149
−0.214755−0.466598i	0.513647
−0.214755+0.466598i	0.513647
VEC specification imposes 3 unit root(s)	
المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 (أنظر الملحق رقم 05)	

الشكل رقم (49): يوضح استقرارية نموذج vcem



المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول (43) والشكل رقم(49) أن هناك ثلاث جذور أكبر من الواحد وبالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي غير مستقر وهي نفس النتيجة الموضحة في الشكل أدناه .

الفرع الرابع : تقدير نموذج التأمين الفلاحي وفق طريقة اشعة الانحدار الذاتي VAR

بعد ملاحظنا عدم استقرار نموذج vecm و بالتالي عدم صلاحيته، فقد تم اختيار طريقة أشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية ، و عليه سوف نعتمد في دراستنا على تقنية (VAR) لدراسة نموذج التأمين الفلاحي وقد تم تحديد فترات الابطاء سابقا في الجدول رقم ( ) بفترة تأخر واحدة أي lag=1 فتحصلنا على معادلة التقدير التالية :

AV = -0.507982 **DAV(-1)+** 0.162529 **DAA(-1)** +0.122740 **DTS(-1)** +0.127906 **DTMA(-1)**+0.117673
[0.14264] [0.08573] [0.05255] [0.11613] [0.02652]
(-3.56135**)** **(**1.89581**)** **(**1.10145 **)** **(**2.33574**)** **(**4.43710**)**
R^2= 0.55 **R.**adj=0.46 **F.**stasique=5.95 **( ) : S**tandard errors [ ] **: t.**stasique
المصدر : من إعدادالطالبة بالاعتماد على على مخرجات برنامج Eviwes9 (أنظر الملحق رقم 06)

بلغت قيمة معامل التحديدR^2=0.55 مما يدل على أن التأمين الفلاحي وتعويضات الأخطار الفلاحية وباقي المتغيرات الأخرى تفسر التنمية الفلاحية بشكل مقبول، وتبقى نسبة تقدر بـ: 45 % راجعة إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج .

الدراسة الاقتصادية :

معلمة التأمين الفلاحي المؤخرة بفترة واحدة **DAA(−1)** تساوي 0.08% وهي أقل من 10 % وبالتالي هي معنوية أي أن هناك علاقة طردية بين الإبطاء لسنة واحدة للتنمية الفلاحية وهي ممثلة في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي و التأمين الفلاحي، حيث أن زيادة التأمين الفلاحي بـ: 1% سيؤدي إلى زيادة التنمية الفلاحية بـ: 0.16 % وهو ما يتوافق مع الواقع الاقتصادي .حيث أن التأمين الفلاحي يساهم بنسبة قليلة في تطوير القطاع الفلاحي وهذا ماوضحته الإحصائيات السنوية، حيث أنه بالرغم

من كل الجهود المبذولة والقوانين والقرارات التي تم إصدراها لتطوير قطاع التأمين الفلاحي إلى أن مساهمة في القطاع الفلاحي ضئيلة وهذا راجع للعديد من العوامل منها عدم إجبارية هذا النوع من التأمين وكذا ضعف الوعي التأميني لدى الفلاحين .

بالنسبة لمتغيرة تعويضات الأخطار الفلاحية تساوي 0.05% وهي أقل من 10 % وبالتالي هي معنوية أي هناك علاقة طردية بين الإبطاء لسنة واحدة لتنمية الفلاحية وتعويضات الأخطار الفلاحية، حيث أنّ ارتفاع تعويضات الأخطار الفلاحية بـ: 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الفلاحية بنسبة 0.12 % ، حيث أنّ تعويضات الخطار الفلاحية، حيث أنّ حصول الفلاحين على التعويضات جراء تعرضهم للأخطار يساهم في استمرارية الفلاحين في أنشطتهم وكذا حماية ثرواتهم الفلاحية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الفلاحية ولكن بنسب قليلة.

أما بالنسبة لمتغيرة قطاع التأمين تساوي 0.11% وهي أكبر من 10% وبالتالي هي غير معنوية ومنه فالتأمين لا يؤثر بشكل كبير في القطاع الفلاحي، حيث أن ارتفاع قطاع التأمين بـ: 1% يؤدي إلى زيادة التنمية الفلاحية بـ: 0.12% .مع افتراض ثبات العوامل الأخرى .

الفرع الخامس :الدراسة الاحصائية لنموذج VAR

بعدما قيامنا بعرض نموذج شعاع الانحدار الذاتي ، نقوم باختبار صلاحيته من خلال ما يلي:

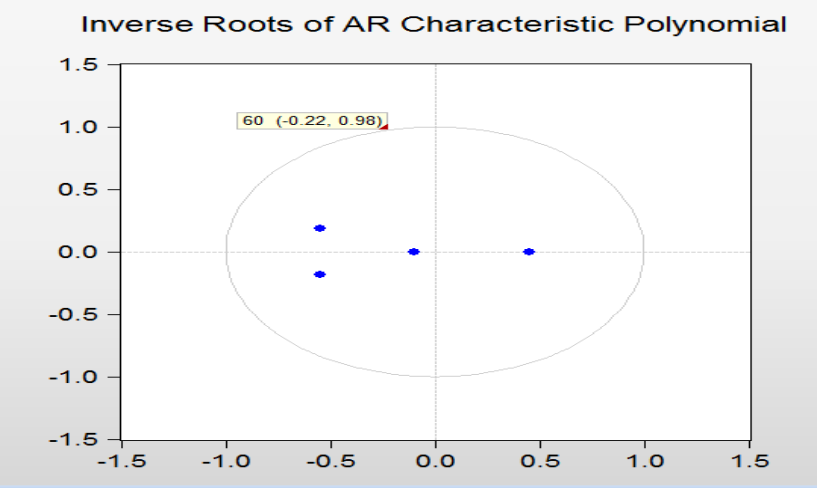
1-دراسة استقرارية نموذج VAR

لاختبار مدى استقرار النموذج تم توظيف اختبار الجذور متعددة الحدود، و طبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد ، و يبين الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (44) : استقرارية نموذج VAR

Var Stability condition check	
Root	**modulus**
-0.543724 - 0.187942i	0.575289
-0.543724 + 0.187942i	0.575289
0.455203	0.455203
-0.098485	0.098485
No root lies outside the unit circleVAR satisfies the stability condition.	
المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 (أنظر الملحق رقم 07)	

الشكل رقم (50): استقرارية نموذج VAR



المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أنه لا توجد جذور أكبر من الواحد و من الشكل يتضح أن جميع المتغيرات داخل حدود الدائرة و بالتالي يعتبر شعاع الانحدار الذاتي المقدر مستقر.

2–دراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج نستعمل اختبار **LM Test** على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية ، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (45): نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM Test		
lag	**LM-Stat**	**Prob**
1	11.00344	0.8093
2	18.24984	0.3095
3	11.85110	0.7542
4	11.06450	0.8055
5	26.15151	0.0519
المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على مخرجات برنامج Eviwes9 (أنظر الملحق رقم 08)		

من خلال الجدول نلاحظ أن كل القيم الاحتمالية prob أكبر من مستوى المعنوية من 5% و عليه نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي.

3–اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلات نموذج VAR

لمعرفة طبيعة السلاسل الزمنية نستخدم اختبار jarque-bera (فرضية العدم سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي و الجدول الآتي يبين نتائج الاختبار .

الجدول رقم (46): نتائج اختبار jarque-bera

VAR Residual Normality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)			
Component	**Jarque-Bera**	**df**	**Prob.**
1	1.219617	2	0.5435
2	0.442779	2	0.8014
3	1.704779	2	0.4264
4	0.412302	2	0.8137
Joint	**3.779477**	**8**	**0.8765**
المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9 (أنظر الملحق رقم 09)			

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم الاحتمالية PROB كلها أكبر من 5 % لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية و منه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5 %.

المبحث الثالث: اقتراحات لتخطي عقبة وتحديات صناعة التأمين الفلاحي بالجزائر

إنّ قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تقف أمام تطوره ونموه، لعل أهم عقبة تقف أمام تطور هذا القطاع هو مشكل الثقافة التأمينية، لذا إذا أردنا بناء وإعداد سوق تأمين فلاحي قادر على تحقيق الأهداف المنشودة، لابد من تفعيل دور المؤسسات والهيئات التي تعمل وتسعى إلى تشجيع هذه الصناعة، القيام بالإصلاحات الخاصة والمتعلقة بالتأمين الفلاحي في حد ذاته، والأهم من ذلك هو أنّ تكون هناك إرادة لدى مسؤولي قطاع التأمين لتحقيق الأهداف وتجاوز العقبات، وسنعمل من خلال هذا المبحث على تقديم جملة من المقترحات لتجاوز هذا الصعوبات وإعطاء دفعة قوية لتطوير قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر .

المطلب الأول: العمل على تطوير البنية التحتية

تعد البنية التحتية من أهم الشروط الاقتصادية لتقدم قطاع التأمين بصفة عامة وقطاع التأمين الفلاحي بصفة خاصة، وفي الجزائر فإنها لا تؤدي دورها على أكمل وجه وهذا عائد إلى ضعف سواء الجانب التشريعي والقانوني أو الجانب التكنولوجي .

الفرع الأول: تطوير البيئة التشريعية والقانونية

حتى يستطيع قطاع التأمين الفلاحي الجزائري مواكبة الأسواق العالمية للتأمين الفلاحي فهو بحاجة إلى بنية تشريعية وقانونية تساير التطورات العالمية، وبغية تطوير الجانب التشريعي القانوني الذي هو أحد العناصر المهمة في البنية التحتية نقترح مجموعة من الاقتراحات :

- ✓ استحداث وتحديث القوانين والأنظمة الخاصة بالتأمين الفلاحي؛

- ✓ إعداد إطار قانوني مرن ومتماسك لمسايرة ومواكبة التغيرات المستمرة، كما يجب إعادة التعريف بدور الدولة بما يتوافق والمبادئ التي يقوم عليها قانون التأمينات بالجزائر؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار عوامل التطور التكنولوجي في التشريعات والقوانين الخاصة بالمعلوماتية، والقيام بالتحليل القانوني لهذه المتغيرات لتجاوز تقادم طرق وتقنيات الإدارة والإجراءات القانونية ؛
- ✓ عدم التركيز على الدولة بالعمل على ترقية التأمين الفلاحي؛
- ✓ تشجيع الشركات التأمينية الخاصة على تقديم خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي دون أن يكون هذا النوع من المنتوجات حكراً على شركات التأمين العمومية وبالخصوص الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وبالتالي السماح بتسويق هذا النوع من المنتوجات من طرف كل الشركات التأمينية الناشطة بالسوق التأمين الجزائري؛
- ✓ التنسيق بين مختلف الأطراف من سلطات عمومية وشركات التأمين الفلاحي والفلاحين كل حسب اختصاصه من أجل حصر جميع المخاطر الممكنة التي من شأنها أن تهدد القطاع الفلاحي ووضع الحلول المناسبة لها، فالتأمين الفلاحي إضافة إلى دوره في توفير الحماية فهو أيضا يساعد في توفير الوقاية [1]؛
- ✓ نشر الثقافة التأمينية لدى الفلاحين لحماية عقاراتهم الفلاحية بواسطة عقد تأمين الفلاحي في حالة تحقق خطر معين، لأنّ الثقافة التأمينية عنصر ضروري لتطوير هذا القطاع وذلك لما له من علاقة مع المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية ؛

---

[1] رتيبة بن دخان، **عقد التأمين كآلية قانونية لحماية العقار الفلاحي**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى المغاربي الأول حول العقار الفلاحي في المغرب العربي– بين الحماية والاستثمار–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 12و 13 مارس 2018، ص08.

- ✓ على الشركات التأمينية اتباع طرق حديثة لتطوير منتجات وخدمات التأمين الفلاحي بما يتناسب مع وحاجات الفلاحين ؛
- ✓ تبسيط وتعريب الشروط العامة والخاصة لبنود عقد التأمين للفلاح ومحاولة الاتفاق معه على أدق التفاصيل، ليكون الجانب التحسيسي أكثر فعالية وتجاوب مع طبقة الفلاحين غير المتعلمين؛
- ✓ تقليص صورة آجال التعويض إلى أدنى جد ممكن حتى يتمكن الفلاح من مواصلة نشاطه وكذا تحسين صورة شركات التأمين أمام الفلاحين.

الفرع الثاني: دور صيرفة التأمين في تحقيق الانتعاش لسوق التأمين الفلاحي

إنّ صيرفة التأمين أو بما يسمى التأمين المصرفي هو توزيع منتجات التأمين في فروع المصارف والمؤسسات المالية، بمعنى بيع المنتجات التأمينية من خلال قنوات في المصارف وهو الصورة العملية لاندماج المصارف مع شركات التأمين للحصول على منتج جديد وهو التأمين البنكي ويقصد به بيع وتوزيع منتجات التأمين عبر فروع المصارف والمؤسسات المالية [1].

كما تعرف صيرفة التأمين على أنها هي توزيع منتجات التأمين من خلال الفروع المصرفية أو بمعنى آخر هي عملية استخدام فروع المصارف وشبكات المبيعات والعلاقات مع العملاء لتطوير مبيعات منتجات التأمين [2].

مما سبق يمكن القول أن التأمين البنكي" صيرفة التأمين" هي خدمات مستحدثة لدى البنوك من خلال عقد اتفاق مع شركات التأمين لبيع وتسويق وترويج وتوزيع منتجات تأمينية، أما فيما يتعلق بصيرفة التأمين الفلاحي فهي توفير منتجات التأمين الفلاحي وخدمات المصارف من خلال قنوات توزيع

---

[1] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2] Jean Pierre Daniel, **Les Enjeux de La bancassurance**, édition Verneuil, Paris, 1995, P 02.

مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركات التأمين حيث يتم التعاقد بين مؤسسات التأمين وشبكات توزيع فروع البنوك من أجل الاستفادة من فروعها لتسويق منتجات التأمين الفلاحي، ومنه يصبح البنك كوكيل يقوم ببيع خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي نيابة عن شركات التأمين .

وبناءا على ما جاء به القانون رقم 06-04 المؤرخ في بتاريخ 20 فيفري 2006 والمعدل والمتمم للمرسوم 95-07 بتاريخ 25 جانفي 1995، المتعلق بالتأمينات فإن شركات التأمين تستطيع بيع وتوزيع وتسويق منتجات التأمين الفلاحي وهذا بعقد شراكة مع البنوك[1] .

يساهم التأمين البنكي في تطوير التأمين الفلاحي من خلال :

- ❖ يمكن للبنوك الاستفادة من قدرتها على منح القروض الفلاحية للترويج لمنتجات وخدمات التأمين الفلاحي وهذا عند منحها القروض الفلاحية؛
- ❖ الدخول أكثر في السوق بدون إنشاء شبكة جديدة ؛
- ❖ التقييم الجيد للمخاطر نتيجة للمعلومات المتحصل عليها من البنك ؛
- ❖ الحصول على رأسمال إضافي ؛
- ❖ ارتفاع عدد العقود التأمينية نتيجة الاحتكاك المستمر والكبير للبنوك والزبائن وخصوصا الفلاحين؛
- ❖ يمكن للبنوك من تسويق منتجات التأمين الفلاحي مع القرض الفلاحي مثل ما قامت به في تسويق خدمة التأمين على السكن عند منحها للقروض العقارية .

ومن أهم العوامل التي تساهم في نجاح التأمين البنكي في تسويق وترويج منتجات التأمين الفلاحي هو :

- ✓ البيئة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلد والتي تعمل فيها البنوك والمتمثلة في التشريعات والامتيازات الجبائية، صورة البنوك لدى الفلاحين؛

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 15 ، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006، ص 12.

- ✓ نموذج التأمين المصرفي الذي يتبعه المصرف، إذ لايوجد نموذج قياسي ومتكامل لنشاط التأمين المصرفي فلكل مؤسسة تأمين ولكل بنك نموذج وصيغة ملائمة لأوضاعه عليه اتباعها .
- ✓ إن تكون صورة واضحة لدى البنوك حول التأمين الفلاحي ومنتجاته يساهم بشكل كبير في جعل السوق التأمين الفلاحي بالجزائر أكثر استعدادا لاستيعاب وبيع وتوزيع منتجات هذا الأخير، وكلما كانت هذه المنتجات والخدمات أكثر وضوج وسهلة وتتماشى مع رغبات الفلاحين كلما كان الإقبال عليها أكثر .

الفرع الثالث: إدراج تكنولوجيا التأمين الفلاحي

إنّ التكنولوجيا ووسائل الاتصال هي أحد أهم البنى التحتية لتحقيق التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفلاحية لأي دولة[1]، وباعتبار التأمين الفلاحي جزء من قطاع التأمين فإن تطوره مرتبط بمدى التطور التكنولوجي واستجابته للثروة الرقمية التي يشهدها العالم .

فتكنولوجيا التأمين هي استخدام أحدث التقنيات والتطبيقات المبتكرة في التكنولوجيا واستغلالها في قطاع التأمين مما يحسن صورة التأمين التقليدي ويساعده على حل المشاكل التقليدية التي يعاني منها قطاع التأمين الفلاحي، لذا أصبحت شركات التأمين التقليدية تهتم بالاستثمار في التأمين التكنولوجي فهو يقلل التكاليف ويسهل العمليات التأمينية ، وتعتمد تكنولوجيا التأمين على:

- ✓ الانترنت والهواتف الذكية: وتسمح للمؤمن لهم عامة والفلاحين خاصة بشراء وثائق التأمين من خلال هواتفهم، بالإضافة إلى إمكانية التصريح بالحادث و إرسال صور عبر هواتفهم.
- ✓ الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: يستخدم الذكاء الاصطناعي في عمليات التأمين من خلال :

[1] شريف درويش اللبان، **تكنولوجيا الاتصال– المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص 102.

- مكافحة الاحتيال .
- تسريع الاكتتاب في منتجات التأمين .
- تخفيف الأخطاء في حساب مبالغ الأقساط .

وتكمن أهمية تكنولوجيا التأمين في تطوير التأمين الفلاحي من خلال ما يلي:

- ✓ **الجانب التسويقي:** توفير برامج للشركات التأمينية لتكون أكثر اتصال بزبائنها من خلال السياسات التسويقية المتبعة ؛
- ✓ **جانب الخدمات التأمينية الفلاحية:** تقديم منتجات وخدمات تأمينية فلاحية جديدة ومبتكرة لتلبية حاجات الفلاحين ؛
- ✓ **جانب التوزيعي:** وهذا من خلال استغلال فرصة التفاعل عن طريق انترنت للفلاحين من اكتتاب إلى تقديم متطلبات والتركيز على الفلاح والوصول إليه، وهذا ما ينتج عنه تحسين صورة الشركة لدى الفلاحين .

الفرع الرابع: ضرورة التوجه نحو التأمين التكافلي

لقد تعددت المسميات المتعلقة بالتأمين التكافلي ومن بينها ما يلي:

التأمين التكافلي هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك فيه بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع ، لتعويض المتضررين منهم على أساس التكافل و التضامن، عند تحقق الخطر المؤمن منه، تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة على أساس الوكالة بأجر معلوم[1].

[1] أحمد سالم ملحم ،**إعادة التأمين وتطبيقاته في شركات التأمين الإسلامي**،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2005، ص 47 .

كما يعرّف أيضا على أنه تأمين تقوم به مجموعات تعاونية أو مؤسسات لا تهدف إلى الربح، تتكوّن من أعضاء مستأمنين يؤمّن بعضهم بعضا دون وسيط سوى المنظّمة التي تمثلهم و تعمل لحسابهم ضد أخطار من المحتمل تعرّضهم لها، و أنّ ما يدفعه كل مستأمن إنما يريد به التعاون مع زملائه في تخفيف الضرر أو رفعه عن أحدهم إزاء ما نزل به عند حدوث الكارثة المؤمّن عليها، و كل ما يأخذه مما يخصصه أصحابه لذلك يعدّ تبرّعا منهم و إرصادا لهذا الغرض[1].

كما أنه هو تعاون مجموعة من الأشخاص يسمّون هيئة المشتركين، يتعرّضون لخطر أو أخطار معيّنة على سبيل التبرع، على تلافي آثار الأخطار التي يتعرض لها أحدهم، أو بعضهم بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع هذه الأخطار،و ذلك بالتزام كل منهم بدفع مبلغ معين؛ يسمى القسط أو الاشتراك، تحدده وثيقة التأمين أو عقد الاشتراك، و تتولى شركات التأمين الإسلامية إدارة عمليات التأمين و استثمار أمواله نيابة عن هيئة المشتركين مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال باعتبارها مضاربا أو مبلغا معلوما باعتبارها وكيلا، أو هما معا"[2]

مما سبق يمكننا القول أن التأمين التكافلي هو التزام جميع المستأمنين بتحمّل تبعة الخطر الذي ينزل بأي منهم و دفع ما يقتضيه ذلك من الأقساط على أساس التبرع، فهو تعاقد يقوم على أساس التضامن و التكافل على توزيع الأخطار و ترميم آثارها.

ومن بين المقترحات المتعلقة بما يقدمه التأمين التكافلي للفلاحين، هو أنه يوفر العديد من التغطيات التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعزز من أعمال التنمية الفلاحية والريفية وحماية ثروات الفلاحين النباتية والحيوانية، ومن بين هذه التغطيات ما يلي:

---

[1] محمّد أحمد شحاته حسين، **الوجيز في مشروعية التأمين و أنواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 33 .

[2] عبد القادر جعفر، **نظام التأمين الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006، ص88.

- ✓ توفير تغطيات تأمينية لحماية الثروة الحيوانية في حالة المرض أو الموت أو السرقة.
- ✓ يوفر التأمين التكافلي تغطيات تأمينية للاستثمارات الفلاحية من المخاطر التي يتعرض الفلاحون وذلك بتعويضهم بالمبلغ الذي تم استثماره في النشاط الفلاحي لتغطية الخسائر ناجمة سواء عن آفات طبيعية كالجراد أو الحشرات التي تصيب الإنتاج النباتي، أو غيرها من أخطار.
- ✓ توفير التغطيات التأمينية للفلاحين وكل من يعمل داخل المستثمرات الفلاحية كالتأمين الصحي ، والتكافل الاجتماعي التي تشمل مخاطر الإصابة والعجز للفلاحين وأسرهم .
- ✓ توفير التغطيات التأمينية للحظائر من المخاطر التي تهددها كالحريق والسرقة وغيرها من المخاطر.
- ✓ توفير تغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين ؛
- ✓ توفير تغطيات النقل المختلفة لكل مراحل الاستثمار سواء كان ينقل مستلزمات الإنتاج من الآلات والأجهزة، أو بنقل الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى التخزين أو التصدير؛
- ✓ توفير تغطيات تأمين الصادرات حيث تمتد التغطية التأمينية لمراحل تسويق هذه المنتجات الفلاحية، بما يوفر تغطية يتم بموجبها تعويضه إذا لم يتمكن المستورد من تسديد قيمة الصادرات الفلاحية " الحيوانية أو النباتية" سواء كان يعود هذا لأسباب مالية كإفلاس المستورد أو أسباب سياسية مثل منع سلطات الدولة التي تم التصدير إليها من الوفاء بقيمة الصادرات أو تأجيلها سواء المستورد هيئة حكومية أو خاصة أو فرض قيود على تحويل القيمة بعمل أو فرض سعر صرف تمييزي؛
- ✓ توفير حماية المعدات والأجهزة وكل وسائل الإنتاج التي يتم استقدامها من الخارج أو الداخل، وذلك بتغطية خطر النقل ومخاطر التركيب والتشييد.

المطلب الثاني: مقترحات تتعلق بالجانب التسويقي

من أهم المقترحات لتخطي عقبات التأمين الفلاحي وتحسين خدماته لابد من تطوير مستوى خدمات التسويقية على مستوى شركات التأمين، وتطبيق أساليب اكتتاب حديثة وإيجاد حلول للمشاكل التي تواجه تسويق خدمات التأمين ومنتجات التأمين الفلاحي .

الفرع الأول: الابتكار وتطوير الأساليب التسويقية

من بين أهم الاقتراحات لتجاوز صعوبات تسويق المنتجات التأمينية ما يلي :

- ✓ يجب على الشركات التأمينية اتباع الأساليب الحديثة التسويقية لهذا النوع من الخدمات التأمينية ؛
- ✓ الاهتمام بتصميم خدمات ومنتجات ذات خصوصية والاستجابة لرغبات الفلاحين ؛
- ✓ تقديم منتجات وخدمات تأمينية فلاحية أكثر حداثة وبما يتناسب مع الفلاحين ؛
- ✓ من العناصر المؤثرة على تسويق الخدمة التأمينية الفلاحية هو قسط التأمين، لذا لابد من اتباع طرق علمية سليمة لتسعير الأخطار ؛
- ✓ يجب تحقيق الاستفادة السريعة والمطلوبة من خلال أساليب التسويق الالكتروني عبر شبكات الانترنت فاستخدام شبكات الانترنت يساهم في زيادة عرض وبيع خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي والوصول إلى الفلاح في أي مكان ؛
- ✓ اعتبار بحوث التسويق أمر مهم ويعتبر بمثابة استغلال لمنطق الكفاءة التسويقية فمن المهم عند رسم سياسة تسويقية لخدمة التأمين الفلاحي القيام بدراسة للسوق والوقوف على رغبة الفلاحين ودراستها ،

- ✓ الاعتماد على أنجع وأنجح سبل الدعاية والإعلان في التأثير على رغباتهم والتعرف على المشاكل التي تعترض تسويق خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي والتعرف على ردود الفلاحين بعد استخدام الخدمة أو المنتج والحصول عليها.

الفرع الثاني: تنمية المورد البشري

نظراً لطبيعة الخاصة لنشاط التأميني بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة، فإنه يتطلب مهارات وخبرات خاصة، فإنه يتطلب مهارات وخبرات خاصة، لذا فإن على القائمين على السوق التأمين الفلاحي الجزائري العمل على :

- ✓ تكوين خبراء وإكتوارين في مجال التأمين الفلاحي ودعم مهنة الخبراء الاكتوارين وتعزيزها ؛
- ✓ إنشاء مجمع تدريبي لسوق التأمين الفلاحي ووضع سياسة لرفع كفاءة العاملين فيه والتركيز على تنمية قدرات مكتتبي التأمين الفلاحي وتشجيع الكوادر الجديدة وإعطائها الخبرة العملية والفنية لتكوين سلسلة متصلة من أجيال المكتتبين أسوة بما هو متبع في أسواق التأمين الفلاحي العالمية؛
- ✓ توفير أكبر قدر ممكن من التدريب والاستقرار المالي للعمالة الماهرة حتى تتمكن الشركات من المنافسة ؛
- ✓ الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين والبحث عن إدارات ذات فاعلية وكفؤة قادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية بصفة عامة و صناعة التأمينية الفلاحية خاصة المستمرة والمتواصلة ؛
- ✓ لابد من العمل على الحصول الخبرة العلمية والتقنية اللازمة في مجال صناعة التأمين الفلاحي .

المطلب الثالث: مقترحات لتخطي صعوبات الثقافة التأمينية

إن ثقافة تأمينية هي الدراية الكاملة والجيدة بكل ما يتعلق بمجال التأمينات فكراً وممارسة بمعنى يجب ممارسة التأمين من خلال اقتناء هذه المنتجات والخدمات والاستفادة منها [1]، أو بمعنى آخر هو الإدراك الكامل للأخطار المحيطة بحياة الإنسان وممتلكاته والاقتناع بضرورة مواجهة هذه الأخطار والفهم بأن التأمين هو أنسب وسيلة لذلك يجب أن يتحمل تكلفة عاجلة بدلا من مواجهة خطر لا يعرف حدوده أو مداه واقتناعه بأن يتم من خلال نظام تعاوني يفيد الفرد والمجتمع.

وتظهر أهمية هذه الثقافة بالنسبة لكل من الفلاحين وشركات التأمينية من خلال اقتناء منتجات وخدمات تأمينية فلاحية بصورة اختيارية ووعي ناتج عن الإدراك الواضح بأهمية هذه المنتجات في إدارة الأخطار الفلاحية مما يساهم في تطور سوق التأمين الفلاحي إلا أنّ الثقافة التأمينية شبه معدومة بالجزائر .

الفرع الأول: ترسيخ الثقافة التأمينية لدى الفلاحين

لإدراك دور ومدى أهمية الثقافة التأمينية بالنسبة للفلاحين، سنقوم باقتراح مجموعة من سبل لتنمية هذه الثقافة لدى الفلاحين :

- ترغيب الفلاحين في طلب منتجات وخدمات التأمين الفلاحي من خلال تقديم كل المعلومات حول هذا النوع من التأمين ؛
- ترسيخ مبدأ التعاون والتبرع بين الفلاحين عند وقوع الأخطار مما يعكس الصورة الخيرية لنشاط صناديق الجهوية، وبدوره يعزز رغبتهم في الاشتراك ؛

[1] خالد براهيمي، **واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها ولاية تبسة نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 11، جامعة البليدة 02، لونسي علي، الجزائر، 2015، ص 119.

- ❖ الوعي والإدراك بأهمية الاندماج بين الشركات التأمينية ومختلف الفئات والفلاحين ؛
- ❖ الاندماج في المجتمع من خلال الاهتمام بالطبقات الهشة والتقرب أكثر من الفلاح والتحسيس بأهمية التأمين وأبعاده سواء بالنسبة للفلاح أو المناطق الريفية ؛
- ❖ تحسين صورة الشركات التأمينية والتي تظهر في الغالب بالنسبة للفلاحين على أنها تهدف إلى تحقيق أكبر نسبة من الأرباح وذلك من خلال ظهورها كشريك يعمل على تطوير وترقية المناطق الريفية، وهذا يساهم في تحسين سمعة الشركة لدى هذه الفئة ؛
- ❖ تبني برامج تأمينية تتناسب وقدرات الفلاحين المادية هذا من جهة ومن جهة أخرى تتوافق مع المناطق الريفية والفلاحية.

الفرع الثاني: أهم الأطراف المعنية بدعم الثقافة التأمينية

إنّ الأطراف المعنية هي الجهات المعنية بدعم ثقافة التأمين في الجزائر، والتي لها علاقة بصناعة التأمين الفلاحي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤثر بشكل كبير على تطوير النشاط التأميني الفلاحي .

أولا: دور الدولة في نشر الثقافة التأمينية

لدولة دور مهم في نشر الثقافة التأمينية لدى الفلاحين:

- ❖ من الضروري على الدولة اعتماد قانون خاص بالتأمين الفلاحي والذي من خلاله يسمح لشركات التأمين بتقديم أفضل خدمات ومنتجات تأمين الفلاحي واعتماد على أساليب تسويقية مبتكرة لتسويق خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي والعمل على الوصول إلى الفلاحين وتوعيتهم وإقناعهم بمنتجات وخدمات التأمين الفلاحي وهذا ما يساهم بشكل كبير في نشر ثقافة التأمين في المجتمع الجزائري ؛

- ❖ على الدولة فرض إلزامية التأمين الفلاحي من خلال قوانين وتشريعات من أجل الارتقاء بالوعي التأميني للمستويات المرغوبة، خاصة تحقيق التوعية التأمينية الذي يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة [1]؛
- ❖ دعم وتمويل مجالات البحث والتطوير في ما يخص نشر ثقافة التأمينية وسط الفلاحين .

ثانيا: دور الإعلام في نشر ثقافة التأمين الفلاحي

للإعلام دور كبير في نشر الثقافة التأمينية لدى الفلاحين وهذا من خلال :

- ❖ إقامة ندوات وأيام تكوينية ودراسية حول التأمين الفلاحي؛
- ❖ دعم وتمويل مجالات البحث والتطوير فيما يخص نشر ثقافة التأمين الفلاحي ؛
- ❖ متابعة تطور نشاط التأمين الفلاحي وتخصيص مواضيع تخص هذه الصناعة سواء في صفحات الجرائد أو التلفزيون مما يطلع عليه الأفراد؛
- ❖ نشر مواضيع تتعلق بصناعة التأمين الفلاحي على المستوى العالمي أو العربي مما يكون لدى الفلاحين فكرة وكذا أيضا المهتمين بقطاع التأمين الفلاحين مما يسمح لهم الاستفادة من التجارب الدولية؛
- ❖ بإمكان قنوات التلفزيون الخاصة والعمومية تخصيص حصص تلفزيونية تتكلم عن القطاع الفلاحي وكذا التأمين الفلاحي .

ثالثا: دور المجتمع في نشر الثقافة التأمينية

بإمكان المجتمع أن يلعب دوراً في تعزيز ثقافة التأمينية الفلاحية لدى الأفراد بصفة عامة والفلاحين

---

[1] كريمة شيخ، **ابتكار المنتجات التأمينية ووره في ترقية شركات التأمين بالمغرب العربي– حالة سوق التأمين الجزائر– تونس والمغرب**، مجلة ابتكار والتسويق، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 50 .

بصفة خاصة من خلال ما يلي:

- ❖ الحرص على الخدمات المالية التي تتوافق مع إمكانيات المادية للفلاحين ؛
- ❖ القيام بالعمليات الخيرية من تبرع وتعاون ومساعدة الفلاحين خصوصا الأكثر تضرراً ؛
- ❖ تشجيع الشباب والكفاءات ذات المستوى العلمي والثقافي المناسب في الدخول في مجال التأمين الفلاحي الذي يبتعدون عنه نتيجة لما يواجهه من مشاكل ؛
- ❖ تعاون الأطراف الفاعلة في المجتمع مع الشركات التأمينية لنشر الثقافة التأمينية في وسط المدارس والتجمعات والأسواق الأسبوعية بما ينعكس بشكل غير مناسب على نسب مساهمة التأمين الفلاحي في الاقتصاد الوطني .

رابعا: دور الشركات التأمينية في نشر الثقافة التأمينية

لشركات التأمينية دور مهم في نشر الوعي التأميني بالنسبة للفلاحين وهذا من خلال ما يلي:

- ❖ القيام بدراسات التي من شأنها تخفيض أسعار التأمين بما يتناسب مع مستوى دخل الفلاحين ؛
- ❖ إعداد مطبوعات تتضمن خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي التي تقدمها الشركات التأمينية والقيام بتوزيعها على الفلاحين ؛
- ❖ قيام شركات التأمين بتقديم حواف وتشجيعات للفلاحين عند اقتنائهم منتجاتها وخدماتها التأمينية ؛
- ❖ اعتماد الشركات التأمينية بالاعتماد على الإعلانات كأداة لنشر الثقافة التأمينية والتعريف بمدى أهميته بالنسبة للفلاحين للحفاظ على ثرواتهم وتطوير المناطق الريفية ؛
- ❖ توسيع نطاق التأمين ليشمل الفعاليات الاقتصادية الهامة والحيوية المؤثرة في اقتصاد البلاد ؛
- ❖ زيادة مشاركة شركات التأمين في المشاريع الاجتماعية ورعاية بعض النشاطات الخاصة بالفلاحين بحيث يرتفع مستوي الدور الاجتماعي لشركات التأمين ؛

- ❖ تدريب العمال داخل الشركات التأمينية على فن الإقناع وفن البيع المباشر وكذا العلاقات العامة؛
- ❖ إعلان شركات التأمين علي التعويضات التي تقوم بسدادها وتسويتها بالقدر المناسب ووفائها بالتزاماتها تجاه العملاء، وإلى أي مدي تؤثر هذه التعويضات في تمكين العملاء وأصحاب المنشآت المؤمنة المتضررة من استئناف النشاط.

المطلب الرابع: التأمين الفلاحي المصغر

من بين المقترحات للنهوض بقطاع التأمين الفلاحي هو التأمين الفلاحي المصغر وهو موجهة بشكل خاص لصغار الفلاحين ذوي الدخل المنخفض .

الفرع الأول: مفهوم التأمين الفلاحي المصغر

لقد تعددت التعاريف المتعلق بمفهوم وتعريف التأمين الفلاحي المصغر ومن بينها ما يلي :

يعرف التأمين الفلاحي المصغر على أنه حماية ذوي الدخول المنخفضة ضد مخاطر محددة مقابل دفع أقساط تأمينية منتظمة تتناسب واحتمال وقوع هذه المخاطر وتكلفتها [1].

كما يعرف التأمين الفلاحي المصغر أيضا على أنه مثله مثل أي تأمين آخر حيث يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة فهو موجه للفلاحين ذوي الدخول المنخفضة والتي لا تستطيع الحصول على خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي[2].

مما سبق يمكننا القول أنّ التأمين الفلاحي المصغر هو أداة لحماية صغار الفلاحين ومربو الحيوانات ذوي الدخول المنخفضة من الأخطار الفلاحية مقابل دفع أقساط تأمينية تتناسب مع قدراتهم المالية .

---

[1] Craig churchill**,** Op. Cit, p13.

[2] Michael J. McCord , **Microinsurance product development for microfinance providers**, International Fund for Agricultural Development (IFAD), 2012, p 12

الفرع الثاني: أهمية التأمين الفلاحي المصغر

للتأمين الفلاحي المصغر دور مهم سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو بالنسبة للصعيد التجاري .

أولا: من الناحية الاجتماعية والاقتصادية

يساهم التأمين الفلاحي المصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية: فالهدف الأساسي لتأمين الفلاحي المصغر هو توفير منتجات تأمينية تمكن الفلاحين وصغار الفلاحين من تسيير مخاطرها، وتخفيف ضعفهم يساهم مباشرة في النمو الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية وكذا حماية عائلات الفلاحين من تعرض لخطر الفقر، وبالتالي يسمح لهم بالتركيز على معطيات أخرى لتحسين الحياة وكذا إنشاء مؤسساتهم الخاصة .

يمكن للدولة عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص أن توجه بفعالية الدعم الاجتماعي عن طريق برامج التأمين الفلاحي المصغر : فالتأمين الفلاحي المصغر لا يخدم فقط صغار الفلاحين وأصحاب الدخل الضعيف بل يلعب أيضا دوراً في الأسواق التي تعاني من نقص في أنظمة الضمان الاجتماعي كخطط بديلة وفعالة فالقطاع الخاص من شركات يقوم بإدارة المنتجات وأقساط التأمين في حين تقوم الحكومة بمنح الإعانات .

التأمين الفلاحي المصغر يساهم في بعث وانتعاش الادخار على المدة الطويل: إن صغار الفلاحين وأصحاب الدخل الضعيف من الفلاحين عموماً لا يقومون بالادخار على المدة الطويل تأهبا لمواجهة الأزمات، فوجود التأمين الفلاحي المصغر سيسمح قطعا بالادخار عن طريق ضمان تغطية تأمينية لمعظم المخاطر ، في حين أن التدفقات المالية التي تدخل شركات التأمين الفلاحي المصغر توظف في شكل استثمارات مما يساهم في تطوير البنية التحتية للأسواق المالية .

توسيع فرص الحصول على الخدمات المالية يخلق الفرص الاقتصادية لتعزيز النمو الشامل:

فوجدوا فرص الحصول على الخدمات المالية لجميع شرائح الفلاحين أمر ضروري لضمان مستوى جيد من التنمية الفلاحية، فالادخار والائتمان والتأمين من الوسائل التي تسمح للأسر ذات الدخل المنخفض بالتقليل من المخاطر وحصولهم على الائتمان يسمح لهم بإنشاء مستثمرتهم الفلاحية، فالخدمات المالية تخلف فرص اقتصادية للفلاحين بتسيير أصولهم المالية بغرض توليد مداخيل .

ثانيا: من الناحية التجارية

يساهم التأمين الفلاحي المصغر بشكل فعال في تنمية صناعة التأمين الفلاحي بصفة خاصة والنشاط التأميني بصفة عامة، فتوفير التأمين الفلاحي المصغر لأسر الفلاحين ذوي الدخول المنخفضة وصغار الفلاحين لم يعد مسؤولية اجتماعية وفقط بالنسبة للشركات التأمينية وإنما أصبح سوق تستهدفة هذه الشركات من أجل ضمان النمو والاستمرارية في المستقبل .

إن مؤسسات التأمين التي تستثمر في التأمين الفلاحي المصغر تهدف إلى النمو على المدى الطويل وذلك عن طريق غرس ثقافة التأمين لدى الفلاحين وبذل الجهود الكافية من دوره أن يساهم في تعزيز وتطوير السوق المالي من خلال تحسين المستوى العام لمداخيل أسر الفلاحين والحد من الفقر، مما يسمح بانتقال شريحة الفلاحين أصحاب الدخل الضعيف إلى شريحة الفلاحين أصحاب الدخل المتوسط وعليه فالتركيز على التأمين الفلاحي المصغر من شأنه دفع عجلة نمو التنمية الفلاحية والريفية وتطوير المناطق الريفية.

إن انتشار التأمين الفلاحي المصغر من شأنه أن يدفع ويساهم في النهوض بصناعة التأمين الفلاحي وتطوير المناطق الريفية والنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وهذا من خلال زرع ثقافة التأمين لدى الفلاحين أصحاب الدخل المنخفض وصغار الفلاحين، حيث أن غياب التوعية والتحسيس بأهمية التأمين ككل كان له الأثر السلبي على تغلغل التأمين الفلاحي في القطاع الفلاحي .

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم تقييم نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر مقارنة مع كل من دولة الجوار تونس والدولة الأوروبية ممثلة في اسبانيا خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى غاية سنة 2020 من خلال عرض وتحليل المؤشرات المرتبطة بالنشاط، ونجد أن نشاط التأمين الفلاحي بالجزائر جد متأخر سواء مقارنة مع سوق التأمين الفلاحي التونسي الذي حقق نتائج أفضل من سوق التأمين الجزائري، في حين أن سوق التأمين الفلاحي الإسباني سوق واعدة حقق نتائج ومراتب الأولى عالميا، لذا لابد على الجزائر الاستفادة من هذه التجربة الأوروبية.

أما فيما يتعلق بمدى تأثير التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية أو بمعنى آخر تأثيره على القطاع الفلاحي توصلنا من خلال الدراسة أن التأمين الفلاحي يساهم في التنمية الفلاحية ، ليتم في الآخير اقتراح آليات وطرق من أجل إصلاح وعصرنة قطاع التأمين الفلاحي من خلال اعتماد أنظمة واستراتيجيات تتوافق مع التطورات الحاصلة خصوصا أن القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة تكبد العديد من الخسائر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، هذه الخسائر التي يصعب في كثير من الأحيان على شركات التأمين تحملها.

الخاتمة

إن التأمين الفلاحي يعد أداة مساعدة للفلاحين وهذا نظرا لأهميته في التصدي للأخطار التي يتعرضون لها من خلال تغطيتها والتعيض لهم في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده، مما يساعد الفلاحين على مواصلة أنشطتهم وتحقيق التنمية الفلاحية، والجزائر كغيرها من الدول أعطت للتأمين الفلاحي أهمية بالغة من خلال ربط الدعم الفلاحي المقدم بإلزامية التأمين الفلاحي ودور هذا الأخير في دعم التنمية الفلاحية والريفية .

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التي تحمل عنوان التأمين الفلاحي كإستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2005 إلى غاية سنة 2022، والتي ترتكز إشكاليتها حول كيف يمكن للتأمين الفلاحي أي يساهم في تطوير وتحقيق التنمية الفلاحية بالجزائر ؟ لمعرفة واقع التأمين الفلاحي في الجزائر، كما تمكنا من خلال هذه الدراسة معرفة أن القطاع الفلاحي هو من أكبر القطاعات عرضة للمخاطر والخسائر نتيجة للعديد من العوامل المناخية وانتشار الآفات والأوبئة، وبغية تخفيض ومعالجة هذه المخاطر التي يتعرض لها القطاع وكان التأمين على الإنتاج النباتي والحيواني أداة لتعويض الفلاحين وحمايتهم من مختلف المخاطر التي هم عرضة لها عند ممارستهم لأنشطتهم الفلاحية .

بالرغم من أن قطاع التأمين في الجزائر عرف العديد من الإصلاحات وكان أهمها صدور الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995 وكذلك القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 95-07، إلا أنّ التأمين الفلاحي شهد تطور ملحوظ من سنة لأخرى .

ليحقق التأمين الفلاحي أهدافه لابد من توفر جملة من الشروط من أهمها هو كون الإنتاج الفلاحي قابلا للتأمينضف إلى ذلك فالفلاحون المؤمنون على محاصيل النباتية وثروتهم الحيوانية يطلبون التأمين على المخاطر التي يمكن أن تلحق بهك لأن التأمين الفلاحي من شأنه أن يقلل من احتمالات الخسارة وهذا من جهة ومن جهة أخرى هو يعد كمحفز للفلاحين من أجل التوسع في أنشطتهم الفلاحية وتطويرها.

اختبار صحة الفرضيات

سنقوم بالإجابة على فرضيات الدراسة بناءا على النتائج المتوصل إليها:

الفرضية الأولى: إن قطاع التأمين بصفة عامة والتأمين الفلاحي بصفة خاصة من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال الدور المهم وأساسي الذي يلعبه في إدارة المخاطر الفلاحية، كما أنه يوفر الطمأنينة والأمان الفلاحي مما يساهم في زيادة الإنتاجية الفلاحية وكذلك يساهم في تمويل المشاريع الفلاحية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

الفرضية الثانية: هناك مخاطر زراعية عموما ومخاطر زراعية مناخية خصوصا في بعض المناطق الريفية تدفع بعض الفلاحين لبيع مدخراتهم الشخصية أو الاقتراض لمواجهتها وإعادة الاستثمار من جديد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .

الفرضية الثالثة: إن القطاع الفلاحي بالجزائر يزخر بالعديد من المقومات سواء طبيعية (أراضي وموارد مائية) أو بشرية بالإضافة إلى ثروات حيوانية ونباتية التي يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الفلاحي وهذا ما تطرقنا إلية في الفصل الثالث، لكن سوء التسير واستغلال هذه المقومات يحد من الوصول إلى إحداث زيادة متوالية في الإنتاج وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة تبين لنا ان مساهمة نشاط التأمين الفلاحي في قطاع التأمين في الجزائر جد ضعيفة، بالرغم من توفر سوق التأمين الجزائري على العديد من الشركات إلا أن فرع التأمين الفلاحي مازال يسام بنسب ضعيفة في رقم أعمال التأمين الإجمالي، وهذا مايتطلب البحث عن حلول وآليات لمختلف الصعوبات التي تقف أمام مساهمة نشاط التأمين الفلاحي وهذا مايثبت صحة الفرضية الرابعة .

الفرضية الخامسة: بعد تطرقنا لمجموعة من منتجات التأمين الفلاحي في السوق التأمين الجزائري ومدى تأثير التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية والتي عبرنا عنها بتطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وجدنا أنا هناك تأثير ولكن بنسبة جد معتبر للتأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي وهذا راجع للعديد من الأسباب منها عدم إجبارية التأمين الفلاحي وضعف الثقافة التأمينية لدى الفلاحين وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة .

النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة لجملة من النتائج وهي كالتالي :

- ✓ محدودية قدرة الفلاح تجعله غير قادر على تحمل الأضرار الناجمة عن وقوع الأخطار الفلاحية، حيث أن خسارته لناتج المحصول الفلاحي أو جزء من ثروته الحيوانية لا يعني له فقط الخسارة في دخله بل أيضا خسارته لجزء من رأسماله المستثمر؛
- ✓ يساهم التأمين الفلاحي في التقليل من هجرة الفلاحين نحو المدن من خلال تأمين ممتلكاتهم والاستقرار النفسي؛
- ✓ إن التأمين الفلاحي آلية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق الحماية للفلاحين من مختلف الأخطار التي يتعرضون لها؛
- ✓ يساهم التأمين الفلاحي في تشجيع الفلاحين على الاستمرار في أنشطتهم الفلاحية والتوسع فيها؛
- ✓ يحقق التأمين الفلاحي الإكتفاء الذاتي وبالتالي رفع وتيرة التنمية الفلاحية من خلال تعويض الفلاح عن الخسارة التي تلحق به؛

- ✓ اهتمت الجزائر بترقية وتطوير القطاع الفلاحي من خلال سلسلة من الإصلاحات وسياسات التنموية، وبالرغم من كل هذه البرامج والمبالغ التي تم تخصيصها، إلا أن القطاع الفلاحي مازال يعاني تأخر وعدم قدرته عل توفير احتياجات الفلاحين؛
- ✓ خدمات التأمين الفلاحي تحد من آثار الأضرار والخسائر التي تتعرض لها المحاصيل الفلاحية والثروة الحيوانية، إلا أنها في الجزائر ما تزال دون المستوى المطلوب وتحتاج للكثير للوصول إلى المستوى القاري أو العالمي؛
- ✓ تواجه منتجات وخدمات التأمين في الجزائر العديد من الصعوبات منها عدم معرفة الفلاحين بأهمية التأمين وعدم رغبتهم في تحمل مصاريف إضافية واعتمادهم على الدولة عن طريق برامج الدعم والتسهيلات؛
- ✓ غياب الثقافة التأمينية خاصة بالأنشطة الفلاحية لدى الفلاحين وضعف إقبالهم على هذا النوع من التأمين، الشيء الذي انعكس في ضعف مساهمة قطاع التأمين الفلاحي في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي؛
- ✓ إن إنفاق الفلاح على خدمات ومنتجات التأمين الفلاحي جد ضعيفة وهذا أوضحه مؤشر كثافة التأمين ؛
- ✓ إن تحليل معطيات الواردة في دراستنا أثبتت أن مساهمة التأمين الفلاحي في القطاع الفلاحي وكذا قطاع التأمين هي جد ضعيفة ؛
- ✓ يعمل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على تطوير وتنويع الخدمات ومنتجات التأمين الفلاحي بما يتماشى مع دخل الفلاحين وكذا الظروف المناخية ؛
- ✓ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعاني من نقص المؤمنين الفلاحين والسبب راجع لقلة الوعي التأميني؛

- ✓ إن غالبية المؤمن لهم على مستوى الصندوق هم الفلاحين المستفدين من برامج دعم وتشغيل الشباب المقدم من طرف الدولة في إطار سياسات وبرامج التنمية الفلاحية والريفية ؛
- ✓ فشل البرامج والإصلاحات الاقتصادية في تنمية القطاع الفلاحي وتطوير قطاع التأمين الفلاحي؛
- ✓ إن القطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الحيوية لذا لابد من وجود نظام تأمين كونه يؤثر بشكل كبير في عملية التنمية الفلاحية ؛
- ✓ إن التأمين الفلاحي لا يعد مسألة ثانوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فهو يعد من مقومات عوامل الإنتاج الفلاحي يؤدي وجوده إلى استمرارية الدورات الإنتاجية الفلاحية .
- ✓ هناك علاقة طردية ما بين تعويضات الأخطار الفلاحية والقطاع الفلاحي حيث أن كلما ترتفع تعويضات الأخطار الفلاحية بـ: 1% تؤدي إلى زيادة التنمية الفلاحية بنسبة بك 0.12% وهذا يعني أن حصول الفلاحين على تعويضات الفلاحية جراء تعرضهم للأخطار الفلاحية يساهم في استمرارية نشاط الفلاحين وحماية ثرواتهم .
- ✓ إن زيادة التأمين الفلاحي بـ: 1%يؤدي إلى زيادة التنمية الفلاحية بـ: 0.16 % وهو ما يعني أن مساهمة التأمين الفلاحي قليلة في القطاع الفلاحي على الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة.

التوصيات

لابد من اتخاذ إجراءات تساهم في تفعيل دور التأمين الفلاحي والتي ستنعكس إيجابا على تطوير هذا القطاع:

- ✓ زيادة الاهتمام بمجال التأمين الفلاحي وتشجيع الفلاحين على اقتناء مثل هذه المنتوجات التي تضمن له استرجاع حقوقه في حالات وقوع الأخطار كحدوث كوارث طبيعية أو غيرها؛
- ✓ دعوة شركات التأمين إلى تطبيق تخفيضات في اشتراكات التأمين الفلاحي؛

- ✓ يجب دراسة السوق من قبل شركات التأمين سواء خاصة أو عمومية، لتحديد نوعية التأمين الذي يتماشى وطبيعة القطاع الفلاحي؛
- ✓ الاعتماد على نظام تأميني فلاحي كما هو معمول به في إسبانيا، يكون هذا النظام وسيلة لتطوير القطاع الفلاحي ؛
- ✓ تشجيع الفلاحي على تأمين ثرواتهم سواء نباتية أو حيوانية من عدة أخطار، وهو ما يسمح مستقبلا باعتماده استراتيجية وطنية لتسيير المخاطر الفلاحية ؛
- ✓ توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وهذا من أجل إحداث تغيير كمي ونوعي في الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات للتأمين الفلاحي ؛
- ✓ الإهتمام بالدراسات التأمينية الفلاحية للتعرف على التغطيات اللازمة والأخطار التي يتعرض لها الأشخاص والممتلكات ؛
- ✓ الإهتمام بنشر التأمين الفلاحي للحد من اعتماد الفلاحين على المساعدات الحكومية في حالة وقوع الخسائر ؛
- ✓ إدخال برنامج عن التأمين الفلاحي ضمن مناهج التعليم العالي؛
- ✓ تشجيع على استثمار الطاقة الشابة الفلاحية من خريجي كليات الفلاحة والطب البيطري؛
- ✓ زيادة الإهتمام بمرافق البنى التحتية الأساسية الفلاحية ،
- ✓ إدراج التأمين الفلاحي ضمن فروع شركات إعادة التأمين حتى للفلاحين أصحاب الإنتاج الكبير من تأمين منتجاتهم بشكل أفضل؛
- ✓ تحديث القوانين الخاصة بالنشاط الفلاحين والتأمين الفلاحي بشكل دوري لتتكيف مع التغيرات والتطورات التكنولوجية والاقتصادية ؛

- ✓ على شركات التأمين اقتراح منتجات تأمينية تتماشى وتقلبات الطقس، وذلك من خلال عقد اتفاقية تعاون مع الديوان الوطني للأرصاد الجوية لتوخي الحيطة والحذر وكل هذا يأتي ضمن برامج تسيير المخاطر وضمان عدم تضرر الفلاحين من تقلبات الطقس ،
- ✓ تعريب وتبسيط الشروط العامة والخاصة لبنود عقد التأمين للفلاح ومحاولة الاتفاق معه في أدق التفاصيل، ليكون الجانب التحسيسي أكثر فعالية وتجاوب مع طبقة الفلاحين غير المتعلمين.
- ✓ الاعتماد على سياسة تسويقية واضحة المعالم وعدم الاكتفاء بالدورات والندوات الفلاحية فقط والعمل على توعية الفلاحين بمدى أهمية التأمين الفلاحي، وذلك بوضع هذا الهدف ضمن الأهداف الأساسية لأي مؤسسة تأمينية تمارس التأمين الفلاحي.
- ✓ العمل على تطوير الهياكل المادية والبشرية عن طريق إنشاء مصلحة تسويق خدمات التأمينية الفلاحية قصد زيادة نسب الفلاحين المتعاونين مع الصندوق.
- ✓ محاولة التقرب من الفلاح لتسجيل مختلف انشغالاته ونشر الوعي التأميني عن طريق الخرجات الميدانية بهدف إشعار الفلاح بالمسؤولية ومدى أهمية التأمين بالنسبة له.
- ✓ تنظيم أيام تحسيسيّة في مختلف المناطق الفلاحية حتى لا يضطر الفلاح إلى التنقل لحضورها.
- ✓ يجب على الصندوق أن يعمل على تحسين المنتجات التأمينية الفلاحية التي يقدمها وأن يطورها وأن يوسع دائرة الأخطار التي يؤمنها.

آفاق الدراسة: من خلال دراستنا تبين لنا وجود إشكاليات هامة تتطلب دراسات مستقبلية حولها في مجال التأمين الفلاحي وهي:

- مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تدعيم القطاع الفلاحي.
- دور العلوم الفلاحية في النهوض بالتأمين الفلاحي.
- واقع وآفاق التأمين الفلاحي بالجزائر.
- تسويق خدمات التأمين الفلاحي في ظل التطور التكنولوجي .
- مساهمة التأمين الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ.الكتب

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ علم الإحصاء**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
2. أحمد تيجاني بلعروسي، رشيد وابل، **قانون التأمينات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
3. أحمد أبوبكر عيد، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن ،2009.
4. أحمد سالم ملحم ،**إعادة التأمين وتطبيقاته في شركات التأمين الإسلامي**، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الأردن، 2005 .
5. أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمعات المحلية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 1999 .
6. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1981 .
7. أسامة عزمي سلام، موسى شقيري نوري ، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ،2015 .
8. أسامة عزمي سلام، موسى شقيري نوري، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2007 .
9. بديع أحمد السيفي، **التأمين علما وعملا**، الطبعة الأولى، مطبعة الزهراء، بغداد، 1972

10. براهيم علي إبراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين**، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

11. بوعلام طفياني، بوجمعة بن قارة، **دراسة حول قوانين التأمين المغاربية** ، بدون دار نشر، الجزائر ، 1994، ص 9.

12. جديدي معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003 .

13. جلالي جلاطو، **الإحصاء**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2002.

14. جواد سعد العارف ، **التخطيط والتنمية الزراعية**، الطبعة الأولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009 .

15. جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 .

16. الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1981.

17. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل ، **التأمين وإدارة الخطر(النظرية والتطبيق)**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان، الأردن، 2016 .

18. حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر" تجديده ونظام دمجه في الثروة الزراعية**، دار الشارقة للنشر والتوزيع بالجزائر، الجزائر، 1976.

19. حميدة جميلة، **الوجيز في عقد التأمين(دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات)**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئية والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

21. راشد راشد ، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائرية المؤرخ في 09 أوت 1980**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

22. رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2013

23. رمضان أبو السعود، **التأمينات الشخصية والعينية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1995.

24. الزعبي عاكف، **مبادئ التسويق الزراعي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2006.

25. سالفادور دومينيك، ترجمة سعدية حافظ منتصر، **نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1983.

26. سالم النجفي التوفيق، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، الطبعة الثانية، جامعة الموصل العراق، الأردن، 2007.

27. سالم توفيق النجفي ، **إشكالية الزراعة العربية – رؤية اقتصادية معاصرة**– ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993.

28. سلمان زيدان، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، 2013 .

29. سليم علي الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الالكترونية، مكتبة التأمين العراقي، منشورات مصباح كمال، العراق ، 2016 .

30. سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2010 .

31. سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر** – سلسلة مذكرات خارجية– ، معهد التخطيط القومي، مصر، 2006.

32. شريف درويش اللبان، **تكنولوجيا الاتصال– المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000 .

33. صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999 .

34. طارق قندوز، **المقاربة التسويقية والصناعة التأمينية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

35. عبد الحميد موسى البرغوثي، **التأمين الزراعي في فلسطين "الواقع الراهن وآفاق المستقبل"**، معهد أبحاث السياسات القدس، رام الله، 2009.

36. عبد الرحمان الأحمد عبيد، **مبادئ التنبؤ الإداري**، النشر العلمي والمطابع، السعودية، 2003.

37. عبد الرزاق أحمد السنهوري ، **عقود الغرر وعقود المقامرة والرهان والمرتب مدى الحياة وعقد التأمين**، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، 2011.

38. عبد الرزاق بن خروف، **التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري**، الطبعة الثالثة، مطبعة ردكول، الجزائر، 2002.

39. عبد العزيز شرابي، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.

40. عبد القادر جعفر، **نظام التأمين الاسلامي**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، 2006.

41. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،2005.

42. عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

43. عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم ، **عقد التأمين دراسة حقيقته ومشروعيته" دراسة مقارنة"**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

44. عبد الوهاب مطر الطاهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، العراق ، 1999.

45. عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه وأنواعه**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

46. عزيز شاهو اسماعيل، **سياسة التنمية الفلاحية**، وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 1981.

47. علي جدوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016 .

48. علي جدوع الشرفات، **التأمين الزراعي** ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن،عمان ، 2012 .

49. علي لزعر، **الإحصاء وتوفيق المنحنيات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

50. علي محمود بدوي، "**التأمين، دراسة تطبيقية**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.

51. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

52. عوض منصور، عزام صبري، **مقدمة في الإحصاء**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب، القاهرة، 1999.

53. فارس عياد شاكر، عزت قناوي، **مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي**، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2002

54. فاطمة لعلمي ، **مدخل إلى التأمين وإدارة المخاطر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019.

55. فايز أحمد عبد الرحمن ، **التأمين في الاسلام**، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية، مصر، 2006 .

56. كاظم الموسوي، حسين جميل البديري، هاشم فوزي العبادي، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

57. كمال محمود جبرا ، **التأمين وإدارة الخطر**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2015 .

58. محمّد أحمد شحاته حسين، **الوجيز في مشروعية التأمين و أنواعه**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005 .

59. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990 .

60. محمد شفيق، **البحث العلمي (الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية)**، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،1998.

61. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2012.

62. محمد صالح القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

63. محمد عبد العزيز عجمية ، **الموارد الاقتصادية**، دون طبعة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ، مصر ، 1978 .

64. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية" مفهومها ،نظرياتها وسياساتها**،دون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010.

65. محمد عبد الكريم منهل، **دراسة الوضع الراهن لخدمات التأمين الزراعي وإمكانية تطويرها في جمهورية العراق**، وزارة الزراعة، العراق ،2009 .

66. محمد عثمان شبير، **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، الطبعة الثالثة، دار النفائس، الأردن، 1999 .

67. محمد كامل درويش ، **إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية " الجات"**، دار الخلود ، لبنان،1996 .

68. محمد محمود الجوهري، **علم إجتماع التنمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

69. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية –نظريات وسياسات وموضوعات**–،دون طبعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007 .

70. مدحت محمد أبو النصر ، **إدارة وتنمية الموارد البشرية (الاتجاهات المعاصرة)**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، مصر ، 2007.

71. مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز عجمية، **الموارد الاقتصادية**، دون طبعة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1980.

72. ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد ، **إدارة الخطر والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2003.

73. منصور حمدي أبو علي، **الجغرافيا الزراعية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004 .

74. منير إبراهيم هنيدي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، توزيع منشأة المعارف ، الاسكندرية، مصر، 1999.

75. منير اسماعيل أبو شاور وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الطبعة الألى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2011.

76. مهدي أحمد رشيد، **الجغرافيا الاقتصادية**، الطبعة الأولى، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2015.

77. مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقلبات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

78. نصيب رجم، **الإحصاء التطبيقي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

79. نمري خلف بن سليمان، **شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.

80. هواري معراج ، جهاد بوعزوز، أحمد مجدل، **تسويق خدمات التأمين (واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل)**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، 2013 .

81. وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم، **أساسيات الاقتصاد التحليلي**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

82. يوسف حجيم الطائي ، سنان كاظم الموسوي،**إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية، عمان الأردن، 2016.

ب.المجلات العلمية

83. ابتسام حاوشين، نعيمة حميدي، **واقع التأمين الفلاحي في الجزائر** ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 09 ، العدد 02، الجزائر ، 2018.

84. أحلام فرج الله، **دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد 03، العدد 04، جامعة ميلة،الجزائر، جانفي 2020.

85. أحمد سلامي، شيخي محمد، **اختبار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1970-2011)** ، مجلة الباحث ،العدد 13، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

86. باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003،.

87. توفيق غفصي ، **مكانة قطاع التأمين ضمن النسيج الاقتصادي للجزائر بالمقارنة مع دل المغرب العربي (تونس والمغرب) خلال الفترة (2011-2015)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17 ، جامعة محمد بوضياف – المسلة -،2017.

88. حميد علوان، نظم الإشراف والرقابة على نشاط التأمين ودورها في تنظيم قطاع التأمين " التجربة الجزائرية" مجلة العلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد 01، العدد 19، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2014 .

89. حوحو حسينة، حوحو سعاد، **آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011، ص 324.

90. خالد براهيمي،**واقع الثقافة التأمينية في الجزائر وسبل دعمها ولاية تبسة نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 11، جامعة البليدة02، لونسي علي، الجزائر، 2015.

91. سعيدة بوسعدة، عادل مستوي، **مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية في الجزائر (ولاية معسكر نموذجا)**، مجلة المؤسسة ، العدد 04، جامعة الجزائر3، 2015.

92. الشارف عتو، **دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008.

93. طارق قندوز وآخرون، **حصيلة الأداء الاكتتابي لنشاط التأمينات بالجزائر في الميدان (مقاربة ورؤية استشرافية)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 16، جامعة البليدة 02، الجزائر، جوان 2017.

94. طراق حمولة ، أحمد بوشناقة ، **صيرفة التأمين كتوجه حديث في قطاع التأمين – الإشارة لحالة الجزائر**– ، حوليات جامعة بشار، العدد 09، جامعة بشار ،الجزائر، 2011.

95. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ** "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.

96. عبد اللطيف عبود، **التأمين الزراعي** ، مجلة الرائد، العدد 28 ، دمشق ، سوريا ، جوان 1990.

97. عثمان الهادي إبراهيم، **التأمين الزراعي**، مجلة الرائد العربي، العدد 91، دمشق، سوريا، 2006

98. علي بدوي، **قراءات في التأمينات الزراعية**، مجلة لإدارة العامة للعلاقات العامة بشركة الشرق للتأمين، ، السنة الخامسة، العدد 15، القاهرة، مصر، 1993.

99. عواطف مطرف، **تحرير قطاع التأمين في الجزائر – عرض للمسار ووقوف عند النتائج**–، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 35، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013.

100.فاطمة الزهراء طاهري ، **العقود المستقبيلية كوسيلة لتسيير مخاطر السعر في الأسواق الزراعية** ، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 05، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2009.

101.فاطمة الزهراء طاهري ، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية** ،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2011.

102.قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد10 ، الجزء01، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

103.كريمة شيخ، **ابتكار المنتجات التأمينية ووره في ترقية شركات التأمين بالمغرب العربي- حالة سوق التأمين الجزائر- تونس والمغرب**، مجلة ابتكار والتسويق، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014 .

104.محمود محمد محمود داغر، إحسان جبر عاشور، **العلاقات السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)** ،مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ،المجلد 20، العدد 78 ، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2014.

105.مصعب بالي، مسعود صديقي، **تطور قطاع التأمين في الجزائر**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، جامعة الشهيد لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.

106.مطانيوس الحبيب ، **المسألة الزراعة في سوريا –واقعها و أفاق تطويرها-**، مجلة جامعة دمشق، العدد 14،سوريا، 1998 .

107.هشام عثمان ، **التأمين على المحاصيل الزراعية في مصر** ، مجلة مصر للتأمين ، تصدرها إدارة البحوث والإحصاء بشركة مصر للتأمين، العدد 48، مصر، سبتمبر 1992.

108. يوسف حوشين، **العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2009**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر،2015.

ت. الأطروحات والرسائل الجامعية

109. بالي مصعب، **مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL) للفترة 1980-2016**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017-2018 .

110. بلقاسم براكتية ، **الزراعة والتنمية في الجزائر (دراسة مستقبلية)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2013- 2014 .

111. توفيق غفصي، **سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني دراسة ميدانية خلال الفترة (1995-2015)**، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلم التجارية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.

112. حاجي العجلة، **تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1997.

113. حمدي معمر، **نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق-دراسة بعض التجارب الدولية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة جسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2011-2012،.

114.خير الدين وحيد، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012-2013 .

115.درواسي مسعود، **السياسة الملية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر، 2005- 2006 .

116.رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر و أثارها على تطوره**، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008.

117.زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي بالجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه،تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، الجزائر، 2016/2015 .

118.زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، فرع لتخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر، 2006/2005.

119.زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التسير وعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

120.زويتر طاهر، **إشكالية التشغيل في الزراعة – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

121. صاحب يونس، **السياسة الفلاحة والتبعبة الغذائية في الجزائر–حالة مود غذائية أساسية 2000–2014**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2014 –2015.

122. الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013–2014 .

123. عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية،والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007 .

124. عزاوي أعمر، **استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2005.

125. علي حسين خليفة الحاج، **المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين تكلفة الإنتاج الزراعي**، مذكرة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإنمائية، الخرطوم، السودان، سبتمبر 2008.

126. عياش خديجة ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011 .

127. غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، الجزائر3، الجزائر ، 2012/2011 .

128. قصور ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم التجارية، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012/2011.

129.محمد الأمين مليزي ، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي** ، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف01، 2014–2015.

130.محمد الأمين مليزي ، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي** ، دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التأمين، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف01، 2014–2015.

131.محمد بوجيهي ، **تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009–2008 .

132.محمد بويهي ، **القطاع الفلاحي المسير ذاتيا ومشاكله المالية**، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1987.

133.محمد طه محمد أحمد، **إدارة اخطار المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية**، دراسة تحليلية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتورا في التأمين، جامعة أسيوط، مصر، 1993.

134.مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013.

135.نوال سيد أحمد زين العابدين، **دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شيكان للتأمين**، ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الخرطوم، 2004 أبريل.

136. هدى بن محمد، **تحليل ملائمة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** ، رسالة ماجستير ، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسير وعلم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2005 .

ث. الملتقيات والندوات العلمية

137. إبراهيم زروقي، **دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر–**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول واقع قطاع التأمين و إعادة التأمين،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 03–04 ديسمبر.

138. أمال حفناوي، تقييم **أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 11و12 مارس2013 .

139. بن حمادي عبد القادر، **تطوير الاستغلال للمياه الجوفية في إحداث تنمية القطاع الزراعي**،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،22–23 أكتوبر، الجزائر، 2002 .

140.خالد الخطيب ، **الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة في إطار الندوة الدولية بعنوان مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس – سطيف –، الجزائر، يومي 25و 26 /2011/04 .

141.رتيبة بن دخان، **عقد التأمين كآلية قانونية لحماية العقار الفلاحي،** ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى المغاربي الأول حول العقار الفلاحي في المغرب العربي- بين الحماية والاستثمار-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، يومي 12و 13 مارس 2018.

142.صبرينة شراقة، **دور الرقابة والإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر،** ورقة بحثية مقدمة في إطار ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدية بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر ، 25-2011/04/26 .

143.الطيب هاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة (2006-2013) بين الانجازات والعقبات في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية،** ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، يومي 23-24 نوفمبر 2014 .

144.عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية " دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013** "، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول " استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية" ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف ، يومي 23-24 نوفمبر 2014 .

145. عمر *جنينة*، مديحة بخوش، **دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة،** ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15-16 نوفمبر 2011 .

146. عوفي طعيمة، **الاستراتيجية الوطنية كمظلية للتنمية الزراعية المستدامة**، ورقة بحثية مقدمة في إطار المؤتمر الدولي حول التنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الأردن، أكتوبر، 2003، ص 27.

147. كمال رزيق، محمد لمين مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين و أهميته لدى مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة الجزائر)**،ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي السابع حول: الصناعة التأمينية الواقع العلملي وأفاق التطوير –تجارب الدول –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جماعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03–04 ديسمبر 2012،

148. محمد رجراح، محمد حداد، **التجديد الريفي و أثره على التنمية المستدامة لعالم الريف**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول" تقييم سياسات الإختلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة"، جامعة الجزائر3، يومي 8–9 ديسمبر 2014 .

149. المنظمة العربية للتنمية والزراعة، **ورشة عمل حول إمكانية تعميم خدمات التأمين الزراعي في الوطن العربي**، مصر،2009 .

150. نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في المصارف**، ورقة بحثية مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية،كلية العلوم الاقتصدية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، يومي 20–21 أكتوبر 2009.

ج. القوانين والمراسيم

151. الأمر رقم 07/95، المتعلق بالتأمينات، المؤرخ في 25 جانفي1995، الجريدة الرسمية، العدد 13، الجزائر، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

152. الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 15 ، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006 .

153. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 23، الصدرة بتاريخ 17 أفريل 2011 .

154. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56 الصادرة بتاريخ 30 جويلية 2005.

155. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 56 ، الصادرة بتاريخ 11 أوت 2011.

156. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 69، الصادر بتاريخ 16 سبتمبر 1998.

157. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، الصادرة بتاريخ 11أكتوبر 2006 .

158. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد77، الصادرة بتاريخ 29 ماي 2006.

159. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد77، الصادرة بتاريخ 29 ماي 2006، ص 03.

160. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد83 ، الصادرة بتاريخ 16 أكتوبر 1973 .

161. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 21، الصدرة بتاريخ 3أكتوبر 2011 .

162.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2002 .

163. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد44، الصادر بتاريخ 04 يوليو 2006 .

164.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 80-07 المؤرخ في 9أوت1980، العدد 1.

ح. التقارير والمنشورات السنوية

165.**الأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

166.التقرير السنوي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، 2019 .

167.الديوان الوطني للإحصائيات.

168.قانون رقم 04/06، المتعلق بالتأمينات، المؤرخ في 20فيفيري2006، الجريدة الرسمية، العدد 15، الجزائر، الصادر بتاريخ 12 مارس 2012.

169.قرار صادر عن وزارة المالية المؤرخ في 28 أفريل 1964، الجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 07 أوت 1964.

170. المادة 01 من **الأمر رقم12/03** المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية.

171.المادة 02، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 .

172.المادة 102 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995 .

173.المادة 103 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 .

174.المادة 190 و 191 **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8 مارس 1995

175.المادة 209 **الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات** المعدلة والمتممة بالمادة 26 من القانون 06-04 ، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006 .

176.المادة 214 **الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات** المعدلة والمتممة بالمادة 33 من القانون 06-04، المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006 .

177.المادة 218، من **الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادرة بتاريخ 08 مارس1995 .

178.المادة 220، من **الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات** المعدلة والمتممة بالمادة 37 من القانون 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة بتاريخ 12 مارس 2006 .

179.المادة 225، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 .

180.المادة 31 المعدلة والمتممة للمادة 213، من قانون 04/06 المعدل والمتمم للأمر 07/95 .

181. المادة 38 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 .

182. المادة 44 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995

183. المادة 49 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 13، الصادر بتاريخ 8مارس 1995 .

184. المادة 50 ، **من الأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات المؤرخ في 25 جانفي 1995**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995 .

185. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزراة الفلاحة والتنمية الريفية 1998.

186. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، **الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز**، وزراة الفلاحة والتنمية الريفية 1998،

187. المرسوم التنفذي رقم 07-364 مؤرخ في 28 نوفمبر 2007 يتضمن **تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية**، المادة 04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 75، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2007.

188. المرسوم التنفيذي رقم 07-138 مؤرخ في 19 ماي 2007 الذي **يحدد مهام مركزية الأخطار وتنظيمها وسيرها** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 20 ماي 2007 ، العدد 33، الصادر بتاريخ 20 ماي 2007 .

189. المرسوم التنفيذي رقم 08-113، المؤرخ في 09 أفريل 2008، **يوضح مهام لجنة الإشراف على التأمينات** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادر بتاريخ 13 أفريل 2008.

190. المرسوم التنفيذي رقم 09-257 المؤرخ في 11 أوت 2009 **والذي يحدد تشكيل جهاز متخصص في مجال تعريفة التأمينات وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر بتاريخ 16 أوت 2009.

191. المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 26 صفر 1421 هـ الموافق لـ 30 مايو 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 53، 27 جمادى الأولى 1421 الموافق 27 أوت 2000.

192. ملخص الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967 -1978 ، وزراة التخطيط والتهيئة العمرانية الجزائرية، ماي 1980، الجزائر .

193. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، سنة 2000.

194. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، 2000 .

195. وزارة الفلاحة والتنمية المحلية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي**، عرض آفاق ماي 2012 .

196. وزارة المالية، الهيئة العامة للتأمين (CGA)، **التقرير السنوي لقطاع التأمين** ، الجمهورية التونسية ، من 2005 إلى 2020 .

197. وزارة لفلاحة، المخطط الخماسي 2016-2020 .

A.Ouvrage

198. Adrien Bénard et Anne-lise Fontaine , **La Gestion des Risque dans L'entreprise**, 1eme *edition,* Edition Eyrolles, Paris,1994.

199. Alain Tossait , Tomas Bechar , Michal Fomenteur ,**Stéphane Menart Assurance (comptabilité réglementation , actuariat**), Economica, ferenc ,2000.

200. Benissad hocine, **la reforme économique en Algérie**, 2ème édition, Alger, 1991.

201. Benissad hocine, la reforme économique en Algérie, 2ème édition, Alger, 1991.

202. Boualm Tafiani, **Les assurances-Etude pour Une Meilleure Contribution a La stratégie de Developpement**, OPU et ENAP, Alger ,1987 .

203. Catherine véret et Richard mekouar ,**Fonction Risk Manager**, d'undo, paris, 2005.

204. Cécile Kharoubi et Philippe Thomas , **Analyse du Risque de Crédit Banque et Marchés**. R .B , Paris,2013.

205. Craig churchill**, Protecting the poor a micro insurance compendium, copyright International labour Organization**, First published, germany, 2006.

206. Dennis Lambert, **économie des assurances**, Armand colin, Paris, 1994.

207. François Ewald, Jean-Herné Lorenzi, **encyclopédie de l'assurance**, Economica, Paris, 1998.

208. Frax, and Matilla, **Los seguros en España: 1830-1934**, Revista de Historia Económica,éditon 1, 1996.

209. García-Ruiz, Caruana,l, **the Internationalisaton of the Business of Insurance in Spain 1939-2005**, in P.Borscheid & P.Pearson .

210. George bresson ,**alain pirotte,econometrie des series temporelles**,1 eedition, presses universitaire de France ,1995.

211. Guy Simonet, **La comptabilité des entreprises D'assurance,** 5ème édition, Paris, 1998.

212. Jacques charbonnier, **Histoire de l'assurance en Tunis**, Cérès éd, Tunis, 2006.

213. Jean Pierre Daniel, **Les Enjeux de La bancassurance**, édition Verneuil, Paris, 1995.

214. Marc Ecrèment, **Indépendance Politique et Libération économique un quart de siècle du développement de l'Algérie (1962-1985)**, Editions ENAP ,(OPU- Alger). PUG(Grenoble), Alger.

215. Michael J. McCord , **Microinsurance product development for microfinance providers**, International Fund for Agricultural Development (IFAD), 2012.

216. Mohamed behnassi ,SHabir A , **Sustainable A gricultural Development**, Springer, EDP Sciences, 2011.

217. P.Hazell and others,**the Potential for scale and Sustainability in Weather Index Insurance for Agriculture and Rural Livelihoods**, Internationl Fund for Agricultural Development and World food Programme, Rome, 2010.

218. Pons,J, **Multinational Enterprises and Institutional Regulation in the Life-Insurance Market in Spain 1880-1935** ,Business History Review.

219. Pons,J. **Inverstigaciones históricas sobre el seguro español, Institulo de Ciencias del Seguro**, Fundación MAPFRE , Madrid, 2010 , P 10.

220. Ramesh Chand and S.S Raju**, Agricultural insurance in india problems and prospects** , Indian, 2008 .

221. Ramiro Iturrioz, **Assurance Agricole**, Rodolfe Wehrham Washington bank , mondiale, février,2009 .

222. Régis bourbonnais **, econométrie**, dunod , 9eme édition, paris , 2015

223. Régis bourbonnais**, econométrie ,** dunod , 5eme édition, paris 2003.

224. Régis bourbonnais; **econométrie**, dunod , 4eme édition, paris ,2002.

225. Robert G .Aumell et autres. G**ide de gestion des risque agricoles; conseil canadien de la gestion d'entreprise agricole ,** Ottauna , 2005 .

226. Sandrine lardic et valerie mignon; **économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières**, economica, paris, 2002.

B.Theses et Memoires

227. Houda Bargaoui, **Bancassurance: commercialisation des produits assurantiels**, maîtrise, institut Supérieur de gestion, Tunis, 2007 .

228. Karim Chayata, **La prise en charge des dépenses de santé par la solidarité nationale : l'exemple du système tunisien d'assurance maladie**, thèse doctorat, université de Rennes 1, Université de Tunis El Manar, 2013.

229. Tortella G, Sobre Los orígenes del seguro en España, X Congreso Internacional de la AEHE, Universidad Pablo de Olavide, Sevilla,2011.

C.Etudes et Rapports

230. Abderrahmane Bourad, **Offre Nationale en Matière D'assurance Agricole**, Séminaire sur les Risques Agricoles- Assurance et Réassurance,10juin 2007,Alger.

231. Bouzidi Abdelmadjid, **Comprendre la mutation de l'économie Algérienne**, Société National de comptabilité SNC, Alger, 1993.

232. Caisse National de Mutualité Agricole , Condition Générales Multirisque Agricole ,.2012

233. Caisse National de Mutualité Agricole , Condition Générales Multirisque Agricole ,2012 .

234. Djebarra Djamel, **guide de gestion des assurances agricole**, sociéte national d'assurance «saa»,2009 .

235. Kouider Boutaleb, **le développement du secteur des assurances et réassurance en Algérie réalité et perspectives**, opération dans le cardre de colloque international sur l'industrie de l'assurance : réalité et perspective de

développement, université de hassiba ben bouali-chelf, Algerie,03-04/12/2012.

236. Ministère des finances, **Rapports sur l'activité des assurances en Algérie** des années de 2005 a 2020, présentés par la direction des assurances, Algérie.
237. Mutualite agricole aujourd'hui et demain ,janvier ,1998.
238. Myong Goo KANG, **Innovative agricultural insurance products and schemes**, Agricultural Management, Marketing and Finance Occasional Paper,N°12,FOOD and Agriculture Organization of the United Nations, Roma, 2007.

D.Les Revues

239. La naissance de l'assurance au Maghreb, Atlas Magazine, N° 95, Tunis, Nov 2012.
240. Mokhtar Nouri ,**Un Fort Potentiel à Exploiter, Revue Algérienne des Assurances**, édition UAP, N 04, Juin, 2001.

E.Le journal officiel

241. Ali Hassid , **Introduction à L'étude des Assurances Economiques** , édition ENAL , 1984 .
242. Journal official de la république Algérienne, N56, 16 Octobre2011 .
243.Journal official de la république Algérienne, N69, 16 Septembre1998
244. **Loi n° 63-197 du 8 juin1963,** portant institution de la reassurance légale et creation de la caisse d'assurance et de reassurance (C.A.A.R) , JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 38, du 11juin 1963 .
245. **Loi n° 63-201 du 8 juin1963** , relative aux obligations et guaranties exigées des entreprises d'assurance exerçant une activité en Algérie,

JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N°39, du 14 juin 1963 .

F.les sites électroniques

246. http // :www.alliannceassurances.com
247. http // :www.trustalgeriains.com .
248. http// : www.Sudaress.com
249. http// :www.amana.dz
250. http// :www.axa.dz
251. http// :www.cagex.dz
252. http// :www.cardifeldjazair.dz
253. http// :www.cnma. dz
254. http// :www.gam.dz
255. http// :www.maatec.dz
256. http// :www.macirvie.com
257. http// :www.sgci.dz
258. http:// www.laciar.com
259. http:// www.minagri-algeria.org /Strategie pnda.html
260. http://faculty.ksu.edu.sa/shenaifil/Documents.
261. http://mawdoo3.com
262. http://www.caarama.dz
263. http://www.cna.dz
264. http://www.dgsfp.mineco.es
265. http://www.espnasa.com
266. http://www.fao.org
267. http://www.infoplease.com
268. https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp-from-agriculture
269. https://www. CAAR.dz

270. https://www. CASH-assurances.dz
271. https://www.akhersaa-dz.com
272. https://www.CAAT.dz
273. https://www.consorseguros.es/web/inicio
274. https://www.ons.dz
275. https://www.SAA.dz
276. https://www.unespa.es

الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة

السنوات	التأمين الفلاحي AA	القطاع الفلاحي AV	تعيضات الأخطار الفلاحية TS	قطاع التأمين TMA
1995	6,531	12,1887	5,624	9,4749
1996	6,38	12,5348	5,652	9,6223
1997	6,678	12,3901	5,673	9,6559
1998	6,683	12,6911	5,704	9,6825
1999	6,645	12,7929	5,733	9,7491
2000	6,862	12,7549	6,161	9,8788
2001	7,277	12,9291	5,717	9,9917
2002	7,103	12,9415	5,841	10,265
2003	7,012	13,1526	6,057	10,35
2004	6,875	13,3287	6,001	10,487
2005	6,6	13,273	6,37	10,1
2006	6,344	13,3721	6,292	10,747
2007	6,254	13,4709	5,609	10,893
2008	6,574	13,497	5,513	11,126
2009	6,951	13,7444	5,147	11,27
2010	7,12	13,8307	6,021	11,306
2011	7,39	13,9837	6,176	11,38
2012	7,716	14,1674	6,996	11,512
2013	7,935	14,3102	6,579	11,667
2014	8,119	14,2182	6,967	11,76
2015	8,231	14,4757	7,32	11,784
2016	8,124	14,6502	7,151	11,802
2017	7,872	14,5403	6,935	11,846
2018	7,813	14,7021	7,027	11,873
2019	7,895	14,6912	7,083	11,933
2020	7,699	14,8031	7,616	11,899

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الجذر الوحدوي للمتغيرات الخاصة بالنموذج

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.687917	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:35
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	0.139100	0.051750	2.687917	0.0146
D(AV(-1))	-0.755771	0.234040	-3.229244	0.0044
D(AV(-2))	-0.438280	0.236988	-1.849374	0.0800
C	69092.10	51956.65	1.329803	0.1993

R-squared	0.380526	Mean dependent var	106271.0
Adjusted R-squared	0.282714	S.D. dependent var	162962.5
S.E. of regression	138017.3	Akaike info criterion	26.66492
Sum squared resid	3.62E+11	Schwarz criterion	26.86239
Log likelihood	-302.6465	Hannan-Quinn criter.	26.71458
F-statistic	3.890393	Durbin-Watson stat	1.923639

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.819326	0.9488
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	-0.109502	0.133649	-0.819326	0.4233
D(AV(-1))	-0.684328	0.220550	-3.102825	0.0061
D(AV(-2))	-0.427226	0.220431	-1.938137	0.0685
C	-55666.44	79052.43	-0.704171	0.4903
@TREND("1995")	27439.39	13762.15	1.993830	0.0615

R-squared	0.492589	Mean dependent var	106271.0
Adjusted R-squared	0.379831	S.D. dependent var	162962.5
S.E. of regression	128334.2	Akaike info criterion	26.55232
Sum squared resid	2.96E+11	Schwarz criterion	26.79917
Log likelihood	-300.3517	Hannan-Quinn criter.	26.61440

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.329851	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:49
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-1.516954	0.162591	-9.329851	0.0000
C	0.148412	0.027013	5.494113	0.0000

R-squared	0.798251	Mean dependent var	-0.009757
Adjusted R-squared	0.789080	S.D. dependent var	0.224337
S.E. of regression	0.103029	Akaike info criterion	-1.627958
Sum squared resid	0.233529	Schwarz criterion	-1.529787
Log likelihood	21.53549	Hannan-Quinn criter.	-1.601913
F-statistic	87.04612	Durbin-Watson stat	2.164103
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.341756	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:32
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	0.125421	0.028887	4.341756	0.0003
D(AV(-1))	-0.518184	0.204023	-2.539833	0.0187

R-squared	0.246332	Mean dependent var	100283.2
Adjusted R-squared	0.212075	S.D. dependent var	162057.4
S.E. of regression	143850.5	Akaike info criterion	26.67059
Sum squared resid	4.55E+11	Schwarz criterion	26.76876
Log likelihood	-318.0471	Hannan-Quinn criter.	26.69664
Durbin-Watson stat	2.311061		

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.090591	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 04/30/22 Time: 17:24
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-1.522068	0.167433	-9.090591	0.0000
C	0.159475	0.052263	3.051426	0.0061
@TREND("1995")	-0.000780	0.003129	-0.249318	0.8055

R-squared	0.798846	Mean dependent var	-0.009757
Adjusted R-squared	0.779688	S.D. dependent var	0.224337
S.E. of regression	0.105298	Akaike info criterion	-1.547580
Sum squared resid	0.232840	Schwarz criterion	-1.400323
Log likelihood	21.57096	Hannan-Quinn criter.	-1.508513
F-statistic	41.69879	Durbin-Watson stat	2.166594
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.161929	0.2159
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:41
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-0.244295	0.210249	-1.161929	0.2597
D(AV(-1),2)	-0.820348	0.210680	-3.893816	0.0010
D(AV(-2),2)	-0.551744	0.148774	-3.708610	0.0015

R-squared	0.694665	Mean dependent var	-0.008596
Adjusted R-squared	0.662525	S.D. dependent var	0.184985
S.E. of regression	0.107463	Akaike info criterion	-1.497222
Sum squared resid	0.219416	Schwarz criterion	-1.348444
Log likelihood	19.46945	Hannan-Quinn criter.	-1.462175
Durbin-Watson stat	2.001104		

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.144639	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.29E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.35E+09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:36
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	0.049614	0.043499	1.140578	0.2658
C	49548.32	53987.24	0.917778	0.3683

R-squared	0.053534	Mean dependent var	99523.12
Adjusted R-squared	0.012383	S.D. dependent var	158690.8
S.E. of regression	157705.2	Akaike info criterion	26.85146

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.160398	0.8971
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.93E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.10E+10

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:38
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	-0.193877	0.127629	-1.519064	0.1430
C	-41170.16	67838.87	-0.606882	0.5501
@TREND("1995")	25844.73	12833.59	2.013835	0.0564

R-squared	0.200851	Mean dependent var	99523.12
Adjusted R-squared	0.128201	S.D. dependent var	158690.8

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-14.05281	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009702
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002980

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:49
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-1.522068	0.167433	-9.090591	0.0000
C	0.159475	0.052263	3.051426	0.0061
@TREND("1995")	-0.000780	0.003129	-0.249318	0.8055

R-squared	0.798846	Mean dependent var	-0.009757
Adjusted R-squared	0.779688	S.D. dependent var	0.224337
0.009701670238157335			

Null Hypothesis: AV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.278867	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.37E+10
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.18E+09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:39
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AV(-1)	0.082014	0.025330	3.237859	0.0035

R-squared	0.018872	Mean dependent var	99523.12
Adjusted R-squared	0.018872	S.D. dependent var	158690.8
S.E. of regression	157186.3	Akaike info criterion	26.80743
Sum squared resid	5.93E+11	Schwarz criterion	26.85618

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.987329	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023081
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.029413

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-0.956330	0.190674	-5.015533	0.0000

R-squared	0.521439	Mean dependent var	-0.009757
Adjusted R-squared	0.521439	S.D. dependent var	0.224337
S.E. of regression	0.155192	Akaike info criterion	-0.847533
Sum squared resid	0.553945	Schwarz criterion	-0.798448

Null Hypothesis: D(AV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-14.79577	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009730
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002851

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AV,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:46
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AV(-1))	-1.516954	0.162591	-9.329851	0.0000
C	0.148412	0.027013	5.494113	0.0000

R-squared	0.798251	Mean dependent var	-0.009757
Adjusted R-squared	0.789080	S.D. dependent var	0.224337
S.E. of regression	0.103029	Akaike info criterion	-1.627958
0.002851225120766110			

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.830464	0.3576
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	-0.113516	0.062015	-1.830464	0.0814
D(AA(-1))	0.589635	0.188668	3.125246	0.0051
C	199.8941	114.8794	1.740034	0.0965

R-squared	0.350001	Mean dependent var	67.37500
Adjusted R-squared	0.288096	S.D. dependent var	354.0875
S.E. of regression	298.7593	Akaike info criterion	14.35362
Sum squared resid	1874399.	Schwarz criterion	14.50088
Log likelihood	-169.2435	Hannan-Quinn criter.	14.39269
F-statistic	5.653862	Durbin-Watson stat	1.707744
Prob(F-statistic)	0.010854		

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.796529	0.2128
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1999 2020
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	-0.352614	0.126090	-2.796529	0.0129
D(AA(-1))	0.859271	0.221819	3.873755	0.0013
D(AA(-2))	-0.339575	0.281434	-1.206585	0.2451
D(AA(-3))	0.624549	0.243623	2.563587	0.0208
C	69.53203	147.3177	0.471987	0.6433
@TREND("1995")	33.65134	17.92013	1.877851	0.0788

R-squared	0.590743	Mean dependent var	64.00000
Adjusted R-squared	0.462850	S.D. dependent var	369.0713
S.E. of regression	270.4943	Akaike info criterion	14.26538
Sum squared resid	1170675.	Schwarz criterion	14.56294

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.829324	0.2011
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:38
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.555205	0.196232	-2.829324	0.0100
C	0.085515	0.092099	0.928505	0.3637
@TREND("1995")	-0.004135	0.006052	-0.683354	0.5019

R-squared	0.291266	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.223767	S.D. dependent var	0.232763
S.E. of regression	0.205073	Akaike info criterion	-0.214429
Sum squared resid	0.883157	Schwarz criterion	-0.067172
Log likelihood	5.573151	Hannan-Quinn criter.	-0.175362
F-statistic	4.315147	Durbin-Watson stat	1.610849
Prob(F-statistic)	0.026920		

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.654350	0.4231
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:30
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	-0.023219	0.035484	-0.654350	0.5197
D(AA(-1))	0.578871	0.197065	2.937457	0.0076

R-squared	0.256286	Mean dependent var	67.37500
Adjusted R-squared	0.222480	S.D. dependent var	354.0875
S.E. of regression	312.2240	Akaike info criterion	14.40497
Sum squared resid	2144644.	Schwarz criterion	14.50315
Log likelihood	-170.8597	Hannan-Quinn criter.	14.43102
Durbin-Watson stat	1.625662		

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.838269	0.0065
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:36
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.525354	0.185097	-2.838269	0.0093

R-squared	0.259347	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.259347	S.D. dependent var	0.232763
S.E. of regression	0.200318	Akaike info criterion	-0.337044
Sum squared resid	0.922931	Schwarz criterion	-0.287958
Log likelihood	5.044528	Hannan-Quinn criter.	-0.324022
Durbin-Watson stat	1.592123		

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.200378	0.6578
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	111853.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	194626.9

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	-0.067302	0.069820	-0.963941	0.3451
C	166.0523	129.5242	1.282018	0.2126

R-squared	0.038831	Mean dependent var	60.84000
Adjusted R-squared	-0.002959	S.D. dependent var	348.1689
S.E. of regression	348.6837	Akaike info criterion	14.62283

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.892407	0.0610
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 04/30/22 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.560267	0.193703	-2.892407	0.0085
C	0.029975	0.042791	0.700488	0.4910

R-squared	0.275506	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.242574	S.D. dependent var	0.232763
S.E. of regression	0.202574	Akaike info criterion	-0.275769
Sum squared resid	0.902795	Schwarz criterion	-0.177598
Log likelihood	5.309233	Hannan-Quinn criter.	-0.249725
F-statistic	8.366018	Durbin-Watson stat	1.573140
Prob(F-statistic)	0.008451		

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.685835	0.7273
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	108811.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	190504.0

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:42
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	-0.140448	0.116856	-1.201887	0.2422
C	115.3688	145.7325	0.791647	0.4370
@TREND("1995")	12.69469	16.18575	0.784313	0.4412

R-squared	0.064975	Mean dependent var	60.84000
Adjusted R-squared	-0.020027	S.D. dependent var	348.1689

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.924485	0.1728
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.036798
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.041274

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:54
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.555205	0.196232	-2.829324	0.0100
C	0.085515	0.092099	0.928505	0.3637
@TREND("1995")	-0.004135	0.006052	-0.683354	0.5019

R-squared	0.291266	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.223767	S.D. dependent var	0.232763

Null Hypothesis: AA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.101969	0.6387
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	119846.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	209266.7

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:41
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AA(-1)	0.008127	0.038092	0.213345	0.8329

R-squared	-0.029854	Mean dependent var	60.84000
Adjusted R-squared	-0.029854	S.D. dependent var	348.1689
S.E. of regression	353.3278	Akaike info criterion	14.61185
Sum squared resid	2996173.	Schwarz criterion	14.66060

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.860806	0.0062
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.038455
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.039604

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:52
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.525354	0.185097	-2.838269	0.0093

R-squared	0.259347	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.259347	S.D. dependent var	0.232763
S.E. of regression	0.200318	Akaike info criterion	-0.337044
Sum squared resid	0.922931	Schwarz criterion	-0.287958

Null Hypothesis: D(AA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.980428	0.0512
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.037616
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.041887

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AA(-1))	-0.560267	0.193703	-2.892407	0.0085
C	0.029975	0.042791	0.700488	0.4910

R-squared	0.275506	Mean dependent var	-0.001872
Adjusted R-squared	0.242574	S.D. dependent var	0.232763
S.E. of regression	0.202574	Akaike info criterion	-0.275769

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.019013	0.9519
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:53
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	0.002733	0.143771	0.019013	0.9850
C	68.46569	103.2694	0.662981	0.5139

R-squared	0.000016	Mean dependent var	70.12000
Adjusted R-squared	-0.043462	S.D. dependent var	272.2562
S.E. of regression	278.1097	Akaike info criterion	14.17053
Sum squared resid	1778935.	Schwarz criterion	14.26804
Log likelihood	-175.1316	Hannan-Quinn criter.	14.19757
F-statistic	0.000361	Durbin-Watson stat	1.967051
Prob(F-statistic)	0.984995		

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.813480	0.7978
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 04/30/22 Time: 18:04
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	-0.099787	0.122667	-0.813480	0.4243
C	0.699753	0.765928	0.913601	0.3704

R-squared	0.027967	Mean dependent var	0.079671
Adjusted R-squared	-0.014295	S.D. dependent var	0.371805
S.E. of regression	0.374453	Akaike info criterion	0.949919
Sum squared resid	3.224951	Schwarz criterion	1.047429
Log likelihood	-9.873988	Hannan-Quinn criter.	0.976964
F-statistic	0.661750	Durbin-Watson stat	2.182815
Prob(F-statistic)	0.424285		

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.595876	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:08
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.222228	0.218416	-5.595876	0.0000
C	-0.013694	0.171921	-0.079653	0.9373
@TREND("1995")	0.008075	0.011348	0.711583	0.4846

R-squared	0.599712	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.561590	S.D. dependent var	0.580201
S.E. of regression	0.384166	Akaike info criterion	1.040983
Sum squared resid	3.099249	Schwarz criterion	1.188240
Log likelihood	-9.491797	Hannan-Quinn criter.	1.080050
F-statistic	15.73113	Durbin-Watson stat	1.915159
Prob(F-statistic)	0.000067		

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.085156	0.9227
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:50
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	0.083044	0.076527	1.085156	0.2886

R-squared	-0.019095	Mean dependent var	70.12000
Adjusted R-squared	-0.019095	S.D. dependent var	272.2562
S.E. of regression	274.8432	Akaike info criterion	14.10946
Sum squared resid	1812931.	Schwarz criterion	14.15821
Log likelihood	-175.3682	Hannan-Quinn criter.	14.12298
Durbin-Watson stat	2.058291		

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.450061	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:13
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.169834	0.214646	-5.450061	0.0000

R-squared	0.562997	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.562997	S.D. dependent var	0.580201
S.E. of regression	0.383549	Akaike info criterion	0.962073
Sum squared resid	3.383518	Schwarz criterion	1.011158
Log likelihood	-10.54487	Hannan-Quinn criter.	0.975095
Durbin-Watson stat	1.862660		

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.627296	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.213147	0.215583	-5.627296	0.0000
C	0.094765	0.078633	1.205155	0.2409

R-squared	0.590061	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.571427	S.D. dependent var	0.580201
S.E. of regression	0.379831	Akaike info criterion	0.981476
Sum squared resid	3.173978	Schwarz criterion	1.079647
Log likelihood	-9.777707	Hannan-Quinn criter.	1.007520
F-statistic	31.66647	Durbin-Watson stat	1.890953
Prob(F-statistic)	0.000012		

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.477151	0.9823
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	71157.39
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	54676.31

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	0.002733	0.143771	0.019013	0.9850
C	68.46569	103.2694	0.662981	0.5139

R-squared	0.000016	Mean dependent var	70.12000
Adjusted R-squared	-0.043462	S.D. dependent var	272.2562
S.E. of regression	278.1097	Akaike info criterion	14.17053

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.788762	0.6797
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	-0.390542	0.218331	-1.788762	0.0874
C	-38.44420	106.1537	-0.362156	0.7207
@TREND("1995")	26.53232	11.71354	2.265098	0.0337

R-squared	0.189122	Mean dependent var	70.12000
Adjusted R-squared	0.115406	S.D. dependent var	272.2562
S.E. of regression	256.0647	Akaike info criterion	14.04090
Sum squared resid	1442521.	Schwarz criterion	14.18717
Log likelihood	-172.5113	Hannan-Quinn criter.	14.08147
F-statistic	2.565548	Durbin-Watson stat	1.760175
Prob(F-statistic)	0.099657		

Null Hypothesis: TS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.838577	0.9811
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	72517.25
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	44740.97

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TS)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:49
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TS(-1)	0.083044	0.076527	1.085156	0.2886

R-squared	-0.019095	Mean dependent var	70.12000
Adjusted R-squared	-0.019095	S.D. dependent var	272.2562
S.E. of regression	274.8432	Akaike info criterion	14.10946
Sum squared resid	1812931.	Schwarz criterion	14.15821

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.595876	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.129135
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.129135

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.222228	0.218416	-5.595876	0.0000
C	-0.013694	0.171921	-0.079653	0.9373
@TREND("1995")	0.008075	0.011348	0.711583	0.4846

R-squared	0.599712	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.561590	S.D. dependent var	0.580201

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.445422	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.140980
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.144529

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:14
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.169834	0.214646	-5.450061	0.0000

R-squared	0.562997	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.562997	S.D. dependent var	0.580201
S.E. of regression	0.383549	Akaike info criterion	0.962073
Sum squared resid	3.383518	Schwarz criterion	1.011158

Null Hypothesis: D(TS) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.620313	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.132249
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.135153

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TS,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:17
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TS(-1))	-1.213147	0.215583	-5.627296	0.0000
C	0.094765	0.078633	1.205155	0.2409

R-squared	0.590061	Mean dependent var	0.020997
Adjusted R-squared	0.571427	S.D. dependent var	0.580201
S.E. of regression	0.379831	Akaike info criterion	0.981476

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.414845	0.9795
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:57
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	0.011996	0.028916	0.414845	0.6821
C	4550.689	2412.615	1.886206	0.0720

R-squared	0.007427	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	-0.035728	S.D. dependent var	6881.625
S.E. of regression	7003.481	Akaike info criterion	20.62282
Sum squared resid	1.13E+09	Schwarz criterion	20.72033
Log likelihood	-255.7853	Hannan-Quinn criter.	20.64987
F-statistic	0.172097	Durbin-Watson stat	1.951836
Prob(F-statistic)	0.682099		

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.217832	0.4601
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:57
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	-0.237824	0.107233	-2.217832	0.0372
C	-982.0526	3181.258	-0.308699	0.7605
@TREND("1995")	1731.058	720.3209	2.403175	0.0251

R-squared	0.213811	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	0.142339	S.D. dependent var	6881.625
S.E. of regression	6373.073	Akaike info criterion	20.46972
Sum squared resid	8.94E+08	Schwarz criterion	20.61598
Log likelihood	-252.8715	Hannan-Quinn criter.	20.51029
F-statistic	2.991540	Durbin-Watson stat	1.957298
Prob(F-statistic)	0.070925		

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.646732	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-1.363389	0.205122	-6.646732	0.0000
C	0.184809	0.077671	2.379394	0.0269
@TREND("1995")	-0.003905	0.004818	-0.810448	0.4268

R-squared	0.677974	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.647305	S.D. dependent var	0.273871
S.E. of regression	0.162647	Akaike info criterion	-0.678002
Sum squared resid	0.555534	Schwarz criterion	-0.530746
Log likelihood	11.13603	Hannan-Quinn criter.	-0.638935
F-statistic	22.10609	Durbin-Watson stat	1.963385
Prob(F-statistic)	0.000007		

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.193925	0.9992
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:59
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	0.056405	0.017660	3.193925	0.0039

R-squared	-0.146110	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	-0.146110	S.D. dependent var	6881.625
S.E. of regression	7367.229	Akaike info criterion	20.68665
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion	20.73540
Log likelihood	-257.5831	Hannan-Quinn criter.	20.70017
Durbin-Watson stat	1.768080		

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.783669	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:21
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-0.985699	0.206055	-4.783669	0.0001

R-squared	0.498333	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.498333	S.D. dependent var	0.273871
S.E. of regression	0.193979	Akaike info criterion	-0.401363
Sum squared resid	0.865438	Schwarz criterion	-0.352278
Log likelihood	5.816358	Hannan-Quinn criter.	-0.388341
Durbin-Watson stat	2.018961		

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.651731	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:18
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-1.347650	0.202601	-6.651731	0.0000
C	0.130485	0.038932	3.351600	0.0029

R-squared	0.667902	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.652807	S.D. dependent var	0.273871
S.E. of regression	0.161373	Akaike info criterion	-0.730537
Sum squared resid	0.572910	Schwarz criterion	-0.632366
Log likelihood	10.76645	Hannan-Quinn criter.	-0.704493
F-statistic	44.24552	Durbin-Watson stat	1.935221
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.378312	0.9778
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	45124845
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	48219487

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 19:01
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	0.011996	0.028916	0.414845	0.6821
C	4550.689	2412.615	1.886206	0.0720

R-squared	0.007427	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	-0.035728	S.D. dependent var	6881.625
S.E. of regression	7003.481	Akaike info criterion	20.62282

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.209805	0.4641
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	35742127
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	33627469

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 19:01
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	-0.237824	0.107233	-2.217832	0.0372
C	-982.0526	3181.258	-0.308699	0.7605
@TREND("1995")	1731.058	720.3209	2.403175	0.0251

R-squared	0.213811	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	0.142339	S.D. dependent var	6881.625

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.644499	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023147
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023198

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:24
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-1.363389	0.205122	-6.646732	0.0000
C	0.184809	0.077671	2.379394	0.0269
@TREND("1995")	-0.003905	0.004818	-0.810448	0.4268

R-squared	0.677974	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.647305	S.D. dependent var	0.273871

Null Hypothesis: TMA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.848446	0.9981
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	52105016
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	63572600

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 19:00
Sample (adjusted): 1996 2020
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TMA(-1)	0.056405	0.017660	3.193925	0.0039

R-squared	-0.146110	Mean dependent var	5365.600
Adjusted R-squared	-0.146110	S.D. dependent var	6881.625
S.E. of regression	7367.229	Akaike info criterion	20.68665
Sum squared resid	1.30E+09	Schwarz criterion	20.73540

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.815943	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.036060
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.044459

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:22
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-0.985699	0.206055	-4.783669	0.0001

R-squared	0.498333	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.498333	S.D. dependent var	0.273871
S.E. of regression	0.193979	Akaike info criterion	-0.401363
Sum squared resid	0.865438	Schwarz criterion	-0.352278

Null Hypothesis: D(TMA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.651731	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.023871
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023871

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TMA,2)
Method: Least Squares
Date: 03/25/22 Time: 18:25
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TMA(-1))	-1.347650	0.202601	-6.651731	0.0000
C	0.130485	0.038932	3.351600	0.0029

R-squared	0.667902	Mean dependent var	-0.007553
Adjusted R-squared	0.652807	S.D. dependent var	0.273871
S.E. of regression	0.161373	Akaike info criterion	-0.730537

الملحق رقم (03): نتائج تحديد عدد تأخرات التباطؤ الزمني الخاص بنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: AV AA TS TMA
Exogenous variables: C
Date: 03/25/22 Time: 20:07
Sample: 1995 2020
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.99045	NA	0.000258	3.090041	3.288412	3.136771
1	43.55388	113.6594*	1.43e-06	-2.141262	-1.149405*	-1.907610
2	58.19606	17.30439	1.91e-06	-2.017824	-0.232481	-1.597251
3	76.29181	14.80561	2.61e-06	-2.208346	0.370481	-1.600852
4	115.4451	17.79696	1.20e-06*	-4.313193*	-0.940880	-3.518778*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك الخاص بنموذج التأمين الفلاحي

Date: 03/25/22 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: AV AA TS TMA
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.663736	59.31108	47.85613	0.0029
At most 1 *	0.607509	34.24430	29.79707	0.0144
At most 2	0.397131	12.73377	15.49471	0.1249
At most 3	0.046472	1.094480	3.841466	0.2955

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (05): استقرارية نموذج vcem

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: AV AA TS TMA
Exogenous variables:
Lag specification: 1 2
Date: 03/26/22 Time: 18:22

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
0.663944 - 0.465423i	0.810827
0.663944 + 0.465423i	0.810827
-0.514246 - 0.590851i	0.783297
-0.514246 + 0.590851i	0.783297
-0.772948	0.772948
0.264150 - 0.597352i	0.653149
0.264150 + 0.597352i	0.653149
-0.214755 - 0.466598i	0.513647
-0.214755 + 0.466598i	0.513647

VEC specification imposes 3 unit root(s).

الملحق رقم (06): تقدير نموذج التأمين الفلاحي وفق طريقة اشعة الانحدار الذاتيVAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 03/27/22 Time: 19:02
Sample (adjusted): 1997 2020
Included observations: 24 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DAV	DAA	DTS	DTMA
DAV(-1)	-0.507982	0.003116	0.198118	-0.175940
	(0.14264)	(0.33746)	(0.59321)	(0.27434)
	[-3.56135]	[0.00923]	[0.33397]	[-0.64132]
DAA(-1)	0.162529	0.424637	0.462507	-0.022502
	(0.08573)	(0.20283)	(0.35655)	(0.16489)
	[1.89581]	[2.09358]	[1.29719]	[-0.13647]
DTS(-1)	0.122740	0.076689	-0.309658	-0.017559
	(0.05255)	(0.12432)	(0.21855)	(0.10107)
	[2.33574]	[0.61685]	[-1.41691]	[-0.17373]
DTMA(-1)	0.127906	0.288774	-0.758741	-0.337726
	(0.11613)	(0.27474)	(0.48295)	(0.22335)
	[1.10145]	[1.05109]	[-1.57104]	[-1.51210]
C	0.117673	-0.003734	0.131404	0.150160
	(0.02652)	(0.06274)	(0.11030)	(0.05101)
	[4.43710]	[-0.05951]	[1.19138]	[2.94388]
R-squared	0.556221	0.240200	0.210808	0.138637
Adj. R-squared	0.462794	0.080242	0.044662	-0.042702
Sum sq. resids	0.151256	0.846629	2.616178	0.559529
S.E. equation	0.089223	0.211091	0.371071	0.171607
F-statistic	5.953527	1.501644	1.268814	0.764518
Log likelihood	26.74751	6.080036	-7.458453	11.05003

الملحق رقم (07): استقرارية نموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DAV DAA DTMA DTS
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 03/26/22 Time: 22:28

Root	Modulus
-0.543724 - 0.187942i	0.575289
-0.543724 + 0.187942i	0.575289
0.455203	0.455203
-0.098485	0.098485

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق رقم (08): نتائج اختبار LM TEST

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 03/26/22 Time: 22:36
Sample: 1995 2020
Included observations: 24

Lags	LM-Stat	Prob
1	11.00344	0.8093
2	18.24984	0.3095
3	11.85110	0.7542
4	11.06450	0.8055
5	26.15151	0.0519

Probs from chi-square with 16 df.

الملحق رقم (09): نتائج اختبار jarque-bera

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.219617	2	0.5435
2	0.442779	2	0.8014
3	1.704779	2	0.4264
4	0.412302	2	0.8137
Joint	3.779477	8	0.8765

Summary:

The various fields of economic activity are exposed to risks, and the agricultural sector is not excluded from it, which is subject to many risks, as a result of being subject to many volatile natural and climatic variables that are sometimes impossible to control, which makes the trend towards relying on agricultural insurance because of the latter's positive role Whether on the agricultural sector or the economy as a whole, in terms of providing stability and the necessary support for the farmer, as well as giving him an incentive to continue his agricultural activity, which results in an increase in production and this will inevitably lead to self-sufficiency and thus achieve the development and growth of the agricultural sector.

In this study, we discussed the role and importance of agricultural insurance in achieving agricultural development in Algeria during the period from 2005 to 2020, and for this purpose, statistical methods were employed using the Eviews 9 program, and one of the most important findings of the study is the existence of a relationship between agricultural insurance and agricultural development Despite the lack of demand for agricultural insurance products and services in the Algerian insurance market compared to the rest of the services of other branches, agricultural insurance contributes to developing the agricultural sector and achieving agricultural development in Algeria.

Key words: agricultural insurance, agricultural risks, agricultural development, the agricultural sector, the national fund for agricultural cooperation.